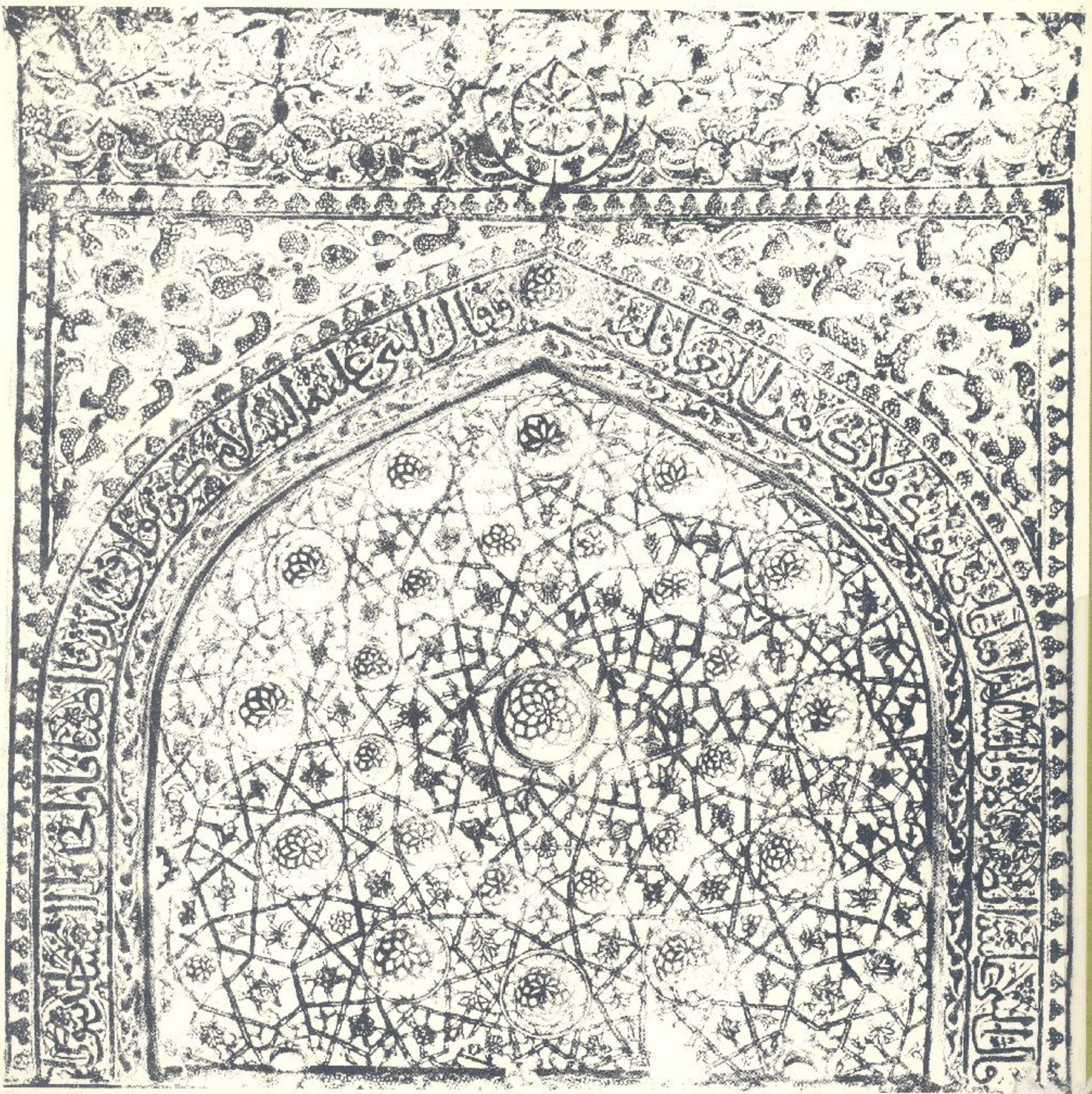


د. فؤاد زكريا

دار الفكر
للدراسات
والنشر والتوزيع



الصحة الإسلامية في ميزان العقل



طبعة جديدة مزودة

الطبعة الأولى
القاهرة - ١٩٨٩
جميع الحقوق محفوظة


دار الفكر
للدراسات
والنشر والتوزيع
القاهرة - بلدين

القاهرة: ش.م.ا.ل.ب.ب - رقم ٤٢/٢٥
مدينة نصر - المنطقة الخامسة

ت : ٢٦١٣٤٣٣

تصميم الغلاف : الفنان بهجت عثمان

د. فنّاد زكريا

الصّوّة الإسلاميّة في ميزان العقل

تقديم

ينصب البحث في هذا الكتاب على الفكر الإسلامى فى مواجهته لمشكلات العصر . وهو لا يزعم أنه يستهدف استخلاص مفاهيم عصرية من المنابع الأصلية للفكر الإسلامى ، وهى القرآن والسنة ، بل إنه يركز على تحليل الطرق التى فهم بها المسلمون المعاصرون تلك المنابع الأصلية للعقيدة . والفرق بين الأمرين على جانب كبير من الأهمية : ذلك لأننا نشهد كل يوم محاولات لتفسير الآيات والأحاديث على أنحاء تتيج للمفسرين أن يهتدوا فيها إلى كشف أو نظريات علمية حديثة ، وإلى اتجاهات اجتماعية وسياسية عصرية ، وإلى أهم مبادئ التشريعات التى تنظم حياة الإنسان . غير أن تعدد هذه التفسيرات ، وتناقض الاتجاهات التى تُستخلص منها ، والتى يزعم كل منها أنه هو الذى يعبر عن روح النص الأصلى ، كل هذا كفىل باقتناعنا بعدم جدوى هذه المحاولات ، وبأنها فى حقيقتها مجادلات يمكن أن تستمر إلى مالا نهاية دون أن تحسم أمرا واحدا .

ومن ثم كانت دراسات هذا الكتاب تسعى إلى الارتكاز على أرض أكثر صلابة ، إذ تفسر الفكر الإسلامى بأنه الطريقة الفعلية التى فهم بها المسلمون المعاصرون عقيدتهم . فالفرق إذن يكمن فى أننا لا نزعم أن أى رأى تناقشه هو " رأى الإسلام " ، وإنما نحن نقتصر على مناقشة " آراء المسلمين " . ومن ثم فإننا نتجاوز كلية مشكلة المفاضلة بين هذه الآراء ، ونتجنب البحث فيما إذا كان هذا الرأى أو ذاك هو الأقرب إلى " روح الإسلام الحقيقية " ، لأن ما يهنا هو أن المسلمين فى عصرنا الحاضر قد فهموا عقيدتهم على هذا النحو أو ذاك .

ويضم هذا الكتاب دراسات منها ما لم ينشر من قبل ، ومنها ما نشر ولكنه لم يعد متاحا للقارئ . وعلى الرغم من أن هذه الدراسات قد كُتبت على إمتداد ست سنوات ، فإنها تؤلف وحدة عضوية متماسكة ، تدور كلها حول موقف الفكر الإسلامى ، أو على الأصح فكر المسلمين ، فى مواجهته لمشكلات العصر . ولا شك أن البحوث التى تتناول الفكر العربى تدخل بدورها فى هذا الإطار ، على أساس أن العنصر الإسلامى شديد التداخل مع عناصر الفكر العربى ، فضلا عن أنه بغير شك أهم مكوناته .

وقد صنفنا الدراسات التى يتضمنها هذا الكتاب إلى ثلاثة أبواب ، يدور البحث فى الباب الأول منها حول " إيقاع التاريخ والحضارة " ، وهو يتناول بصورة رئيسية موقف الفكر الإسلامى من التاريخ وموقع أبعاد الزمان المختلفة من هذا الفكر . أما الباب الثانى فتتصب دراسات على مشكلات متعلقة بالواقع المعاصر ، وتناقش مدى قدرة الفكر الإسلامى الحاضر على مواجهة مجموعة من قضايا العصر الأساسية . وأخيرا ، فإن الباب الثالث يسعى إلى تصحيح بعض الأخطاء الشائعة فى فكر مجموعات إسلامية كثيرة ، ويناقش بعض المفاهيم والأفكار الباطلة التى أصبحت تجرى على الألسن كلما نوقشت علاقة الإسلام بواحد من تيارات الفكر العالمى .

وبعد ، فإن دراسات هذا الكتاب تعالج موضوعا شديدا الحساسية ، وتتبع فى ذلك منهجا غير تقليدى . وكل مايطمح إليه الكتاب هو أن يساعد على فتح أبواب حوار رشيد ومتعقل حول هذا الموضوع ، يتخطى أسوار التحريمات المتزمتة ويتجاوز مستوى الاتهامات الرخيصة بالهرطقة والتجديف . وإذا كان لمؤلف هذا الكتاب من أمنية ، فهي ألا يلجأ المعارضون عليه - وهم قطعا كثيرون - إلى منهج " السلطة " فى مناقشة آرائه ، أعنى ألا يضعوا أفكاره فى مواجهة سلطة النص . فهذا ميدان يعترف المؤلف بأنه غير مؤهل له ، فضلا عن أنه لن يؤدى إلا إلى مساجلات ومجادلات مدرسية لاتعرف نهاية منطقية مقنعة ، ومن هنا كان أقصى ما أتمناه هو أن تدور المناقشات والاعتراضات ، مهما كان عنفها ، فى ساحة العقل والحجة المنطقية ، وهى الساحة التى تتسع للجميع ، ويمكن فى داخلها تسوية كافة الخلافات ، أو على الأقل إلقاء أضواء كاشفة عليها ، تتيح لصاحب كل موقف أن يتبين بوضوح ما يتفق فيه وما يختلف مع أصحاب المواقف الأخرى .

إن هذا الكتاب موجه إلى عقول الناس ، لا إلى عواطفهم . وسواء أكان هذا التوجه يرضى البعض أم لايرضيه ، فإن كاتب هذه الكلمات يأمل ألا يناقشه أحد إلا على الأرض التى اختار لنفسه أن يقف عليها .

الباب الأول

إيقاع التاريخ والحضارة

الفصل الأول

إشكالات الصحوّة الإسلامية

فى العالم الإسلامى اليوم خطأ ما ... خطأ فادح . انه يضم فى داخله أغنى بلاد العالم وأفقرها فى آن معا ، ويضم داخل فتى الدول الغنية والدول الفقيرة أشد حالات التفاوت الاجتماعى والاقتصادى بين أبناء المجتمع الواحد . وفى الوقت الذى لا يمل فيه منظرو الفكر الإسلامى من الكلام عن عدل السلف الصالح وحرصه على المساواة ، نرى الطبقة الصارخة تسود العلاقات بين بلد إسلامى وآخر ، كما تسرى بأشد صورها ظلما بين أبناء المجتمع الواحد . وفى الوقت الذى لا يكف فيه الدعاة الإسلاميون عن الزهو بأمجاد الإسلام والعروبة ، نرى الدول الإسلامية - على الصعيد الدولى - فى ذيل المجتمع العالمى . إنها وحدها الدول التى تعيش بلا أمل . قد تكون هناك دول أخرى فى " العالم الثالث " أفقر منها أو أبعد عن الأخذ بأسباب الحضارة ، ولكن بعض هذه الدول ، فى شرق آسيا ، تبنى نفسها من أجل غد أفضل ، وتبذل ضحايا بالملايين لتقريب اليوم الذى تحتل فيه مكانتها بين مجتمعات العالم المتقدمة ، وبعضها الآخر ، فى أفريقيا ، يشور ويتمرد ويبدى روحا متحررة تدل على أن قلبه ينبض بحب الحرية ويتطلع بأمل إلى المستقبل ، وبعضها الآخر ، فى أمريكا اللاتينية ، لا يكف عن المقاومة والنضال ضد قوى عاتية ، وفى مواجهة جبار جبار فى الشمال ، ويحرز من آن لآخر انتصارات مدوية .

الكل فى بلاد العالم الثالث ، ينهضون ، وإن لم ينهضوا يقاومون ، وتنتفض قلوبهم بروح الثورة والسخط على الأوضاع ، ويشملكهم الأمل فى مستقبل يتغير فيه مجتمعهم وإنسانهم إلى الأفضل ... إلا العالم الإسلامى . فكل شئ فيه هامد خامد ، وكل شئ فيه مبعثر ومنقسم ، وكل روح فيه منطفئة مكدودة . أما الأمل ، قصارى الأمل ، ففى أن يدوم الحال ، ولا يطرأ " مكروه " يقلب الأوضاع ويعكر الهادئ ويغير المستقر .

شئ ما خطأ ، وخطأ فادح ، فى هذا العالم الإسلامى . فهل هو خطأ الإسلام ذاته ؟ إن التاريخ يثبت لنا ، على نحو قاطع ، أن الإسلام هو ما يصنعه به المسلمون . فإذا أراد منه المسلمون أن يكون سندا روحيا لحركة امتداد وانتشار هائلة ، ولنهضة فكرية وعلمية وحضارية منقطعة النظير - كما حدث بالفعل فى قرون الدعوة الإسلامية الأولى - كان لهم ما يريدون . وإذا أرادوا منه أن يكون وسيلة لتبرير الظلم الاجتماعى والتخلف الحضارى وكافة أشكال الركود والركوع ، كان لهم أيضا ما يريدون . وفى تباين اتجاهات العالم الإسلامى اليوم ، فكريا وسياسيا واجتماعيا بل و " دينيا " ، ما يثبت أن كل قوة من القوى فى هذا العالم الإسلامى المترامى الأطراف تجتذب الإسلام ناحيتها ، وتفسره وفقا لتكوينها ومصالحها وغاياتها ، وليست هى التى تنقاد لإسلام واحد يمثل نواة صلبة يستحيل تشكيلها وفقا للأهواء . أجل ، فى كل يوم تثبت الأحداث أن البحث عن هذه " النواة الصلبة " التى تلزم الجميع وتفرض نفسها عليهم ، هو بحث

عقيم ، وأن كل مجموعة ، وكل فئة أو طبقة اجتماعية أو نظام حكم ، توحد بطريقة قطعية جازمة ، بين " الإسلام فى ذاته " وبين " إسلامها هى " ، وتؤكد أن الأخير هو وحده الذى يعبر عن حقيقة الأول وجوهره الأصيل .

إذن ، لنضع جانبا مشكلة البحث عن كنه هذه " النواة الصلبة " التى لاتقبل التشكّل فى العالم الإسلامى المعاصر ، ولنتأمل الواقع كما هو : واقع وجود كثرة من التيارات فى العالم الإسلامى يضع كل منها لنفسه " إسلامه " الخاص . عندئذ يتردّ البحث فى مسألة " تخلف العالم الإسلامى " إلى البحث فى " تخلف المسلمين " ، ويصبح الانطلاق من الواقع الإسلامى ، بدلا من الضياع فى متاهة النصوص المتعارضة والناسخة والمنسوخة ، هو المدخل الحقيقى إلى فهم أسباب التخلف فى هذه المنطقة من العالم .

غير أن من السهل أن يتخيل المرء صوتا معترضا يصبح بقوة : كيف نتحدث عن التخلف فى الوقت الذى يتحدث فيه العالم كله عن " اليقظة " ، أو عن " الصحوة " الإسلامية ؟ ولكن الواقع أن كل مايقال عن هذه الصحوة ، خارج البلاد الإسلامية وداخلها ، يؤكد فكرة التخلف ، ولا ينفيها . والمسألة فى رأى هى .

إن فى العالم الإسلامى المعاصر موارد نفطية هائلة ، ذات أهمية بالغة لاستمرار الحياة فى العالم الصناعى الغربى المتقدم . وهو يحتل موقعا استراتيجيا عظيم الأهمية فى الصراع بين المعسكرين الرأسمالى والشيوعى . وهذا العالم كان يتم التعامل معه حتى الآن بأساليب يسيرة لاتتضمن تعقيدات كثيرة ، ولكنها تحقق تدفقا منتظما للموارد النفطية ، وتضمن وضعاً مريحا للمعسكر الغربى بالذات فى الصراع الاستراتيجى العالمى . ويكفى ، كأسلوب مضمون للتعامل مع هذا العالم ، أن تُزرع فيه إسرائيل لكى تهدد أى نظام يسعى إلى تحقيق التقدم فى بلاده ، وأن ينشر الخوف من الشيوعية لكى يرغم النظم الطبقية والعشائرية على الاستسلام الدائم لرغبات الغرب .

هاتان إذن هما ركيزتا السياسة التى تتبعها الدول الصناعية الكبرى ، فى تعاملها مع هذه المنطقة ، لكى تضمن تحقيق مصالحها بانتظام : إسرائيل بوصفها خنجرا مصوبا بجهض كل حركة تسعى إلى تغيير الأوضاع إلى الأفضل ، والخوف من الشيوعية كضمان لولاء الأنظمة صاحبة المصالح المالية والاقتصادية الكبرى . والركيزتان متكاملتان : فعندما يفكر أى زعيم أو حزب عربى فى تبني تغييرات أساسية لايعود معها الخوف من الشيوعية عاملا رئيسيا فى سياسته ، تسلط عليه إسرائيل ، وعندما يضطر أى نظام مرتكز على قوة الموارد النفطية الهائلة ، إلى التفكير فى اتخاذ موقف ضد إسرائيل (بضغط شعبى أو رغبة فى تحسين صورته وتخفيف أثر ممارساته الاجتماعية غير العادلة) ، يسلط عليه الخوف من الشيوعية .

إنه إذن أسلوب سهل ، واضح ، مضمون النتائج ، وعلى هذا الأسلوب سارت الدول الغربية الصناعية فى تعاملها مع أهم الدول الإسلامية منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية . ولكن ظهور اتجاهات جديدة ، غير الاتجاهات التقليدية التى ظلت تلك الدول تتعامل معها بنجاح ، يمكن أن يحدث خلخلة فى الخطة بأكملها ، ويدفع إلى السطح بعوامل غير منظورة وغير متوقعة ، تقتضى تعديلات ، قد تكون طفيفة أو أساسية ، فى خطة التعامل . لهذا السبب أعتقد أن كل مايقال عن اهتمام العالم " باليقظة الإسلامية " إنما هو محاولة لاستيعاب أى اتجاه فكرى أو سياسى جديد فى إطار أساليب التعامل التى أثبتت فعاليتها طوال العقود الثلاثة الماضية ، ولامتصاص أى تغيير تفكر المجتمعات الإسلامية فى إدخاله على حياتها ، بحيث يعود فيخدم المصالح الامبريالية ، ومصالح الغرب الرأسمالى بالذات ، فى نهاية الأمر .

هذا هو التفسير الحقيقى ، فى رأى ، لذلك الاهتمام المحموم الذى يبديه العالم " باليقظة الإسلامية " . فهو ليس اهتماما مقصودا لذاته ، ولايعبر عن موقف تجاه الإسلام ذاته ، وإنما هو محاولة لاعادة وضع " النبذ الجديد فى الزجاجات القديمة " ، ولفهم الواقع الإسلامى الموجود ، بكل ما تطرأ عليه من تطورات ، من أجل استمرار التعامل معه بنجاح .
والدليل على صحة هذا التفسير :

- أن أحدا لا يهتم - إلا فى الأوساط الأكاديمية الخالصة - بما يجرى فى الإسلام فى المناطق التى لا تشكل خطرا استراتيجيا على الغرب ، وإنما يشور الاهتمام كله حين يظهر تيار إسلامى قوى جارف فى بلد حيوى ، نطبيا وجغرافيا واستراتيجيا ، مثل إيران ، وحين يكون هناك خوف حقيقى من أن يمتد هذا التيار لكى يشعل بلدانا أخرى لا تقل أهمية عن إيران من جميع الجوانب .

- ان أمريكا هى أكثر المهتمين بتلك الظاهرة التى تسميها " يقظة إسلامية " ، وهو أمر طبيعى لأن أمريكا هى راعية الاستراتيجية الغربية بأكملها ، والحارس الذى يسهر على أمن وسلامة النظام الرأسمالى فى العالم ، هذا فضلا عن مصالح أمريكا الخاصة ، ممثلة فى شركات البترول بوجه خاص . وهكذا بدأت موجة عارمة من الاهتمام بالإسلام تبدو أكاديمية فى ظاهرها ، ولكن كل دراساتها موجهة إلى معرفة مايدور فى عقول سكان هذه المنطقة حتى لا تحدث فى المستقبل أية مفاجأة ، وحتى يظل التعامل معهم مبنيا على أساس من الفهم الكامل . وكل من يعرف شيئا عن الجو العلمى الحالى فى الجامعات ومعاهد الأبحاث الأمريكية ، يعلم جيدا أن الأبحاث المتعلقة بالإسلام ، حتى فى أدق تفاصيله وأكثر جوانبه خفاء ، لها فرصة هائلة فى الحصول على التمويل السخى وعلى كل ما يلزم القائمين بها من تيسيرات . وقد أثمر ذلك بالفعل مشاريع بحث تفصيلية عديدة ، يشارك فى الكثير منها ، للأسف ، باحثون عرب ، أو عرب أمريكيون ، مع أنهم يعلمون حق العلم أن أبحاثهم سوف تصب نتائجها قطعا ، بعد تحليلها وتنظيمها ، فى ملفات الشرق الأوسط على مكاتب صناع القرار السياسى من الأمريكيين .
- ومن جهة أخرى فإن الطرف الرئيسى الآخر فى الصراع الأيديولوجى الدولى ، وهو الاتحاد

السوفياتي ، يبدى اهتماما غير قليل بتلك الصحوة الإسلامية التي لا بد أن يكون لها تأثير ملموس على استراتيجيته في مواجهة المعسكر المضاد . فضلا عن ذلك فإن الصحوة الإسلامية تقدم أيديولوجية بديلة عن الأيديولوجية الشيوعية أو الاشتراكية التي كانت تتبناها معظم الحركات المضادة للامبريالية الغربية في بلاد العالم الثالث . ومن المؤكد أن المفكرين النظريين في العالم الشيوعي يقدحون أذهانهم كيما يجدوا ردا على أسئلة مثل : هل الحركات الإسلامية المعاصرة مرحلة في طريق التحرير يؤدي في نهاية المطاف إلى قبول الاشتراكية - أعنى هل هي خطوة أولى لاتلبث أن تتبين ضرورة الاستناد إلى أسلوب في بناء المجتمع سبق أن جربته مجتمعات أخرى نامية وأحرزت بفضلها نجاحا ملحوظا ، ومن ثم فإن أية ثورة إسلامية لا بد أن تفضي آخر الأمر إلى شكل من أشكال الثورة الاشتراكية ، حتى ولو لم تطلق على نفسها هذا الاسم ؟ أم أن هذه الحركات تستهدف الإسلام بوصفه غاية في ذاته ، وتريد منه أن يكون أيديولوجية بديلة ، ترجع إلى جذور أبعد بكثير من الأيديولوجية الاشتراكية ؟ وفي هذه الحالة الأخيرة ، هل تظل الأيديولوجية الإسلامية محتفظة باستقلالها وهويتها الخاصة ، التي تميزها عن سائر الأطر الفكرية السائدة في العالم المعاصر ، أم أنها تنزلق تدريجيا إلى محاربة الشيوعية بالذات ، وتتحول - عن وعى أو بغير وعى - إلى أداة يستخدمها ويفيد منها المعسكر الرأسمالي في سعيه إلى السيطرة على العالم عسكريا واقتصاديا ؟ تلك ، بلا جدال أسئلة حيوية لا بد أنها تشغل أذهان مفكرى المعسكر الاشتراكي ، وخاصة في الاتحاد السوفياتي ، وتدل على نوع الاهتمام الذي يبديه ذلك المعسكر إزاء " اليقظة الإسلامية " .

ولكن ، ماموقف المفكرين في البلاد الإسلامية ذاتها من هذه الموجة الجديدة التي تسعى إلى احياء القيم الإسلامية واتخاذها مرشدا وموجها للمجتمع ؟

لنبدا بمواقف العلمانيين ، ولنأخذ مثلا واضحا محدد المعالم ، هو الثورة الإيرانية . فعلى الرغم من أن المفكرين العلمانيين ظلوا طويلا يقاومون تأثير الاتجاهات الإسلامية التي ترمى إلى صبغ الفكر السياسى والاجتماعى بصبغة دينية ، فإن الثورة الإيرانية ، وخاصة في أيامها الأولى ، قلبت مفاهيمهم ، ودفعتهم إلى إعادة النظر في الكثير من مسلماتهم السابقة . وكانت نتيجة هذه المراجعة الفكرية أن أبدى الكثيرون منهم حماسا هائلا للثورة الإيرانية ، بل لمبدأ الثورة الإسلامية ذاته ، ورأوا فيها الحل الذى ربما كان هو الوحيد المتاح أمام جماهير العالم الإسلامى في ظروفه الحاضرة .

ذلك لأن الليبرالية ، بمفهومها المعروف في الغرب ، والذي طبق في بعض البلاد الإسلامية خلال فترات معينة من تاريخها ، أصبحت في الوقت الراهن معرضة لحمولات كاسحة من التشويه وسوء الفهم ، ونجحت أجهزة الاعلام ، في البلاد التي تسيطر عليها نظم عسكرية أو عشائرية (أعنى في مجموعة من أهم البلاد الإسلامية وأقواها تأثيرا) ، في تلطيخ سمعتها وادانتها لأسباب لم تكن الليبرالية ذاتها ، في واقع الأمر ، مسئولة عنها في معظم الأحوال . وهكذا تُتهم

التجربة الحزبية المحدودة النطاق ، القصيرة الأجل ، التي مرت بها بعض البلاد الإسلامية ، بأنها كانت قاسدة ، وفاشلة ، وتأخذ الأجيال الجديدة من الشباب هذا الاتهام على أنه قضية مسلم بصحتها ، لأنها لم تعاصر التجربة القديمة ، ولأن وسائل الاعلام ، وربما الثقافة والتعليم الرسمي أحيانا ، يرددون على أسماعهم هذه التهمة وكأنها حقيقة لا سبيل إلى مناقشتها .

ومن ناحية أخرى ، فلن ينكر أحد أن المناخ الحقيقي للبرالية ، الذي تبلغ فيه أوج ازدهارها ، هو المناخ الرأسمالي المكتمل النمو . ولما كانت البلاد الإسلامية بعيدة عن هذه المرحلة حتى الآن ، ولم تنضج فيها الأنظمة والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية التي تجعل البرالية تنمو في تربتها الحقيقية ، فإن من الطبيعي أن تبدو مبادئ البرالية غريبة عن هذه المنطقة من العالم .

ومن جهة ثالثة ، فإن هناك ارتباطا وثيقا بين الجو الليبرالي وبين سيادة العقلانية في المجتمع . ففي جو المنافسة الحرة ، والمناقشات الحزبية المفتوحة ، يفترض - نظريا على الأقل - أن صاحب الحجة الأكثر اقتناعا هو الذي سيفوز بتأييد الجماهير . ومعنى ذلك أن الليبرالية تقتضي مستوى معيناً من الوعي الجماهيري لا يبدو أن معظم الشعوب الإسلامية ، التي تنفشي فيها الأمية ، قد وصلت إليه في المرحلة الراهنة من تاريخها .

فإذا تركنا الليبرالية جانبا ، وتأملنا الاشتراكية ، وصورتها الراديكالية في الشيوعية ، وجدناها تعرض نفسها في البلاد الإسلامية بأشد صور التوصيل تعقيدا ، وتكتب تحليلاتها بلغة لا تنقل معنى واضح المعالم للجماهير العريضة ، وتغرق في التنظير إلى حد نسيان العلاقة مع الواقع ، مع أن فلسفتها قد بُنيت أصلا على أساس الالتصاق بالواقع والتعبير عن حركته . وهكذا أخفقت التيارات الماركسية ، بمختلف درجاتها ، في تكوين حركة شعبية لها وزنها في معظم البلاد الإسلامية ، وبدا في حالات كثيرة أنها تخاطب نفسها وتعجز عن الخروج من شرنقتها .

ومن ناحية أخرى فإن تلك الاجتهادات المستقلة التي فجحت في إقامة بناء اشتراكي في مجتمعات لا تنطبق عليها الموصفات التي حددتها الكتابات الماركسية الأصلية ، كما هي الحال في بعض التجارب الأفريقية ، وفي كوبا ، وفي فيتنام ، لم تعرف طريقها إلى العالم الإسلامي بعد . فما زالت الاشتراكية في هذه المنطقة من العالم تنتظر المفكر الذي يعرف كيف يستخلص من النظرية الأصلية ومن الظروف المميزة لمجتمعه اجتهادا أصيلا يأخذ في حسبان كل السمات النوعية للبيئة الخاصة التي يعيش فيها ، إلى جانب استرشاده بالمبادئ العامة للنظرية . ومادامت الاشتراكية في العالم الإسلامي ، لم تصل بعد إلى هذه المرحلة ، بل تعتمد على المحاكاة والنقل أكثر مما تعتمد على التأصيل والابتكار ، فمن الصعب أن نتصورها كحركة شعبية قادرة على تحريك الجماهير على نطاق واسع .

وهكذا تظهر الأيديولوجيات ، التي قد تنجح في مناطق أخرى من العالم ، عاجزة عن إحداث

تأثير جماهيري حقيقى فى العالم الإسلامى . وهذا الواقع ذاته هو الذى يدفع الراديكاليين أنفسهم إلى البحث عن حلول بديلة ، وعندما جاءت الثورة الإيرانية ، بدأ للكثيرين أن الاجابة عن أسئلتهم قد أتت من ذلك المكان غير المتوقع .

فواقع العالم الإسلامى ، فى معظم أرجائه ، هو واقع جماهير أمية ينقصها الوعى السياسى والعقلانية ، وهو أيضا واقع بطش واستبداد وكبت للحريات من جانب القوى المعادية للجماهير . فى مثل هذا الواقع يبدو أن الإسلام هو القوة الهائلة التى هى وحدها القادرة على تحريك مثل هذه الجماهير وتعبئتها ودفعها إلى الوقوف أمام القوى الفاصبة ومقاومتها إلى حد الاستشهاد . وهكذا رأى بعض الراديكاليين فى العالم الإسلامى أن الثورة الإسلامية قد تكون هى الصيغة الوحيدة الفعالة والناجحة ، المتاحة فى هذه الظروف ، وأصبحوا على استعداد لقبول مبدأ الثورة المرتكزة ، فى بدايتها على الأقل ، على الدين ، والتى تفتح الباب بعد ذلك لشتى أنواع التطورات والتفاعلات .

على أن مفهوم " البعث الإسلامى " ، فى المرحلة الراهنة من تاريخ البلاد الإسلامية ، يتعرض لقدر كبير من الخلط . ولو كان لى أن أحدد الشكل الرئيسى الذى يتخذه هذا الخلط ، لقلت إنه فقدان القدرة على التمييز بين اتجاهات إسلامية تدعو إلى التغيير ، واتجاهات أخرى تدعو إلى تثبيت الأوضاع أو العودة بها إلى الوراء . وفى زحمة الحديث المحموم عن اليقظة الإسلامية ، تجد أشد الفئات رجعية تتصور أنها جزء من هذه " اليقظة " مع أن دعوتها فى حقيقتها " نوم " لاليقظة ، وموات لا " بعث " . غير أنها تتعلق بآخر عريات القطار ، وتدعو إلى تعاليمها المتخلفة على أساس أن العالم كله قد شهد للبعث الإسلامى بالحياة والانتشار ، ومن ثم فليقبل المسلمون أفكارهم ويعودوا ألف سنة إلى الوراء ماداموا جزءا من هذا " البعث " ! والحق أن هذا الخلط قد فرض نفسه على الكثيرين : فقد قرأت لباحثين أجانب يفترض فيهم التدقيق ، بل ولكتاب من بلاد إسلامية متعددة ، من بينها إيران ، كتابات يتحدثون فيها عن أحد أئمة المساجد فى القاهرة على أنه مظهر لحركة البعث الإسلامى فى مصر . وإمام المسجد هذا ، الذى اكتسب شهرة هائلة فى السنوات الأخيرة ، وأصبحت الشرائط التى سجلت عليها خطبه تباع فى طول البلاد العربية الإسلامية وعرضها ، يعتمد على رصيد واحد أساسى ، هو طريقته فى الالتقاء ورفع نبرة الصوت وخفضها . أما المضمون ذاته ، وأما البرنامج الذى يدعو إليه ، وأما الأفكار التى يتقدم بها إلى الناس ، فأنها آخر ما يهتم به ، وهى على أية حال رجعية شديدة التخلف . وليست هذه هى الحالة الوحيدة ، بل إن هناك حالات أخرى عديدة حدث فيها خلط بين اتجاهات إسلامية رجعية يستحيل أن تشكل " بعثا " بأى معنى من المعانى ، وبين الاتجاهات التى تكافح من أجل أن تغير من واقع البشر عن طريق الإسلام ، أو تعيد تفسير الإسلام على نحو يسمح بتحقيق التغيير من خلاله .

وفى رأى أن من واجب كل من يتصدى لرصد حركة الفكر فى العالم الإسلامى المعاصر أن يحلل ظاهرة الخلط هذه بعمق ووضوح . ذلك لأنها فرضت نفسها على الجميع ، باستثناء القلة

التي بلغ وعيها الفكري مستوى عاليا . وكانت نتيجة الانتشار الهائل لهذا الخلط أن تأثرت النظرة التقديمية إلى الإسلام تأثرا سلبيا بتلك العناصر المتخلفة التي ارتبطت بها في أذهان الناس . وربما في أذهان أصحابها أنفسهم . كما اكتسب أصحاب الاتجاهات المتخلفة أفضالا لا يستحقونها لأنهم تعلقوا ، كما قلت ، بقطار " الصحوة " الإسلامية . ومن ثم فإن المهمة الأساسية التي تقع على عاتق المفكر ، في أيامنا هذه ، هي أن يبحث عن " المعايير " التي تتيح للناس أن يميزوا بين صحوة إسلامية داعية إلى تغيير واقع المسلمين إلى الأفضل ، وأخرى لا هدف لها إلا إرجاع الزمان إلى الوراء ، والوصول بالمسلمين ، باسم " الصحوة " ، إلى حالة من التخدير لن " يصحوا " منها إلا بعد أن يكون الأوان قد فات .

فما هي إذن هذه المعايير ؟ وكيف يتسنى لعقل المسلم العادي أن يميز بين الاتجاهات الإيجابية والاتجاهات السلبية في الدعوات الإسلامية التي تنهال عليه من كل جانب ؟ سأحاول فيما يلي أن أعدد بعضا من المشكلات الرئيسية ، التي يتحدد في ضوءها موقف كل جماعة تدعى أنها جزء من الصحوة الإسلامية . ومن خلال هذا الموقف ، نستطيع بحق أن نحكم على هذه الجماعة ، وعلى كل من يمثلها ، إن كانت تعاليمهم كقيلة حقا بإحداث نهضة أو يقظة إسلامية ، أم أنها في حقيقتها " نكسة " و " غيبوبة " تنسب إلى نفسها القدرة على " البعث " زورا وبهتانا .

١ - مشكلة الشكل والمضمون :

تعد هذه مشكلة المشاكل بالنسبة إلى الحركات الإسلامية المعاصرة . ذلك لأن الغالبية العظمى من هذه الحركات تركز كفاحها على الجوانب الشكلية من العقيدة ، أعني تلك الجوانب التي تتعلق باستكمال الشروط الشعائرية للدين ، والاستجابة لبعض الأوامر والنواهي التي لا تمس ، في الأغلب ، الحياة العامة في المجتمع . وهذه قصة معروفة : فكلنا نرى من حولنا أولئك الشبان أو الشابات الذين يركزون " كفاحهم " الديني على ميدان الملابس ، وأداء الفروض ، ومنع كافة أشكال الاختلاط بين الجنسين . وهم يحاربون في هذا الميدان بلا هوادة ، ويعتقدون أنهم أرضوا ضمائرهم وأرضوا ربهم ، لو نجحوا - مثلا - في قطع اجتماع من أجل إقامة صلاة المغرب ، أو فصل الطلاب عن الطالبات في قاعة المحاضرات ، أو في الدعوة إلى ملابس تخفى كافة معالم جسم المرأة ، باستثناء العينين ، في قبض الصيف ، أو في إثارة ضجة اعلامية هائلة تدافع عن تربية اللحي لدى الرجال .

ولابأس على الشاب المتدين إن هو تمسك بشعائر عقيدته على هذا النحو ، غير أن من واجبه أن يعلم أن هذا ليس ميدان الكفاح الوحيد ، بل هو ، إذا شئنا الدقة ، أسهل الميادين جميعا . ذلك لأن ارتداء زي معين ، أو أداء شعائر معينة ، هو أيسر الأمور ، والمحك الحقيقي لقوة الإنسان المعنوية هو سلوكه في الميادين التي تمتحن فيها مصالحه ، وتتطلب منه تضحية جسيمة .

ولكم بحث أصوات المتحاورين مع أنصار هذه الحركات الدينية ، مطالبين إياهم بأن يدلوا بأرائهم

فى المشكلات الحقيقفة التى ففعرض لها الإنسان المسحق فى معظم أرجاء العالم الإسلامى : فهل فقبل الدين ذاته أن نولى موضوع الاختلاط أو الحجاب اهتماما ففوق بكفر ما ففولفه لموضوع العدالة الاجتماعفة أو نوع التحالفات الدولية التى ففخدم قضائانا أو أسلوب الحكم فى البلاد ؟ هل فرفضى الدين أن ففجاهل هذه الأمور التى ففمس صمفم فففة كل فرد فى المجتمع ، أو ففصدر عنها أحكاما غامضة شفدة العمومفة ، لافقبل الففففف ففمفلا ، وففؤدى فى الواقع إلى ترك هذه المسائل خاضعة لهوى من ففعبشون بها من الطفافة والمستبفدفن ؟ ما من حوار دار بفن أنصار الجماعات الففنففة وخصوصمها إلا وأفبفرت فففة هذه المشكلة ، واشفد الالتاح على الأولفن ففما ففوجهوا اهتمامهم إلى المشكلات المصفرفة التى فففحكم فى فففة الإنسان المعاصر ، وففقدموا عنها برنامجا محفدا ففمكن فففففه ، ومع ذلك فإن الففففة فى ففمفع الحالات سلففة ، ومازال الناس ففنتظرون هذا البرنامج بلا ففدوى .

والحق أن الاهتمام بالأمور الشكلفة ففبدو أمرا فففر مفهوم . ولكف ففزفد هذا الأمر وضوحا ففإننا سنقسم تلك الشكلفات إلى ثلاث ففئات ، فمكن ففحلفل كل ففئة منها على نحو فففكشف فففة قصور الموقف الذى فففخذه منها الجماعات الففنففة .

أ - أولى هذه الففئات ففعلق بالمظهر الخارجى والملبس . ففإطلاق اللففة وخلق الشارب وارتداء الجلباب إلى فففصف المسافة بفن الركة والفقدم ، أمور ففرونها أساسفة للشاب الففحص لدفنه ، وففقابلها الحجاب عند الفففات .

والأمر الذى لا ففناقشه أنصار هذه الاتفجاهات هو أن الملابس ، ففوجه عام ، لها وظففة اجتماعفة فى الأساس ، وأن ملابس كل عصر وكل ففئة فففحدد ففبعا لنوع الأعمال التى ففقوم بها الناس فى الففئة المعفنة ، ومن ففم ففإذا ففففر أعمال الناس وففبفثهم كان من الحق أن فففمسكوا بفشكل للملابس كان ففصلح لأداء أعمال فففلفة فى ففبئات فففلفة . وففى لو كان هناك نص دفنى ففدعو إلى ملابس بفشكل معفن ، فلماذا لا فففسر هذا النص على أنه من ذلك النوع من النصوص التى كانت ففصدر أحكاما لمناسبات معفنة (وماأكثرها) ففبست من النوع الآخر الذى ففصدر أحكاما مطلقة ؟ ولماذا ففقتدى بالسلف فى شكل ملابسهم ولا ففقتدى بهم فى ركوب دوابهم أو سكن ففيامهم أو أكل ففرفدهم وففدفدهم ؟

ب - أما الففئة الشاففة فففى ففئة الأمور الففعلقة بالحفة الجنسفة ففوجه عام . ولاشك أن حجاب المرأة فففتمى إلى هذه الففئة ، ففثلما فففتمى إلى الففئة السابقة . ولكن من المعروف أن الففركفز على منع الاختلاط بفن الجنسفن ففثل جانبا رففسفا من جوانب " كفاف " الجماعات الإسلامفة . وكل من عاش فى جو الجامعات ومعاهد العلم العربفة ففعرف هذه الحقففة وففلمس لها كل ففوم أمثلة صارخة .

هذه الفففرمفات التى فففسفهدف إقامة حوار فففاطعة بفن نصفى المجتمع ففقدم إلنا على أنها

تستهدف " العفة " وترمى إلى صون الأخلاق . غير أن حقيقة الأمر هي أن التحريم المفرط لأبسط مظاهر الاختلاط واعطاء الجنس بوجه عام حجما أكبر بكثير من حجمه الحقيقي ، وكأنه هو المشكلة الكبرى التى تتوارى إلى جانبيها مشكلات الخيز والمأوى والأحاساس بالعدل والأمان . هذا التحريم المفرط هو ذاته شكل من أشكال الاهتمام الزائد بالجنس ، وهو الوجه الآخر لنفس العملة ، أعنى الحرمان ، وربما الشبق . ومن المؤكد أن أى محلل نفسانى قادر على أن يكشف الكثير من العقد وراء هذا التصور المبالغ فيه لدور الجنس فى حياة الإنسان .

جـ - أما الفئة الثالثة من الاهتمامات التى نسميها شكلية ، فهى فئة الشعائر الدينية . وهذه الفئة ، وإن كانت تُقصد لذاتها فى الدين بوصفها أركاناً أساسية فيه ، لا بد أن تترجم إلى أفعال تنعكس إيجابيا على حياة الناس ، وإلا فقدت فعاليتها ولم تعد مقبولة حتى من وجهة نظر الدين نفسه . فكم من أحاديث نبوية تؤكد أهمية المعاملة بوصفها المظهر الأساسى للدين ، وتندد بأولئك الذين يقومون ويقعدون دون أن ينفعوا الناس بشئ . وأمثلتنا ونكاتنا الشعبية حافلة بالسخرية من أولئك الذين يؤدون فروض الصلاة والصوم والحج ولكنهم يفتالون أموال الناس أو يغشونهم . ومعنى ذلك بعبارة أخرى ، أن القيمة الحقيقية للشعائر إنما تكمن فى تلك القوة المعنوية التى تمكّن الإنسان من مواجهة الظلم والظفیان ، والسعى إلى أداء عمل نافع للمجتمع ، أما التركيز على شكلية الشعائر دون اكتراث بما تؤدى إليه من مضمون ، فهو فى حقيقته تستر على المظالم ومساندة للاستبداد .

وهنا نعود مرة أخرى إلى ضرب مثال مستمد من ظاهرة التحجب ، التى يُنظر إليها على أنها تمثل بدورها شعيرة من الشعائر . فأصحاب الاتجاهات الدينية المحافظة يدعون إلى التحجب استجابة لنص دينى يرددونه على مسامع الجميع ، وينشرون دعوتهم بين الفتيات من خلاله . ومع ذلك فإن هذا النص يقبل تفسيرات اجتماعية تختلف فى مرماتها اختلافا كبيرا عن أهداف هذه الدعوة ، وتؤدى إلى النظر إلى هذا النص على أنه لا يتضمن تشريعا دائما ، وإنما يعبر عن ظرف خاص مؤقت فحسب (*) .

(*) يشير الدكتور عبد السلام الترماتينى فى كتابه القيم : " الرق ، ماضيه وحاضره " (سلسلة عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب فى الكويت ، نوفمبر ١٩٧٩) إلى الأصل الاجتماعى المرفوت بطروف معينة لظاهرة حجاب المرأة ، فيقول إن الوضع الاجتماعى للجوارى كان يستلزم أن تكون الجارية مكشوفة لترغيب الناس فى شرائها ، ومن ثم كان الحجاب ضروريا للحرائر حتى يتميزن عن الجوارى ، ولا يصيبهن مكروه من أولئك الذين كانوا يتعرفون على الجارية من ملابسها . وهكذا كان ارتداء الجلباب فى الآية (بأياها التى قل لأزواجك ونساء المؤمنين يدين عليهن من جلابيبن) ذلك أدنى أن يعرفن ، فلا يؤذين ، وكان الله غفورا رحيما) . كان ذلك دعوة إلى دفع الأذى عن الحرائر حتى لا يخلط الناس بينهن وبين الجوارى . وينبها المؤلف إلى حقيقة هامة ، وهى أن عمر بن الخطاب كان يمنع الجوارى من التحجب بالقوة ، حتى لا يتشبهن بالحرائر ، وينتهى من ذلك إلى القول بأن " حجب المرأة الحرة كان تدبيرا قضت به الظروف الطارئة على المجتمع الإسلامى " (ص ١٢٥ - ١٢٦) . وهكذا لم يكن الحجاب تشريعا عاما للنساء (بدليل منع الجوارى منه بالقوة) وكان مرتبطا فى أصله بطروف خاصة ، هى الرغبة فى التمييز بين الحرة والجارية ، ومن ثم نشور علامة استفهام كبيرة فى هذا الصدد : لمصلحة من تفسر الآية المذكورة على أنها تشريع غير مفيد بزمان معين ؟ وما معنى التحجب فى عصر اختفت فيه الجوارى . ولم تعد المرأة الحرة بحاجة إلى الحجاب لى تميز به عن الجارية ؟

ويجد هذا التفسير الشكلى. للحجاب قبولا واسعا فى كثير من المجتمعات الإسلامية التى تسودها ازدواجية الحرمان من الجنس الآخر وتحريمه ، والرغبة العارمة فى الجنس مستترة وراء قناع من العفة المتطرفة ، أو على الأصح معبرة عن نفسها ، عن طريق شكل واضح من أشكال " الاعلاء والتسامى " ، من خلال هذه العفة المفرطة . وليس من الصعب أن نضيف تفسيرات نفسية واجتماعية أخرى لهذا الانتشار الواسع لظاهرة الحجاب : فالمرأة المحجبة تصبح ملكا خاصا لرجلها وحده ، حتى بالنسبة إلى أعين الآخرين ونظراتهم - التى هى فى المجتمعات الشرقية نظرات جائعة فى أغلب الأحيان . والحجاب يضمن على المرأة " ضمانا " ترضى غرور الرجل الشرقى وتهدى مخاوفه الدائمة وعدم ثقته الأزلية فى الجنس الآخر .

أما بالنسبة إلى المرأة التى ورثت تاريخا طويلا من القهر والاستعباد الرجولى ، فإن الحجاب وسيلة لتأكيد نقائها ، وهو بالنسبة إلى الفتاة قبل الزواج " ورقة ضمان " تشجع الراغب فى الزواج وتطمئنه ، وبالنسبة إلى المتزوجة وسيلة لتحقيق تلك الازدواجية التى قد تكون أحيانا ذات نتائج مدمرة . أعنى أن تكون المرأة قديسة فى أعين الآخرين ، وتتحول مع زوجها إلى امرأة فائضة بالأنوثة ، حتى تعوض له خشونة المظهر الخارجى ، وتثبت له أنها لازالت المرأة القادرة على تلبية احتياجاته العاطفية والحسية . وعليها أن تبحث عن الصيغة التى تتيح لها التوفيق بين هذين النقيضين .

٢ - مشكلة الفرد والمجتمع :

لاحظنا من قبل أن من أكبر المشكلات التى تواجه الجماعات الإسلامية المعاصرة ، افتقارها إلى برنامج اجتماعى محدد المعالم . وحين يتحدث المرء عن برنامج فإنه يعنى :

أ - وجود تخطيط واضح يبين الاتجاه الذى سيسير فيه المجتمع ككل بصورة محددة . والوضوح والتحديد هنا ضروريان ، لأن المجتمع لا يمكن أن يسير بعبارات انشائية ومبادئ هلامية واتجاهات شديدة العمومية . فالغموض يفتح الباب لشتى أنواع التفسيرات ، وحين يقتصر البرنامج على مبادئ عامة يصبح من الممكن استغلال هذه العمومية المفرطة والغموض الشديد من أجل جذب المجتمع فى اتجاهات رجعية أو مستبدة أو استغلالية ، مادام المبدأ العام يتسع لكل شئ .

ب - وجود خطة قابلة للتطبيق فى المجتمع الحديث . فالاستشهاد المستمر بحكم ومبادئ وأحداث ووقائع تفصلنا عنها مئات السنين ، يمكن أن يفيد فى ضرب المثل وحفز الهمم ، ولكنه لايكفى لإدارة شئون مجتمع يعيش وسط عالم تتفاعل أحداثه وتتبدل مواقعه يوما بعد يوم . ومن هنا كان من الشروط الواجب توافرها فى أى برنامج تتقدم به أية جماعة أو أى حزب ، أن يحدد لنا الطريقة التى يمكننا أن نواجه بها ظروف عالم سريع التغير ، وتيارات عالمية لا ترحم المتخلف أو الخيالى أو الفارق فى أحلام الماضى . ولا بد لمثل هذا البرنامج أن يدرك بوضوح ووعى

كاملين ، الاختلاف الأساسى بين تلك المجتمعات القديمة البسيطة التى ينظر إليها باعتبارها مثله الأعلى ، وبين المجتمعات الحديثة الشديدة التعقيد .

وحين يتأمل المرء دعوات الجماعات الإسلامية المعاصرة فى ضوء هذين المعيارين ، يستطيع أن يستنتج بوضوح أنها تفتقر إلى برنامج اجتماعى بالمعنى الذى حددناه . وكل محاولات الاجتهاد التى قد يبذلها هذا المفكر أو ذاك ما زالت فى مرحلة التحسس الأولى ، وما زالت هناك هوة شاسعة بين تلك الاجتهادات المتناثرة وبين ما نطلق عليه اسم " البرنامج " بالمعنى المتكامل لهذه الكلمة .

ولكن المشكلة الحقيقية لاتكمن فقط فى عدم وجود برنامج محدد المعالم ، قابل للتطبيق فى ظروف المجتمع الحديث ، لدى هذه الجماعات ، بل ربما كان الأهم من ذلك هو أن أيديولوجيتها السائدة حاليا لاتهتم كثيرا بوجود مثل هذا البرنامج . ذلك لأن الاتجاه السائد لدى الجماعات الدينية ، منذ أن تبلورت دعوة الجماعة الأم ، وهى " الإخوان المسلمون " ، هو تركيز الاهتمام على الفرد ، وتجاهل البعد الاجتماعى أو السكوت عنه . وهكذا فإن منظرى هذه الجماعات ، عندما يثار ضدهم الاعتراض القائل بأن دعوتهم تفتقر إلى برنامج اجتماعى واضح المعالم ، يردون بأن هدفهم الأول هو بناء " الفرد المسلم " ، وحين يتحقق هذا الهدف ، يصبح إصلاح أمور المجتمع أمرا هينا .

والفلسفة الكامنة من وراء هذا هى أن المجتمع ليس إلا مجموع أفراد ، وأن إصلاح الأفراد معناه إصلاح المجموع . وتلك بغير شك " نظرة تجزئية " ، أو إن شئت فقل إنها " نظرة ذرية " إلى المجتمع ، لأنها تتجاهل أمرين على جانب كبير من الخطورة :

الأول هو أن المجتمع ليس مجرد مجموع أفراد . فالمجتمع حقيقة قائمة بذاتها ، تتجاوز نطاق الأفراد المكونين لها ، وله قوانينه ومطالبه ومقتضياته الخاصة التى تزيد عن كونها حاصل جمع آلى لاتجاهات الأفراد المكونين له .

والثانى هو أن هذه النظرة تتناول وجها واحدا من أوجه ظاهرة ذات جانبين متفاعلين ، يستحيل الفصل بينهما . فإذا قلنا إن إصلاح المجتمع ينبغى أن يسبقه إصلاح الأفراد الذين يؤلفونه ، لكان من الطبيعى أن يعترض علينا من يقول : وكيف نصلح الأفراد إن لم نصلح المجتمع الذى يعيشون فيه ؟ هل يمكن إصلاح الأفراد فى فراغ ؟ أليس الفرد مرتبطا ارتباطا عضويا بالمجتمع ، وبالبينة التى يعيش فيها ؟ ألا تفترض تلك النظرة التى تبدأ بالفرد ، نوعا متعسفا من التجريد ، نتصور فيه أن من الممكن وجود كيان منعزل اسمه الفرد ، قابل للإصلاح بغض النظر عن حالة " الوسط " الذى يعيش فيه ويتفاعل معه ؟ وهل من المعقول أن يظل المجتمع قاسدا ، ثم نبدأ بإصلاح أفراد على أمل أن هؤلاء هم الذين سيصلحونه فيما بعد ؟ إن شعار " إصلاح الفرد " ، أو تكوين " الفرد المسلم " - والتعبير الأخير لايعنى فردا متدينا

فحسب ، بل يعنى فردا مثاليا تتوافر فيه كل القيم الايجابية التى يدعو إليها الدين - هو من الناحية العملية شعار عسير التطبيق ، وهو على الأرجح غير قابل للتنفيذ عمليا . ذلك لأن معناه هو أن تتناول كل فرد فى المجتمع وتعمل على تربيته وتقويمه وتوجيهه وجهة سليمة . وبالإضافة إلى الصعوبة العملية الهائلة لهذا النوع من إعادة بناء الأفراد ، فإن نتيجته الفعلية تظل غير مضمونة ، لأن الكثيرين سيسلكون ظاهريا كما لو كانوا قد انصلحوا بالفعل ، بينما يكونون فى حقيقتهم فاسدين ، ولن تكون لدينا الوسائل التى تتيح لنا استطلاع مكتونات ضمائرهم .

وعلى العكس من ذلك ، فإن البدء بالمجتمع ، أعنى التركيز على اصلاح الوسط الذى يعيش فيه الأفراد عن طريق اقامة إطار من العلاقات الإنسانية ، غير الاستغلالية ، يضم أفراد المجتمع ويظللهم ، هو أفضل الطرق لبناء الفرد الصالح ، وهو فضلا عن ذلك طريق مضمون . وهذا الطريق قابل للتنفيذ عمليا ، ويمكن على الدوام التحقق من نتائجه ، على عكس تلك العملية الشاقة ، المستحيلة ، التى نتناول فيها كل فرد لكى نجعل منه انسانا صالحا .

والواقع أن الاعتراضات على أسلوب " بناء الفرد الصالح " - وهو المقصود بالفرد المسلم - لا نهاية لها . فبأى معنى يكون الفرد صالحا ، وفى أى مجال ؟ هل يكون صلاح الاقطاعى هو نفسه صلاح فلاحه الأجير ، وهل تعنى التقوى عند صاحب العمل نفس معناها عند العامل ؟ أليس تركيز الجهود على الأفراد ، مع تجاهل الإطار الاجتماعى أو إرجائه إلى مرحلة لاحقة ، نوعا من التستر على الاستغلال والمظالم القائمة ، إن لم يكن تواطؤا معها ؟ وأخيرا ، هل سيصبح المجتمع صالحا بصورة آلية بعد أن نبني " الفرد المسلم " على مستوى المجتمع كله ، أم أننا سنحتاج ، حتى بعد بناء الأفراد جميعا ، إلى ضوابط وقواعد هادية ، أى إلى برنامج ؟ وإذا كنا حتما سنحتاج إلى مثل هذا البرنامج ، فلماذا لا نحدد معالمه مقدما لكى نوجه على أساسه أساليب تربيتنا للفرد المسلم ؟

~~هذه كلها أسئلة يهيمها مبدأ " بناء الفرد قبل اصلاح المجتمع " أو مبدأ " بناء الفرد هو ذاته اصلاح المجتمع " . وأحسب أن محصلتها النهائية هى أنه لا مهرب لأى مذهب جماهيرى ، فى عصرنا الحاضر ، من أن يحدد بوضوح برنامجه للخروج بالمجتمع من أزمات التخلف والاستغلال والتبعية والانتقيد ، حتى لو كان هذا المذهب يعتقد أن جهده الحقيقى ينبغى أن يركز على الأفراد ، لا على المجتمع .~~

٣ - مشكلة الدين والسياسة :

تعد هذه المشكلة ، فى نظر الجماعات الدينية ، جزءا من مشكلة أخرى أعم ، هى مشكلة الدين والدنيا . فهناك مبدأ عام تدافع عنه هذه الجماعات ، هو أن الدين ينظم كافة جوانب الحياة الروحية والحياة المادية أو الروحية للإنسان . ولما كانت السياسة أو الحكم شكلا من أشكال الحياة

الدينية ، فلا بد أن تخضع بدورها لأحكام الدين .

وتذهب الجماعات الإسلامية إلى أن الدين الإسلامي يتوجه إلى الإنسان برسالة مفصلة تنظم له كافة أمور دنياه وآخرته . غير أن من الواضح أن لجميع العقائد التي عرفها البشر وجهها دنيوي ، لأنها على الأقل موجهة إلى إنسان حي يعيش على سطح هذه الأرض . وحتى لو كان معظم ما تقول منصبا على حياة أخرى غير هذه الحياة الأرضية ، فإن كلامها عن الحياة الأخرى موجه إلى الإنسان " في هذه الحياة " ، ومن ثم فإنه يهدف إلى توجيه هذه الحياة الأرضية ذاتها توجيهها معينا عن طريق التنبيه الدائم إلى وجود حياة أخرى ، وبهذا المعنى تكون للعقائد الأخروية ذاتها جوانب دنيوية . ولو تناولنا المسيحية على وجه التخصيص - وهي التي تقوم الجماعات الإسلامية على الدوام بمقارنات صريحة أو ضمنية معها - لوجدناها قد تضمنت جوانب دنيوية شديدة الوضوح في عصورها الأولى . وحسبنا أن نلقى نظرة إلى تعاليم الكنيسة الكاثوليكية في العصور الوسطى لكى ندرك أن طموحها كان يتجه إلى تنظيم كافة جوانب حياة الإنسان على هذه الأرض ، إلى جانب اعداده للحياة الأخرى . صحيح أنها لم تكن تجد في كتبها المقدسة نصوصا مفصلة تنظم شئون الحياة الدنيوية ، كما هي الحال في الإسلام ، ولكن الكنيسة كانت قادرة على إيجاد البديل ووضع التفسيرات التي تكفل لها الهيمنة على أمور الدنيا . ولم تتخل المسيحية عن هذا الطموح الشامل إلا في مرحلة لاحقة ، وكانت في ذلك مرغمة لأن التطور المكتسح الذي طرأ على أوروبا منذ عصر النهضة كان لابد أن يؤدي بها إلى التراجع والانتكماش . ومع ذلك فإن أحلام السيطرة الشاملة مازالت تراودها حتى اليوم ، ويكفى دليلا على ذلك أن نتأمل معركة قوانين الاجهاض في فرنسا وإيطاليا ، والدور المستमित الذي لعبته الكنيسة الكاثوليكية ، على المستوى السياسى إلى جانب المستوى الدينى ، لكى ندرك أن الرغبة في تنظيم جوانب الحياة الدنيوية مازالت قائمة . وربما كان الأهم من ذلك أن نرجع إلى الدور الخطير الذي لعبته الأحزاب " الديمقراطية المسيحية " ، في بلاد أوروبية هامة على رأسها إيطاليا وألمانيا الغربية ، منذ الحرب العالمية الثانية . صحيح أن هذه كانت أحزابا تمارس السياسة بكل الأعيب الحياة الدنيوية ومؤامراتها ، وأحيانا لأخلاقياتها ، ولكن الايديولوجية الدينية ظلت تؤدي دورها الحاسم في التأثير على عقلية الجماهير العريضة من المواطنين ، وتقوم بدور أساسى في تحديد اتجاهاتهم .

وهكذا يبدو أن طموح أية عقيدة دينية يتجه إلى شمول كافة مرافق حياة الإنسان ، وأن انكماش هذا الطموح أو التزامه حدودا أكثر حكمة وتعقلا وأقرب إلى إدراك متطلبات التطور الإنسانى الحر ، لا يحدث إلا بعد مرحلة تاريخية معينة يُستعاد فيها التوازن بين المطالب الدينية ومقتضيات الحياة الإنسانية المتغيرة . ففي البداية يكون الاتجاه إلى الشمول هو السائد ، ويقدر ما يتحقق التطور والتقدم في المجتمع يتراجع هذا الشمول وتفرض متغيرات الحياة نفسها . وبهذا المعنى نستطيع أن نفسر الدعوة الحالية إلى الدمج بين الدين والسياسة أو الدين والحكم في العالم الإسلامى . ففي معظم فترات القرن العشرين لم يكن صوت هذه الدعوة عاليا ، بالرغم من وجود ممثلين متحمسين لها . وإذا كانت قد عادت بقوة عارمة منذ السبعينيات بوجه خاص ، فلا بد أن

يفسر ذلك فى ضوء التخلّف الشامل الذى طرأ على العالم الإسلامى ، والعالم العربى ، فى هذا العقد الأخير على وجه التخصيص - هذا العقد الذى أعقب هزيمة ١٩٦٧ الساحقة ، والذى شهد " نكسات " عديدة إلى جانب ما يسمى " بالنكسة " العسكرية : نكسة فى السياسة الخارجية ، حيث تزايد الاتجاه إلى الارتقاء فى أحضان الامبريالية العالمية ، ونكسة فى السياسة الداخلية وأساليب الحكم ، حيث بلغ القمع والارهاب والاقتتار إلى الديمقراطية أقصى درجاته ، ونكسة فى الثقافة والفكر ، حيث عادت أشد الاتجاهات تخلفاً وأكثرها جهلاً لطبيعة العصر إلى الاطلال بوجهها المظلم من جديد ، ونكسة فى الاقتصاد والمجتمع ، حيث أخفقت المجتمعات الإسلامية إخفاقاً ذريعاً فى حل مشكلة العدالة الاجتماعية والافادة من امكانياتها من أجل تحقيق تنمية حقيقية . وبالاختصار ، فإن اقتران الدعوة إلى اخضاع السياسة للدين بفترة التخلّف الشامل هذه ، هو دليل بالغ على صحة ما نقول به من أن طموح التنظيمات الدينية إلى السيطرة على كافة جوانب حياة الإنسان لا يحدّ منه إلا التقدم العقلى والاجتماعى للمجتمع ككل . ويبدو أن هذا قانون عام ينطبق على تطور العقائد ، وإن كانت درجة اصرار كل عقيدة على تنظيم حياة الإنسان الدينية تختلف فى شدتها من مجتمع إلى آخر .

فى ضوء هذا التحليل العام تظهر الدعوة التى تتحمس لها الجماعات الإسلامية فى الوقت الراهن على أنها جزء من ظاهرة أعم ، هى اتجاه التنظيمات الدينية فى مراحل من التاريخ لها سماتها الخاصة ، إلى السيطرة على كل جوانب الحياة الإنسانية . وحين يطبق هذا الاتجاه على العالم الإسلامى نجد أنه يعبر عن نفسه فى ذلك الشعار المعروف الذى يسيطر على عقول الكثير من المسلمين المعاصرين ، وهو أنه ، مادام الإسلام ديناً ودنياً ، فلا بد أن تكون له الكلمة الأولى فى السياسة وتدير شئون الحكم .

هذه القضية الهامة تحتاج إلى تحليل يلقى الضوء على جوانبها المختلفة ، ويحدد مدى امكانيات الانتقال بها من مستوى الشعارات إلى مستوى التطبيق الفعلى . ولهذا التحليل عناصر متعددة ، ستقتصر الآن على عرض أهمها :

أولاً : يركز الداعون إلى الجمع بين الدنيا والدين ، ومن ثم بين العقيدة والسياسة ، على مبدأ صلاحية النص الدينى لكل زمان ومكان . وهذا المبدأ فى ذاته يولّد تناقضاً أساسياً عند تطبيقه على القضية التى نقوم الآن بتحليلها . ذلك لأن " الدنيا " بطبيعتها متغيرة ، وأحوال المجتمع و الإنسان والسياسة لا تكف عن التطور . وهذه فى نظر أى انسان لديه الحد الأدنى من الثقافة العصرية بديهية لاتناقش . فكيف يمكن التوفيق فى هذه الحالة بين مبدأ سريان النص على كل زمان ومكان ، ومبدأ " الإسلام دين ودنيا " ، إذا كانت " الدنيا " لا تكف عن التغير - والتغير معناه أن ما يصلح لها فى زمان معين ، ومكان معين ، قد لا يصلح فى زمان ومكان آخرين ؟

إن المخرج الوحيد من هذا التناقض هو الاختصار على تأكيد الجوانب العامة فقط فى النصوص

الدينية ، وترك التفاصيل لاجتهادات كل عصر . غير أن هذا الحل يصطدم بعقبات ليست بالهينة على الإطلاق : مثل وضع الحد الفاضل بين ما ينتمى إلى " المبدأ العام " وما ينتمى إلى التفاصيل ، فضلا عن وجود كثير من " التفاصيل " التي تتناول أموراً في صميم الحياة الإنسانية المتغيرة ، ضمن النصوص الدينية ، كأحكام الميراث والزواج والطلاق الخ ...

وهكذا يبدو أنه سيظل هناك صراع بين الطابع التفصيلي للنص الديني ومدى شمول انطباقه . فكلما ازداد تفصيلاً ، زادت صعوبة انطباقه في ظروف الحياة الإنسانية الدائمة التغير . فإذا حل هذا الصراع عن طريق الاكتفاء بأعم مبادئ العقيدة ، كان معنى ذلك أن ملء التفاصيل لابد أن يتم من مصدر آخر غير العقيدة ، هو مقتضيات العصر ومتطلبات المجتمع في زمن معين ، وتجربة الإنسان وخبرته الدنيوية ، وكذلك ما يستمد من خبرات المجتمعات والشعوب الأخرى . وبالاختصار فإن عنصر التغير وعنصر الشمول يتعارضان : فإذا عملت حساب تغير الأحوال البشرية - وهذه كما قلت بديهية لا يجادل فيها أحد - كان من الضروري أن يقل شمول النصوص وتقتصر على العموميات ، وإذا أصررت على التطبيق التفصيلي للنصوص كان معنى ذلك أنك تتجاهل حقيقة التغير .

ثانياً : يظل النص الديني في حاجة دائمة إلى البشر لكي يصبح حقيقة واقعة وينطبق في مجال إنسانى ملموس . وعلى الرغم من أن الإسلام لا يعرف كهتوتا ، ولا يعترف بهيئة كنسية منظمة تكون " وسيطاً " شرعياً بين كلمة الله وأفعال الإنسان ، فإن تفسير النص الديني على يد إنسان ما ، يظل أمراً لا مفر منه حتى يصبح هذا النص حقيقة واقعة . وهكذا يبدو من الضروري وجود " توسط " بشري من نوع ما ، بين النص وبين الواقع . وفي عملية التوسط البشري هذه تظهر كافة الأخطاء والتحيزات التي يتعرض لها بنو الإنسان . فإذا كان النص إلهياً مقدساً فإن من يطبقه ويفسره إنسان يتصف بكل جوانب الضعف البشرية . وأخطر ما في الأمر أن الإنسان الذي يتصدى لهذا التفسير والتطبيق ، سواء أكان رجل دين يشغل منصباً كبيراً ، أم كان حاكماً تستند سلطته إلى أساس ديني ، يضيف على نفسه قدراً (يزيد أو ينقص) من تلك القداسة التي تتسم بها النصوص الدينية ، ويقدم أوامره أو فتاويه للناس بوصفها تعبيراً عن رأى الدين ذاته ، لا عن فهمه هو للدين ، ويصف معارضيه بأنهم أعداء الدين ، لا بأنهم أعداء طريقته الخاصة في تفسير الدين .

إن الحكم تجربة بشرية ، قد تصيب وقد تخطئ . ونحن نعرف منذ البداية بهذا المبدأ ، يصبح إمكان تصحيح هذه التجربة قائماً على الدوام . ولكن الحكم الذي يركز على السلطة الدينية - والذي هو على الدوام حكم بشري يعطى نفسه سلطة تفوق سلطة البشر - لا يصحح خطأه بسهولة ، وربما أضفى على نفسه نوعاً من " العصمة " يمنعه أصلاً من الاعتراف بأي خطأ .

وأعظم مزايا الديمقراطية ، بوصفها تجربة بشرية في الحكم ، تكمن في نفس تلك الصفة التي يعيبها عليها خصومها من أنصار الحكم المرتكز على سلطة الدين . فهؤلاء الأخيرون يهتمون

الديمقراطية بأنها تستند إلى اتجاهات البشر وآرائهم وتفضيلاتهم ، والبشر بطبيعتهم متقلبون معرضون للخطأ ، على حين أن الحكم الدينى يستمد تشريعه من مصدر يعلو على البشر وعلى أخطائهم ومظاهر ضعفهم . ولكن هذه الصفة بعينها هى التى تكمن فيها عظمة الديمقراطية .

فالبشر حقا كائنات تتسم بالضعف ، والتغير ، وربما الجهل ، وسوء التقدير ، غير أن الديمقراطية هى التى تتيح للبشر فرصة التعلم من أخطائهم ، وتصويبها بالتدريج ، واكتساب خبرة جديدة من كل تجربة فاشلة يمرون بها . إنها هى التى تتضج الإنسان وتصصح أحكامه وتكسبه وعيا بجوانب الضعف فيه ، وقدرة على تجاوز هذا الضعف . أما الحكم الدينى - الذى هو كما قلنا حكم بشرى معرض بدوره لكل أخطاء البشر - فإنه لايعترف بأن الإنسان يتعلم من تجربته ، بل يفرض على الإنسان وصاية منذ بادئ الأمر ، بحجة أنه " قاصر " . وهكذا يظل هذا " القاصر " عاجزا عن النمو والوصول إلى مرحلة النضج ، مادام يؤمن بحاجته الدائمة إلى مصدر للتوجيه أرفع وأسمى وأحكم منه .

إن جوهر الايمان هو الطاعة . ولكن ، مادام الحاكم بشرا كسائر الناس ، فإن أعظم صفة يستطيع أن يبثها فى المحكومين هى أن يناقشوه ويعارضوه ويقفوا منه موقفا نقديا كلما وجدوا ما يستحق النقد . أما صفة الطاعة فهى أسوأ علاقة يمكن أن تربط محكوما بحاكم .

إن الطاعة هى الفضيلة الكبرى للجندى إزاء قائده . وعلاقة المحكوم بالحاكم ينبغى ألا تكون مماثلة لعلاقة الجندى بقائده : فليس للجندى أن يناقش ضابطه أو ينقده أو يطلب إليه ، إذا أخطأ ، أن يعتزل . وكل الكوارث التى لحقت بالعالم الإسلامى عامة ، والعالم العربى خاصة ، على يد الحكومات العسكرية أو " ثورات " الضباط ، إنما ترجع إلى أن العسكريين يقيمون ، فى ميدان السياسة ، علاقات مع المحكومين توازى علاقات الضابط بالجندى . وأخشى أن أقول إن الدعوة إلى الحكومة الدينية هى الوجه الآخر لهذا النمط من الحكم . فكلما النوعين حكم سلطوى ، لايرتكز على العقل والإقناع والنقد ، وكل ما فى الأمر أن الحكم العسكرى يركز على سلطة القوة والبندية ، والحكم الدينى يركز على سلطة الايمان والمنبر .

وإذا كانت أقطار إسلامية عربية كثيرة قد خضعت طويلا لحكم النسر واعتادت أسلوب الحكم المرتكز على القوة ، وافتتحت بسلطة القوة وجبروتها فى بعض الأحيان ، فإن حكم النسر هذا هو خير تمهيد لحكم العمامة ، لأنه عود الناس طويلا على الطاعة ، وأفقدتهم ملكات النقد والاعتراض .

على أية حال ، فإن أولئك الذين يتحدثون عن " الصحة الإسلامية " الحالية من بين كتّاب ومفكرى الدول الكبرى فى الغرب ، يؤمنون بأن العالم الإسلامى مقبل على مرحلة سينتقل فيها إلى حكم العمامة . وهم يدرسون مظاهر هذه الصحة بدقة كاملة حتى يعرفوا كيف يتعاملون

معها ، ولاتفاجئهم أوضاعها الجديدة وتأخذهم على غرة وهم غير متأهبين لمواصلة استغلال واستغلال هذا العالم الإسلامى الذى أصبح اليوم يضم أعظم الثروات وأهم مصادر الطاقة .

ولأن هدفهم الحقيقى هو أن تستمر سيطرتهم على هذه المنطقة من العالم ، فإنهم يغمضون أعينهم عن أهم عناصر التشويه فى فكرة " الصحوة الإسلامية " هذه . فلا أحد منهم يتسائل : هل هى صحوة كمية ، أم كيفية ؟ أعنى هل المظهر الواضح للصحوة ، وهو انتشار الجماعات الدينية وازدياد عدد المنضمين إليها ، يوازيه ارتفاع فى مستوى تفكير هذه الجماعات وموضوعات اهتمامها وطريقة فهمها للإسلام وتطبيقها له فى ظروف عالم سريع التغير ؟

هل قدمت هذه الجماعات حلولاً واقعية قابلة للتنفيذ لمشكلة العدالة الاجتماعية ، ولمشكلة توزيع الثروة ؟ هل لديها برنامج واضح المعالم لاستغلال الثراء النفطى الخيالى ، وللاتفاف بأموال المسلمين الطائلة من أجل النهوض بالمجتمعات الإسلامية الفقيرة ؟ هل حددت بوضوح موقفها من التحالفات الخارجية التى تتفق مع المصالح الحقيقية للشعوب الإسلامية ؟ هل أصدرت حكماً صريحاً وقاطعاً على أساليب الإتفاق السفيه الذى يبذل به الأثرياء من المسلمين أموالاً تحتاج إليها الأجيال المقبلة ، والملايين الفقيرة من الأجيال الإسلامية الحالية ، أشد الاحتياج ؟

إذا لم يكن هذا كله قد تحقق ، فكيف نطلق على ما يحدث الآن اسم " الصحوة الإسلامية " ؟ هل ازدياد العدد وحده صحوة ، أم أن الصحوة الحقيقية هى ارتفاع مستوى الفكر وقدرته على إثبات مرونته ومواجهته للمشاكل المتجددة فى عالم سريع التغير ؟ وإذا كان المضمون الحقيقى لفكر معظم الجماعات الإسلامية المعاصرة أشد تخلفاً بكثير مما كانت عليه أفكار الجماعات المناظرة لها منذ نصف قرن ، أيمكن أن نسمى هذا صحوة لمجرد أن أعداداً متزايدة تنضم إلى الموكب مطأطئة الرأس ، لا يدفعها سوى الإذعان والطاعة فحسب ؟

على أن السؤال الهام الذى يثار هنا هو : كيف أمكن الجمع بين هاتين الحقيقتين المتنافرتين فى ظاهرة واحدة ؟ كيف ازدادت أعداد المنضمين إلى ركب الجماعات الدينية زيادة هائلة ، فى نفس الوقت الذى تدهور فيه مستوى تفكير هذه الجماعات ، وهبط كثيراً بالقياس إلى ماكان عليه نظراؤها فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ؟ كيف اجتمعت الصحوة الكمية مع الكبوة الكيفية فى وقت واحد ؟

إن التعليل الواضح لهذه الظاهرة ذات الوجهين المتنافرين ، هو أن تلك " الصحوة " فى حقيقتها مظهر من مظاهر الإحباط وخيبة الأمل . فدلالاتها الحقيقية سلبية : سخط ونفور على الأوضاع القائمة ، وعجز عن الاهتداء إلى طريق جديد . وهكذا تكون النتيجة العملية هى الارتقاء فى أحضان ذلك الطريق القديم المجرب ، طريق الدعوة الدينية ، وكأن إعلان العودة إلى طريق الدين سيحل بطريقة آلية مشكلات السياسة والاقتصاد والعلاقات الاجتماعية والائتمات الدولية .

فى تصورى أن الانتشار الكمى الهائل لهذه الدعوات الإسلامية إنما يعبر أساسا عن رغبة فى البحث عن مخرج ، لمن لا مخرج لهم . إن الطرق جميعها مسدودة أمام المجتمعات الإسلامية ، والقهر هو الوسيلة الوحيدة لضمان بقاء الأنظمة القائمة . وأهم ما يترتب على القهر هو تلميح سمعة جميع البدائل الأخرى : كالليبرالية وحكم الأحزاب ، واليسار ، والاتجاه الديمقراطي بكافة أشكاله . فهذه البدائل تتعرض للنقد والتجريح ليل نهار ، دون أن تكون قادرة على الرد ، أو على الدفاع عن نفسها . وفى ظل فقدان العدالة الاجتماعية ، وضياح الرشد الاقتصادى ، وضلال التوجه السياسى ، وانهيار القيم الأخلاقية والفكرية ، ما الذى يتبقى أمام الإنسان - وخاصة إذا كان شابا - إلا أن يعلن كفره بكافة الأنظمة الدنيوية والبشرية من خلال تأكيد إيمانه بالنظام الإلهى ؟

هكذا تتسع الدعوة وتنتشر ، وتصبح مأوى وملجأ لكل من هو محبط ، ساخط ، عاجز عن الفعل الإيجابى . إنها طوق نجاة يمنع من الفرق والسقوط . ولكن هذه كلها سمات سلبية . وبالفعل تظل الدعوة سلبية عاجزة عن تقديم رؤية محددة المعالم للمستقبل - هذا إذا كان للمستقبل ذاته مكان فى توجهاتها ، ولم يكن الماضى وحده هو محط آمالها . وهكذا يقترب الانتشار الكمى الهائل بخواء وهزال فى المضمون ، وتصبح البيقظة ، التى لاتقاس إلا بالعدد والمقدار ، غفوة فكرية ، وتغدو الصحوه كهوة عقلية ، ويظل أعداؤنا ، رغم هذا كله ، يهتفون : احذروا الصحوه الإسلامية ! ولكن لسان حالهم يقول : مرحبا بها ، مادامت لا تهدد شيئا من مصالحنا ، ولا من مصالح حلفائنا المسكين بدفة الأمور فى العالم الإسلامى !

الفصل الثانى

التخلف الفكرى وأبعاده الحضارية

فى إحدى اللوحات الذكية حدد توفيق الحكيم (جريدة الأهرام فى ٧ - ١٢ - ١٩٧٣) معنى التخلف بأنه عدم القدرة على ملاحقة الركب بعد أن كانت هذه القدرة متوافرة . وبهذا المعنى يكون المجتمع المتخلف - إذا التزمنا اشتقاق اللفظ - هو ذلك الذى كان مسائرا لموكب الحضارة يوما ما ، ثم عجز لسبب أو لآخر عن الاستمرار فى السير ، فسبقه الموكب . وهذا يعنى أن هناك فرقا بين التخلف والتأخر : فالتأخر سمة للمجتمع الذى لم يكن يوما ما فى المقدمة ، أما التخلف فهو سمة للمجتمع الذى وصل إلى المقدمة وحمل مشعل التقدم فى وقت مضى . ثم تباطأت مسيرته بعد ذلك أو توقفت .

من هذا التحديد ، الذى يلتزم المعنى الأصلى للفظ ، نستطيع أن نتخذ نقطة انطلاقنا فى بحث موضوع التخلف الفكرى وأبعاده الحضارية فى العالم العربى . ذلك لأن التخلف مرتبط ارتباطا أساسيا بالبعد الزمنى ، وبالعلاقة بين الماضى والحاضر . والعالم العربى يقدم إلينا مثلا بارزا تتوافر فيه كل مقومات التخلف ، بالمعنى الذى حددناه : إذ كان يوما ما رائدا للحضارة زاهية ، ثم توقفت مسيرته وأصبح الآن يتطلع إلى الوراء متحسرا على الأيام التى ولت . ولندكر ، فى هذا الصدد ، إن هناك صلة اشتقاقية واضحة بين الخلف ، والتخلف ، وأن المتخلف ينظر دائما إلى الخلف ، ومن ثم فإن تحليل عوامل التخلف الفكرى العربى ينبغى أن يركز أساسا على بحث تلك الصلة الفريدة بين الماضى والحاضر فى العقل العربى ، وهى صلة أزعج أنه لا يوجد لها نظير فى الثقافات الأخرى ، وإنها أحد العناصر الرئيسية التى توصلنا إلى فهم أفضل لأزمة الإنسان العربى المعاصر . وعندما أقول أنها توصلنا إلى فهم أفضل ، فأنا لا أعنى بذلك أن تحليل هذه الصلة بين الماضى والحاضر يقدم إلينا حلا لأزمة الإنسان العربى ، وإنما أعنى أنه يصح بعض المفاهيم التى يشيع استخدامها عند معالجة هذا الموضوع ، وهذا التصحيح للمفاهيم هو الخطوة الأولى فى طريق البحث عن حل .

العلاقة بين الماضى والحاضر

إن السمة التى تتفرد بها العلاقة بين الماضى والحاضر ، فى الثقافة العربية ، هى أن الماضى ماثل دائما أمام الحاضر ، لا بوصفه مندمجا فى هذا الحاضر ومتداخلا فيه ، بل بوصفه قوة مستقلة عنه ، مناقسة له ، تدافع عن حقوقها إزاءه ، وتحاول أن تحمل محله إن استطاعت . ولو شئت أن ألخص هذه السمة فى كلمة واحدة ، لقت إن نظرنا إلى الماضى " لاتاريخية " . فالنظرة التاريخية إلى الماضى هى تلك التى تضعه فى سياقه الفعلى ، وتتأمله من منظور نسبى ، بوصفه مرحلة انتهى عهدها ، وتلاشت فى مراحل لاحقة تجاوزتها بالتدرج حتى أوصلتنا إلى

الحاضر . وفى مثل النظرة التاريخية لا يكون الماضى قوة منافسة للحاضر ، ولا تثار على الإطلاق مشكلة التوفيق بين الماضى والحاضر ، لأن الحاضر بطبيعته يحمل فى داخله بذور الماضى ، ولأن الماضى خلق الحاضر عن طريق تجاوزه لذاته . أما فى ثقافتنا العربية فإن الماضى يقطع صلته بعصره بالتدريج ، ويفقد طابعه النسبى ، ويخرج عن الإطار الزمنى الذى كان مرتبطا به ، ليصبح قوة دائمة الحضور ، ولا بد أن يتصادم ما هو دائم الحضور مع الحاضر . إن العلاقة بينهما ، بإيجاز ، علاقة قوتين متعارضتين ، مع أن الماضى والحاضر ليسا أصلا سوى قوة واحدة يتغير طابعها خلال الامتداد الزمنى بالتدريج . وفى اعتقادى أن هذه النظرة " اللاتاريخية " إلى الماضى هى المسئولة عن قدر كبير من التخلف الفكرى الذى يعانى منه العالم العربى ، وعن ذلك التخبط والاضطراب الثقافى الذى يظهر أوضح ما يكون فى الطرق التى تعالج بها مشكلة موقفنا من التراث ودوره فى حياتنا الحاضرة ، أو مشكلة الأصالة والمعاصرة كما يشيع تسميتها . وسوف يكون جهدى خلال هذا البحث منصبا على إثبات أن الطريقة التى طرحت بها هذه المشكلة ، سواء من جانب أنصار التراث أم خصومه ، لم تكن هى الطريقة الصحيحة ، وأن هذه النظرة المخطئة إلى التراث ، وإلى ثقافتنا الماضية فى صلتها بالحاضر ، من أهم أسباب التخلف الفكرى وعدم الاستقرار الحضارى فى عالمنا العربى .

موقف نقاد التراث

لسنا نود أن نكون طرفا فى المعركة الدائرة بين أنصار التراث وخصومه ، لأننا نعتقد أن المفاهيم المستخدمة فى هذه المعركة تفتقر إلى الدقة ، وأن الطريقة التى طرحت بها المشكلة غير سليمة . ومع ذلك فإن رأى الذى نريد أن نثبته فى النهاية لن يظهر بصورة واضحة ، ولن يكون مرتكزا على أسس سليمة ، إلا إذا عرضنا للمواقف المألوفة من التراث ، فى علاقتها بحالة التخلف الفكرى التى تعانى منها بلادنا .

ولنبداً أولاً بنقاد التراث ، فنلاحظ أن هؤلاء النقاد يشيرون عن حق إلى عيوب كامنة فى هذا التراث ، ويستخلصون من هذه العيوب نتيجة تقول إن من الواجب التخلّى عن التراث ، أو من الواجب إدخال تعديلات أساسية عليه . ومع موافقتنا التامة على المقدمات التى يرتكزون عليها ، فإننا لانتقد بصحة النتائج التى يستخلصونها منها .

فالتراث ، مثلاً ، يُتهم بأنه حافل بالعناصر اللاعقلية ، والخرافية ، وبأنه يحتشد بالغيبيات والأفكار الأسطورية . وهذا اتهام بصدق بالفعل على التراث فى جانب من جوانبه . ولكن النتيجة التى تستخلص منه ، وهى أن هذا التراث فاسد من أساسه ، ليست بالنتيجة الصحيحة . ذلك لأن أمثال هذه العناصر اللاعقلية والخرافية لم تمنع الفكر الأوروبى من أن يصل إلى ماوصل إليه الآن من تقدم .

فمن الحقائق المعروفة أن العصور الوسطى الأوروبية كان تفكيرها أشد اظلاما واغراقا فى

الغيبات ، وأن أوروبا الحديثة ظلت تحتفظ بقدر غير قليل من العناصر اللاعقلية حتى في صميم عملها العلمي . فحتى القرن الثامن عشر كان العقل الأوروبي ينظر إلى الكهرياء والمغناطيسية على أنها قوى خفية تؤثر عن بعد بطريقة غير مفهومة ، وكان الاعتقاد بوجود معادن مذكورة وأخرى مؤنثة شائعا فيها . وحتى عصر ديكارت كان يظن أن أجسام الحيوانات مجرد آلات لاوعى فيها ولا احساس ، وكان المصابون بأمراض عقلية يحرقون أحيانا وهم أحياء من أجل القضاء على الروح الشريرة التي تتقمصهم ، وكان السحر منتشرا على أوسع نطاق ، في نفس الوقت الذي كانت فيه أكثر التهم التي توجه إلى الخصوم شيوعا ، من أجل الخلاص منهم ، هي تهمة ممارسة السحر .

كل ذلك كان شائعا في أوروبا ، ولكنه لم يكن حائلا بين أوروبا وبين قيادة حركة التقدم في العالم كله . فلماذا إذا كانت هذه العناصر من عوامل التخلف الفكري في العالم العربي ولم تكن كذلك في الغرب ؟ من المؤكد أن أساس التخلف لا يكمن في هذه العناصر ذاتها بل في شئ آخر . بل إن من الأوروبيين المعاصرين من يرون هذه الأخطاء الفكرية مرحلة ضرورية من مراحل الطريق الموصل إلى الحقيقة . وحسبنا أن نشير إلى تأكيد " باشلار Bachelard " أن الخطأ يسبق الصواب دائما ، وأن الصواب ليس إلا محاولة مستمرة لتصحيح الخطأ ، وجهدا دائما يبذل من أجل قهر العقبات العديدة التي تعترض طريق المعرفة . فالعلم ليس في صميمه مجموعة من الحقائق التي نتوصل إليها واحدة بعد الأخرى ، وإنما هو مجموعة من الأخطاء التي نتغلب عليها واحدة بعد الأخرى . وفي هذه الحالة يمكن أن تكون الخرافات ، والغيبات ، مرحلة لا بد منها في المسار الطويل للمعرفة ، والمهم - بطبيعة الحال - هو أن تعقبها المراحل التي تعمل على تجاوزها . أي أن اللاعقلانية والخرافة ، إذا ما نظر إليها في إطار تاريخي ، لا يتعين أن تكون عاملا للتخلف ، وإنما يتحدد ذلك وفقا للتطور اللاحق الذي يطرأ عليها .

والى مثل هذه النتيجة ننتهي لو تأملنا اتهامنا آخر يوجه إلى التراث العربي ، ويعد واحدا من العوامل المسئولة عن تخلفه الفكري ، وهو الاستبداد واضطهاد الحريات (أنظر مثلا : " تجديد الفكر العربي " للدكتور زكي نجيب محمود) . فتاريخ الفكر الأوروبي بدوره حافل بمظاهر قمع الحريات ، ولا سيما الحرية الفكرية . ولسنا نود أن نستشهد هنا بما كان يحدث للخارجين عن التيار المعترف به في العصور الوسطى أو لشهداء الإصلاح الديني في عصر النهضة ، بل إن العصر الحديث ذاته قد استهل بفترة طويلة من اضطهاد الفكر باسم الدفاع عن الدين ، وفي هذه الفترة أحرق جوردانو برونو حيا ، وحوكم جاليليو ، وكاد أن يدفع حياته ثمنا لإيمانه بالنظام الفلكي الجديد وتأبيده له بالملاحظات العملية والمعادلات الرياضية ، وعاش ديكارت مهددا بمصير مماثل لمصير جاليليو ، واضطر اسبينوزا إلى أن يكتب بلغة ظاهرها لاهوتى وباطنها عقلانى حتمى . وهكذا لم يكن تاريخ الغرب خاليا من مظاهر قمع الحريات الفكرية ، وكانت السلطة الدينية تقارس إرهابا فكريا لا يقل عما شهدته الحضارة العربية في العهود التي بلغ فيها الاستبداد قمته . ومع ذلك فإن هذا الاستبداد لم يمنع الغرب من التقدم ، ولم يحل دون ظهور " عصر التنوير " بحريته الفكرية الرائعة ، بعد قرن واحد من الزمان .

ومجمل القول إن من حق المرء أن يشير إلى عيوب في التراث وينبها إلى طريقة التغلب عليها ، ولكن ليس من حقه أن يؤكد أن هذه العيوب وحدها هي التي أدت إلى تخلفنا الفكري ، إذ أن نظائرها كانت موجودة في الغرب ، وربما بمزيد من القوة والعنف ، ولكنها لم تحل دون وصول الغرب إلى مرحلة احترام الفكر الحر ، واكتساب التقدم الذي لا بد أن يترتب على ضمان حق العقل البشري في التعبير عن نفسه . وهنا أيضا ينبغي أن نعيد إلى الأذهان تلك النتيجة التي أشرنا إليها من قبل وهي أن العلة الحقيقية للتخلف الفكري ينبغي أن تلتبس ، لا في هذه العوامل السلبية وحدها ، بل في المسار الذي اتخذته تطورها التالي .

على أن خصوم التراث أو نقاده يصرون على أن يوجهوا حملتهم بعنف إلى هذه العوامل السلبية ، وكأنها هي وحدها سبب التخلف . فعلام يدل هذا الأصرار ؟ إنه في واقع الأمر يدل على أن هؤلاء الخصوم كانوا يتوقعون من التراث أن يحل مشكلات الحاضر ، أو يتصورون أن له مثل هذه الوظيفة ، ولكنهم يرونه عاجزا عن أدائها . ومجرد توجيه النقد بمثل هذا العنف ينطوي على مقارنة ضمنية بين التراث وبين الحاضر ، وعلى اعتقاد بأن التراث قوة حية ينبغي الدخول في معركة معها ، أي أن هذا النقد ينطلق من نفس الموقف الذي يقفه أنصار التراث - كما سنرى بعد قليل - وإن يكن ينتهي آخر الأمر إلى نتيجة سلبية .

وحسبنا ، لكي ندلل على أن موقف الخصوم وموقف الأنصار يمثلان وجهين ، أحدهما سلبي والآخر إيجابي ، لعملة واحدة ، أن نشير إلى موقف الأوروبيين من تراثهم القديم . فمن العسير أن نجد اليوم كاتباً أوروبياً ينتقد نظرة اليونانيين إلى الكون ، مثلاً ، أو يحمل على النظريات الأخلاقية عند الفلاسفة الرومان . وليس هذا راجعاً إلى أن تلك الفلسفات أو الآراء العلمية كانت مبنأى عن النقد ، بل هو راجع إلى سيطرة النظرة التاريخية على موقف الأوروبيين من التراث ، وإدراكهم أن سيادة هذه النظرة التاريخية تعنى ضرورة الامتناع عن مقارنة الماضي بالحاضر ، وبالتالي الامتناع عن توجيه الذم أو المدح إلى التراث ، إلا إذا كان ذلك داخل الإطار التاريخي الخاص به . وهكذا فإننا حين نشدد الحملة على التراث من منظورنا الحاضر ، إنما نتخذ موقف من كان يتوقع من التراث أن يحل مشاكل العصر الحاضر ، ونغفل بذلك الموقع التاريخي للتراث ، والوظيفة التي كان ينبغي عليه أن يؤديها في إطار عصره ، ونقفز بهذه العصور عبر مسافات زمنية واسعة ، وعندئذ يكون من السهل أن نجد عليه - من وجهة النظر الحاضرة - مأخذ لا أول لها ولا آخر . وإذن فالبحث عن أسباب التخلف الفكري في العالم العربي لا ينبغي له أن يتخذ من نقد التراث مدخلاً وحيداً ، أو مدخلاً رئيسياً .

موقف أنصار التراث

يمثل أنصار التراث ، كما قلنا من قبل ، الوجه الآخر من نفس العملة التي تجعل للتراث نطاقاً يفوق بكثير نطاقه الحقيقي ، أي نطاقه التاريخي . وفي حالة هؤلاء الأنصار يقال لنا إن سبب التخلف هو عدم التزامنا للتراث ، أو هو ابتعاد الحاضر عنه ، وأن طريق التقدم الحقيقي هو

الرجوع إليه بصورة أو بأخرى . وصحيح أن الكثيرين يكتفون بالدعوة إلى استلهم " روح " التراث ، والمبادئ المعنوية التي ألهمت رواده وأقطابه ، غير أن الفكر العربى الحديث والمعاصر لم يَعمدَ أناسا يدعون إلى استعادة التراث بتفاصيله ، ويرون أن خلاص العرب فى حاضرهم إنما يكون ببعث الماضى من جديد ، حتى فى جزئيات الحياة اليومية كالملبس أو أسلوب المعاملات الجارية . وسواء أكان الأمر متعلقا بهؤلاء أو أولئك ، فإن مثل هذا الموقف ، الذى يدعو إلى استعادة مقومات الماضى فى الحاضر ، يعد - بين سائر الثقافات العالمية - موقفا تنفرد به الثقافة العربية .

ولكى يدعم أنصار التراث حجبتهم ، فإنهم يستندون إلى مصادر معينة فى هذا التراث يؤكدون أن المعرفة البشرية كلها تكمن فيها ، ويجعلونها تبدو كما لو كانت قد وعت علم السابقين واللاحقين ، بحيث يكون من العبث محاولة تجاوزها لأن كل شئ سبق أن قيل فيها . وسأكتفى بضرب أمثلة قليلة لهذه المصادر التى يقال إنها تشتمل على كل معرفة بشرية :

١ - فهناك فئة كاملة من الكتاب تخصص أفرادها فى إثبات أن الكشف العلمية الحديثة موجودة كلها فى آيات قرآنية . ويعتمد هؤلاء الكتاب على مشابهاة لفظية بسيطة فى إثبات دعواهم ، كالاكتفاء على آية " ومن يعمل مثقال ذرة " ... فى إثبات وجود علم الذرة فى النصوص القرآنية ، أو على آية " وجعلنا من الماء كل شئ حى " فى إثبات وجود جميع حقائق علم الأحياء ، وربما وجد بعضهم فكرة سفن الفضاء فى بعض آيات الأسراء الخ ...

ومن الأمور التى تسترعى الانتباه أن هناك فريقا قويا من أنصار التراث المتحمسين يرفضون هذا النوع من التفسير بكل قوة (بنت الشاطئ مثلا) ، ويستنكرون بشدة أن يكون القرآن كتابا فى علم الطبيعة أو البيولوجيا أو تكنولوجيا الفضاء ، ويؤكدون أن الوظيفة الأخلاقية لا الوظيفة العلمية ، هى الهدف الأساسى من النصوص الدينية .

وهناك فريق آخر ، من أنصار التراث أيضا ، يرفض هذه المحاولة ذاتها لأسباب أخرى ، هى تهوينه من شأن العلم بوجه عام . ففى رأى هذا الفريق أن العقل البشرى بأسره قاصر ، والعلم الذى يمكن أن يكتسبه الإنسان ، مهما ارتفع ، إنما هو ضرب من الوهم أو الخداع ، ولا بد أن يدرك الإنسان أن ما يصل إليه من علم سيظل على الدوام محدودا ، وسيعود عليه فى نهاية الأمر بأضرار وخيمة . مثل هذا الموقف المعادى للعلم ، لن يقبل تفسير النصوص الدينية على أنها ذات وظيفة علمية تعليمية ، أو على أنها تتضمن أهم ما توصل إليه الإنسان من الكشف والاختراعات ، لسبب بسيط هو أن مجال العلم بأكمله ثانوى الأهمية فى نظره .

ومعنى ذلك أن معسكر أنصار التراث لايجتمع رأيه على استخلاص العلم كله ، قديمه وحديثه ، من الآيات القرآنية ، بل إن داخل المعسكر انقساما أساسيا فى هذا الصدد ، وفيه أكثر من فريق يصف أصحابه هذه المحاولة إما بأنها جهد ضائع وراء هدف عقيم ، وإما بأنها نفاق يدعو

على أن التنفيذ الذى ربما كان أكثر حسما من هذا وذاك ، هو أن هذه المحاولة ، حتى لو صحت ، تخفق فى تحقيق أى هدف . ذلك لأن القصد منها هو إثبات أن النصوص القرآنية تحتوى على كل علم ، وعلى كل نظرية جديدة تكتشف ، وبالتالي أن دراسة هذه النصوص توصلنا ، وحدها ، إلى كل ما نريد من علم ومعرفة . والمشكلة التى يودى إليها هذا الموقف هى أننا ، حتى لو افترضنا جدلا صحة كل ما يقال فى هذا الصدد ، لابد أن نتظر أولا حتى تُكتشف النظرية العلمية بالجهد البشرى ، ثم نهتدى إليها بعد ذلك فى النص الدينى . فالذرة لم يتبين وجودها فى القرآن إلا بعد أن كانت قد اكتُشفت قوانينها فعلا على أيدي رذرفورد وطومسون ونيلز بور وغيرهم . وقل مثل هذا عن كل كشف علمي يقال إن أصوله موجودة فى الآيات القرآنية . ولاشك أن حجة أنصار التراث ، فى هذا الصدد ، كان من الممكن أن تصبح فعالة بحق ، لو كانت هناك حالات أمكن فيها التوصل إلى كشف علمي عن طريق دراسة الآيات التى ورد فيها هذا الكشف فحسب . ولكن لما كان من المستحيل الإتيان بحالة واحدة كان فيها النص الدينى مصدرا لنظرية جديدة فى العلم ، فإن الهدف الذى يرمى إليه أنصار هذا الرأى يفقد كل مبرر له .

وهكذا فإن عشرات الكتب التى يحاول أصحابها أن يثبتوا وجود العلم كله - سواء ما اكتشف منه وما سيكتشف فيما بعد - فى النصوص الدينية ، إنما هى جهد ضائع يبذل فى سبيل هدف محكوم عليه منذ البداية بالاختفاق . وفى هذه الحالة يكون رأى ذلك الفريق من أنصار التراث ، الذى يرى أن النص الدينى لا يستهدف سوى هداية البشر لتعليمهم أساسيات الطبيعة أو البيولوجيا أو الكيمياء ، أحكم بكثير من رأى أولئك الذين يتوهمون أنهم يعلنون من قدر النص الدينى إذ يضعون فيه كل علوم البشر ، ثم يتبين لهم أن حجتهم باطلة ، لأن الكشف العلمية لا تتم إلا بجهد بشرى ، ولن نهتدى إليها فى النص الدينى إلا بعد أن تكون قد اكتشفت بالفعل .

٢ - وثمة فئة أخرى لا تحاول أن ترد علم البشر - ما كان منه وما سيكون - إلى نصوص دينية ، وإنما ترى فى التراث العلمى والفكرى العربى ، فى عصر نهضته الكبرى ، أصلا لعدد كبير من المكتشفات الحديثة ، وتجد ذلك التراث بوصفه منبعاً للحكمة والمعرفة لم تعرف البشرية له نظيراً . ولاجدال فى أن موقف هذه الفئة أقوى من موقف الفئة السابقة ، لأن هناك بالفعل سندا قويا من التاريخ للرأى الذى ينادى بتمجيد الفكر والعلم العربى القديم . ولهذا فإننا لانجد ما يدعونا إلى أن نؤكد مرة أخرى أن العصور الوسطى العربية كانت ، على عكس العصور الوسطى الأوروبية ، فترة ازدهار علمى وفكرى ، وأن الدين الذى تدين به النهضة الأوروبية الحديثة للعرب لم يُعترف به حتى الآن اعتراقا كافيا ، بالرغم من كل ما كتب عنه .

على أن الأمر الذى يضعف موقف هذه الفئة ليس المبدأ العام الذى تركز عليه ، وإنما المبالغة

المسرفة فى تأكيد هذا المبدأ ، والسعى إلى الخروج بهذا التراث المجيد ، عن إطاره التاريخى ، واضفاء نوع من الصحة المطلقة ، التى تسرى على كل زمان ، على انجازاته التى كانت فى وقتها شيئا رائعا بحق ، (وفى هذا النزوع إلى صيغ التراث العلمى والفكرى بصيغة المطلق ، ما يقرب بين هذه الفئة وسابقتها على نحو لا يحتاج إلى مزيد من البيان) .

فليس من الأمور غير المألوفة أن نجد بعض كتابنا يحاولون إثبات أن أحدث النظريات العلمية كانت موجودة لدى العرب . ولقد استمعت بنفسى إلى واحد من كبار المتخصصين يؤكد أن نظرية النسبية قد عرفت أيام العرب (وأظن أنه حدد البيرونى بوصفه مصدرا لهذه النظرية) . كما أن هناك كثيرين غيره لا يكتفون ببيان أهمية الكشف التى توصل إليها العلماء العرب فى علم البصريات وغيرها من فروع الفيزياء ، وإنما يصرون على الاهتداء إلى أحدث النظريات العلمية فى هذه المبادئ لدى العرب القدماء . وعندما يجدون عالما ومفكرا مثل ابن خلدون ، فإنك تجد منهم من لا يكتفى بسرد انجازات هذه الشخصية الفذة - وهى انجازات رائعة بجميع المقاييس العالمية - بل يسعون جاهدين إلى استخلاص التطورات التالية فى علم الاجتماع وفلسفة التاريخ من كتاباته . وحين يتحدثون فى ميدان الفلسفة ، فلا بد أن يؤكدوا أن الغزالى قد استبق هيوم فى نقده لفكرة العلية ، وأن ابن تيمية تنبه ، قبل المناطقة الرياضيين المعاصرين بقرون متعددة ، إلى عيوب أساسية فى المنطق الارسطى ...

هذه النظرة " اللاتاريخية " إلى التراث ، ومحاولة قراءة التطورات التالية ، لا فى الفكر العربى بل فى الفكر الغربى ، بين سطوره ، من أوضح مظاهر التخلف الفكرى فى بلادنا . ذلك لأنها ترفض النظر إلى عصرنا من خلال منطق الخاص ، وتحاول أن تفكر فيه بمنطق عصر أصبح فى ذمة التاريخ ، مهما كان المجد الذى كان يتصف به عتلتذ . وهى ، فى انكارها للسياق التاريخى الذى ظهر فيه ذلك التراث ، ترتكب أخطاء فادحة حتى فى حق التراث ذاته . فمن المستحيل ، مثلا ، أن تكون نظريات الفيزياء الحديثة قد ظهرت فى العصور الوسطى العربية لأن ظهورها فى العصر الحديث كان مرتبطا بتطورات طويلة لم يكن لها نظير فى أى عصر سابق . أما النقد الفلسفى عند الغزالى وعند ابن تيمية فكان فى الحالتين يهدف آخر الأمر إلى ابطال حجج الفلاسفة ، والمنطق الذى يرتكزون عليه . من أجل افساح الطريق للإيمان ، وللتدخل الإلهى المستمر فى العالم ، أى أنه كان داخلا فى إطار فكرى مختلف اختلافا حاسما عن ذلك الذى كانت تنتمى إليه أفكار هيوم أو المناطقة الرياضيين المحدثين .

على أن التنفيذ الحاسم لهذا الموقف (بدوره) إنما يكمن فى كونه يؤدى إلى عكس الهدف المقصود منه . فغاية هذا التمجيد ، الذى تُرجع فيه إلى علمائنا ومفكرينا من العرب فضل التوصل إلى عدد كبير من النظريات والأفكار الحديثة ، هو أن تثبت أن العرب قد استبقوا علماء ومفكرين غربيين ، وأنهم كانوا أصحاب فضل عليهم . ولكن حقيقة الأمر أن هذه الغاية تنقلب إلى تمجيد ضمنى للفكر والعلم الغربى على حساب العرب ؛ ذلك لأنها تتخذ من نواتج الثقافة الغربية مقياسا ، وتحدد مكانة المفكر العربى تبعاً للمدى اقتترابه أو ابتعاده عن هذا المفكر الغربى

أو ذاك . فإذا كان العالم العربى قد استبق اينشتين ، وإذا كان المفكر العربى قد استبق كونت أو هيوم ، فلا بد أنه كان عظيما لهذا السبب ذاته . وهكذا يصبح معيار العظمة هنا هو الوصول إلى ما أنجزه الغرب . وفى هذا تمجيد ضمنى للحضارة الغربية لا يحلم به الغربيون أنفسهم . ولو كان لدينا إيمان حقيقى بما أنجزه علماؤنا ومفكرونا ، لأقنعنا الإنسانية بفضلهم عليها من حيث هم فحسب ، لا من حيث أنهم سبقوا أفكار هذا العالم أو ذاك المفكر الغربى .

ولكى تكتمل لدينا الصورة ، يكفيننا أن نسأل أنفسنا : هل حدث ذات يوم أن مجد الغربيون أحد رجالهم لأنه توصل - قبل هؤلاء العلماء أو المفكرين العرب - إلى رأى من آرائهم ، أو لأنه استطاع أن يتوسع فيه ويفصله بعدهم ؟ هنا يكمن الفرق بين الثقافة التى تمجد نفسها بثقة ، وتلك التى تمجد نفسها عن طريق الاصرار على مقارنة نفسها بالآخرين وربط نفسها بعجلتهم . ومن المؤكد أن هذه المقارنة الدائمة واتخاذ انجازات الغربيين مقياسا لمدى أصالتنا ، تؤدى آخر الأمر إلى تثبيت قيمة الثقافة الغربية على نحو مطلق ، أما قيمة ثقافتنا فلا تتأكد إلا بقدر ما تنتسب بصورة أو بأخرى إلى تلك الثقافة . وهذا ما كنت أعنيه حين قلت إن هذا التمجيد اللاتارىخى يؤدى إلى عكس الهدف المقصود منه .

وإذن فالخطأ لا يكمن فى مجرد تمجيد التراث ، وإنما يكمن فى طريقة التمجيد ذاتها : فهو يقارن دائما بما أنجزه الغرب ، وكأن الشكل الوحيد الممكن للتقدم الثقافى هو ذلك الذى يوجد فى الحضارة الغربية . كما أن التراث يصور كما لو كان قوة حية قادرة على حل جميع مشكلات العصر الحاضر . بل إن المتحمسين يذهبون إلى حد القول إن أية هزيمة تلحق بنا ، حتى فى الميدان العسكرى ، لابد أن تكون مرتبطة ، بصورة أو بأخرى ، بموقفنا من هذا التراث . فالتجاهل المزعوم لجذورنا ، ومنها الجذور الدينية ، هو فى رأى الكثيرين السبب الحقيقى لهزيمة ١٩٦٧ ، وموقفنا من الماضى هو الذى أدى إلى تلك الكارثة ، على حين أن الأداء الأفضل الذى قمنا به فى عام ١٩٧٣ إنما يرجع فى نظر هؤلاء إلى أننا ازددنا إقترابا من هذه الجذور بعد أن تبينت لنا فداحة الأضرار التى نجمت عن انفصالنا عنها . وهكذا يخرج التراث خروجا تاما عن مهمته الأصلية ، وعن وظيفته المنطقية التى لا يصح أن يتعدها حتى بالنسبة إلى أشد الناس تحمسا له . ويصبح الماضى هو القادر على تخليصنا من مشاكل الحاضر ، وتصبح المواجهة المباشرة للحاضر أمرا مستحيل التحقيق فى ظل هذه النظرة " التراجعية " اللاتارىخية .

وبعبارة أخرى ، فإن هذا النمط من أنصار التراث يشوهون معنى الحاضر والماضى على حد سواء : إذ أن الماضى فى نظرهم له وظيفة حية فعالة ، يظل فيها محتفظا بطابعه الخاص ، ولكنه يؤثر فى الحاضر ويتحكم فيه بطريقة مضادة للتارىخ . ومن جهة أخرى فإن الحاضر يضيع منه حضوره وحيويته ، إذ ينظر إلى عوامل النجاح والاختفاق فيه على أنها مرتبطة أساسا بموقفنا من الماضى ، ويفقد منطقته الخاص فعاليتها لكى يحل محله منطق مستمد من عصر مغاير أساسا له . ومثل هذا المسلك ، الذى يؤدى إلى موقف غير تارىخى إزاء الماضى والحاضر معا ، لا يترتب عليه فقط اخفاق عملى فى معالجة مشكلات اللحظة الراهنة ، بل يترتب عليه أيضا اخفاق نظرى

ذريع فى فهم وظيفة التراث وظلم فادح له ، يتم على أيدى أولئك الذين يتخذون من أنفسهم أنصارا له ، وتكون قوامه هى نفس عملية الدفاع والتبرير التى يظنون أنهم يشبتون بها تمجيدهم للتراث .

السمة المميزة للتراث العربى :

لا بد أن تكون للتراث العربى سمة مميزة ، تضى طابعها الخاص على جميع العوامل السابقة ، سواء منها تلك التى ينحاز لها أنصار التراث أم خصومه ، وتنحرف بهذه العوامل فى اتجاه خاص مميز للثقافة العربية على وجه التخصيص . فلماذا لم تؤد العناصر اللاعقلية ، التى احتشدت بها الثقافة الغربية زمنا طويلا ، أو سياسة اضطهاد الفكر الحر التى حفل بها التاريخ الغربى ، إلى نتائج مماثلة لتلك التى أحدثتها هذه العوامل فى العالم العربى ؟ ولماذا استطاع الغرب أن ينهض بالرغم من هذه العوامل السلبية ، بينما كانت نتيجتها الوحيدة فى مجتمعنا هى استمرار التخلف ؟ وما الذى يضطر أنصار التراث إلى التمسك بنظريتهم التراجعية والبحث عن علم العصر كله فى نص دينى أو كتاب كلاسيكى ؟ ماهى العلة الحقيقية لهذا التطلع المستمر إلى الخلف ، الذى يرتبط - فى المجال الفكرى - بالتخلف ؟

هذه التساؤلات تتجاوز نطاق الانحياز للتراث أو العداء له ، وتنتمى فى الواقع إلى مجال التشخيص والتعليل لا إلى مجال التقييم واتخاذ المواقف المؤيدة أو المعارضة . وليس من الممكن أن يوصف من يطرح هذه التساؤلات ويحاول تقديم اجابة عنها ، بأنه ينتمى إلى معسكر أنصار التراث أو خصومه ، بل هو أساسا شخص يريد أن يفهم . ويتخذ موقف التحليل العلمى .

إننا نعتقد أن سمة " الانقطاع الحضارى " هى السمة المميزة للتراث الفكرى والعلمى فى بلادنا العربية ، وهى التى تصبغ بصيغتها الخاصة كل ما أشرنا إليه قبل الآن من عوامل ، وتؤدى بأنصار التراث وخصومه معا إلى اتخاذ مواقف غير سليمة ، وتجعلهم يتوقعون من التراث ما لا يُنتظر منه القيام به ، أو يحملون عليه لأسباب هو منها برئ . ولو شئنا أن نهتدى إلى سبب رئيسى لتخلفنا الفكرى ، لقلنا إن هذا السبب هو أن ماضينا وحاضرنا لا يكونان خطا متصلا ، وأن هذا الانقطاع هو الذى أدى إلى تشويه نظرتنا إلى الماضى والحاضر على السواء .

إن العلم والفكر العربى يتسم بفترة ازدهار وصل فيها إلى أقصى درجات التقدم المتاحة فى العصور الوسطى ، وكان العرب خلال هذه الفترة هم معلمو الإنسانية وموجهوها بحق ، وكان مركز الثقل الحضارى فى العالم هو البلاد الناطقة بالعربية ، من الخليج إلى جبال البرانس . ولكن هذه الفترة اللامعة ما لبثت أن انطفأت ، ولم يحدث استمرار واتصال لحركة التقدم ، وتوقف نمو العقل العربى عند مرحلة معينة ، كاد بعدها هذا العقل أن يصبح منسيا . وفى عصر قريب ، قد يكون هو القرن العشرون أو التاسع عشر على أحسن الفروض ، بدأت مرحلة النهوض من جديد ، وحاولت أن تستعين بذلك العقل الذى كان مكتمل النمو فى وقت ما ، ولم يدر بخلدها أن نمو

الإنسانية ككل كان قد تجاوز هذه المرحلة بكثير ، وأن التخلف كان أعمق وأوسع مدى من أن يمكن تعويضه عن طريق استئناف السير من جديد ابتداء من النقطة التي توقفت عندها المسيرة قبل زمن طويل .

هذا الانقطاع الثقافي إذن أمر واقع ، وليس هنا مجال لتعليقه ، ولكن يكفينا أن نقرر حدوثه فحسب ، كظاهرة تاريخية لا سبيل إلى انكارها . وحدث هذا الانقطاع بمعنى أن العلم والفكر العربى لم يكونا تراثا متصلا ، استمر منذ فترة ازدهاره حتى وقتنا الحالى بلا توقف ، بل كان فترة مضيئة أعقبها ظلام طويل . وقد ترتب على عدم استمرار هذه الفترة أنه لم تنهيا لها الفرصة لكى تندمج فى عقل الشعب العربى وتصبح مبادئها جزءا من تكوين الإنسان الذهنى فى هذه المنطقة من العالم ، وإنما ظل العلم والفكر منعزلين ، ومقتصرين على الصفة المختارة .

وصحيح أن كل علم وفكر رفيع يبدأ على يد صفة مختارة كهذه ، غير أن استمراره وتوطيده لمكانته يتيح له الفرصة لكى يصبح ، بالتدريج ، مندمجا فى الذهن العادى ، داخلا فى إطار العتاد الذى يحمله معه كل إنسان . فنظرية كبرنيكوس كانت ، فى عصر النهضة ، فرضا لا يؤمن به إلا قلة من العلماء ، ولكن استمرار التراث الكبرنيكى والجهود التى بذلت من أجل دعم هذا الفرض وإثباته ، جعلتها تتحول بالتدريج إلى عنصر أساسى من عناصر المعلومات الثقافية فى ذهن الإنسان العادى . وقل مثل ذلك عن نظرية التطور ، وعن مبادئ التحليل النفسى ، وغير ذلك من الكشف والتحليلات الهامة التى كانت فى البداية وقفا على أذهان قليلة ، ثم أدى استمرار التراث العلمى واتصاله إلى اندماجها ، بمضى الوقت ، فى ثقافة غير المتخصص . أما فى حالة التراث العربى ، فإن العقلية العادية والسلوك اليومى للإنسان العربى لم يكتسب شيئا من مبادئه ، ولم تصبح جزءا من سلوكه مثلما نقول اليوم عن الفرنسى أن نظرتة إلى الأمور ديكرتية . بل إن أشد الناس تحمسا للتراث العربى يقدمون دعواهم على أنها اكتشاف لعناصر لا يتوقع العقل العادى أن تكون قد وجدت يوما ما فى البيئة العربية ، ولشخصيات لا بأس أن " تتدهش " حين تعلم أنها كانت تفكر بهذه الطريقة المستثيرة المتعمقة . وهذه الدهشة فى ذاتها دليل على أن تراث هذه الشخصيات لم يندمج فىنا ، ولم يصبح جزءا من تكويننا .

على أن الأخطر ، من ذلك ، فى رأى ، هو أن معنى التراث نفسه يصبح فى حالة الانقطاع الثقافى محتاجا إلى مراجعة جذرية . ذلك لأن قيمة أى تراث علمى وفكرى ، نريد له أن يكون قوة حية ، إنما تكمن فى استمراره ، وفى كونه جزءا من تاريخ متصل . فالامتداد الزمانى المتصل مصدر أساسى لقوة تأثير التراث ، بل هو جزء لا يتجزأ من معناه الحقيقى . وليس معنى ذلك أن التراث العلمى والفكرى يجب أن يسير فى خط مستقيم أو يرسم خطا بيانيا صاعدا . فكلنا نعرف تلك النكسات المؤقتة والتعرجات والالتواءات التى تطرأ على مسار العلم والفكر فى جميع الثقافات ، ولكن المهم فى الأمر أن يكون المسار فى مجموعه سائرا بالرغم من حالات التراجع الجزئية المؤقتة ، فى طريق صاعد متصل .

ويرتّب على هذا المسار المستمر والمتصل للعلم والفكر ، أن تكون قيمة التراث الذى يمثله

كامنة فى تجاوزه . وهذه عبارة تبدو منطقية على مفارقة واضحة ، ولكن من اليسير فهم معنى هذه القيمة التى يكتسبها التراث عندما يفند إذا أدركنا أن التراث المتصل أشبه ما يكون بالحياة فى استمرارها عبر الأجيال المتعاقبة . فالكائن الحى يولد حياة أخرى تنطوى ، فى آن واحد ، على معنى استمرار القديم من جهة ، وفنائه من جهة أخرى . وهذا الاستمرار من خلال الفناء هو الشكل الوحيد الذى تستطيع به الحياة أن تؤكد ذاتها . وقل مثل ذلك عن التراث : فهو - إذا كان متصلا - يحيا من خلال عملية تفنيده وتجاوزه .

ولو نظرنا إلى أى تراث قديم - علمى مثلاً - عبر مسافات زمنية طويلة ، لبدا لنا أن الحالة الجديدة للعلم منقطعة الصلة به تماما . ولكن حقيقة الأمر هى أن هذه الحالة الجديدة لم تنشأ ، ولم تصبح ممكنة ، إلا بفضل سلسلة من التطورات كان فيها القديم ذا تأثير فى البداية ، ثم ضعف تأثيره بالتدرج نتيجة للنقد والتصحيح ، واستمرت عملية التصحيح والتجديد هذه حتى المرحلة التى يبدو فيها أن القديم لم يعد له أى أثر . والواقع أنه موجود ، ولكن من خلال فنائه وتصحيحه ونقده . موجود فى الأجيال الجديدة من النظريات والأفكار التى ما كانت لتبعث إلى الوجود لو لم تكن من سلالة هذا الجد البعيد . فنظرية كبرنيكوس موجودة لدى جاليليو بقوة ، وجاليليو كان له تأثيره القوي فى ديكارت وفى نيوتن ، ولكن مع مزيد من التعديل والتصحيح . ونيوتن كان هو القوة الدافعة للحركة العلمية التى استمرت طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، والتى أدت فى نهاية الأمر ، وبعد سلسلة طويلة من التصحيحات والتعديلات ، إلى أينشتاين فى أوائل القرن العشرين . وخلال ذلك كله يوجد القديم فى الجديد لا بمعنى أن الجديد يعود إلى القديم أو يستلهم منه أفكاره ، ولكن بمعنى أن القديم يتيح للجديد فرصة تجاوزه وتصحيحه وتفنيده . ومن خلال أخطاء القديم تأتى القوة الدافعة التى تولد الجديد .

إننا لو شئنا أن نلخص فى كلمة واحدة التضاد بين النظرة إلى التراث التى تؤدى إلى تقدم فكرى ، وتلك التى لا يترتب عليها سوى التخلف ، لقلنا إن التراث فى الأولى ، يحيا من خلال موته ، أما فى الثانية فإنه يموت من خلال حياته . فى الأولى يكون التراث متصلا ، لا يطرأ عليه انقطاع ، فتكون النتيجة أن كل مرحلة قديمة تمهد الطريق لمرحلة جديدة تعلو عليها ، وتستوعبها فى ذاتها ولكن مع تجاوزها وتفنيدها . فالتراث هنا غذاء للجسم حى ، هو جسم المعرفة النامى . وفى هذا الجسم لا يتحقق إلا عن طريق امتصاصه للغذاء ، الذى يقنى ويتلاشى بمعنى معين ، ولكنه يحيا ويستمر بمعنى آخر أهم داخل الجسم الحى . أما فى الثانية ، حين يحدث انقطاع فى التراث ، وحين تتم محاولة الاحياء دون إدراك لمقتضيات العصر الجديد الذى طرأ بعد الانقطاع الطويل ، فإن فى هذا الاحياء ذاته موتا للتراث ، لأنه يبعثه من جديد فى غير وقته ، ويزرعه - كالقلب الغريب - فى جسم عصر لا بد أن يرفضه .

ومعنى ذلك أن الاحياء الحقيقية للتراث إنما يكون عن طريق تجاوزه واتخاذها سلما لمزيد من الصعود . أما احياء الاسترجاع فهو فى حقيقته قضاء على التراث ، الذى لا يريد منا أن نخزنه ، كالشروء المدفونة التى لا ينتفع منها أحد ، بل يريد منا أن نستثمره وننفقه ، حتى يعود علينا

اتفاقه بالخير . وحين يدوم اختزان هذه الثروة أطول مما ينبغي فلا بد أن تصبح العملة التى تتألف منها هذه الثروة غير متداولة ، وغير قابلة لأن ينتفع منها أحد .

درس النهضة الأوروبية

ولو فكرنا مليا فى علاقتنا الراهنة بالتراث العلمى والفكرى العربى لتبين لنا أن موقفنا منه موقف الاختزان ، لا الانتفاع والاستثمار . أما الذين انتفعوا حقا من هذا التراث فهم الأوروبيون ، الذين أفادوا من جهود العرب فى الميادين الفلسفية والفكرية والعلمية خلال الحقبة الأخيرة من العصور الوسطى ، وامتصها جسم المعرفة عندهم فتما نموا هائلا فى عصر النهضة ، واستمر النمو منذ ذلك الحين بلا انقطاع . صحيح أن من الصعب أن نتعرف ، فى الحضارة الأوروبية الحالية ، على تراثنا هذا تعرفا مباشرا ، ولكن هذا شأن الحياة الحقيقية للتراث . فمع أنك لاتستطيع فى أغلب الأحيان أن تتعرف فى وجهك الحالى على صورة جدك العاشر (إن كنت تحتفظ بصورة كهذه) فإن هذا لا يمنعك من أن تؤكد أنه هو الأصل القديم لوجودك . لذلك فإن المقدمات التى بنيت عليها هذا البحث تؤدي إلى نتيجة لا مفر منها ، هى أن الحضارة الأوروبية هى التى حفظت التراث العربى وصانته بالطريقة الصحيحة ، وأعنى بها أنها صانته عن طريق تجاوزه وتصحيحه وتقنيده ، وضمنت له من خلال قوته حياة مستمرة .

ولنتقارن بين ما حدث للتراث المستمر ، وما حدث للتراث المتقطع فى أوروبا . ففي عصر النهضة كان أمام الأوروبيين تياران يمكن نظريا الاستعانة بهما فى احياء العلم : احدهما هو التيار اليونانى ، والآخر هو العربى . وعلى قدر ما انتفع الأوروبيون بالتيار الأخير (وهو انتفاع يتسع نطاق الاعتراف به حتى بين أشد المؤرخين الأوروبيين اغراقا فى تمجيد حضارتهم الخاصة) ، فقد رفضوا التيار الأول . وحين أقول إنهم رفضوه فأنا لا أعنى أنهم ظلوا يرفضونه دائما ، أو أنهم رفضوه فى جميع المجالات . فمن المؤكد أنهم عادوا إلى التراث اليونانى والرومانى فى مجال الفنون والآداب ، ولكنهم فى مجال التفكير العلمى والفلسفى رفضوه رفضا قاطعا . فقد كان أول ما حرص عليه كبار فلاسفة الفترة الأولى من العصر الحديث (حين كان الفلاسفة علماء أو موجهين لتيار المعرفة بوجه عام) هو توجيه أقصى الانتقادات إلى العلم اليونانى ، وإلى سلطة أرسطو على وجه التخصيص . ولست بحاجة إلى أن أشير إلى تلك النصوص المشهورة التى دعا فيها ببيكون وديكارت إلى الخلاص من سلطة القدماء ، واتخاذ الفكر الواضح ، أو المشاهدة والتجربة الواضحة ، معيارا أوحدا لقبول الفكرة والاعتراف بصحتها .

إن من واجبتنا فى العالم العربى أن ندرس هذا الموقف بامعان ، لكى نعرف كيف انتقلت أوروبا من مرحلة تخلف طويلة إلى أول الطريق الذى أوصلها إلى ماهى عليه الآن من تقدم ، ولكى تتضح أمام أعيننا العوامل التى جعلت الغربيين يتقدمون علينا إلى حد هائل ، مع أن نقطة بدايتهم فى ذلك العصر - كانت أضعف بكثير مما كنا قد توصلنا إليه قبلهم بقرون عدة . وأول ما نستخلصه من هذه الدراسة هو أن الأوروبيين لم يخجلوا من اعلان رفضهم القاطع لتراث

كامل ينتمى إلى صميم ثقافتهم ، وتمتد إليه جذورها . فقد كان الفلاسفة فى هذه الفترة يقفون من تراث الفكر الأرسطى الذى سيطر على العصور الوسطى سيطرة كاملة ، موقف التحدى الصريح ، الذى وصل إلى حد الفبن والتجنى . ذلك لأنهم حملوا أرسطو جميع أوزار التأويلات والتشويهاات الفاسدة التى صبغت بها آراؤه فى العصور الوسطى ، وهاجموا فكره وعلمه على أساس ما لحق به بعد ذلك من تطورات لم يكن أرسطو ذاته مسئولاً عنها ، ولم يكن ليقبلها على الإطلاق لو قدر له أن يعرف شيئاً عنها . وكانت نقطة بداية العلماء - من أمثال جاليليو - هى ضرورة تحرير الفكر من سلطة القدماء ، والتوجه إلى الطبيعة مباشرة ، بدلا من كتب التراث ، من أجل فهم العالم وقوانينه . ولم يكن فى موقف الرفض القاطع هذا ما يعيبهم ، بل لقد أصبح هذا الموقف هو أساس مجدهم ، وهو الذى وضعهم على قمة الفكر والعلم فى عصرهم .

ولو بحثنا عن العامل الذى جعل الفكر والعلم الأوروبى يرفض تراثه القديم على هذا النحو القاطع ، الذى وصل - كما قلنا - إلى حد القسوة ، لوجدنا أن هذا العامل كان فى حقيقته انقطاع التراث . فالفكر والعلم القديم كان فى عصره شيئاً هائلاً بحق ، وكان مصدر أمجاد للأمة التى ظهر فيها مازال العالم يعترف لها بها حتى اليوم . ولكن تجمد هذا التراث فى العصور الوسطى الأوروبية ، ووقوفه عند حدوده القديمة ، أو حتى تراجعها عنها ، وعدم قدرته على تطوير ذاته فى حركة متصلة يعمل فيها الجديد على استيعاب القديم فى داخله مع تجاوزه على الدوام - كل ذلك كان من المحتم أن يؤدى بأقطاب الفكر والعلم فى عصر النهضة وأوائل العصر الحديث إلى أن يشنوا حملة ضارية ضد التراث ، ويتصوروا أن التقدم الحقيقى لن يتحقق إلا عن طريق رفع شعار " البدء من جديد " فى جميع المجالات . ولم يمنع ذلك ، بطبيعة الحال ، من أن يتخذ الأوروبيون فيما بعد موقفا متوازيا من التراث القديم حين وضعوه فى إطاره التاريخى ، ولم يعودوا ينظرون إليه على أنه قوة تنافس الحاضر . فعندئذ ، حين بدأ الحاضر الأوروبى يمتلئ بمضمون غنى ، لم يعد هناك ما يُخجل فى الاعتراف بقيمة التراث الكلاسيكى وفى تمجيده ، بوصفه قوة كانت لها قيمتها الكبرى فى عصرها ، وإن تكن التطورات التالية قد تجاوزتها إلى حد لامتناه . ولنقل بعبارة أخرى إن النظرة التاريخية إلى التراث تؤدى إلى إزالة كل تناقض بين تمجيد التراث والاعتراف بتخلفه . فهو بمجرد لأنه كان شيئاً رفيعاً فى عصره ، على حين أن تخلفه يظهر واضحاً إذا ما قورن بالأوضاع التى تجاوزته فى العصر الحاضر .

وهكذا نستخلص من استيعاب درس النهضة وموقفها من التراث حقيقتين على أعظم جانب من الأهمية .

الأولى هى أن من الممكن أن تقوم نهضة علمية فكرية رفيعة المستوى فى مراحلها الأولى ، على أساس الرفض الحاسم للتراث ، وذلك حين يكون هناك انقطاع فى التراث يمنع من استمراره فى خط متصل حتى الحاضر . وعندئذ لابد أن ترفع النهضة شعار " البدء من جديد " كعلامة على تحدى التراث .

والثانية هى أن التطور والتقدم المستمر فى المعرفة يساعد على الوصول إلى نظرة تاريخية

إلى التراث ، يختفى فيها التناقض بين تمجيده والاعتراف بتخلفه .

الصلة بين التخلف والاعتراب

إن المقارنة بين موقف الأوروبيين من تراثهم ، بل من تراثنا نحن أيضا ، وموقف الثقافة العربية من هذا التراث ، تكشف لنا عن مصدر أساسى من مصادر تخلفنا الفكرى . وهذا التخلف يتخذ فى العصر الحاضر ، شكل الاعتراب والتمزق ، الذى لايمهد لانطلاقة جديدة إلى الأمام ، بل يعبر عن حالة من العجز عن مواجهة العصر والعجز عن نسيانه فى الآن نفسه . فالعقل العربى ، فى المرحلة الراهنة من تاريخه ، مغترب بصورة مزدوجة ، وهو لايتلقى هذا الاعتراب من الخارج ، أو من قوة تفرضه عليه ، بل إنه هو الذى يفرضه على ذاته باصرار وعناد ، فتكون النتيجة الوحيدة لذلك هى بقاؤه حيث هو ، على حين أن العالم من حوله يجرى بسرعة مذهلة لكى يحتل فى كل يوم مواقع جديدة ، يفزوها العقل السليم .

ولقد ألقنا أن يحدثنا الكتاب فى بلادنا عن ذلك الاعتراب " المكانى " الذى يتمثل لدى المتعلقين بثقافة بلاد غير بلادهم ، وهم أولئك الذين تجدهم حولك أينما ذهبت ، يكملون ما يعجزون عن التعبير عنه بكلمات أجنبية ، ويقتبسون من بلاد بعيدة أسلوب حياتهم اليومية ، وشكل ملابسهم وربما طريقة إيمانهم وإشارتهم . هؤلاء الناس مغتربون مكانيا لأن جسمهم فى أوطانهم وعقلهم فى أوطان أخرى نائية . وربما كان كل مثقف متعلق بالفكر الغربى - بمعنى ما - من هؤلاء المغتربون " مكانيا " ، ومن ثم فهو هدف للحملات التى يشيع توجيهها ضد " الغزو الحضارى " والثقافات المستوردة التى تهدد أصالتنا بأفدح الخطر .

غير أن أصحاب هذه الحملات هم أنفسهم مغتربون بمعنى أخطر ، لأنه أشد خفاء . ذلك لأن التصير المتحمس للتراث يغترب عن عصره ، وعن حاضره ، ويتعلق بعصر تفصله عنه أبعاد زمانية كبيرة ، ومثل هذا الاعتراب الزمانى أمر لا مفر منه بالنسبة إلى كل من يلتبس فى التراث اجابات كاملة عن الأسئلة التى يثيرها العصر الحاضر : فهو مفروض على ذلك الذى يبحث فى التراث اللغوى عن كل ألفاظ العصر المستحدثة ، ويعتقد أن عجزنا اللغوى إنما يرجع إلى عدم قدرتنا على التنقيب عن كنز الألفاظ والتعبيرات التى كانت تعبر عن كل ما نريده من معان فى التراث اللغوى . وهو مفروض على من يلتبس فى حكمة الأقدمين حلا لكل مشكلات العصر الاخلاقية ، وعلى من يجد فى سلوك القدماء فى المعارك مرشدا وموجها فى الحرب الحديثة ، إلى آخر هذه الأمثلة التى يحفل بها عالم الفكر فى بلادنا العربية . مثل هذه الأنماط الفكرية - وهى كثيرة - لا بد أن تكون مغترية ، حتى لو تنكرت للعصر الذى تعيش فيه ، وسعت إلى قطع روابطها به ، وظل فكرها وقلبها مرتبطا بالعصر القديم الذى تتركز فيه كل آمالها . ذلك لأن الحاضر يفرض نفسه على المرء مهما حاول أن يهرب منه . إنه حولك أينما ذهبت ، ومهما دفنت رأسك فى رمال الصحراء ، أو فى رمال البيداء . ولا بد أن يظهر الاعتراب فى حياة هؤلاء المتنكرين للعصر على شكل عجز عن فهم مايدور فيه أو عدم قدرة على السلوك السوى ، أو

تمسك بعادات لا تلقى من الآخرين إلا السخرية ، أو - على أحسن الفروض - احساس طاع بأن كل شئ فى العصر الحاضر خطأ ، وبأن الأيام الطيبة قد ولت إلى غير رجعة ، وبأن المرء قد كُتب عليه أن يعيش فى عصر ويتعلق بعصر آخر . وهذا الاحساس هو قمة الاغتراب ، وقمة العجز عن التكيف ، الذى يعكس أزمة التخلف الفكرى فى أجلى صورها .

إن المأساة التى تنطوى عليها هذه الأزمة هى أن أصحاب هذا الاتجاه يبحثون عن الانتماء ، ويفتشون عن جذورهم العميقة ، ولكنهم يزدادون اغترابا كلما توهموا أنهم دعموا روابطهم بهذه الجذور ، لأن ذلك الاغتراب الزمنى قد يكون أخطر من الاغتراب المكانى . فصحيح أن من يرتبط إلى حد مفرط بثقافة معاصرة تنتمى إلى مجتمع غريب عن مجتمعه هو - إلى هذا الحد - شخص مغترب ، ولكن ألا يؤدي بعد الشقة فى الزمان إلى اغتراب أخطر ؟ ألا يمكن أن تكون ثقافة المجتمع الذى ننتمى إليه غريبة عنا إذا كان يفصلها عنا بعد زمنى وحضارى هائل ؟ وهل نستطيع أن نقول بصدق إننا منتمون حين نتعلق بثقافة هى حقا منتمة إلى مجتمعا ، ولكنها ظهرت فى عصر تختلف جميع مقوماته عن عصرنا إلى حد أننا لانستطيع أن نتعرف على أى منها فى حياتنا الراهنة ؟ ألا تزداد وطأة هذا النوع من الاغتراب فى عصرنا الحاضر بالذات ، حيث أصبح الجيل الجديد منفصلا عن الجيل السابق عليه مباشرة " بفجوة " أصبحت موضوعا للدراسات ومثيرة للأزمات ؟

إن المكان فى عصرنا ينكمش ، والعالم يتجه إلى التقارب الفكرى وتكوين ثقافة ذات طابع عالمى تقوم فيها التكنولوجيا الحديثة بمهمة تخفيف الحواجز بين الثقافات المحلية . وفى مقابل ذلك تحدث فى الزمان حالة عكسية . فهو يزداد امتدادا إلى حد أن الفارق بين جيلين متعاقبين قد يزيد الآن عن الفارق بين عشرة أجيال فى القرون الماضية . وفى مثل هذا العصر الذى تزداد فيه المسافات الزمانية اتساعا وتزداد فيه المسافات المكانية ضيقا ، قد تكون العودة إلى ثقافة سحيقة القدم مؤدية إلى اغتراب أشد من ذلك الذى يؤدي إليه التعلق بثقافة بعيدة مكانيا . وبطبيعة الحال فإن المغتربين زمانيا يشكون ذلك عن طريق نظرة معينة إلى الزمان ، يؤكدون فيها أن التغير وهم ، وأن الزمن لم يتقدم ، وأن التطور خداع ، أى أنهم يعززون أنفسهم بنظرة سكونية إلى الزمان . ولكن التسارع المتزايد للتغير يثبت أنهم ، فى هذا أيضا ، إنما يخدعون أنفسهم .

من أحياء التراث

تبدو النغمة التى نختم بها هذا البحث نغمة حزينة ، إذ يتضح منها أن من ينكر التراث مغترب ، ومن يمسك به مغترب ، ويبدو - تبعا لذلك - أن القصور والعجز الفكرى أمر مكتوب على الجميع .

على أن هدفنا - كما قلنا فى مستهل هذا الفصل - ليس حل إشكال التخلف الفكرى بقدر ما هو إلقاء ضوء جديد على بعض المفاهيم الأساسية التى يشيع استخدامها عند معالجة موضوع

التخلف . ومن المؤكد أن تصحيح هذه المفاهيم ، أو على الأقل كشف أوجه القصور والخطأ في استخداماتها الجارية ، هو أمر له فائدته الإيجابية ، لأنه يمثل الخطوة الأولى في الطريق السليم ، ونحن لانطمح في أن نحقق أكثر من هذه الخطوة الأولى ، أما بقية الخطوات فإنها رسالة جيل كامل ، ومجتمع بأسره ، إذا توافر شرطا الاقتناع والارادة .

وتحقيقا لهذا الهدف ، نود أن نختم هذا الفصل بعرض لأهم المفاهيم والأفكار التي يمكن أن يؤدي هذا البحث إلى تغييرها ، وهو عرض لا يقتصر على تلخيص ما جاء من قبل في البحث ، بل إنه يستخلص بعض النتائج التي تؤدي إليها المقدمات المعروضة في البحث ، والتي لا تظهر في هذه المقدمات إلا بصورة ضمنية .

أولا : إن معنى التراث ذاته في ثقافتنا المعاصرة يحتاج إلى مراجعة أساسية . ذلك لأن التراث الحقيقي هو الذي يندمج في التاريخ اللاحق ويصبح جزءا لا يتجزأ منه ، أما التراث المنقطع ، وغير المتدمج ، فربما لم يكن يستحق هذا الاسم . ومادامت كثير من مبادئ هذا التراث ومقوماته لم تصبح (لأسباب متعددة) جزءا من تكوين العقل العربي (بالمعنى الذي أصبحت به مبادئ بيكون وهيوم جزءا من العقلية الانجليزية ، أو مبادئ ديكارت جزءا من العقلية الفرنسية) فإن شرطا أساسيا من شروط " التراث " لا يتوافر فيها .

ثانيا : يترتب على ذلك أن فكرة " احياء التراث " لها عندنا موقع فريد ومعنى غير مألوف . ذلك لأن التراث ، بالمعنى الحقيقي ، أعنى التراث " المتدمج " ، لا يحتاج إلى احياء ، لأنه حي بطبيعته ، حي في تجاوز التطورات التالية له وتصحيحها إياه ، بل في تنفيذها له . أما الإحياء الذي تشيع الدعوة إليه فهو بعث للماضي بطريقة لاتاريخية ، وإعادة كشف له بعد طول انقطاع في عصر مختلف ، مع توقع قيامه بوظيفة لا يستطيع التراث الحقيقي أن يقوم بها على الإطلاق ، وهي حل مشكلات الحاضر .

ثالثا : وإذن فالمشكلة الحقيقية التي جعلت من نظرتنا إلى التراث عاملا رئيسيا في تخلفنا الفكري ، ليست كون هذا التراث مليئا بالعناصر الغيبية أو الخرافية أو اللاعقلية (مع اعترافنا بالخطورة الشديدة لهذه العناصر) بل في كون هذا التراث منافسا للحاضر بطريقة " لاتاريخية " . والوضع الصحيح هو ألا تكون هناك أية منافسة بين الماضي والحاضر ، لأن الحاضر يضم الماضي في داخله ويتفوق عليه بنفس المعنى الذي تتفوق به الأجيال الجديدة على الأجيال القديمة دون منافسة بينها . فالمفاضلة بين الماضي والحاضر أمر لامعنى له ، إذا كانت النظرة إلى التراث الفكري سليمة وصحيحة ، على حين أن هذه المفاضلة تشغل قدرا هائلا من خلافتنا الفكرية وصراعاتنا الأيديولوجية .

رابعا : ومعنى ذلك أن التشخيص الذي تقدمه لظاهرة التخلف الفكري يتخلص من التضاد بين أنصار التراث وخصومه ، ويتجنب أخطاء الفريقين المستمرة ، من لوم للتراث بلا تحفظ ، أو

امتداح له إلى حد إطالة فعاليتها حتى العصر الحاضر ، لأن هذا التشخيص يضع التراث في إطاره التاريخي ، ويؤكد الفارق النوعي بينه وبين الحاضر ، أي استحالة المقارنة بينهما . وهكذا يتيح لنا هذا التحديد للمفاهيم أن نتجنب الوقوع في شرك المعركة التي لا تنتهي بين أنصار الماضي وخصومه ، والتي يرى فيها كل فريق ما يريد أن يراه في التراث في ضوء فهمه للحاضر ولطريقة السلوك فيه .

خامسا : من هذه النقطة الأخيرة يتبين لنا أن الصراعات الحقيقية حول التراث هي في الواقع صراعات حول الحاضر . فإذا كنت ترى في التراث ما يؤيد الفكر الاشتراكي مثلا ، أو كنت ترى فيه ما يؤيد الحكم الشيوعراطي المبني على سلطة الدين وحدها ، فإن الخلاف بين هذا وذاك لا يرجع إلى موقفين متعلقين بطريقة فهم التراث ، بقدر ما يرجع إلى موقفين متعلقين بالحاضر ، يتم اسقاطهما على التراث .

سادسا : ومعنى ذلك أن مشكلة التراث ترتد في حقيقتها ، إلى ما فعلناه نحن به ، وطريقة تناول العصور التالية له ، وموقفها منه . فإذا كانت تختزنه بطريقة سلبية دون انتفاع ودون تداول ، فإنها تعبر بذلك عن عجزها هي ، لا عن عجز التراث في ذاته . ولذلك فإن تخلف التراث هو تخلفنا نحن ، وعيوبه هي عيوبنا .

سابعا : إن إصلاح حاضرنا من خلال منطق العصر هو الأحياء الحقيقي للعناصر المجيدة والزاهية في تراثنا ، حتى لو لم يكن من الممكن التعرف على هذه العناصر في ثقافتنا الحالية . ولا بد أن يؤدي امتلاء الحاضر بالمعنى وبالمضمون والهدف إلى نظرة أكثر ثقة ، وأكثر موضوعية إلى التراث . أما فراغ الحاضر وعجزه فهو الذي يؤدي إلى تشويه فكرتنا عن الماضي ، إما بالمدح الزائد وإما بالذم المفرط .

وبعد ، فإن الكثيرين يدعون إلى عصر نهضة ، مواز لعصر النهضة الأوروبية ، في العالم العربي . وأنا لست ضد هذا الرأي ، لأن كثيرا من الصراعات التي كانت تدور في عصر النهضة الأوروبية بين عقلية العصور الوسطى والعقلية البادئة في التحرر ، تدور في حياتنا المعاصرة ، كما يظهر فيها ذلك التعايش غير المستقر ، وغير المريح ، بين هاتين العقليتين . وكل ما أود أن أقوله هو أن عصر النهضة العربية ، حين يحدث في الربع الأخير من القرن العشرين ، لا بد أن يكون مختلفا بصورة جدية عن نهضة تحدث في القرن السادس عشر . كما أن سلوك أولئك الذين يجدون أمامهم أمثلة سابقة شقت الطريق أمام العالم ، ينبغي أن يكون مختلفا عن سلوك أولئك الذين كانوا روادا أوائل لهذا الطريق ، والذين تحملوا وحدهم عبء التجربة الأولى وعانوا مشاكلها . ومع كل ذلك فقد كانت نظرتهم إلى تراثهم ، في عصر نهضتهم ، نظرة ناضجة ، لا تخجل من الاعتراف بالاختلاف الجذري بينه وبين حاضرهم الجديد ، وكانت بذلك عاملا حاسما في القضاء السريع على تخلفهم الفكري . فهل نقبل نحن أن تكون نظرتنا إلى التراث ، في عصر نهضتنا الحالي ، أقل نضوجا ، وأشد تخلفا ؟

الفصل الثالث

العلمانية ضرورة حضارية

دخلت كلمة " العلمانية " تاريخنا المعاصر ، خلال العقدين الأخيرين ، من أوسع أبوابه . ولا يعنى ذلك أن أول عهدنا بهذه الكلمة كان فى بداية السبعينيات ، فقد كان للكلمة تاريخ سابق ، تمتد جذوره إلى أوائل القرن ، ولكنها أصبحت فى العقدين الأخيرين لفظا من أوسع الألفاظ تداول ، لا فى الأوساط الثقافية وحدها ، كما كانت من قبل ، بل فى الدوائر السياسية والمتأثر الدينية والندوات الاجتماعية والاقتصادية ، ولم يعد يخلو منها كتاب يتناول أى جانب من جوانب الحياة فى العالم العربى والإسلامى المعاصر ، ولا يكاد يظهر عدد من صحيفة أو مجلة عربية معاصرة إلا وكان للحديث عن العلمانية فيه نصيب .

ولكن العجيب فى أمر هذه الكلمة الواسعة الانتشار أن معظم من يستخدمونها لا يستطيعون أن يحددوا لها معنى دقيقا ، بل إن المرء قد يقرأها ويتداولها فى حديثه مرات ومرات ، ثم يتساءل بعد ذلك : ولكن ماذا تعنى العلمانية بالضبط ؟ وقد استمعت بنفسى إلى مثقفين على مستويات عالية يطلبون تحديدا وافيا لهذه الكلمة ، بعد أن ضاعت المعانى فى أذهانهم وتميقت وغامت وسط ضباب الاستخدامات العشوائية والقوالب المزيفة . ولا عجب فى ذلك كله : فقد تداخلت فى هذا اللفظ أفكار فلسفية وتاريخية وحضارية ودينية ، والأخطر من ذلك أن طريقة استخدام الناس له قد تأثرت بمبولهم الأيديولوجية ، فانسابت إليه شحنات انفعالية من التحمس والاستحسان أو من السخط والاستنكار الحاد ، حتى لم يعد لفظا " محايدا " يستطيع المرء تحديد معناه بالعقل والمنطق ، بل أصبح " الانحياز " ، ورمسا " التحيز " ، والرغبة فى الدفاع عن النفس أو السعى إلى تجميع الخصوم ، هو الذى يتحكم فيما نضفيه على هذا اللفظ من معانٍ . وفى وضع كهذا يستحيل أن تتجلى المعانى الصحيحة لهذه الكلمة التعبية الحظ ، ولا يعود التخبط والتضارب فى استخدام الناس لها أمرا مستغربا .

وسوف آخذ على عاتقى ، فى هذا البحث ، محاولة تبديد الغموض المحيط بلفظ " العلمانية " ، وبيان العوامل التى جعلت الخلط فى استخدامه ، فى حياتنا الثقافية والسياسية المعاصرة ، هو القاعدة ، لا الاستثناء . وأنا على وعى تام بأن محاولتى بأسرها يمكن أن تبدو فى نظر كثير من القراء " منحازة " ، لأتنبأ من المصنفين ضمن " العلمانيين " فى لغة الجدل الثقافى والسياسى المعاصر ، ولكنى أمل ، فى الصفحات التالية ، أن أثبت أن هذا التصنيف ذاته جزء من المشكلة التى نود تبديد غوامضها ، وأن لصق بطاقة " العلمانية " بلا تمييز على أشخاص محددين أو اتجاهات معينة فى هذه الفترة من تاريخنا ، من أوضح أعراض المرض الذى نسعى فى هذا البحث إلى تشخيصه .

العلمانية ، بين العلم والعالم :

ثار جدال واسع ، فى حياتنا الثقافية المعاصرة ، حول أصل لفظ " العلمانية " ، وهل هو

منسوب إلى " العلم " أم إلى " العالم " . فإن كان مشتقا من " العلم " ، وجب أن تكون عين " العلمانية " مكسورة ، وإن كان مشتقا من العالم ، وجب أن تكون مفتوحة ، وربما وجب أن تكون كتابة اللفظ نفسه هي " عالمانية " . ومن الطريف أن مفكرين من المنسويين إلى المعسكر " العلماني " مثل زكي نجيب محمود ، وآخرين من المعسكر المضاد للعلمانية ، مثل أنور الجندي ومعظم منظري الحركة الإسلامية المعاصرة ، قد اتفقوا على الرفض القاطع لنسبة العلمانية إلى " العلم " ، وأكدوا أن اللفظ منسوب إلى " العالم " .

ولا شك في أن الربط بين العلمانية وبين معنى " العالم " أدق من الربط بينها وبين " العلم " . ولو شئنا الدقة الكاملة لقلنا إن الترجمة الصحيحة للكلمة هي " الزمانية " ، لأن اللفظ الذي يدل عليها في اللغات الأجنبية (أي secular في الإنجليزية مثلا) مشتق من كلمة لاتينية تعنى " القرن saeculum " .

فالعلمانية إذن ترتبط ، في اللغات الأجنبية ، بالأمور الزمنية ، أي بما يحدث في هذا العالم وعلى هذه الأرض ، في مقابل الأمور الروحانية التي تتعلق أساسا بالعالم الآخر . ومع ذلك فإن الشقة ليست بعيدة بين الاهتمام بأمور هذا العالم ، وبين الاهتمام بالعلم . ذلك لأن العلم بمعناه الحديث لم يظهر إلا منذ بدء التحول نحو انتزاع أمور الحياة من المؤسسات التي تمثل السلطة الروحية وتركيزها في يد السلطة الزمنية . والعلم بطبيعته زماني ، لا يزعم لنفسه الخلود . بل إن الحقيقة الكبرى فيه هي قابليته للتصحيح ولتجاوز ذاته على الدوام . وهو أيضاً مرتبط " بهذا العالم " ، لا يدعى معرفة أسرار غيبية أو عوالم روحانية خافية ، ومن ثم فهو يفترض أن معرفتنا الدقيقة لا تنصب إلا على العالم الذي نعيش فيه ، ويترك " ما وراء هذا العالم " لأنواع أخرى من المعرفة ، دينية كانت أم صوفية .

فالنظرة العلمية " عالمانية " بطبيعتها ، تنصب على هذا العالم وتركز جهدها على فهم قوانينه . ولم يصبح العلم علما إلا منذ أن ركز اهتمامه على فهم هذا الكون المنظور ، وترك شئون الآخرة للدين ، ورفض أية محاولة للخلط بين المجالين . كذلك فإن النظرة العلمية " زمانية " بمعنى أنها تعترف بأن العلم متغير متطور لا مكان فيه لحقيقة أزلية . فالعلم ما هو إلا تعبير عن نزوع " هذا الإنسان " إلى فهم " هذا العالم " الذي يعيش فيه . ومن هنا فإنني أعتقد أن الضجة التي أثارت حول استخلاص كلمة " العلمانية " من العالم أو من العلم هي ضجة مبالغ فيها ، لأن كلا من المعنيين لابد أن يؤدي إلى الآخر .

هذا هو الأصل اللغوي ، والتاريخي ، لهذه الكلمة التي لم تتداول في لغتنا إلا بوصفها ترجمة لكلمة أجنبية معروفة . ومع ذلك فما أكثر ما أسئ استخدام لفظ " العلمانية " في زمتنا الحاضر ، وخاصة على أيدي خصومه ! وإذا كان تفنيد المغالطات التي يرتكبها خصوم العلمانية - عن عمد أو عن جهل - هو مهمة هذا البحث بأكمله ، فلا بأس هنا من أن نشير إلى نقطتين على قدر كبير من الأهمية فيما يتعلق بالعلمانية المعاصرة . ذلك لأن اللفظ في الأصل

تعبير عن وضع حضارى ظهر فى أوروبا منذ عصر النهضة ، ومازال هو الذى يميز موقف الغرب من شئون الدنيا والدين حتى يومنا هذا . ولا جدال فى أن انتقال اللفظ إلى حياتنا المعاصرة فى العالم العربى قد تولدت عنه مشكلات خاصة ، وأضفى على الكلمة ذاتها ظلالا جديدة من المعنى .

هل العلمانية مشروع متكامل ؟

لابد لنا ، لكى نوضح سمات العلمانية فى بلادنا ، من أن نميز بين مرحلتين للعلمانية فى عالمنا العربى الحديث : الأولى هى العلمانية التى ظهرت فى زمن الصدمة الحضارية مع الغرب ، والثانية هى علمانية العصر الحاضر ، أعنى الربع الأخير من القرن العشرين .

ففى أواخر القرن التاسع عشر كان العلم الأوروبى قد بلغ أوج ازدهاره ، وكان التفاؤل بانتصار العلم على كل ما يعترض الإنسانية من مشاكل وعقبات يبهر العقول حتى فى أوروبا ذاتها ، ويدفعها إلى استخلاص نتائج بعيدة كل البعد عن دقة العلم ذاته . وكان من الطبيعى أن ينعكس هذا الانبهار على مفكرين كبار فى عالمنا العربى ، فيؤكدون أن الخلاص من تخلف القرون الوسطى ، الذى كان لا يزال يلازمنا فى جوانب أساسية من حياتنا ، لن يتحقق إلا بأخذ النموذج العلمانى الأوروبى بكل عناصره . ودون أى خوض فى تفاصيل الآراء التى قال بها مفكرون مثل سلامة موسى وشبلى شميل واسماعيل مظهر ، ودون أية محاولة للحكم عليهم ، فإن تلك العلمانية الأولى ، والأقدم ، كانت تتسم بالسمات الثلاث التالية :

١ - أنها كانت إيجابية ، بمعنى أنها تسعى إلى تحقيق هدف حضارى محدد المعالم ، هو بناء المجتمع على النموذج الأوروبى الحديث .

٢ - وترتب على السمة السابقة أنها كانت مشروعا متكاملا ، يستهدف تحديث كل جوانب الحياة على النمط الغربى . وبهذا المعنى يمكن أن يُعد " محمد على " أول علمانى حقيقى فى العالم العربى الحديث ، وصاحب أول مشروع متكامل للنهضة كان قوامه التحديث الشامل على النمط الأوروبى . وكل ما فى الأمر أن علمانيته كانت تتمثل فى ميدان الممارسة ، أى فى مجالات كالسياسة والاقتصاد والتعليم ، ولم يكن يساندها فكر نظرى واسع ، وإنما احتاج هذا الفكر إلى ما يقرب من قرن لكى يتبلور عند مجموعة المفكرين المذكورين من قبل .

٣ - وأخيرا فقد كانت تلك العلمانية الأولى موجهة أساسا ضد أوروبا . وقد تبدو هذه مفارقة ، ولكن من المعروف أن الهدف المعلن لرواد هذا التيار كان الاقتداء بأوروبا من أجل التحرر من أوروبا ، لأن التقدم العلمى والتكنولوجى الغربى لا يُقهر إلا بتقدم مماثل .

وفى ضوء هذا التحديد لسمات العلمانية فى مرحلتها المبكرة الأولى ، نستطيع أن نلمح ، عن

طريق المقارنة والتضاد ، السمات المميزة للعلمانية المعاصرة ، أى المتأخرة . ذلك لأن السياق التاريخي الذي ظهرت فيه هذه العلمانية المتأخرة كان مختلفا إلى حد بعيد . فقد مرت بلادنا بتجارب متعددة فيما بين المرحلتين ، شهدت فيها انتصارات وعانت من هزائم ونكسات على المستوى السياسى والعسكرى والاقتصادى والثقافى . ولم تعد مشكلة التحرر من الاستعمار هى المسيطرة ، بل أصبحت قضية التنمية ، وقدرة المجتمع على تحقيق الحد الأدنى اللازم لبقاء حياته على مستوى معقول ، هى الشغل الشاغل . وتصارعت فى مجتمعاتنا اتجاهات ليبرالية ويسارية وقومية ، ولكن التيار الذى اجتذب الجموع الكبيرة وأثار خيالها وداعبها بأعرض الآمال كان التيار الإسلامى . ولأسباب عديدة ، لا يتسع المقام هنا لشرحها ، اكتسح هذا التيار الإسلامى بقية التيارات واختطف منها قاعدتها الجماهيرية . وسرعان ما تجاوز الأطر الضيقة التى كانت السلطات الرسمية تعتقد أنها ستحصره فيها ، وتجاوزت طموحاته بمراحل ذلك المستوى المحدود ، الذى أرادته له تلك القوى التى فتحت له الأبواب وأمدته بالعون المادى والمعنوى . فلم يعد هدفه ، كما كان يراد له فى مبدأ الأمر ، إسكات الأصوات التى تنادى بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية - وهى أصوات تنتمى إلى تيارات سياسية متعددة - وإنما أصبح له مشروع الخاص ، وأصبح يتطلع إلى بناء دولته الخاصة ، واكتسبت دعوته طابعا شديدا إيجابيا ، شديد العدوانية . وكان من الطبيعى أن يزداد شمول الحركة الإسلامية ويتسع إطارها ، من مجرد دعوة تستهدف تقوية الدور الذى يلعبه الدين فى حياة الأفراد ، إلى المناداة بتوجيه المؤسسات ذاتها - وليس الأفراد فحسب - فى الاتجاه الدينى ، وإخضاع كافة أنظمة المجتمع لسلطة الدين . وهكذا اتجهت شعارات الحركة نحو المزيد من الطموح ، فإذا بها تنادى بصيغ الدولة ، سياسيا ، بالصيغة الإسلامية ، وهو هدف يقتضى ، بطبيعة الحال ، إعادة بناء التشريع على نطق " الشريعة " الإسلامية . وسرعان ما انتقلت الدعوة إلى الميدان الاقتصادى ، فأصبحت تنادى بصيغ المؤسسات الاقتصادية بالصيغة الإسلامية ، وتقرن القول بالفعل ، فتنشئ البنوك أو المصارف الإسلامية ، وشركات توظيف الأموال العملاقة ، ثم تنتقل بعد ذلك إلى المؤسسات الفكرية والثقافية ، فتفرق الأسواق بطوفان من الكتب والنشرات والمجلات يستهدف صب عقول جيل كامل فى قوالبها الخاصة ، بل وتفرض رقابتها بالقوة على الأنشطة الفنية ، فتمنع إقامة المسرحيات والحفلات الغنائية والراقصة ، وتدعو أنصارها - فى بعض حالاتها المتطرفة - إلى مقاطعة التلفزيون ، وتطالب بالزى الإسلامى فى الألعاب الرياضية .. الخ .

اتجهت الحركة الإسلامية المعاصرة إذن إلى المزيد من الفعل الإيجابى ، وإلى المزيد من التوسع والشمول وصب كافة جوانب الحياة وجميع مؤسسات المجتمع فى قوالبها الخاصة . وكان من الطبيعى أن يكون لهذا تأثيره الحاسم على مفهوم العلمانية فى المرحلة المعاصرة من تاريخنا .

فقد أصبحت العلمانية الآن دفاعية قبل كل شئ ، بمعنى أنها تستهدف مقاومة هذا التيار الجارف ، ولا تستهدف بناء مشروعها الخاص ، كما كان حال العلمانية فى أوائل القرن العشرين . إنها الآن علمانية سلبية ، تعرف جيدا ما لا تريد ، ولكنها لا تتوحد حول هدف إيجابى يحدد لها ما تريد . فالعلمانية اليوم تضم القومى واليسارى والليبرالى والمثقف غير المسيس ،

ويقدر ما يختلف هؤلاء ، فى تعريف مفهوم التقدم أو الإصلاح أو النهضة ، وفى تحديد نوع المسار الذى يسعون إلى توجيه المجتمع نحوه ، فإنهم يتفقون جميعا على رفض الأهداف العامة التى يدعو إليها التيار الإسلامى ، ويتحدون فى الاقتناع بأن نوع التنظيم الذى ينادى به هذا التيار لن يحل من مشكلات المجتمع الحقيقية شيئا ، بل إنه لا بد أن يضاعف من حدة هذه المشكلات ، فضلا عما سيؤدى إليه ، عاجلا أو آجلا ، من غلبة أسلوب الصراع الدموى على أسلوب الحوار الديمقراطى .

إن العلمانية المعاصرة إذن ذات سمات تميزها بوضوح عن علمانية المرحلة المبكرة من القرن العشرين :

١ - فهى لا تكون مشروعا متكاملا ينافس المشروعات الأخرى للنهضة .

٢ - وهى لا تمثل مذهباً تقول به مجموعة متجانسة أو متقاربة الاتجاه ، وإنما تضم فى داخلها جماعات شديدة التباين فى توجهها الأيديولوجى .

٣ - هذه الجماعات المتباينة تشترك كلها فى رفض المشروع الذى تقدمه الحركة الإسلامية المعاصرة ، أى أنها تشترك فى السمات السلبية بقدر ما تختلف فى التوجهات الإيجابية . ويرتب على ذلك أن العلمانية المعاصرة دفاعية فى المقام الأول .

وهكذا نلمس بوضوح الفارق بين التيار الإسلامى المعاصر ، والاتجاه العلمانى الذى يتصدى له . فالتضاد بينهما ليس تضادا بين " مشروعين " ، وإنما هناك مشروع إسلامى من ناحية ، ومحاولات دفاعية لنقد هذا المشروع وبيان نقاط الضعف فيه من ناحية أخرى . وهو ليس تضادا بين أيديولوجيتين ، لأن هناك من جهة أيديولوجية إسلامية (تختلف تياراتها فى بعض التفاصيل ، ولكن الاتجاه العام ، والاستراتيجية البعيدة المدى ، متقاربة) ، وهناك من جهة أخرى مجموعة من الأيديولوجيات الشديدة التباين ، التى لا يجمع بينها سوى رفض الحل السياسى الذى يقترحه التيار الإسلامى .

ولا جدال فى أن هذا الوصف للعلمانية المعاصرة ، فى عالمنا العربى ، بأنها " رد فعل " أكثر مما هى " فعل " ، لا بد أن يشير فى أذهان الكثيرين اعتراضا له ما يبرره ، وهو أن العلمانية بهذا الوصف تقبل ببقاء الأوضاع على ما هى عليه ، وتركز جهودها على إيقاف " التغيير " الذى يدعو إليه التيار الإسلامى . وفى الوقت الذى يتقدم فيه التيار الإسلامى إلى الملايين من أنصاره بدعوة جريئة إلى تغيير أوضاع المجتمع من جذورها ، وهى دعوة تنطوى ، صراحة أو ضمنا ، على رفض جذرى لتلك الأوضاع ، يبدو أن كل ما تستهدفه العلمانية هو إسكات صوت هذه الدعوة القوية إلى التغيير ، وبالتالي فإن فكرتها تنطوى ، صراحة أو ضمنا أيضا ، على قبول للأوضاع السائدة .

غير أن مثل هذا الاعتراض لا يركز ، فى واقع الأمر ، إلا على فهم سطحي لموقف العلمانية المعاصرة . وأية محاولة للغوص فى أعماق هذا الموقف لا بد أن تكشف عن صورة مختلفة جذريا : فالعلمانيون المعاصرون ، بكافة فصائلهم وجميع اتجاهاتهم ، يريدون أن تستمر تلك التحولات الجدلية ، ما بين طرف وطرف مضاد ، فى حركة المجتمع ، تلك التحولات التى تؤكد حيوية المجتمع وقدرته على تجديد نفسه وتصحيح مساره . غير أنهم يريدون ، بكل الإصرار ، أن يستمر الصراع بين أطراف هذه الحركة " بشريا " ، أى أن يدور بين جماعات لا تزعم واحدة منها أنها هى الناطقة بلسان السماء ، وتكتسب بذلك لنفسها ، على حساب الآخرين جميعا ، مكانة لا تستحقها . ويؤكد العلمانيون أن إقحام " السماء " أو الاستعانة بها من أجل تغليب طرف على طرف يشوه جميع القضايا ويعطل حلولها ويضع الصراعات كلها فى إطار زائف ، تسوده الشكليات ويختفى منه الجوهر ولا يعود العقل والمنطق والقدرة على الإتيان بالحلول الواقعية الناجحة هو أساس المفاضلة بين تيار وآخر . وواقع الأمر أنه ، مهما كان المدى الذى يستعين فيه التيار الإسلامى بالنصوص الإلهية المقدسة ، فإن هذا التيار يظل بشريا ، ووجهات نظره هى وجهات نظر آدميين لهم مصالحهم المحسدة (وأبسط دليل على هذا ، التباين الشاسع بين عدد كبير من الاتجاهات التى يؤكد كل منها أنه هو وحده الناطق بلسان الإسلام ، لأن صوتهم لو كان إلهيا بحق لما أمكن حدوث أى اختلاف فيه) . وكل ما يريده العلمانيون هو أن ينزل كل طرف إلى ساحة الصراع وهو معترف بأنه يمثل وجهة نظر بشرية تحمل الصواب أو الخطأ ، وأن يدور هذا الصراع على أساس البقاء للأصلح عقلا والأكثر إقناعا والأقدر على الحسل ، لا على أساس أن " السماء " تنحاز إلى طرف واحد دون الآخرين .

وبعبارة أخرى ، فإن العلمانية المعاصرة ، مهما اختلفت اتجاهاتها ، تطالب بتوفير الشروط الصحيحة التى يدور فى إطارها أى صراع اجتماعى ، وهى أن يدور هذا الصراع على أرضية بشرية ، وتطالب بأن يتحقق المناخ الصحى والسليم للاختيار الصحيح بين البدائل ، سواء أكانت هذه البدائل قومية أم يسارية أم ليبرالية أم حتى رجعية محافظة . وأية دعوة إلى الارتكاز على سند سماوى فى هذا الصراع إنما هى تضليل يخفى وراءه رغبة دفينية فى إلغاء شروط هذا الصراع أصلا .

هذه العلمانية المعاصرة تخوض ضد التيار الإسلامى معركة غير متكافئة منذ السبعينيات وحتى اليوم . ولست أعنى بذلك ، بالطبع ، أن هذه المعركة لم تكن قائمة فى العقود السابقة ، وإنما الذى أعنيه هو أن الوضع الراهن للمعركة بين العلمانية المعاصرة وبين التيار الإسلامى ، كما حددنا معالنه من قبل ، قد تبلور بصورة واضحة منذ السبعينيات ، أو إذا شئنا أن نرجع قليلا إلى الوراء - من بعد نكسة ١٩٦٧ .

ولكن ما الذى جعلنا نصف هذه المعركة بأنها غير متكافئة ؟ ومن هو الطرف الأرجح كفة فى عدم التكافؤ هذا ؟ إن الإسلاميين قد دأبوا على القول إنهم هم الطرف المضطهد فى هذه المعركة ، ويدللون على ذلك بتلك الانفجارات والخصومات العنيفة التى تنشب بين فصائل منهم وبين

السلطة من حين لآخر ، وتترتب عليها اعتقالات واضطهادات وتعذيب وأحكام بالسجن وربما بالإعدام . ومع ذلك ، وبرغم اعترافنا بالحقيقة السابقة ، ففى رأينا أن عدم التكافؤ هنا يسير لصالح الإسلاميين ضد العلمانيين . وها هى ذى الأسباب :

أولا : إن جميع المواجهات التى تمت بين الدولة وبين الإسلاميين كانت مواجهات سياسية ، ولم تكن أبدا عقيدية . صحيح أن الطرفين يضيفان على هذه المواجهات صبغة العقيدة ، فتؤكد الدولة محاربتها للتطرف الدينى بوصفه تفسيراً باطلا لتعاليم الإسلام ، وتتصدى له بتجنيد عدد من دعايتها الذين يعملون على تفتيده من منظور إسلامى بحت ، كما يقوم الطرف الإسلامى من جانبه بانتقاد الإطار الفكرى الذى يقوم عليه بناء الدولة بوصفه " علمانيا " أو " وضعيا " ، وربما وصف الدولة بذاتها بأنها " كافرة " أو " جاهلية " . ولكن من وراء هذا المظهر العقائدى تكمن خلافات سياسية حادة هى الأصل والأساس فى جميع المواجهات . ولو لم يكن التيار الإسلامى يشكل تحديا سياسيا - بالمعنى الواسع - للدولة ، ولو كان شديد التطرف على المستوى العقائدى وحده - دون أن يحاول الخروج بدعوته إلى حيز العمل الذى يهدد إحساس جهاز الدولة بالأمان - لولا ذلك لما حدثت أية مواجهة حادة بينه وبين الدولة . ومعنى ذلك أن الصراعات الحامية التى تدور بين تلك الجماعات وبين الدولة لا يمكن أن تُتخذ دليلا على اضطهاد الدولة ، على المستوى الدينى ، للتيار الإسلامى .

ثانيا : وعلى العكس من ذلك يمكن القول إن الدولة قد ساندت هذا التيار مساندة معنوية ومادية كانت لها نتائج حاسمة فى المرحلة الوسطى من السبعينيات . وقد أصبح من المعترف به الآن أن بعض أجهزة الدولة كانت تساند الجماعات الإسلامية بالمال والتدريب حتى تتغلب عن طريقهم على التيارات الديمقراطية واليسارية فى الجامعات بوجه خاص ، مما يعنى أن التيار العلمانى قد تلقى ضربات عنيفة ضده من جهاز الدولة الذى عمل بكل الوسائل على ترجيح كفة الجماعات الإسلامية .

بل إن من الممكن القول إنه عندما انتهى عهد المساندة المباشرة هذا ، أعنى حين أثبتت الجماعات الإسلامية أنها لا تستطيع أن تظل إلى الأبد أداة فى يد الحكومة تضرب بها معارضيهما الحقيقيين ، وحين استشعرت فى نفسها القوة التى تغريها بأن تعمل لحسابها الخاص ، ظلت الحكومة تساندها ، ولكن بطريقة غير مباشرة . ففى أشد أوقات الصراع العنيف بين جهاز الدولة وبين التنظيمات الإسلامية النشطة ، كالتكفير والهجرة ، والجهاد ، والناجين من النار ، الخ ... كانت الدولة تسخر أجهزتها الإعلامية لنشر برامج دينية تزدد مساحاتها أو ساعات إرسالها باطراد ، حتى ليتمكن القول إنه كان هناك تناسب طردي بين درجة الحدة فى الصراع بين الدولة والجماعات الدينية من جهة ، وبين مقدار اهتمام الدولة بنشر الموضوعات الدينية وإذاعتها على أوسع نطاق من جهة أخرى . وكلما ازدادت حدة الممارك الأمنية أصبحت الدولة أشد حرصا على إقناع المواطنين ، من خلال أجهزة إعلامها ، بأنها تحارب أفراد أساءوا فهم الدين ، ولا تحارب الدين ذاته على الإطلاق . وبطبيعة الحال فإن التوسع فى بث برامج الدعوة الدينية ، على

مستوى متخلف في الغالب ، إلى ملايين القراء والمستمعين والمُشاهدين ، لابد أن يخدم التيار الإسلامي ، حتى لو كانت بعض الموضوعات المنشورة أو المذاعة تهاجم فصائل معينة منه ، لأن هذا التوسع يؤدي إلى توسيع قاعدة التدين الحرفي التي تستمد منها الجماعات الإسلامية أعضائها . ومعنى ذلك أن الدولة مازالت تخدم التيار الديني ، ولكن بطريقة غير مباشرة ، وقد يكون غير مقصود .

ثالثا : لم تنتكر الدولة لجذورها الإسلامية في أي عهد من العهود ، ولم تُعرف في مصر أو في أي بلد عربي آخر أية حركة علمانية متطرفة تتشابه ، ولو عن بُعد ، بما هو مألوف في أوروبا أو أمريكا . ومن هنا فإن الوصف الذي أطلق على العهد الناصري ، مثلا ، بأنه كان عهدا علمانيا متطرفا منتكرا للإسلام ، ما هو إلا أسطورة لا أساس لها من الواقع أو التاريخ . فقد أنشئت في ذلك العهد مؤسسات إسلامية جديدة ، ذات نشاط واسع النطاق في ميدان الدعوة والنشر ، كالمؤتمر الإسلامي مثلا ، وكانت العقيدة تحظى بالاحترام الكامل على مستوى التعليم العام وفي كافة أجهزة الاعلام وخطب المسؤولين . وبالطبع فإن المصادمات التي حدثت مع الإخوان المسلمين أساسا هي التي أدت إلى خلق أسطورة العلمانية المتطرفة في العهد الناصري ، وازدهرت هذه الأسطورة بين أفراد الجيل التالي الذين لم يشهدوا هذه الفترة ، فصدقوا ما تقوله لهم الكتب والنشرات .

وعلى المستوى الفردي لم يعرف أي بلد إسلامي تطرفا علمانيا بالمعنى السائد في معظم بلدان العالم المسيحي ، ولم تظهر كتابات نقدية تمس أية جذور للعقيدة ، من ذلك النوع الذي تخرجه المطابع كل يوم في البلاد الغربية . بل إن أي كاتب ألصقت به صفة العلمانية يراجع ما يكتبه مرارا قبل أن ينشره ، ويحرص دائما على أن ينفى عن نفسه تهمة الكفر التي أصبح الجهلاء يهددون بها كل مفكر يسعى إلى إدخال بصيص من النور إلى العقول المظلمة . ولا جدال في أن هناك إرهابا فكريا شاملا في هذا الميدان ، لا تمارسه الحكومات بقدر ما يمارسه الرأي العام نفسه ، وعلى من يشك في ذلك أن يحلل مضمون كتابات العلمانيين ونوع الخطاب الذي يستخدمونه من أجل عرض أفكارهم ، وسيجد عندئذ أن كلا منهم يحرص على أن يؤكد براءته ويثبت إخلاصه قبل أن يتفوه بكلمة نقدية واحدة ، بل سيجد أن حجج الغالبية الساحقة من العلمانيين ضد تفسيرات الإسلاميين المعاصرين تستمد كلها من داخل الإسلام نفسه ، وتقدم في إطار يؤكد حرص صاحبها على تأكيد براءته من التهمة التي يعلم مقدما أنها ستوجه إليه .

ولا جدال عندى في أن جميع الاتهامات التي توجه إلى العلمانيين في العالم الإسلامي بالتطرف ، أو بأنهم يشكلون ما يمكن تسميته " بتنظيم الجهاد العلماني " (قياسا على التنظيم الإسلامي المتطرف المعروف) - هذه الاتهامات تصدر عن أناس محدودى الثقافة ، ضيقى الأفق ، لأنهم لو قارنوا أشد ما يقوله العلمانيون في بلادنا لهجة بأخف ما يقال في بلاد الغرب (أو حتى لو قارنوا ما يقال اليوم بما كان يقال في بلادنا في أول القرن العشرين) ، لظهر لهم بوضوح أن بلادنا لا تعرف في المرحلة الراهنة شيئا اسمه التطرف العلماني ، مادامت جذور العقيدة تظل

فى جميع الحالات مصونة لا تفس .

وابها : وأخيرا ، فإن أهم وأقوى مظاهر عدم التكافؤ فى المعركة الدائرة بين الإسلاميين والعلمانيين ، هو أن الطرف الإسلامى يستند إلى ذلك التراث الدينى العميق المتأصل فى النفوس ، ويحتمى بالقداسة الدينية ويستمد منها حججه ، ويعمل على حصار الطرف الآخر إذا بصوره بصورة الخارج عن هذا التراث أو المتحدى له . وهكذا تتاح للطرف الأول كل الفرص لكى يصل ويحول ، على حين يظل سيف التكفير معلقا على رقبة الطرف الثانى ، دافعا إياه إلى فرض القيود على عقله ، مهما كانت براءة فكره ، وإلى لجم لسانه حتى لو كان هدفه الأوحد خير أمته وصلاح عقول أبنائها .

ولهذه النقطة أهمية خاصة فى المرحلة التى تشيع فيها المناظرات الكلامية أو المكتوبة بين ممثلى التيار الدينى وبين العلمانيين ، فيزعم الأولون أنهم " انتصروا " فى الحوار ، مع أنهم فى واقع الأمر لم يخوضوا المعركة بقدراتهم الخاصة ، ولم يبذلوا فيها جهدا يذكر ، وإنما خاضها لهم التراث المتأصل والتدين الراسخ فى نفوس الملايين ، وتولى المواجهة بسدلا منهم ، وكل ما فعلوه هو أنهم احتموا بهذه القلعة الحصينة ، وتركوها تدافع عنهم . إن المواجهة هنا أشبه بتلك المعارك التى كنا نألفها جميعا فى المراحل المبكرة من أعمارنا ، حين يقف أحد الطفلين على عتبة البيت الكبير الذى يسكنه إخوته وأبواه وأجداده وأعمامه ، ويواجه طفلا غريبا عن الحى ، فيستطيع بصيحة واحدة أن يستنفر عشيرته كلها لنصرته ، على حين يقف الآخر مترددا فى استخدام ما يملك من قدرات ، لأن الأرض التى تدور حولها المعركة ليست أرضه ... وبعد هذا كله يزعم الأول أنه هو المتفوق ، وهو الذى انتصر !

إن الصراع فى مثل هذه الحالة لا يدور بين فكر وفكر ، وإنما بين فكر متردد يضع لنفسه ألف قيد وقيد ، ويبين " سلطة " عاتية ، بكل ما تحمله الكلمة من معنى ، يستغلها أحد الطرفين بلا انقطاع كلما أعوزته الحججة العقلية ، فيصيح صيحته المعهودة : احذروا الكافر ! وربما تمكن بهذا الأسلوب من السيطرة على الساحة ، لأن النبع الذى ينهل منه هو التراث المتأصل فى نفوس الملايين ، ولكنه لا يحقق هذه السيطرة بقواه الخاصة على الإطلاق ، ولا يحارب معركته أصلا ، بل يترك سلاح الإيمان المتأصل يحارب له معركته ، ثم يزهو بعد ذلك بانتصاره ويتباهى بتفوقه !

ومجمل القول إن المعركة بين الإسلاميين والعلمانيين تظل على الدوام معركة غير متكافئة على الرغم من الأساطير التى تقال عن " اضطهاد " الفكر الإسلامى " وفتح الأبواب " أمام الفكر العلمانى . ويكفى لكى يقتنع المرء بذلك أن يقارن عدد المجلات التى تكرر ، من الغلاف إلى الغلاف ، لنشر وجهة نظر الجماعات الدينية المختلفة ، وأن يسأل نفسه : هل توجد فى العالمى العربى مجلة واحدة خصصت لنشر الفكر العلمانى ؟ إن بعض الصحف السياسية قد تدخل من آن لآخر فى معركة ضد تيار إسلامى ، ولكنها لو كرست للفكر العلمانى وحده ، واتخذت من

مهاجمة فكر الجماعات الدينية هدفاً واحداً ، لتعرضت هي ومن فيها لأشد الأخطار .

وبطبيعة الحال فإن هذا ينطبق ، بصورة أوضح ، على المساحات والأوقات المخصصة للفكر العلماني ولل فكر المعبر عن وجهة نظر هذا الكاتب أو المفكر الديني أو ذاك في الصحف اليومية ، وفي ساعات الإرسال التلفزيوني والإذاعي ، حتى في أشد لحظات التوتر والخصومة بين الدولة وبين الجماعات الإسلامية .

نقد العلمانية

هناك سوء فهم أساسي يتعرض له مفهوم العلمانية والاتجاه الفكري العام الذي يوصف بأنه علماني ، والذي تشارك فيه تيارات متعددة تختلف فيما بينها حول أمور كثيرة ، وإن كانت تشترك في اقتناعها بأن الصيغة التي يقترحها التيار الإسلامي ليست هي الحل . وقد يكون سوء الفهم هذا مقصوداً أو غير مقصود ، ولكن الاستنتاج الذي لا بد أن يصل إليه المرء حين يقرأ كتابات التيارات الإسلامية - مهما اختلفت اتجاهاتها - عن العلمانية ، هو أن الموضوع بأسره مشوه إلى حد مؤسف في أذهان أصحاب هذه الكتابات . وستكون مهمتنا في الجزء الباقي من هذا البحث ، محاولة استخلاص مظاهر التشويه وسوء الفهم هذه من خلال تحليل الخطاب الإسلامي المعاصر ، ومن خلال التشریح الدقيق للأسباب التي يؤكد من أجلها الإسلاميون المعاصرون ، وبعض المتعاطفين معهم ، أن العلمانية لا مكان لها في أي مجتمع يدين أهله بالإسلام .

وفي وسعنا أن نقسم الانتقادات التي توجه إلى العلمانية ، في كتابات الإسلاميين ، إلى فئتين كبيرتين : الأولى انتقادات دعائية لا تقوم على أساس علمي ، والثانية انتقادات ذات مسحة علمية . وسوف نطلق عليهما - على سبيل التيسير - اسم الانتقادات الخطابية والانتقادات العلمية ، على الرغم من أن الكثيرين قد لا يرضون عن اللفظين اللذين اخترنا أن نميز بواسطتهما بين هذين الاتجاهين في نقد العلمانية .

الانتقادات الخطابية

لا جدال في أن اختيار لفظ " الخطابية " لوصف هذه الانتقادات يعبر عن الاستهانة بها ، وينطوي ضمناً على حكم عليها بأنها لا ترقى إلى مستوى النقد القابل للمناقشة العلمية . وهذا صحيح ، ولكن لا ينبغي أن يستنتج منه المرء أن هذه الانتقادات أقل تأثيراً من غيرها . فحقيقة الأمر على عكس ذلك تماماً ، لأن هذا النوع من الانتقادات هو الأوسع انتشاراً في كتابات الإسلاميين المعاصرين وفي خطاباتهم وفي لغتهم المتداولة بوجه عام . والأرجح أن الطابع الخطابي فيها ، أعني الطابع الذي لا يركز على أي أساس يمكن مناقشته علمياً أو منطقياً ، وإنما يستهدف التشنيع على الرأي المنتقد وإثارة حالة انفعالية ساخطة عليه لدى عامة الناس فحسب ، هذا الطابع هو ذاته الذي أدى إلى انتشارها الواسع بين جمهرة أنصار التيار الإسلامي . ذلك لأن

التنشئة العقلية ، التي تحرص الجماعات الإسلامية المعاصرة على أن تربي عليها أنصارها ، تقوم على غرس عادات التسليم والإذعان والتصديق فيهم ، وعلى استبعاد النزوع إلى التدقيق والبحث والتحري في الأمور قبل إصدار حكم عليها ، وترتكز على نوع من " العنينة " المعاصرة : فينقل أ عن ب ، بعد أن يكون ب قد نقل عن ج ، وج عن د ، وهلم جرا ... على أن تكون حلقات السلسلة كلها من أنصار فكرهم . وهكذا ينتشر الخطأ الأصلي انتشارا هائلا لأن أحدا لا يكلف نفسه عناء الاستوثاق منه ، وسرعان ما يغدو - من فرط تكراره - أشبه بالبديهية التي لا تناقش . وأستطيع القول ، دون أي قدر من التجنى ، إن هذا النوع من الحجج الخطائية ، التي تخاطب الانفعال الرخيص أكثر مما تخاطب العقل ، هو الذي يحدد موقف معظم أنصار التيارات الإسلامية المعاصرة من قضية العلمانية .

١ - العلمانية هي اللادينية :

هناك ما يشبه الإجماع بين مفكرى التيار الإسلامى المعاصر على الربط بين العلمانية واللا دينية . وهذا فى الواقع أقوى أسلحتهم وأشدّها تأثيرا فى نفوس الأتباع . فعندما يُحدد الموقف العلمانى بأنه مضاد للموقف الدينى ، تكون القضية كلها قد حُسمت قبل أن يبدأ أى نقاش . وليس مهما إن كان هذا الحكم مخالفا للمنطق والتاريخ ، لأن هذه مسائل لا يكلف أحد نفسه عناء التفكير المدقّق فيها ، وإنما المهم تشويه سمعة العلمانيين بين شباب يفتقر إلى الوعى والثقافة والنضج والقدرة على التساؤل ، والتلاعب بعقولهم من أجل كسب الأنصار بأرخص الأساليب .

ولنتأمل مجموعة نموذجية من التعريفات التى يقدمها الإسلاميون المعاصرون للعلمانية ، كيما نستخلص منها الاستنتاجات اللازمة .

أولا : يعرف الشيخ محمد مهندي شمس الدين العلمانية بأنها : " النهج الحياتى الذى يستبعد أى تأثير أو توجيه دينى على تنظيم المجتمع ، والعلاقات الإنسانية داخل المجتمع ، والقيم التى تحتويها تلك العلاقات وترتكز عليها - ومن ثم فهو نهج حياتى مادى تكون نتيجة لنمو الفلسفات المادية اللادينية . " (١) فلتأمل بعض ما فى هذا التعريف ، الذى يبدو فى ظاهره بريئا ، من مغالطات :

أ - يحدد التعريف فى بدايته نهج العلمانية بأنه يستبعد تأثير الدين فى " تنظيم المجتمع " وهو موضوع سياسى ، وربما لا يعترض عليه العلمانيون أنفسهم ، لأنهم يدعون بالفعل إلى الفصل بين الدين والتنظيم السياسى للمجتمع . ولكن التعريف ينتقل من هذا الموضوع السياسى إلى موضوع اجتماعى وأخلاقى ، فيذهب إلى أن العلمانية تستبعد الدين من مبدآن " العلاقات الإنسانية داخل المجتمع ، والقيم التى تحتويها تلك العلاقات .. " . وهنا تكمن المغالطة : فعلى سبيل المثال نجد العلمانى المتحمس ، فى المجتمعات الإسلامية أو المجتمعات

الغربية المسيحية ، يرفض توجيه التنظيم السياسى للمجتمع توجيهها يرتكز على سلطة الدين ، ولكنه فى الوقت ذاته يتزوج بوثيقة شرعية إسلامية ، أو يعقد زواجه فى الكنيسة إن كان مسيحيا ، ويستشهد بالقيم والمبادئ الدينية ويطبقها فى الكثير من جوانب سلوكه الاجتماعى والشخصى ، دون أن يكون فى ذلك أى خروج عن " علمانيته " .

ب - والمغالطة الثانية تكمن فى التلاعب بلفظ " اللادينية " . فالكلمة يمكن أن تعنى : الخارج عن نطاق الدين ، ويمكن أن تعنى : المضاد للدين أو الرافض للدين . ولا شك أن العلمانية ، إذا جاز أن توصف بأنها " لادينية " ، فإنها لا تكون كذلك إلا بالمعنى الأول ، لأن كل ما ترمى إليه هو إبعاد الدين عن ميدان التنظيم السياسى للمجتمع ، والإبقاء على هذا الميدان بشريا بحتا ، تتصارع فيه برامج البشر ومصالحهم الاجتماعية والاقتصادية ، دون أن يكون لفئة منهم الحق فى الزعم بأنها تمثل " وجهة نظر السماء " . أما المعنى الثانى ، أعنى رفض الدين ، فليس من صميم العلمانية فى شئ . صحيح أن بعض العلمانيين رافضون للدين ، ولكن من المؤكد أيضا أن كثيرين من العلمانيين متدينون ، وأن كثيرين من المتدينين علمانيون ، لأن الدين يظل محتفظا بقداسته فى كلتا الحالتين ، ولكنه يتزه عن التدخل فى الممارسات السياسية المتقلبة ، مع تنظيمه لجوانب هامة فى حياة الإنسان ، كالجانب الروحى والأخلاقي .

٣ - أما المغالطة الثالثة فى هذا التعريف فهى إقحام كلمة " مادية " فى الموضوع ، حين يقال إن العلمانية " نهج حياتى مادية تكون نتيجة لنمو الفلسفات المادية اللادينية " . وتكاد كتابات الإسلاميين المعاصرين كلها تتفق على استخدام لفظ " المادية " مرتبطا بالعلمانية ، وهو استخدام ينم عن افتقار كامل إلى الدقة الفكرية ، وأغلب الظن أنه مغالطة متعمدة ، هدفها الربط بين العلمانية وبين المعانى المستهجنة التى يتطوى عليها لفظ " المادية " فى أذهان الناس ، وهو ربط يؤدي دورا عظيم الأهمية على المستوى النفسى ، لأنه يحشد طاقة هائلة من السخط والكراهية اللاشعورية تنصب كلها على العلمانية والعلمانيين .

ولو تأملنا التاريخ الحديث لأوروبا ، التى كانت مهد العلمانية ، والتى يقول الجميع إنها هى التى صدرت منها إلينا ، لوجدنا أن تياراتها الفكرية والفلسفية كانت تنقسم إلى تيارين متضادين هما المادية والمثالية ، بل إن التيار المثالى كان أقوى وأوسع نطاقا بكثير من التيار المادى ، ومع ذلك فقد كسان " الجميع " علمانيين . فديكارت ، أبو المثالية الأوروبية الحديثة ، وكانت ، صاحب المثالية النقدية ، وهيجل ، أكبر المثاليين فى التاريخ ، وغيرهم وغيرهم من الفلاسفة والأدباء والمفكرين المفرقين فى المثالية ، كل هؤلاء كانوا علمانيين رافضين بصورة قاطعة تدخل الكنيسة أو الدين بوجه عام فى التنظيم السياسى أو الاجتماعى للدولة ، ولكنهم كانوا فى الوقت ذاته خصوما ألداء للمادية . وعلى ذلك ، فإذا كان صحيحا أن بين العلمانيين بعض أصحاب المذاهب المادية ، فإن المادية لا ترتبط بالعلمانية ارتباطا ضروريا على الإطلاق . فهل يمكن الحكم على تاريخ أوروبا الحديث ، الذى كان كله علمانيا ، بأنه كان كله ماديا أيضا ، على الرغم من

كل من ظهر فيها من شعراء وفنانين ومفكرين روحيين وفلاسفة مثاليين خاضوا معارك قاسية ضد المادية ؟

يبدو أن مفكرى التيار الإسلامى المعاصر يعتقدون أن كل فكر لا ينبع من مصدر دينى لابد أن يكون ماديا ، بدليل أن شيخنا الذى اقتبسنا منه التعريف السابق يصف مناهج العلم المنضبطة الدقيقة بأنها " مادية " ، جعلت الإنسان " غريزة " بلا روح ولا عقل ولا إرادة ولا طمّوح (ص ٧٨) وأحالته إلى " كتلة متفعلة بمحيطه " (٧٩) . ويلخص الموقف بقوله : " هذه الفلسفة ، والمعارف الإنسانية التى تأثرت بنظرتها المادية الخالصة إلى الإنسان ... ترجمت نفسها فى مرحلة التطبيق السياسى والمجتمعى إلى ما يسمى " بالعلمانية " ... هذه الفلسفة المادية الخالصة ... بمنهجها الذى يقزم الإنسان ويختصره فى كتلة من المادة الشديدة التعقيد " . (ص ٨)

هكذا تُختزل الحضارة الأوروبية الحديثة كلها ، حضارة شيكسبير وجوته وباخ وبيتهوفن ورمبرانت وميكل انجلو وأينشتين ، إلى مادية ميكانيكية تُلغى كل ما هو روحى أو راقٍ أو رفيع فى الإنسان ، وكأن هؤلاء جميعا لم تكن لهم فى حياتهم من رسالة سوى تأكيد غريزة الإنسان وبهيميته . ولست أدري إن كان هذا الاختزال المعيب يصدر بدافع الجهل أم أنه مغالطة متعمدة موجهة إلى عقول يعلمون أنها عاجزة عن أن تحاسبهم . ولكن إذا جاز أن العلم ، الذى ازدهر مع ظهور الحضارة الأوروبية العلمانية ، يمكن أن يوصف بأنه مادى ، فماذا نقول عن النواتج الروحية الأخرى ، كالشعر والموسيقى والأدب والفلسفة والفكر السياسى والاجتماعى والتاريخى ؟ ومع ذلك ، فحتى العلم نفسه لا يوصف بأنه مادى إلا من منظور ضيق يتغافل عن أهم جوانبه . فالكشف العلمى عملية روحية من الطراز الأول . ومن المستحيل أن يوصف العالم الذى يقضى عمره فى سبيل استجلاء نقطة غامضة معينة ، وإعلاء شأن العقل البشرى وتوسيع سلطانه ، ويمارس خلال عمله العلمى أقصى درجات ضبط النفس والتحكم فى الإرادة ، من المستحيل أن يوصف بأنه يستهدف اختزال الإنسان إلى " غريزة " ، بلا روح ولا عقل ولا إرادة . وإذا كان العلم يُمارس على عالم المسادة (وهذا لا ينطبق على جميع العلوم) فإن الهدف منه قهر عالم المادة والتغلب عليه والسيطرة عليه من خلال إدراك قوانينه .

ثانيا : ولنتأمل حالة أخرى للمغالطات التى يقدمها مفكرو الصحة الإسلامية عن العلمانية ، ونخضعها للتحليل :

يعرف أنور الجندى العلمانية فى مدخل كتاب مخصص لنقد العلمانية (٢) فيقول : " لفظ " علمانية " هو ترجمة للكلمة اللاتينية secular ومعناها فى اللغات الأوروبية : لادنى " (ص٧) (ويلاحظ أولا أن كلمة secular ليست لاتينية بل هى إنجليزية مشتقة من أصل لاتينى ، على النحو الذى أوضحناه فى بداية هذا البحث ، كما أن الكلمة لا تعنى " لادنى " على الإطلاق ، وإنما تعنى " زمنى " .) وهكذا يبدأ مفكرنا كتابه الكبير بتشويه أساسى ،

يجر وراءه بالطبع تشويهات أفدح منه . فهو يقول على سبيل المثال : " العلمانية لم تكن قاصرة (هكذا !) على أنها دعوة إلى فصل الدين عن الدولة ، وإنما ذلك فى تقدير أصحاب الدعوة هى (هكذا !) المرحلة الأولى ، التى تهبى الفكر والمجتمع جميعا لخطوة حاسمة هى علمنة الذات العربية نفسها على أساس أن تسقط نهائيا وإلى الأبد كل ما يتصل بفكرها وتراثها ودينها وقيمها القديمة كلها ، وأن تعتنق المنهج العلمى " ... (ص ١٠)

هنا نجد سلسلة أخرى من المغالطات ، أهمها الادعاء بأن العلمانيين يستهدفون إسقاط الفكر والدين والتراث والقيم القديمة كلها ، وهو ادعاء يكذبه مجرد استذكار أسماء بعض كبار العلمانيين ، مثل طه حسين والعقاد والمازنى وهيكىل (باشا) ، ممن كانوا باحثين أصلاء فى التراث ومدافعين أشداء عن أصالة الذات العربية . والمغالطة الأخرى الفادحة هى وضع المنهج العلمى فى تضاد وخصومة مع التراث والدين والقيم القديمة ، وكأن المرء إذا أخذ بالأول ينبغى عليه أن يتخلى عن الآخرين ، وإذا كان حريصا على تراثه ودينه فلزام عليه أن يدير ظهره للمنهج العلمى ... وهى مغالطة لا يرد عليها العلمانيون وحدهم ، بل يرد عليها الإسلاميون أنفسهم ، حين يؤكدون - عن حق - أن تراثنا الإسلامى الأصيل حافل بنماذج العلماء الذين اتبعوا منهجا علميا كان رائدا فى دقته وانضباطه .

ثالثا : ويتوسع الدكتور محمد يحيى فى الحديث عن العلمانية بوصفها مرادفة للادينية ، فيؤكد أن الاتجاه العام للتعليم والثقافة فى بلادنا كان علمانيا رافضا للدين ، قائلا : " كانت الجامعات والمدارس السائرة فى ركاب المذاهب الغربية هى أول من بشر بالادينية فى الميدان العلمى بفصل الدين عن المناهج ... ودراسته كمجرد ظاهرة بشرية وضعية ... وفى مجالات الفنون والآداب جاءت اللادينية مع الأنماط والنماذج الغربية كالرواية الواقعية والمسرح والشعر الحديث والياليه والسينما ، وذلك من خلال مضامين ورؤى وضعية بحيث لا تفسح أى مجال لتصوير دينى ، ومع هذه المنقولات والتأثيرات سرت اللادينية إلى جسد المجتمع ككل " (٣)

هكذا أصبح تعليمنا كله " لادينيا " ، لماذا ؟ لأنسه " فصل الدين عن المناهج " . بهذه العبارة الغامضة حكم كاتبنا بالإعدام على نظام تعليمى كامل ، قد يكون بالفعل مليئا بالعيوب ، ولكن عيوبه تكمن فى أمور لا علاقة لها على الإطلاق بما يقول صاحبنا . فكيف يقول بفصل الدين عن المناهج فى نظامنا التعليمى الراهن إذا كنا قد تربينا جميعا ، وتربى أولادنا من بعدنا ، على دراسة الدين فى مختلف مراحل التعليم العام ، فضلا عن المساحة المكانية والزمنية الكبيرة التى تخصص للموضوعات الدينية فى أجهزة الإعلام ، من صحافة وإذاعة وتلفزيون ، وهى بلا جدال وثيقة الصلة بعملية التعليم ؟ لعل ما يعنيه بفصل الدين عن المناهج ، هو أننا لم نعد ندرس فى معاهدنا الكيمياء الإسلامية أو علم الفلك الإسلامى أو الجيولوجيا الإسلامية ، ولم نطبق الدعوة إلى " أسلمة العلوم " ، وهى دعوة تتردد بقوة فى كثير من الأوساط الإسلامية المعاصرة ، بدليل ذلك الرواج الهائل الذى يلقاه " الطب الإسلامى " فى هذه الأيام . ولو صح هذا التفسير ، أو هذا " الاجتهاد " ، لما كانت لدى من إجابة على هذه

الدعوة سوى الإشارة إلى الحقيقة البسيطة التي تقول إن العلم ينبغي أن يلتزم حيث يحوز أعظم تقدم له ، ولا أظن أن أعظم تقدم وصل إليه العلم المعاصر كان في العالم الإسلامي !

أما الإشارة إلى أن الدين أصبح يُدرس في نظامنا التعليمي " كمجرد ظاهرة بشرية وضعية " ، فهي واضحة البطلان ، لأن أي كتاب مدرسي أو تعليمي في كافة أرجاء العالم الإسلامي لا يجرؤ على الاقتراب من هذه المنطقة المحرمة . وبالنسبة لكاتبنا الفاضل يقدم إلينا نموذجا واحدا لكتاب تعليمي يدرس الدين بوصفه مجرد ظاهرة بشرية !

وأخيرا ، فإن النص الذي اقتبسناه لكاتبنا ينطوي على هدم لجميع الفنون التي تصقل روح الإنسان الحديث وتهذبها ، إذ يدمغها كلها بأنها " لادينية " ، ويطالبنا بالاستغناء عن الرواية الواقعية (يقصد نجيب محفوظ طبعا ، الذي أحل دمه في الآونة الأخيرة واحد من أمراء الدعوة الإسلامية المشهورين) ، وعن المسرح والشعر الحديث والباليه والسينما لأنها تعمل على " سريان اللادينية في جسد المجتمع ككل " . ويبدو أن جواز المرور لأي عمل فني هو أن يكون قائما على " تصور ديني " ، ولما كان من المستحيل تصور " بآلية إسلامي " مثلا ، فلا بد من إلغاء مثل هذه الفنون أو صيغ ما يمكن صبغه منها بالطابع الديني ، حتى تصبح فنونا مشروعة ، أو فنونا شرعية .

وفي ضوء هذا الرأي ، الذي يقول به واحد من الإسلاميين لم يُعرف عنه أنه من المتطرفين ، تكون إحدى جرائم العلمانية سعيها وراء هذا القبس من النور الذي تضيفه الفنون والآداب على حياة الإنسان ، ولا سيما حين تركز هذه الفنون والآداب على رؤية بشرية . وهكذا تمتد الدعوة ، من مجال الشريعة التي ينبغي أن تحل محل أي قانون يضعه البشر ، إلى مجال العلوم التي ينبغي استبعادها لو ابتعدت عن الإطار الإسلامي ، وأخيرا إلى مجال الآداب والفنون ، التي ينبغي إدانتها وتحريمها مادامت تركز على موضوعات بشرية " وضعية " ... ومجمل القول إن كل ما يضئ روح الإنسان وعقله يصبح مدانا لأنه علماني ، ومادام علمانيا فهو " لاديني " .

٢- العلمانية بوصفها مؤامرة :

في الفكر النظري والايديولوجي الراجح بين التيارات الإسلامية المعاصرة ، ينتشر التفسير التأمري للظواهر التاريخية والثقافية ، بل والعلمية في أحيان كثيرة ، على أوسع نطاق . فواء كل ظاهرة تسعى تلك التيارات إلى محاربتها ، مؤامرة صليبية أو استعمارية أو يهودية صهيونية أو ماسونية أو استشرافية ، وهذه الجهات كلها ، في نظرهم ، مترصصة بالإسلام ، تتحين الفرص للإيقاع به ، بل إن كتاباتهم لتوحى في أحيان غير قليلة بأن المتتمين إلى هذه الجهات جميعا ليس لهم شاغل يشغلهم سوى الإسلام والمسلمين ، وأن جهدهم ومالهم وطاقاتهم وفكرهم موجهة كلها إلى عقد مؤتمرات و تخطيط مؤامرات للحد من الخطر الإسلامي الماحق ، ولتصفية حساباتهم مع ذلك العدو القديم .

والمنطق الذى تبرر به هذه النظرة التآمرية هو أن الإسلام قهر أعظم ممالك الغرب ، بدءاً من امبراطورية الروم حتى أكبر الدول الصليبية ، عندما كان فى أوج قوته . وما زالت ذكرى هذا النصر الإسلامى العظيم عالقة فى أذهان الغرب ، تمثل خطراً يمكن أن يتجدد فى أية لحظة . ومن هنا يبذل الغرب جهداً جهيداً كيما يحول دون عودة تجمع القوة الإسلامية مرة أخرى ، وحتى لا يعرض نفسه لخطر آخر . ومع مثل هذا المنطق لن يكون من المجدى أن تشير إلى الفارق الهائل بين عوامل انتصار أمة على أمة فى العصور الوسطى وبين نظائرها فى العالم المعاصر ، وأن توضح أن هذا الانتصار لا يتحقق الآن إلا فى ظل عوامل شديدة التعقيد تُحشد فيها القوى العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعقائدية للمجتمع ، وكلها أمور يتخلف فيها العالم الإسلامى تخلفاً شديداً ، بحيث يستحيل أن يشكل " خطراً " حقيقياً على الغرب كما كان يفعل فى القرون الأولى من الإسلام . ولن يكون من المجدى أن ترد على أصحاب هذا المنطق بأن ما يهدد الغرب من اهتمام فى الوقت الراهن لا يرجع إلا إلى الرغبة فى استكمال السيطرة على العالم الإسلامى الذى يتمتع كثير من أجزائه بثروات هائلة ومواقع استراتيجية حاسمة . هذه الردود كلها لن تجدى معهم ، لأن أسطورة العصر الذهبى للإسلام ، الذى يمكن أن يُبعث حياً فى " صحوة " مفاجئة ، ويعود بكل ما كان له من سلطان وتفوق وسيطرة على سائر دول العالم - هذه الأسطورة تحتل فى أذهان الإسلاميين المعاصرين مكانة يستحيل أن يزحزحها أى منطق متماسك أو أية حقيقة صلبة من حقائق العصر .

هذه النظرة التآمرية تتجلى ، بصورة مباشرة ، فى موقف الإسلاميين المعاصرين من العلمانية . فهناك ما يشبه الإجماع بينهم على أن العلمانية مؤامرة على الإسلام ، وأن لهذه المؤامرة مصدراً أجنبياً ، وأن دعاة العلمانية فى العالم الإسلامى إما مشاركون بوعى فى هذه المؤامرة ، وإما أدوات ساذجة فى أيدي القوى الأجنبية التى تتآمر على الإسلام .

ولنتأمل بعض النماذج لهذه النظرة التآمرية إلسى العلمانية :

* يقول أنور الجندى " إن الدعوة العلمانية هى نتاج يهودى تلمودى أصيل كان له أبعد الأثر فى الفكر الغربى . " (٤) وهو يربط بصورة قاطعة بين العلمانية وبين الماسونية ومخططات التلمود والثورة الفرنسية وعصر التنوير ، وكلها اتجاهات تستهدف " إخراج اليهود من الجيتو ، والحصول على حق المواطنة ، كمقدمة للوثوب إلى الحياة الفكرية والاجتماعية والسيطرة عليها . " (٥) وتظل هذه النظرة التآمرية سائدة فى كتاب أنور الجندى من بدايته إلى نهايته ، ويظل مركز المؤامرة هو ذلك الأخطبوط الكونى الذى تنبع منه كل شرور العالم ، والذى يعبر عنه بمفاهيم غامضة ، كالتلمودية والماسونية ، وهى مفاهيم لا دور لها سوى إحداث نوع من الرعب أو النفور فى أذهان الشباب ، يمتد بالضرورة إلى كل ما يترتب على هذه المؤامرة العالمية من نتائج ، وعلى رأسها العلمانية بالطبع . وربما أهدى أصحاب العقول المتواضعة من أمثالنا دهشتهم من إقحام الثورة الفرنسية فى هذه المؤامرة ، ومن القول بوجود هدف مشترك يجمع بين التلمودية وبين عصر التنوير ، مع أن هذا الأخير لم يكن له من هدف سوى تحرير العقول من الخزعبلات التى

كانت تعيش فيها بفضل معتقدات غيبية على رأسها التلمودية ، وربما أبدى أصحاب العقور المتواضعة هؤلاء مزيدا من الاستغراب حين يجدون مفكرا واسع الانتشار ، يقرأ له عشرات الانوف من الشباب بتبجيل وخشوع ، لا يرى في الثورة الفرنسية وعصر التنوير سوى أنهما أعطيا مزيدا من الحقوق لليهود ، ويغيب عن ناظره تماما كل ما كان لعصر التنوير من أثر علمي وثقافي واجتماعي شكل منعطفًا حاسما في تحرير العقل البشرى من الوهم والخرافة ، ومهد الطريق لانطلاقة الجبارة في القرنين التاليين ، كما يغيب عن ناظره ذلك التأثير الهائل للثورة الفرنسية - مهما كانت سلبياتها - على تحرر الإنسان سياسيا واجتماعيا ، وحلول طبقة أكثر استنارة محل طبقة النبلاء الإقطاعيين التي كانت مسيطرة حتى ذلك الحين ، وتهديد الطريق أمام الشعوب المغلوبة على أمرها لكي تنال حريتها بيديها بدلا من أن تنتظر مايجود به عليها الحكام المستبدون . كل هذه أمور لا قيمة لها في نظر كاتبنا ، وكل مايعنيه هو أن عصر التنوير والثورة الفرنسية قدما إلى اليهود بعض الحقوق ، ومن ثم فهما جزء من المؤامرة الكونية اليهودية الماسونية التي تحكم ومازالت تتحكم في مصائر البشر في كافة أرجاء هذا العالم الفسيع .

* ويقول د. محمد يحيى : " الفكرة العلمانية إذن هي بنت تلك الخطة الواسعة التي أسميناها بالتغريب والاستعمار الثقافي ، وهي إحدى دعائم هذه الخطة ، وتهدف من خلال الهجوم على الدين وفصله عن شتى نواحي الحياة والمجتمع إلى إحداث فراغ عقائدى وفكرى تملؤه بعد ذلك فلسفات ونظريات الغرب ... بل وتشغله بعد ذلك عقيدة الغرب نفسها ، وهي المسيحية . فلا عجب في أن تكون العلمانية هي القراع الأول للتبشير الصليبي . " (٦)

هنا تتكرر السمات التي لاحظناها من قبل بشأن التفسير التامرى للعلمانية ، ولكن شكل المؤامرة يختلف : فهنا تهدف المؤامرة ، من خلال الهجوم على الإسلام ، إلى إحداث فراغ عقائدى يمهد الطريق لحلول المسيحية محل الإسلام ، وهذا هوهدف " تلك الخطة الواسعة التي أسميناها بالتغريب والاستعمار الثقافي " . ولنحاول الآن أن نخضع هذا النص لشيء من التحليل المنطقي ، مع إدراكنا منذ البدء بأن مثل هذه الأحكام توجه إلى أناس قلتم أظافره المنطقية - إن جاز التعبير - منذ بدء انتمائهم إلى تيار من التيارات التي يعبر هذا الكاتب وأمثاله عن وجهة نظرها .

١- الملاحظة الأولى هي أن زميلا آخر للكاتب ، ينتمى إلى التيار نفسه ، بل هو قطعا أعلى منه مرتبة وأرسخ قدما في هذا التيار ، وهو أنور الجندى ، قد وصف المؤامرة العلمانية بأنها يهودية تلمودية ، ودافع عن هذه الفكرة طوال كتابه ، على حين أن كاتبنا الحالي يصفها بأنها تبشيرية صليبية تستهدف إحلال المسيحية محل الإسلام . فأى التفسيرين نصدق؟ ألا ينبغى على مفكرى التيار الإسلامى أن يتفاهموا فيما بينهم ، لكى نستقر على رأى حول مصدر هذه المؤامرة العلمانية الخطيرة ، وهل هي يهودية التلمود أم مسيحية التبشير ؟

٢- والملاحظة الثانية هي أن الكاتب نفسه قد دأب طوال كتابه ، على تسمية العلمانية

" باللا دينية " ، بل إنه فى الصفحة نفسها التى اقتبسنا منها النص السابق يرى أن هذه التسمية هى التعبير الأفضل عن معنى العلمانية . فإذا كان يؤمن بأن العلمانية مرادفة للادينية ، فكيف يقول إن هدف المؤامرة العلمانية إحلال دين محل دين ؟ ألم يكن الأجدر به - حتى يتوافر لديه الحد الأدنى من التماسك المنطقى - أن يقول إن هذا الهدف هو ، مثلاً ، إحلال عقيدة بشرية محل العقيدة الإسلامية ، أو إنه إفراغ العقل البشرى من العقائد كلية ، وجعله مكتفياً بما يشرعه لنفسه من مبادئ وقوانين ؟

هل يستطيع كاتب يحترم عقله ، ويعرف أن لدى قرائه حداً أدنى من التفكير المنطقى ، أن يقول فى صفحة واحدة إن العلمانية مرادفة للادينية ، ويقول فى الوقت ذاته إن العلمانية هى الذراع الأولى للتبشير الصليبي ؟

٣ - وإذا تركنا المنطق الواضح جانباً ، واستشهدنا بالواقع الحالى والسوابق التاريخية الماضية ، فكيف يمكن أن تكون العلمانية ذراعاً للتبشير الصليبي ؟ لقد ظهرت العلمانية فى أوروبا ، كما يعترف الجميع ، ضمنهم الكاتب نفسه ، كرد فعل على طغيان الكنيسة ووقوفها فى وجه التطور الاجتماعى والعلمى فى الغرب . فهل ترضى الكنيسة ، التى هى بغير شك راعية التبشير ، بأن تستعين فى مهمتها هذه بذراع تسعى إلى هدمها ؟

إن الهدف من اختيار هذه الأمثلة وإخضاعها للتحليل ليس نقدها فى ذاتها ، أو نقد أصحابها ، وإنما هو نقد ذلك النمط الفكرى الذى ينتشر على أوسع نطاق بين الإسلاميين المعاصرين . ولا شك فى أن التهافت المنطقى والعلمى لهذا النمط الفكرى يدل على أن كُتَّاب التيارات الإسلامية المعاصرة لا يكتبون لجمهور لديه الحد الأدنى من الحس النقدى ، ومن الثقافة العامة التى تسمح له بكشف مغالطاتهم . فهذا المستوى الهابط فى الخطاب الإسلامى المعاصر يفترض جمهوراً مطيعاً ، مصداقاً لكل ما يقال له ، لا يقرأ سوى كتب التيار الإسلامى نفسه ، ولا يفكر لحظة واحدة فى أن ما يقرأه من هذه الكتب يحتاج إلى مراجعة أو نقد . ومن هنا كان من مصلحة هؤلاء الكتاب ترويض جمهورهم حتى يمكن أن تروج كتاباتهم السطحية بين هذا الجمهور . وهكذا تكتمل أطراف الحلقة : فالجمهور غير الواعى يروج الكتابات السطحية ، والكتابات السطحية تزيد من تغييب الوعى لدى الجمهور . أى أن الكاتب يخلق جمهوره ، والجمهور يخلق كاتبه .

الانتقادات العلمية

لا تركز جميع الانتقادات الموجهة إلى العلمانية على أسس خطائية ودعائية كتلك التى ناقشناها فى الجزء السابق من بحثنا . بل إن هناك فئة أخرى من الانتقادات تلجأ إلى حجج يمكن أن توصف بأنها علمية وتاريخية ، بمعنى أنها تعبر عن وجهة نظر تتضمن حداً أدنى من

التماسك والاتساق ، وتستدعى مناقشة عقلية وعلمية تكشف عما فيها من أوجه الصواب والخطأ . وسوف نعرض الآن لأهم هذه الانتقادات ، التى هى أكثر جدية بما لا يقاس ، من الانتقادات الخطابية السابقة . وفى اعتقادنا أن مصير العلمانية الحقيقى يتوقف على قدرة العلمانيين على مراجعة هذه الحجج التى تصطبغ بالصبغة العلمية والعقلية . والمحور الذى تدور حوله جميع الانتقادات العلمية الموجهة إلى العلمانية هو الربط بينها وبين ظروف المجتمع الأوروبى فى مرحلة معينة من تاريخه ، ومن هنا فإن مناقشة هذه المسألة من جميع أوجهها هى ، فى رأينا ، ذات أهمية حاسمة بالنسبة إلى هذا الموضوع بأسره .

هل العلمانية ضرورة أوروبية فعسب ؟

يؤكد نقاد العلمانية أنها اتجهت فى الفكر ظهر فى المجتمع الأوروبى تعبيرا عن ضرورة تاريخية مرتبطة أوثق الارتباط بالظروف الخاصة التى مرت بها أوروبا فى مرحلة انتقالها من العصور الوسطى إلى العصر الحديث . ولكن هذه الضرورة التاريخية لا تسرى إلا على مجتمعها وحده ، أما المجتمعات الأخرى التى لم تمر بظروف مماثلة لظروف أوروبا ، فليست على الإطلاق ملزمة باعتماد العلمانية ، بل إنها لو اعتنقتها ، لكانت فى ذلك محاكية لأوروبا بطريقة بيفائية تتم عن انعدام الشخصية واختفاء الإحساس بالكرامة . فالعلمانية جزء لا يتجزأ من التاريخ الأوروبى ، يرتبط ارتباطا عضويا بالظروف الخاصة التى مرت بمجتمع معين ، ومن ثم فمن الخطأ الفادح اقتلاعها من تربتها الأصلية وزرعها فى تربة أخرى لم تكن فى أى وقت مهيأة لاستقبالها ، أو مضطرة إلى الأخذ بها .

هذا التمييز بين ظروف أوروبا عند ظهور العلمانية فى عصر النهضة وظروف العالم الإسلامى المعاصر ، يركز على تحليل تاريخى لأوضاع المجتمعين فى هذين العصرين . ففي عصر النهضة كانت أوروبا تكافح من أجل التخلص من ذلك الجمود الفكرى والعلمى الذى اتسمت به حياتها فى العصور الوسطى (وهى أطول فترات التاريخ الأوروبى وأقلها تغيرا وإبداعية) . وكانت العقبة الكبرى التى تحول دون انتقال أوروبا إلى صميم العصر الحديث هى الكنيسة : فقد كانت الكنيسة الكاثوليكية فى أوروبا هيئة قائمة بذاتها ، ذات نفوذ واسع وسلطة طاغية ، وكان لها كيائها الرسمى وترتيبها الهرمى الخاص ، وكانت تعطى نفسها حق التدخل فى أمور الدنيا إلى جانب أمور الدين . وهكذا فإن الفلاسفة والأدباء الجدد اضطروا إلى مواجهة سلطة الكنيسة بوصفها العقبة الكأداء فى وجه التقدم .

غير أن أشد الفئات معاناة من تدخل الكنيسة وسعيها إلى الهيمنة الشاملة كانت فئة العلماء . ففي ميدان العلم ونظرياته الجديدة - وخاصة النظرية الكبرنيكية ، التى تقول بأن الأرض ليست مركز الكون وليست ثابتة وإنما تدور حول الشمس - كانت أعنف المواجهات مع الكنيسة ، وبين العلماء ومعتنقى آرائهم الجديدة كان العدد الأكبر من ضحايا استبداد رجال الدين . وهكذا كان تقدم أوروبا رهنا بالوقوف ضد هيمنة الكنيسة ، وكان الحد من سلطة رجال

الدين شرطاً أساسياً لنهضة الفكر والعلم والفن في أوروبا ، ولانطلاق المجتمع الأوروبي ، خلال عدد من القرون يقل عن أصابع اليد الواحدة ، إلى آفاق رحبة جعلت الحضارة الغربية تحتل بسرعة مكانة الصدارة بين مجتمعات العالم الحديث .

وتمضى الحجة الشائعة في تفنيد العلمانية فتقول إن العلمانية كانت ، بهذا المعنى ، ضرورة أساسية من ضرورات التقدم في المجتمع الأوروبي . غير أن العالم الإسلامي لم يشهد شيئاً من تلك الأوضاع التي جعلت العلمانية ضرورة محتومة في أوروبا . فالإسلام لم يعرف هيئة توازي الهيئة الكنسية الرسمية ، ولا يعرف منصبا رسميا يحتل قمة الهرم الديني كمنصب البابا ، ولا أتباعا من رجال الدين تتدرج مراتبهم في هرم محدد المعالم . ولم يعرف الإسلام - هكذا تقول الحجة - اضطهادا للعلماء ، ولم يشهد محاولات لعرقلة البحث العلمي . ومن ثم فإن الأسباب التي جعلت العلمانية مرحلة ضرورية في التاريخ الأوروبي ، لا وجود لها في التاريخ الإسلامي السابق أو المعاصر . وعندئذ تصبح الدعوة إلى العلمانية في العالم الإسلامي المعاصر محاكاة للغرب على غير أساس ، ويمكن الحكم على أصحابها بأنهم منبهرون بالغرب دون أن يتعمقوا فهم طبيعة مجتمعهم .

هذه ، بقدر كبير من الإيجاز ، هي الخطوط الرئيسية لتلك الحجة التي تفند الدعوة العلمانية في العالم الإسلامي المعاصر باعتبارها دعوة مستوردة غريبة عن روح مجتمعنا وجوهره الأصيل . والحجة ، كما يرى القارىء ، شديدة الإغراء ، وهي تبدو حجة حاسمة لا تكتفى بتفنيد رأى خصومها ، وإنما تضعهم في مركز حرج وتصورهم بصورة هزيلة تدعو إلى السخرية . ولقد كانت قوتها الظاهرة هذه هي التي جعلتها ترد على ألسن الجميع . فالكل يؤمنون بها ويرددونها باقتناع تام . وحين أقول الكل ، فإننى لا أعنى فقط المفكرين الإسلاميين ، بمختلف اتجاهاتهم ، كالغزالي والقرضاوى والجندي وشمس الدين وعمارة ، وإنما أعنى أيضا مفكرين لم ينبثق فكرهم من أصول إسلامية خالصة ، بل كانت الثقافة الغربية مكونا أساسيا من مكوناته ، مثل عصمت سيف الدولة ومحمد عابد الجابري وحسن حنفى .

ومع ذلك ، فإن هذه الحجة ، التي تبدو في نظر هؤلاء جميعا غير قابلة للتفنيد ، هي في رأى حجة باطلة في مجملها وفي جميع تفاصيلها . وسأحاول فيما يلى أن أبرهن على صحة ما أقول .

١ - الإسلام والمؤسسة الدينية :

أول عناصر المقارنة بين الأوضاع التي حتمت ظهور العلمانية في أوروبا المسيحية ، وبين أوضاع العالم الإسلامي ، هو أن أوروبا كانت طوال العصور الوسطى خاضعة لمؤسسة دينية رسمية هرمية البنية ذات هيمنة هائلة على المجتمعات الأوروبية ، على حين أن الإسلام لم يعرف مثل هذه المؤسسة الدينية ، ولا توجد فيه هيئة تقوم بدور الوساطة بين الإنسان وخالقه . فهو لا يعرف

رجالا للدين بالمعنى السائد فى الغرب ، وإنما يعرف " علماء دين " فحسب ، ليست لهم أية سلطة تتعدى نطاق اجتهادهم الخاص فى أمور الدين .

وبطبيعة الحال فإن المقارنة التفصيلية مستحيلة ، وخاصة إذا أجريت بين ظروف أوروبا عند نهاية العصور الوسطى وظروف العالم الإسلامى الحالية . فإلى جانب القرون الأربعة التى تفصل بين الفترتين - وهى القرون الأربعة ذاتها التى شهدت تطورات حضارية تفوق ما عرفت البشرية منذ بداية تاريخها - هناك الاختلاف الهائل بين الأسس التى قام عليها كل من المجتمعين . ومن هنا فمن المتوقع ، ومن الطبيعى ، أن نجد اختلافا واضحا بين وضع القائمين على أمور الدين فى كلا المجتمعين .

غير أن القول بأن الإسلام لا يعرف ، ولم يعرف ، مؤسسة دينية على الإطلاق ، هو قول ينطوى على قدر غير قليل من الإسراف . ربما لم يعرف الإسلام مؤسسة دينية مماثلة للمؤسسة البابوية الكاثوليكية ، وهذا كما قلنا أمر طبيعى ، ولكنه كان ولا يزال يضم سلطة دينية قوية مسموعة الكلمة مرهوبة الجانب ، يرعى شئونها ويسهر على حمايتها رجال متخصصون فى أمور الدين ، ولها فى كثير من الأحيان سلطة على الأجهزة التنفيذية فى الدولة . فالأزهر ، على سبيل المثال ، مؤسسة دينية ، يحتل قمته شيخ الأزهر ، الذى كان - قبل أن يخضع منصبه لمطالب السلطة السياسية فى العقود الأخيرة - أكبر الشخصيات الدينية التى تتمتع بتبجيل وتوقير فى كافة أرجاء العالم الإسلامى . وهيئة الافتاء ، وعلى رأسها مفتى الديار ، وكذلك هيئة كبار العلماء ، تمثل بدورها سلطة دينية لا جدال فيها ، يُطلب رأيها فى الأمور الهامة ، ولا تنفذ أحكام الإعدام إلا بعد تصديقها عليها ، ولا ير أى تعديل فى قوانين هامة - مثل قانون الأحوال الشخصية - إلا إذا أقرته . وفى المذهب الشيعى المعاصر ، يتمثل هذا الوضع بصورة أوضح ، حيث يظهر الترتيب الهرمى على نحو لا تخطئه العين ، بادئا من الملا ومارا بحجة الإسلام ومنتها إلى آية الله وآية الله العظمى . ومنذ الثورة الإيرانية أصبح لهذا الترتيب الهرمى سلطة ، فى إدارة كافة شئون الحكم ، ربما فاقت سلطة البابوات فى العصور الوسطى .

وطوال التاريخ الإسلامى كانت هذه السلطة الدينية قائمة ، وكانت أحيانا تستخدم مكانتها وهيبتها من أجل الدفاع عن مبادئ الدين الأصيلة ، فبؤدى ذلك إلى مصادمات قد تكون حامية مع الحكام من خلفاء وسلاطين وأمراء ، وأحيانا أخرى تضع نفسها فى خدمة الحاكم وتصدر له من الأحكام والفتاوى ما يقدم سنداً شرعياً لتصرفاته ، حتى لو كانت جائرة أو طائشة . وامتد ذلك حتى اللحظة الراهنة من تاريخنا : حين أصبحت الكتب والمنشورات تعرض على هيئة دينية منبثقة عن الأزهر ، تملك حق مصادرة أى نتاج فكرى أو أدبى أو علمى يتعارض مع تفسيرها الخاص للدين .

ولو تحقق المطلب الذى تنادى به الجماعات الإسلامية المعاصرة ، وتم تطبيق الشريعة الإسلامية بديلا عما يسمونه بالقوانين الوضعية ، لأصبح من المحتم أن تظهر على مختلف المستويات

مؤسسات دينية تفوق في قدراتها التنفيذية مائر مؤسسات المجتمع ، ولا بد عندئذ أن يصبح لعمر عبد الرحمن أو حافظ سلامة أو السماوي ، وكل من يسانداهم ويدعمهم ، سلطة في الدولة الجديدة لا تقل - إن لم تزد - عن سلطة المكاشفي في السودان أو خلخالي في إيران .

إن الكتاب المعاصرين الناقدين للعلمانية على أساس أنها مرتبطة بظروف أوروبا الخاصة وحدها ، لا يملون من تأكيد التميز بين وضع المسيحية في العالم الغربي ، الذي كان منقسما إلى سلطة زمنية وسلطة روحية ، ووضع الإسلام الذي لا يعرف تمييزا كهذا ، والذي يوحد بين ما هو زماني (أي الدنيا) وما هو روحي (أي الدين) . ولكن الأمر الذي يغفله هؤلاء هو أن كاثوليكية العصور الوسطى في أوروبا كانت بدورها شاملة للزماني والروحي ، تسعى إلى حكم هذا العالم والعالم الآخر معا ، بل إن اسم الكاثوليكية ، لغويا ، يعبر عن معنى الشمول الذي لا يخرج عن نطاقه شيء . ولم يحدث الانقسام المنسوب إلى الحضارة الأوروبية إلا بعد نضال طويل ، ظلت خلاله السلطة البابوية تحاول بقدر استطاعتها أن تتحكم في الدنيا بقدر ما تتحكم في الدين . ومعنى ذلك أن فكرة شمول الدين لأمر الدنيا ليست شيئا يختص به الإسلام ، كما يعتقد نقاد العلمانية المعاصرون ، بل إن المسيحية قد عرفت حق المعرفة . أما الاعتقاد الشائع بين نقاد العلمانية في بلادنا ، والقائل إن المسيحية لا تنظم شئون الدنيا ، ولا تتضمن الأحكام الدينية اللازمة لذلك ، فهو اعتقاد مفرط في التبسيط ، يحاول صياغة التاريخ على النحو الذي يلائم أغراض أصحابه . وحقيقة الأمر أن كل من يتابع تاريخ أوروبا في العصر الوسيط يدرك بسهولة مدى سعي الكنيسة الكاثوليكية إلى إقحام العقيدة المسيحية في كل صغيرة وكبيرة ، ومدى الجهد الذي بذلته السلطات الدينية فيها من أجل فرض هيمنتها على جميع التفاصيل في حياة الناس العامة والخاصة . وبعبارة أخرى فإن كلمة المسيح " اعط ما لقيصر لقيصر وما لله لله " ، التي يستشهد بها كثير من خصوم العلمانية المعاصرين للتدليل على أن المسيحية كانت تؤكد ثنائية الدنيا والدين ، ولم تكن تسعى إلى تنظيم شئون الدنيا ، بل كان جهدها كله منصبا على حكم مملكة الله . هذه الكلمة لم تكن تُفسر على هذا النحو في العصور الوسطى الأوروبية ، ولم يكن المقصود منها على الإطلاق أن تتخلى الكنيسة عن دعوتها إلى الهيمنة الشاملة للدين . ولم تتمكن أوروبا من تحرير نفسها من هذه الهيمنة إلا بعد ذلك النضال المرير الذي خاضه مفكروها وعلمائها وبعض رجال الدين فيها طوال فترة لا تقل عن قرنين من الزمان .

فإذا كان النزوع إلى الشمول حقيقة مؤكدة في تاريخ المسيحية - خلال قرونها العشرة الأولى على الأقل - فإن أوضاع مسيحية العصور الوسطى لم تكن تختلف في أساسياتها عن الأوضاع السائدة في الإسلام . وبالطبع هناك تفاصيل كثيرة تتباين فيها العقيدتان ، وذلك على الأقل لاختلاف العصر والبيئة الاجتماعية اختلافا كبيرا ، غير أن الاتجاه العام نحو الشمولية كان مشتركا بينهما ؛ ومن ثم فإن أحد الأسباب التي برزت ظهور العلمانية في أوروبا يمكن أن ينطبق بدوره على الأوضاع السائدة في العالم الإسلامي .

٢ - موقف السلطة الدينية من العلم :

لعل أشهر الحجج التي يستند إليها خصوم العلمانية في العالم الإسلامي هي الحجة القائلة إن العلمانية كانت لها ضرورتها في أوروبا ، منذ عصر النهضة ، لأن المؤسسة الدينية أثبتت هناك عداوتها السافرة للعلم الحديث ، وحاربت كشفه الجديدة بضراوة ، ومن ثم فإن المجتمع الأوروبي ، الذي خاض تجربة رائدة شديدة الخصوبة في ميدان الكشف العلمي منذ عصر النهضة في القرنين الخامس عشر والسادس عشر ، كان لزاما عليه أن يعمل على إفساح المجال أمام التقدم العلمي الحديث عن طريق الحد من سلطة الكنيسة وتأكيد مبدأ العلمانية . ومن الواضح أن هذه الحجة لا تكتسب قيمتها إلا إذا أضيف إليها وجهها الآخر ، وهو أن الحضارة الإسلامية لم تشهد اضطهادا للعلم على أيدي رجال الدين ، وأن العلاقة بين العلم والدين فيها كانت علاقة تسامح وتفاهم متبادل ، ومن ثم فإن الأسباب التي دعت إلى ظهور العلمانية في أوروبا لا وجود لها في عالم الإسلام .

على أنه ، إذا كان الوجه الأول لهذه الحجة ، الخاص بالوضع في أوروبا ، صحيحا ومؤيدا بشهادة التاريخ ، فلست أدري كيف أقنع أصحاب هذه الحجة أنفسهم بصحة الوجه الثاني ، الذي ينفي حدوث أي تصادم بين الدين والعلم في ظل الحضارة الإسلامية . فماذا يقول هؤلاء عن المحن التي ألمت بالمعتزلة ، وابن رشد ، والسهورودي ، والحلاج ، على سبيل المثال ؟ ألم يكن رجال الدين ، بصورة أو بأخرى ، وراء الاضطهاد الذي حل بهؤلاء المفكرين ؟ وهل كانت الصورة هنا تختلف كثيرا عن صورة اضطهاد العلم والفكر كلما خرج عن خط الكنيسة المرسوم في العصور الوسطى الأوروبية ؟

قد يقال إن تلك الأوضاع كانت سائدة في العالم كله في المرحلة السابقة على العصر الحديث ، وإن الأمور اختلفت في العالم الإسلامي الحديث . ولكن ماذا نقول عن الاضطهاد الذي ألحقه رجال الدين ، أو مؤسسة الأزهر ، بطله حسين ، وعلى عبد الرازق ، ومحمد أحمد خلف الله ، وكثير غيرهم من الباحثين والمفكرين ؟ أليس هذا دليلا على أن الصدام بين الفكر أو العالم وبين السلطة الدينية ما زال على أشده في المجتمع الإسلامي في صميم العصر الحديث ؟

وقد يقال إن الحالات السابقة تتعلق بشخصيات كانت تتحدى مبادئ دينية أساسية ، وكان الصدام معها محتوما . ومع عدم اعترافنا بصحة هذا الدفاع ، فإننا سنجد الوضع مماثلا في تعامل رجال الدين الإسلامي مع كثير من النظريات العلمية والفكرية الحديثة . فما زال دارون وفرويد حتى اليوم موضوعين في القائمة السوداء لدى جميع المفكرين الإسلاميين ، وبخاصة رجال الدين منهم ، وما تزال تعاليمهما ونظريتهما تُلعن كل صباح ومساء على أيدي أشخاص لم يقرأوا عنهما إلا ما كتبه شركاؤهم في الفكر . بل إن مجرد الإشارة إلى اسميهما ، ومعهما اسم ماركس بالطبع ، يُعد من المحرمات في أكثر البلاد تمسكا بالتعاليم الشكلية للإسلام .

وقد يقال أيضا إن تلك النظريات كانت تنطوي على نتائج تهدد القيم الدينية تهديدا خطيرا .

ولكن ، حتى لو صبح هذا الدفاع ، فماذا نقول عن كشف علمية محايدة لم تكن تستهدف المساس بالدين من قريب أو من بعيد ، كالهندسة الوراثية وأطفال الأنابيب ؟ إن أمثال هذه الكشف ما زالت تحتاج إلى مباركة هيئات دينية عليا قبل أن تصبح مشروعة في المجتمع الإسلامي . وكلنا نذكر كيف أن بعض هذه الهيئات أفتت في البدء بتحريم الإنجاب عن طريق الأنابيب ، ثم عدلت عن رأيها فيما بعد ، حينما اتضح لها أن هذا الأسلوب يمكن أن يحاط بجميع الضمانات التي تحول دون الخلط بين الأنساب ، وأنه في الوقت ذاته يؤدي خدمة إنسانية جليلة لأسر يستحيل عليها الإنجاب بالأساليب الطبيعية .

والذي يهمنا في هذا كله هو أن هناك بالفعل سلطة دينية تتدخل في الأمور العلمية ، وتحلل كشف العلم والتكنولوجيا أو تحرمها وفقا لمعايير دينية خالصة . ولسنا الآن في معرض تقييم هذا التدخل ، ولا يعني إن كان صوابا أم خطأ ، بل إن كل ما نود إثباته هو أن تلك المقولة التي يرددها خصوم العلمانية وكأنها بديهية لا تناقش ، والقائلة إن أوروبا لجأت إلى العلمانية تخلصا من تدخل المؤسسة الدينية الرسمية - ممثلة في الكنيسة - في شئون العلم ووقوفها في وجه كشفه الجديدة ، على حين أن الإسلام لا يعرف مؤسسة دينية كهذه ، ولم يشهد تدخلا باسم الدين ضد العلم - هذه المقولة لا تعدو في نظرنا أن تكون وهما كبيرا أقنعنا أنفسنا به حتى نجد مبررا لاستبعاد مبدأ العلمانية من جذوره . وحقيقة الأمر أن الأسباب نفسها التي أدت إلى ظهور العلمانية في أوروبا قائمة في مجتمعنا الإسلامي ، مع فارق أساسي هو أن محاربة الكنيسة الأوروبية للعلم كانت بالغة الضراوة في بدايات عصر النهضة ، أي في وقت كان العلم الحديث فيه لا يزال يخطو خطواته الأولى ، وكان الجهل أقوى سيطرة وأكثر شيوعا في المجتمع بأسره . أما نحن ، فما عذرنا إذا عدنا إلى محاربة النظريات العلمية باسم الدين بعد أربعة قرون صنع العلم خلالها المعجزات ؟ وما عذرنا حين نجد أنفسنا عاجزين في جميع المواسم الدينية الهامة عن الاتفاق على بدايات الشهور القمرية ، أعنى عاجزين عن الاعتراف بقدرة الحسابات الفلكية على تحديد هذه البدايات ، في الوقت الذي أخذ فيه الإنسان يتطلع إلى استيطان الكواكب البعيدة ؟ وكيف نسمح لعقولنا بتصديق الزعم القائل إن الهيئات الدينية في العالم الإسلامي لا تعترض طريق العلم ، إذا كانت تلك الهيئات لا تزال حتى هذه اللحظة عاجزة عن إبداء الثقة في العلم في أمر ضئيل الشأن مثل ظهور الهلال في مطلع الشهر العربي ؟

٣ - الإسلام وعقلية العصور الوسطى :

أما العنصر الثالث في تلك الحجة التي تربط بين ظهور العلمانية وظروف أوروبا الخاصة في نهاية العصور الوسطى ، وترى أن هذه الظروف غير قائمة في حالة الإسلام ، فيرتكز على التمييز بين تاريخ أوروبا ، الذي شهد عصرا قديما مزدهرا وعصرا وسيطا متخلفا (على الرغم من أنه كان أطول العصور كلها زمنيا) وعصرا حديثا بلغ فيه التقدم أقصى درجاته ، وبين التاريخ الإسلامي الذي لا يسير وفقا لهذا الترتيب . فالعصور الوسطى الإسلامية كانت هي العصور الذهبية في التاريخ الإسلامي ، وما يقال عن ضرورة الأخذ بالعلمانية تحورا من عقلية العصور الوسطى هو

كلام خاضع لوجهة النظر الأوروبية إلى التاريخ ، أى أنه محاكاة لأوروبا فى مجتمع كان له مساره المختلف عن مسارها .

وأول ما نلاحظه على هذه الحجة هو أنها تربط بين ظهور أى مذهب فكرى وبين الأصل الذى نشأ منه ، وكأن هذا المذهب ينبغى أن يظل مقيدا بأصله الأول أبد الأبدى . فإذا كانت العلمانية قد نشأت حقا فى ظروف عصر النهضة الأوروبية ، فما الذى يمنع من أن تكون ، من حيث المبدأ ، قابلة للتطبيق فى ظروف أخرى ؟ إن كل مبدأ أحدث نقطة تحول فى حياة البشرية ، كان فى بدايته مرتبطا بزمان ومكان ومجتمع معين ، ولكنه سرعان ما تحول إلى مكتسب بشرى عام ، وأصبح ملكا للإنسانية جمعاء . وما أشبه الذين يسعون إلى تقييد العلمانية بظروف أوروبا الخاصة فى عصر النهضة - ما أشبههم بمن يرفضون تطبيق المبادئ الديمقراطية فى العالم الإسلامى بحجة أن الديمقراطية كلمة يونانية الأصل تنتمى إلى صميم الحضارة الغربية وحدها ، ومن ثم فإن الدعوة إليها فى مجتمعاتنا الإسلامية إنما تنطوى على محاكاة وتبعية واغتراب . ولا جدال فى أن الشرور التى عانتها المجتمعات الإسلامية الحديثة من جراء الاستبداد والحكم المطلق - الذى يكتسى فى أحيان غير قليلة برداء الدين - تكفى لإقناعنا بأن مبدأ عظيما كالديمقراطية لا يصح أن يظل إلى الأبد مرتبطا بالأصل الذى نشأ فيه ، وأن التجربة الطويلة أثبتت قدرته على التحول إلى مبدأ أساسى فى شئون السياسة والحكم يمكن تطبيقه بنجاح - بعد إدخال التعديلات اللازمة - على أى مجتمع بشرى .

ومثل هذا يقال عن العلمانية . ذلك لأن أولئك الذين يتصورون أنها مجرد نتاج مباشر لتمرر الأوروبيين على مواقف كنيستهم الكاثوليكية فى العصور الوسطى ، يغفلون جوهر العلمانية ويتعلقون بقشورها . فالعلمانية الأوروبية لم تكن حركة رافضة للدين ، بدليل أن الدين لم يختلف مسن أوروبا ، والغرب بأكمله ، بعد أربعة قرون من اتباع المبادئ العلمانية فى كافة الميادين . وإنما كانت العلمانية رافضة لأسلوب معين فى التفكير كان يتصكك به رجال الدين فى ذلك العصر ويستخدمون سلطتهم الجبارة من أجل فرضه بالقوة . فما هو الأسلوب الذى تصدت العلمانية لرفضه وما عناصره ؟

إن أول وأهم ما كانت ترفضه العلمانية الأوروبية هو أسلوب التفكير بالسلطة ، وهو الأسلوب الذى كان يمىزا لتفكير العصور الوسطى . والمقصود بالتفكير بالسلطة ، ألا يواجه المرء المشكلا ، أو الظواهر المطلوب بحثها ، بصورة مباشرة ، وإنما يستشهد بما قيل عنها فى كتب مقدسة أو على ألسنة الشخصيات المشهورة فى الماضى بوجه خاص . ومن الواضح أن التفكير بالسلطة يسد الطريق أمام أية مناقشة منطقية أو علمية ، إذ أن من يفكر بهذا الأسلوب لا يقدم أية أدلة أو براهين ، وإنما يضع جمهوره أمام سلطة النص أو أقوال الشخصية المشهورة ، وعلى هذا الجمهور أن يسلم بهذه السلطة ، وإلا تعرض للاتهام بالهرطقة أو التجديف . والمثال المشهور على ذلك هو موقف رجال الدين من النظرية الفلكية الجديدة التى تقول بأن الأرض ليست مركز الكون وبأنها متحركة ، إلخ ... فقد كان تفسير رجال الدين هؤلاء لنصوص دينية معينة تقول إن السماء قد

" رفعت " عن الأرض وإن كل ما حول الأرض من أجرام سماوية يدور حولها بينما تظل هي ثابتة في موضعها ، وإن الكون كله قد سخر لخدمة الإنسان ، ومن ثم فإنه يحتل مركز الكون ، والأرض التي يعيش عليها تحتل مكانة مماثلة - كان تفسيرهم لهذه النصوص هو الأساس الذي ارتكزوا عليه من أجل إنكار النظرية الجديدة واضطهاد القائلين بها . وبطبيعة الحال فإنهم لم يحاولوا مناقشة الأدلة التي تركز عليها النظرية بطريقة علمية ، وإنما وضعوا الإنسان أمام سلطة النص ، وسلبوه بالتالي حريته في التفكير وفي الوصول إلى الحقائق بنفسه .

هذا التفكير بالسلطة يجر وراءه مجموعة من النتائج التي تحول دون حدوث أى تقدم علمي أو فكري أو اجتماعي حقيقي : كالاعتقاد بأن المرء يملك الحقيقة المطلقة . وبأن البشرية كلها تنقسم إلى أهل الحق (الذين ينتمى إليهم صاحب هذا الاعتقاد بطبيعة الحال) وأهل الباطل (وهم الآخرون جميعا - مع أن كلا منهم يؤمن طبعا بحقيقته المطلقة الخاصة به) ، وكذلك الاعتقاد بأن دور العقل ثانوي أو هامشي ، وبأن التغير وهم ظاهري ، وبأن الاعتماد على التجربة والخبرة والممارسة علامة قصور ، لأن أرفع الحقائق هي تلك التي تأتي من السلطة العليا .

والآن ، لنسأل أنفسنا : هل العصور الوسطى ، بهذا المعنى ، حالة أوروبية خاصة ، أم أنها قابلة للتطبيق على نطاق أوسع بكثير من أوروبا ذاتها ؟ إن لهذا السؤال أهمية حيوية : فعليه يتوقف قبولنا للعلمانية بوصفها ضرورة لا غناء لنا عنها في عصرنا الحاضر ، أو رفضنا لها بوصفها محاكاة لأوضاع كانت سائدة في أوروبا ولا علاقة لها بعالمنا الإسلامي .

والإجابة التي أؤمن بها إيمانا تاما ، واعتقد أنها تمثل نقطة حاسمة في معالجة هذا الموضوع ، هي أن العصور الوسطى ليست مرحلة تاريخية أو زمنية فحسب ، وإنما هي أيضا حالة ذهنية . فلو نظرنا إليها بالمفهوم التاريخي أو الزمني لقلنا إنها تنتمي إلى حضارة معينة ، غربية عنا ، في مرحلة معينة من تطورها . ولكننا لو تأملناها من حيث هي أسلوب في التفكير لوجدنا أنها حالة قابلة للتكرار في مجتمعات كثيرة ، وأن العصور الوسطى ليست تلك المرحلة التي انقضت منذ أربعة قرون أو خمسة فحسب ، وإنما هي أيضا وضع نجد له نظائر في صميم العصر الذي نعيش فيه . فكل من يفكر على أساس أنه يملك حقيقة مطلقة ، ويضع حاجزا بين هذه الحقيقة وبين قابلية المناقشة والنقد ، وكل من يتخذ لحججه سنداً وحيداً من الاستشهاد بالنصوص أو اقتباس أقوال القدماء أو الرجوع إلى السلف الصالح ، يفكر بعقلية العصور الوسطى ، حتى لو كان يعيش على مشارف القرن الحادى والعشرين .

إن الحاجة إلى تجاوز العصور الوسطى لم تكن ملحة في عصر النهضة الأوروبية فحسب ، بل إن ما فعلته العلمانية في أوروبا ، من تحرير للعقول من الاستشهادات والاقتباسات والارتكان المطلق إلى سلطات فكرية لا تناقش ، إنما يمثل حاجة دائمة تتكرر في مختلف العصور والبيئات . فلكل مجتمع عصوره الوسطى ، حتى في صميم عصرنا الحاضر ، ولكل مجتمع حاجته إلى تجاوز الفكر السلطوي ومواجهة المشكلات مباشرة بمنطق العقل ومشاهدات الحس وخبرة الممارسة

والتجربة . والمسلم المعاصر الذى لا يعرف كيف يناقش وضع المرأة ، مثلاً ، إلا من خلال النصوص والروايات المتواترة عن السلف الصالح ، دون أن يتأمل الأوضاع الفعلية والمشكلات الراهنة للمرأة المعاصرة . يعيش فى العصور الوسطى ويحتاج إلى ثورة فكرية شاملة كيما يغير طريقته فى النظر إلى الأمور . ولا يصدق هذا علينا فحسب ، وإنما نستطيع أن نجد أمثلة لتفكير العصور الوسطى فى معظم دول العالم الثالث من غير المسلمين ، بل إن كثيراً من المفكرين السوفييت الذين لم يكن فى استطاعتهم ، حتى عهد قريب ، أن يعرضوا آراءهم فى موضوع ما دون الاستشهاد فى كل صغيرة وكبيرة بأقوال ماركس ولينين ، كانوا يعيشون فى ظل عقلية العصور الوسطى ، حتى لو كان الموضوع الذى يعالجونه يتعلق بعصر الفضاء . ومن هنا فإن جهود جورباتشوف تمثل بالنسبة إلى هؤلاء حركة إصلاح فكرى - بقدر ما هى إصلاح سياسى واجتماعى - توازى ما قامت به النزعة العلمانية فى أوروبا عند أقول العصور الوسطى .

إن الأسلوب السائد بين الأصوليين الإسلاميين المعاصرين ، عندما يواجهون أى موقف جديد ، هو " قياسه " على نص من النصوص ، أو البحث عن حالة مشابهة له فى كتابات الأئمة والفقهاء ، فإن لم يجدوا لم يكن هناك مفر من " الاجتهاد " ، ولكن مع التزام روح النصوص والأحكام الشرعية . وكل من درس شيئاً عن تاريخ الحضارة يعلم أن منهج " القياس " هذا هو أول ما ثار عليه الأوروبيون حيث أرادوا أن ينفذوا عنهم غبار العصور الوسطى ويشقوا لعقولهم طريقاً جديداً . صحيح أن " القياس " يختلف نوعه وتفاصيله فى الحالتين ، ولكن الروح واحدة : إذ أن المرجع الأخير فى الحالتين هو تلك المعرفة المسبقة التى يفترض أنها هى المرجع والسند فى بحثنا عن أية حقيقة أو فى حكمنا على أى موقف جديد .

ألسنا ، فى عالمنا الإسلامى المعاصر ، محتاجين إلى من يقول لنا ، كما قال كبار مفكرى عصر النهضة وأوائل العصر الحديث لمعاصريهم : إذا كانت الطبيعة أمامكم ، ومشاكل الناس والعالم أمامكم ، فلماذا ترجعون فى كل شئ إلى النصوص ؟ ولماذا تتخذون من الفكر الموروث سلطة لا تناقش ؟ ولماذا لا تواجهون المواقف الجديدة بعقولكم ، التى يستحيل أن يكون الله قد حكم عليها بأنها أعجز وأضعف من عقول القدماء ؟

إن التحليل السابق انتهى بنا إلى نتيجتين على جانب عظيم من الأهمية : الأولى أن العصور الوسطى ليست مرحلة لها موقع زمنى محدد فحسب ، وإنما هى حالة ذهنية يمكن أن تتكرر فى مجتمعات كثيرة ، وفى أزمنة متعددة ، بل إن لها أمثلة واضحة فى صميم عصرنا الحاضر . والثانية أن السمات المميزة لهذه الحالة الذهنية لا يزال الكثير منها قائماً فى المجتمعات الإسلامية المعاصرة ، وعلى رأسها التفكير بالسلطة ، والاعتقاد بحقيقة واحدة مطلقة هسى " حقيقتنا " الخاصة ، وكل ما عداها بطلان ، والاحتكام الدائم إلى النصوص وإلى أقوال القدماء ومواقفهم بدلا من المواجهة المباشرة للمشكلات .

وهذا يعنى أن الأسباب التى دفعت أوروبا إلى الأخذ بمبدأ العلمانية ماثلة بوضوح فى عالمنا

الإسلامى المعاصر ، ويعنى أيضا أن الفكرة التى يرددها الجميع على وجه التقريب ، وهى أن العلمانية نتاج لظروف انفردت بها أوروبا فى مرحلة معينة من تطورها ، هى فكرة لا تقوم على أساس .

وفى إطار التحليل الذى نقول به ، تكون العلمانية ضرورة لازمة لكل مجتمع يتراجع فيه التفكير المستقل ويحل محله التفكير العاجز الذى يرتكن دائما على مصدر خارجه ، ويرى نفسه أشد قصورا من أن يستطيع مواجهة المشكلات بنفسه . وبهذا المعنى لا تكون العلمانية على الإطلاق مبدأ مستوردا من الغرب ، وإنما هى مبدأ أصيل تحتاج إليه جميع المجتمعات البشرية إذا وجدت نفسها تواجه صراعا بين استقلالية الفكر وسلطويته .

وتؤدى الفكرة التى نقول بها الآن إلى نتيجة قد تبدو غريبة للوهلة الأولى ، ولكنها تغدو مفهومة ومعقولة تماما فى ضوء التحليل الذى قدمناه من قبل . هذه الفكرة هى أن الآية ينبغى أن تعكس فيما بين الاتجاه العلمانى والاتجاه السلطوى التراثى الذى يسمى نفسه إسلاميا . فالوضع الشائع لدى أصحاب الفكر التراثى هو أن يصفوا العلمانيين بأنهم تابعون لحضارة غريبة عنهم ، وبأنهم مقلدون يستوردون مبادئهم الأساسى من الغرب ، بينما يصفون أنفسهم بالأصالة وبالتفكير المستقل الذى يرفض المبادئ المستوردة ويعود دائما إلى جذوره التاريخية والحضارية . وفى رأى أننا لو أمعنا الفكر لوجب أن نقلب هذا الوضع رأسا على عقب . ذلك لأن التراثيين ، فى عجزهم الدائم عن مواجهة الحاضر بمنطقه الخاص ، وفى اضطرابهم المستمر إلى استخلاص أسس تفكيرهم من المبادئ السائدة فى عصور سابقة ، هم الذين يكشفون عن عجز واضح عن الاستقلال ، ويعلنون بلا موارد تبعية لهم لأجيال تفصلها عنهم قرون عديدة . صحيح أن هذه الأجيال ليست غريبة عنا ، ولا تنتمى إلى حضارة غير حضارتنا ، غير أن الحالة الذهنية للشخص الذى يهرع إلى نص قديم لكى يستصدر منه حكما على أى موقف جديد يواجهه ، هى فى حقيقتها حالة الشخص التابع ، الذى يخشى التفكير فى الأمور بنفسه ويعجز عنه . وفى مقابل ذلك فإن العلمانيين ، الذين يدعون إلى الاندماج المباشر فى العصر ومواجهة مشكلاته بمنطق وتفكير معاصر ، يكشفون بغير شك عن استقلالية واعتماد على الذات لا جسدال فيها . وأكبر الأساطير ، فى رأينا ، هو تلك الأكاذوبة التى ردها خصوم العلمانية وصدقها أتباعهم بلا تفكير ، وهى أن العلمانيين يدعون إلى السير فى ركاب الفكر الغربى ، ويستمدون الحلول لمشكلاتهم من نظريات جاءت بها الحضارة الأوروبية ، وأنهم بالتالى تابعون معتمدون على الغير . فكل ما يريده العلمانى هو أن يسير فى موكب التقدم ، وأن يبحث عن أحدث الأفكار وأقدها على مواجهة مشكلات العصر . وليس فى دعوته ما يحتم على الإطلاق مجازاة الأوروبيين فى أساليبهم وممارساتهم وأفكارهم ، وإنما قد يتلاقى مع الأوروبيين - دون تعمد ودون تخطيط مسبق - فى سعيه إلى تطبيق المنهج العقلى والمنطق الدقيق ، وفى رفضه لسلطة القدماء على عقول المحدثين . ولكن جوهر دعوته هو استقلالية التفكير لا تبعية .

وخلاصة القول إن العلاقة بين التراثيين والعلمانيين ، من حيث مدى استقلال كل طرف أو

تبعيته ، تُعرض علينا بطريقة مقلوبة مضللة . وهذا التضليل يظهر بكل وضوح إذا ما أوجزن المسألة في عبارة واحدة ، وهي أن التراث لا يفكر إلا عن طريق غيره ، بينما العلماني لا يفكر إلا بنفسه .

٤ - العلمانية والتراث :

يتصور خصوم العلمانية أنهم هم وحدهم حماة التراث ، وأن العلمانيين يدعون إلى هدمه ويستمدون مقومات تفكيرهم من حضارة غربية عن حضارتنا . ويترتب على ذلك اعتقاد راسخ لديهم بأننا لا نستطيع الحفاظ على هويتنا والتمسك بجذورنا إلا برفض العلمانية . ونحن نأمل أن نكون قد أثبتنا في مناقشتنا السابقة أن العلمانية إنما هي في أساسها تعبير عن منهج معين في التفكير لا ينبغي أن يكون مرتبطا بالقرب ، وأنها تمثل احتياجا فكريا دائما يمكن أن يظهر في أى مجتمع يحاول كسر نطاق السلطة العقلية والانتقال إلى مرحلة التفكير المستقل . فإذا كان الأمر كذلك ، كان معناه فك الارتباط الذي يقول به هؤلاء الخصوم بين العلمانية وبين الحضارة الغربية .

ويظل لدينا بعد ذلك الشق الثانى من هذا النقد ، وهو القول بأن رفض العلمانية شرط ضرورى للحفاظ على التراث . والواقع أن مجموعة القيم العقلية التى قلنا من قبل إنها تشكل قوام العلمانية ، أعنى قيم العقلانية وروح النقد والتزام المنطق العلمى والاستقلال عن السلطة الفكرية ، ليست على الإطلاق قيما تنفرد بها الحضارة الغربية (كما يقول نقاد العلمانية ، الذين يمنحون تلك الحضارة - من حيث لا يدرون - شرفا لا تستحقه) . بل إن لهذه القيم أصولا فى صميم الحضارة الإسلامية بدورها . فدعاة العلمانية المعاصرون فى العالم الإسلامى لا يتعين أن يكونوا نسخا مشوهة من المفكرين الغربيين المحدثين ، وإنما هم بالأحرى امتداد لتراث المعتزلة والفارابى وابن رشد وابن الهيثم . ومن المؤكد أن هؤلاء الأخيرين بدورهم كانت لهم معاركهم ضد أنصار التقيد الحرفى بالنص والخضوع الكامل للسلطة ، وربما خاضوا هذه المعارك تحت راية الصراع بين " العقل والنقل " أو محاولة التوفيق بين " الحكمة والشرعة " ، وهى بالطبع مصطلحات لا تُستخدم فى عصرنا الحاضر ، ولكن جوهر المعركة الفكرية واحد ، بل إنه يبدو أحيانا أن هؤلاء القدامى قد خاضوا معاركهم فى ظل ظروف أفضل من تلك التى يخوض فيها العلمانيون المعاصرون معاركهم ضد السلفية والتراثية على أعتاب القرن الحادى والعشرين .

والواقع أن أحدا من العلمانيين المعاصرين لا يفكر فى الدعوة إلى قطع جميع الجسور مع الماضى . ربما كانت هذه الدعوة قد ظهرت لدى بعض علمانيين أوائل القرن ، أما فى الوقت الراهن فإن الفكر العلماني لا يدير ظهره للتراث بأى معنى من المعانى . بل إن بعضا من أهم المؤلفات العربية المعاصرة التى عالجت موضوع التراث واتخذت منه موقفا واعيا ، قد كتبها مفكرون علمانيون . وليس هذا بالأمر المستغرب ، لأن من يدعو إلى التفكير فى مشكلات العصر من

خلال منطقتها الخاص ، لا يتعين على الإطلاق أن يكون داعية إلى مواجهة المستقبل بغير جذور من الماضي ، وليس للتعارض بين الموقفين من وجود إلا فى أوهام أولئك الذين يحترقون التجريح والتشتيع .

ولدينا مثال لعدم التعارض بين العلمانية والاهتمام بالتراث فى موقف الأوروبيين أنفسهم ، الذين يعترف الجميع بأنهم أشد شعوب الأرض تحمسا لمبدأ العلمانية . وفى الوقت نفسه الذى انتشرت فيه الدعوة إلى العلمانية فى عصر النهضة الأوروبية ، ردا على جمود الكنيسة الكاثوليكية ، ظهرت أكبر حركة لدراسة التراث وإحيائه فى أوروبا ، وهى الحركة المعروفة باسم " النزعة الإنسانية " Humanism ، وأعيد نشر أهم مؤلفات الفلاسفة والأدباء اليونانيين القدامى بعد تحقيقها بأفضل الطرق العلمية المتاحة فى ذلك الحين . وعرفت أوروبا صورة حضارتها القديمة بقدر من الدقة والوضوح لم يكن متاحا لها فى أى وقت مضى ، وذلك فى اللحظة نفسها التى أخذت فيها تتأهب لنفض غبار الماضي والسير بكل قوة فى طريق المستقبل . ومن المؤكد أن هذه الحركة المزدوجة نحو إحياء الماضي من جهة ، ونحو القفز إلى المستقبل من ناحية أخرى ، تبدو شديدة التناقض من وجهة النظر الشكلية التى تسود لدينا فى تلك الصيغة المشهورة : " الأصالة (التراث) أو المعاصرة " . ولكن أوروبا لم تحبس عقلها فى إطار ثنائية كهذه ، بل كسرت هذا التناقض ، أو على الأصح تجاوزته ، ويقدر ما أصبحت تؤكد مبادئ العقلانية والعلمانية فى عصرها الحديث ، حرصت فى الوقت ذاته على كشف أدق تفاصيل تراثها وبعث الحيوية والتجدد فى أوصال ماضيها القديم . وما زالت الحضارة الأوروبية (التى تعنى هنا الغرب بأسره) تدهش العالم وتفاجئه بالتجديد المستمر الذى لا يدع للإنسان لحظة يلتقط فيها أنفاسه ، وتعكف فى الوقت ذاته على تحليل تراثها الثقافى القديم والتعمق فيه إلى حد لا نجد له نظيرا فى أية حضارة أخرى ، دون أن تمنعها علمانيته الراسخة من العكوف الدائب على تراثها .

وعلى ذلك فإن العلمانية لا يتعين ، من حيث المبدأ ، أن تكون رافضة للتراث ، والتضاد المزعوم بينهما لا يعدو أن يكون أسطورة من الأساطير الباطلة التى ينشرها خصوم العلمانية . غير أن جوهر الخلاف بين الموقفين هو أن العلمانيين ، حين يبدون اهتمامهم بالتراث ، لا يفكرون على الإطلاق فى إعادة صياغة حياتهم وفكرهم على مثاله ، على حين أن جوهر الدعوة السلفية الجديدة فى بلادنا هو الهجرة من الحاضر إلى الماضي ، واستخلاص المبادئ الأساسية التى توجه الحياة من تلك المثل العليا التى كانت سائدة - أو يقال إنها كانت سائدة - فى عصور ماضية تمثل بالنسبة إليهم الحلم والأمل .

إن العلمانية ، مهما تعمقت فى التراث ، تظل تضعه فى إطاره التاريخى ، وتربطه بظروف الزمان والمكان التى حددت معالمه . وهى لا تقع أبدا فى خطأ الاستعاضة عن الحاضر ، مهما كان هزيبا ، بالماضى ، مهما كان مجيدا . ولذلك كان موقف العلمانية من التراث جامعا بين الحفاظ عليه وتجاوزه ، بل إنها ترى أن التراث لا يسان ولا يحفظ إلا من خلال عملية النقد والتجاوز . وعلى سبيل المثال ، فإن الرياضيات التى استوعبت ، فى وقت ما ، كشوف جابر بن حيان ثم

تجاوزتها ، قد صانت تراث جابر على نحو أفضل بكثير مما يفعل أولئك الذين يعتقدون أن المبادئ العامة للعلم القديم مازالت صالحة للتطبيق حتى عصرنا الحاضر (كما يفعل جميع المتحمسين " للطب الإسلامى " ، على سبيل المثال) . ولو نظرنا إلى الأمر بشئ من الموضوعية ، لتبين لنا أن اختزان التراث بعيدا عن إبطاءه التاريخى ، هو الذى يؤدي حتما إلى هدمه (على عكس ما يبدو للوهلة الأولى) ، وأن تجميد الماضى إلى الحد الذى يُعد معه " صالحا لكل زمان ومكان " هو الذى يسلب هذا الماضى كل نضارته وحيوته .

العلمانية ضرورة اجتماعية وسياسية

بعد أن قمنا بتفنيد الاتهامات الخطابية والعلمية التى توجه إلى العلمانية ، وتبين لنا أن العلمانية ضرورة عقلية لا تتقيد بمجتمع معين ولا ترتبط بعصر بعينه من عصور التاريخ ، تظل أمامنا مهمة أخرى لا تقل أهمية عن السابقة ، وإن كانت مبنية على ما توصلنا إليه فيها من نتائج ، وهى مهمة إثبات أن العلمانية ضرورة اجتماعية وسياسية لمجتمعاتنا الإسلامية فى مرحلتها التاريخية الراهنة . ولا مفر خلال معالجة هذا الموضوع الحيوى من الالتجاء إلى الجانب السلبى ، فضلا عن الجانب الإيجابى ، من الحجج التى نسوقها : أعنى أننا لن نكتفى بتأكيد ضرورة العلمانية على المستوى الاجتماعى والسياسى ، بل سنبين فى الوقت ذاته مدى الأخطار التى تصيب مجتمعاتنا إذا لم تأخذ بها .

أولا : أصبح تسييس الدين ، فى العقدين الأخيرين ، أمرا يتسع نطاق الاعتراف به يوما بعد يوم ، بل يبدو أن المعارضين عليه بدأوا يتراجعون ، فأصبح اعتراضهم منصبا على التفاصيل ، على حين أن المبدأ العام أصبح مقبولا لدى أعداد متزايدة منهم . وأصبح من الاعتقادات المتداولة على أوسع نطاق ، القول إن إبعاد الدين عن السياسة ينطوى على انتقاص من قدر الدين ، وتضييق غير مشروع لنطاقه ، ووصل الأمر بأحد المفكرين الذين يحرصون على الاحتفاظ بصورة " الاعتدال " أمام رأى العام الإسلامى ، إلى حد ابتداع تعبير " الإسلام السياحى " ، للدلالة على موقف خصوم " الإسلام السياسى " .

ومن المؤكد أن الزحف المتزايد لقوى الإسلام السياسى قد نجح ، إلى حد لا يستهان به ، فى تأكيد مبدأ كان حتى عهد قريب مرفوضا رفضا قاطعا . هذا المبدأ هو تدخل الدين فى شئون السياسة ، أو تنظيم السياسة وفقا لمبادئ الدين . فحتى الستينيات من هذا القرن كانت نسبة كبيرة من المشتغلين بالسياسة ، حتى المتدينين منهم ، تؤمن بأن فصل الدين عن السياسة من الأمور البديهية التى لا تعنى على الإطلاق انتقاصا من قدر الدين . (*) ولكن جو الإرهاب الدينى الذى فرض علينا منذ السبعينيات أرغم الكثيرين على قبول الفكرة القائلة إن الدين

(*) فى الوقت الذى أكتب فيه هذه السطور ، قرأت فى صحيفة الوفد (عدد أول يوليو ١٩٨٩) حديثا عن الأستاذ

ابراهيم فرج ، يروى فيه كيف أعرب النحاس باشا للزعيم الهندى نهرو . خلال زيارة الأخير له عام ١٩٥٤ ، عن أمره فى أن تكون الجمهورية المصرية التى أعلنت فى يوم الزيارة ذاته ، جمهورية علمانية . ومعروف أن النحاس باشا كان من أكثر الزعماء المصريين تدبنا .

ينبغي أن يكون شاملا لجميع جوانب الحياة ، وضمنها الجانب السياسى والاجتماعى ، وأن من يقولون بغير ذلك يسعون إلى خنق العقيدة وحبسها فى أضيق الأطر .

والواقع أن السياسة ، بمعنى إدارة شئون الحكم فى مجتمع معين ، هى بطبيعتها فن متغير ، يقوم على الممارسة المرتكزة - فى الأحوال المثلى - على مجموعة من المبادئ القابلة بدورها للتغير . ولا معنى فى السياسة لعبارة " صالح لكل زمان ومكان " لأن المرونة - حتى بالنسبة إلى المبادئ الأساسية - تشكل جوهرها . وأبسط معرفة بتاريخ البشرية بثبت أن السياسة لا تعرف شيئا أزليا ، وأنها هى فن التواءم مع أوضاع البشر الشديدة التقلب .

ومن ناحية أخرى ، فإن السياسة تفترض الاختلاف وتعدد وجهات النظر وتباينها ، وأساس مهمتها هو العمل على تغليب اتجاه معين على الاتجاهات الأخرى ، على حين أن الأديان تسعى إلى أن تكون شاملة ، وكل دين يهدف إلى أن يسرى على الإنسانية جمعاء .

وأخيرا فإن أغلب الممارسات السياسية تنتمى إلى عالم الوسائل ، وتستخدم فيها أساليب ومراوغات تخرج عن عالم الغايات والمثل العليا الذى ينتمى إليه الدين . وبهذا المعنى فإن تسييس الدين يلحق به ضررا بالغا ، إذ ينزله من عليائه ويربطه بجو المناورات والصفقات والمصالح الذى ينبغى أن يظل الدين مترفعا عنه .

وهكذا يؤدى تسييس الدين إلى مأزق لا مخرج منه : فإذا مارسنا هذه السياسة المرتكزة على الدين بالطرق المألوفة فى عالم السياسة ، كان معنى ذلك الهبوط بالدين إلى مرتبة الانتهازية والتآمر . وإذا تمسكنا فى تلك السياسة بالمثاليات الدينية كانت نتيجة ذلك عجزا كاملا عن التعامل مع عالم يمارس السياسة بطرق دنيوية خالصة .

ثانيا : أثبتت التجربة التاريخية أن نطاق الحريات يتسع كثيرا فى ظل الحكم العلمانى عنه فى أى مجتمع تدار فيه شئون السياسة على أساس دينى . فالحكم الدينى يفرى الأغلبية باضطهاد الأقلية ، ويفرى الحكام باستغلال قداسة الدين من أجل تبرير تصرفاتهم وإضفاء العصمة على أخطائهم . وكثير من حقوق الإنسان الأساسية ، ولا سيما حرية الاعتقاد والتفكير ، تقيد أو حتى تهدر إذا كان الحكم يركز على وجود حقيقة مطلقة يُعد كل ما يخالفها زندقة وتجديفا . وبالطبع فإن الرد الجاهز على هذا الاعتراض هو الإشارة إلى ذلك المدى الواسع من التسامح مع الأقليات ، الذى عرفته عصور إسلامية زاهية ، كالعصر الأندلسى على سبيل المثال . وتلك حقيقة تاريخية لا تنكر ، غير أن تفسيرها لا يتعارض مع رأينا السابق : إذ أن الحكم الإسلامى قد كفل تلك الحريات بقدر ما ابتعد عن التعصب وعن حرقية التفسير فى فهم الأحكام الدينية ، ولجأ إلى الاجتهاد والتحرر الفكرى بقدر لا يختلف كثيرا عما يدعو إليه العلمانيون . ولا شك أن الحكم العربى فى الأندلس لم يكن إسلاميا إلا بمعنى قضاى إلى أبعد حد . أما

العصور التي غلب عليها التعصب والتمسك بحرفية النص فقد أهدرت فيها معظم الحريات الأساسية للإنسان .

ثالثا : تضييق العلمانية على الإنسان المكانة التي يستحقها . فهي لا تؤله ولا تقول بعصمته من الخطأ ، وإنما هي تعترف بمحدودية عقل الإنسان وعجزه عن تحقيق الكثير مما يتجه إليه طموحه . غير أنها تعترف في الوقت ذاته بأن عظمة الإنسان تكمن على وجه التحديد في سعيه الدائم إلى تجاوز عجزه وقصوره ، وتذكر عن وعي أن الإنسان حقق في هذا المضمار إنجازات رائعة ، ومازال ينتظر ما هو أعظم كثيرا مما حققه . فالحضارة البشرية ليست إلا سعى هذا الكائن ، الذي يعي جيدا حدوده وقصوره ، إلى تجاوز ذاته . وهذا ينطبق على كافة مجالات الحضارة ، ولكن ما يعنينا هنا هو الميدان السياسى والاجتماعى .

فليس في وسع أحد الادعاء بأن النظم التي وضعها الإنسان لنفسه كاملة . غير أن إدراك الإنسان لقصور هذه النظم هو الذى يدفعه إلى تحسينها بلا انقطاع . وخلال كل مرحلة في هذه العملية التي لا تنقطع ، يكتسب الإنسان مزيدا من الخبرات ، ويعمل على تقليل أخطائه والارتفاع بمستوى إنجازاته . والأهم من هذا كله ، أن الإنسان يكتسب مزيدا من الثقة في نفسه ، ويصحح مساره كلما تراكت تجاربه ، بكل ما فيها من إيجابيات وسلبيات .

غير أن خصوم العلمانية يحملون في داخلهم قدرا هائلا من الاحتقار للإنسان ، لا يعلنونه عن الملأ ، وربما لم يكونوا على وعى تام به ، ولكنه كامن في صميم تعاليمهم . فأكبر الكيثر عندهم ، في ميدان السياسة وتدير شئون المجتمع ، هو أن تستمد السلطة السياسية شرعيتها من الإنسان ، ومن الشعب ، وأن يكون تشريعها مستمدا من التجارب والخبرات التي تتراكم لدى المجتمعات البشرية . ذلك لأن كل ما يصدر عن الشعب ، أو عن الإنسان عامة ، موصوم لديهم بالتقلب والتخبط والإخفاق . ولفظ " الوضعى " الذى يصفون به القوانين البشرية (ويعنون به ما هو من وضع الإنسان) أصبح من ألفاظ التجريح والتحقير . ولدى معظم هذه الاتجاهات بغض كامن للديمقراطية ، لمجرد أنها تعنى " حكم الشعب " ، وهو البغض الذى يغلف بإطار من التمسك بالتراث ، فيقال إن اللفظ يونانى يعبر عن تجربة غريبة عن أصالتنا . ويتخذ هذا البغض للديمقراطية ، وهذا الاحتقار الدفين للشعب ، شكلا مؤسسيا حين توضع " الشورى " فى مقابل الديمقراطية ، ثم يُترك الأمر للاختلاف حول ما إذا كانت الشورى ملزمة للحاكم أم غير ملزمة . وفى غمار هذا الاختلاف ينسى الجميع أن نقطة البدء فى الشورى تأتى من الحاكم ، لأنه هو الذى " يشارر " ، على حين أن نقطة البدء فى الديمقراطية لابد أن تأتى من القاعدة ، أى من الشعب ، وهو فارق هائل . كما ينسون أن الشورى إذا ما طبقت تطبيقا يتلاءم مع ظروف العصر ، لابد أن تصبح فى نهاية الأمر شكلا من أشكال الديمقراطية ، ولابد أن تُحكم بضوابط المؤسسات الديمقراطية إذا ما شامت أن تخرج عن الإطار الفردى الاستبدادى .

ولا جدال فى أن فكرة " حاكمية الله " ، التي طرحها سيد قطب ورددتها من بعده جماعات

كثيرة اتخذت من تعاليمه نقطة انطلاق لها ، تلخص موقف هذه الجماعات في عدم الثقة بالإنسان . ويرتكز هذا الموقف على استغلال الأخطاء التي يقع فيها الشعب لكي يثبت أن هذا الشعب ينبغي أن يظل في حالة وصاية دائمة ، وأنه بالتالي عاجز عن تدبير أموره بنفسه . ومن جهة ثانية ، فإن هذه الحاكمية الإلهية قتل - كما قلنا في مواضع كثيرة أخرى - فكرة مستحيلة التطبيق ، لأن الشرع الإلهي لا يطبق إلا بواسطة البشر ، ولأن توسط الإنسان لا غناء عنه عند إنزال أى حكم إلهي من السماء إلى الأرض ، ومن ثم يمكن بسهولة أن تتحول حاكمية الله إلى حاكمية للبشر . ومن جهة ثالثة ، فإن هذه الحاكمية الإلهية التي تزعم أنها تنقل رسالة السماء إلى الأرض ، أخطر وأشد ضررا بما لا يقاس ، من أى حكم بشري يتقدم إلى مجتمعه بوصفه بشريا ، لأن الأخير قابل للتخطئة والتغيير ، بينما الأول يضافى على الإنسان الذي يطبقه عصمة لا يملكها ، ويخلع عليه قداسة المصدر السماوي الذي يزعم أنه هو الناطق باسمه ، فيصبح من المستحيل رده إلى الصواب ، ويغدو القمع والاضطهاد هو القاعدة في تعامله مع كل من يحاول تنبيه المجتمع إلى أخطائه .

رابعاً : وأخيرا ، فإن التعامل السياسى بين مختلف المجتمعات البشرية يصبح أمرا بالغ الصعوبة إذا لم يستند على أسس علمانية . فحين يصبح أساس التعامل دينيا ، قد ينقسم الولاء داخل المجتمع الواحد ما بين أصحاب العقائد المختلفة ، فيتجه ولاء مسلمي الفيلبين ، مثلا ، إلى اندونيسيا ، ويتجه ولاء مسيحيي لبنان ، مثلا ، إلى فرنسا ، ويستتبع ذلك وقوع الكوارث الطائفية التي لا تزال مجتمعاتنا المعاصرة عاجزة عن التحرر منها . ومن جهة أخرى فإن تطور التاريخ والحضارة جعل أصحاب الدين الواحد ، المنتشرين في دول مختلفة ، يحملون اتجاهات شديدة التباين في أمور السياسة والاجتماع والاقتصاد . ولو حل الولاء الدينى محل الولاء الوطنى أو القومى لدبت الفوضى في العلاقات بين أمثال هذه المجتمعات ، وذلك لسبب بسيط هو أن اشتراك المجتمعات المختلفة في دين واحد لم يصبغها بصيغة واحدة في تفكيرها السياسى واتجاهاتها الاقتصادية والاجتماعية ، وإنما نجدها في واقع الأمر مختلفة في كل شيء ما عدا الدين . ومن هنا أصبح من الطبيعى أن تحدد الدول مواقفها مع الدول الأخرى وفقا لمصالحها ، لا وفقا لدينها ، فتميل دول إسلامية كثيرة إلى الانحياز لموقف المسيحيين في النزاع بينهم وبين المسلمين في قبرص ، أو إلى جانب الهند في صراعها مع باكستان الإسلامية ، وهلم جرا . وبالطبع فلسنا في حاجة إلى الإشارة إلى تلك الحقيقة التي نبه إليها الكثيرون من قبل ، وهي أن إقامة تكتل من الدول على أساس إسلامى لابد أن يترتب عليه إقامة تكتل آخر على أساس مسيحى ، ويتعدد التكتلات الدينية تختل الموازين الدولية وتقوم صراعات من نوع جديد يعيد اليت صورة الحروب الصليبية وغيرها من حروب الطوائف والأديان .

لو تأملنا الأمر بنظرة واقعية لوجدنا أن جميع الدول التي أعلنت رفضها الصريح لأى مبدأ علمى ، وقررت إقامة سياستها على أسس دينية ، لا تطبق هذه الأسس فعليا في معاملاتها لدولية ، بل إن هذه الدول ، حين تخلت عن العلمانية ، أصبحت من أقل دول العالم استقلالا ،

وأشدها خضوعاً للنفوذ الأجنبي (الذى تفرضه دول الغرب المسيحى) . ويكفى فى هذا الصدد أن نقارن بين اندونيسيا سوكارنو واندونيسيا سوهارتو ، وبين باكستان بوتو وباكستان ضياء الحق ، وبين سودان الأحزاب الديمقراطية وسودان النميرى . وهكذا تبدو العلمانية شرطاً ضرورياً من شروط التعامل السليم بين الدول فى المجتمعات الحديثة ، على حين أن العودة إلى أسس أسبق تاريخياً منها ، كالأساس الدينى ، تؤدي إلى الاختلال الشديد فى العلاقات الدولية .

خاتمة

إن الأخطاء الفادحة التى تشيع حول مفهوم العلمانية من أوضح مظاهر التدهور الفكرى الذى وصلنا إليه فى العقدين الأخيرين . ولا يقتصر هذا التدهور على موضوع العلمانية وحده ، وإنما تسود بين جماهير غفيرة من الناس ، وخاصة المنتمين منهم إلى جماعة إسلامية ، مجموعة من الأفكار الباطلة التى يرددها الجميع بلا تفكير ، ولا يحاول أحد أن يتحقق بنفسه من صحتها ، وتظل تُردد وتُتناقل ، لا على مستوى الأفراد العاديين فحسب ، بل على مستوى الكتاب والمفكرين أنفسهم . فالجميع يتحدثون بلا فهم عن العلم " المادى " الأوروبى ، وعن تلك الفلسفة " المادية " التى تجعل من الإنسان الغربى مجرد " غريزة " أو كتلة معقدة من المادة ، وتستبعد كل عنصر روحى استبعاداً تاماً . والجميع يتوهمون أن العلم إذا تجاوز المجال المادى أو التجريبي المباشر أو المحسوس كان معنى ذلك أنه ينتقل إلى " عالم الغيب " الذى لا سبيل إلى معرفته إلا بشكل من أشكال الوحي . والكل يؤمنون بأن الإنسان الأوروبى يعيش فى حالة انحلال خلقى دائم ، ولا يفكر إلا فى الجنس الذى يمارسه بتحرر تام ، ولا مجال فى حياته لأى نسوع من القيم الأخلاقية ، وأن التشريع فى الدول الأوروبية يستهدف حماية " الشواذ جنسياً " ، ويدافع عن الزنا ، إلى آخر هذه الأوهام التى تكون صورة مشوهة يتألف منها الزاد الفكرى الوحيد لملايين من الناس . مثل هذه القضايا الخرافية يستحيل أن تسود وتتردد من كاتب إلى كاتب ، ومن خطيب إلى خطيب ، ومن قارئ إلى قارئ ، إلا فى عصور الانحدار الفكرى ، والتسليم الساذج بما يقوله دعاة مغرضون ، أو كتّاب لا يعرفون ولا يقرأون . ولو كانت الدعوة الإسلامية المعاصرة تحمل ذرة من التفتح العقلى والاستنارة والرغبة الحقيقية فى التحرر من سيطرة الفكر الأجنبى ، لكان أول وسائلها إلى تحقيق هذا الهدف فهم الخصم فهماً صحيحاً ، وتكوين صورة صادقة ومتوازنة عنه ، ولعملت على غرس روح البحث والنقد فى نفوس أتباعها ، بدلاً من أن تغرقهم فى ظلمات القوالب المحفوظة .

ولقد حاولنا فى هذا البحث أن نبين أهم الأوهام التى تتردد على الألسنة المذعنة المستسلمة حول العلمانية ، والأهم من ذلك أننا حاولنا أن نستثير لدى القارئ روح النقد ، التى تكاد تغيب غياباً تاماً عن مناقشات الدعاة الإسلاميين المعاصرين . ونأمل أن نكون قد ألقينا الضوء على المعانى الحقيقية للعلمانية ، من خلال تفتيد الأخطاء الفادحة التى تحيط بهذا اللفظ .

ولا بد أن تكون قد اتضحت لدى القارئ الواعى صورة العلمانية كما ينبغى أن تُفهم فى مرحلتنا التاريخية الراهنة ، وفى ظل الأوضاع التى يمر بها الآن مجتمعنا العربى والإسلامى

فليست العلمانية على الإطلاق " مشروعاً " متكاملًا ، وليست " ايدولوجية " ، بالمعنى الواسع لهذا اللفظ ، وليست برنامجاً يصلح لحزب سياسى أو لدعوة إصلاحية شاملة . وإنما العلمانية - فى وضعنا الراهن - محاولة لصد تيار ظلامى يزحف على بلادنا بقوة متزايدة ، وتساعدته قوى داخلية وخارجية عاتية . وهى إطار فضفاض شديد الاتساع ، يمكن أن يحتوى فى داخله على شتى أنواع المواقف السياسية والايدولوجيات . فمن الممكن أن يكون هناك علمانى يمينى وعلمانى يسارى ، وعلمانى ليبرالى وعلمانى ماركسى ، وعلمانى متدين وعلمانى غير متدين . وهكذا فإن العلمانية لا تكشف لنا عن الطريق الذى ينبغى أن نسير فيه ، وإنما تشير بوضوح إلى الطريق الذى ينبغى أن نتجنبه ، ثم تترك لنا بعد ذلك حرية اختيار المسار .

إن العلمانية - على عكس ما يقول نقادها - ليست نتاج مجتمع معين فى مرحلة معينة من تطوره ، وإنما هى حاجة دائمة تفرض نفسها من جديد على كل مجتمع مهدد بطغيان التفكير القبيى السلطوى ، وتعرض عقول الملايين فيه لحملة منظمة تسعى إلى صبها فى قالب واحد ، وإلى انتزاع قدرتها على النقد والتساؤل والبحث المستقل . فالعصور الوسطى تهددنا فى صميم حياتنا المعاصرة ، وهى خطر دائم لم يتوقف تأثيره عند حدود أوروبا فى الألف الأولى من تاريخها الميلادى . وإذا كان الإسلاميون قد أباحوا لأنفسهم إخراج مفهوم " الجاهلية " من إطاره التاريخى فى عصر ما قبل الإسلام ، وأصبحوا يعدونه وضعاً قابلاً للتكرار حتى فى صميم العصر الحاضر ، بنطبق على أى مجتمع لا يحكم بالشرع الإلهى ، فإننا نعطي أنفسنا الحق ، وفقاً لهذا المبدأ نفسه ، فى الخروج بمفهومى العصور الوسطى ، والعلمانية التى هى رد فعل عليها ، من نطاق الزمان والمكان اللذين ظهرا فيهما للمرة الأولى ، وجعلهما مفهومين قابلين للتطبيق على أى مجتمع معاصر يمر فكرياً وسياسياً واجتماعياً بظروف مماثلة لما حدث فى أوروبا خلال تجربتها الأولى .

إن العلمانية ، بهذا المعنى ، ضرورة حضارية . وحين نتأمل أوضاع العالم الإسلامى المعاصر ، ومدى إغراقها على نحو متزايد فى ظلام التعصب والبقضاء وضيق الأتق ، وحين نسمع عن مظاهرات دامية للملايين المسلمين ضد كاتب تافه ذى نزعة استعراضية مكشوفة ، أراد بعمله الأدبى السخيف أن يفضح ضيق الأتق السائد فى العالم الإسلامى ، وحين نقرأ عن التهديدات المتلاحقة لأديب كان هو المسلم الأوحده بعد طاغور - الذى نال جائزة نوبل ، من أجل عمل أدبى لم يقرأه معظم الذين يهددون صاحبه - عندئذ ندرك أن العالم الإسلامى ما زال يحمل الكثير من سمات التخلف المميزة للعصور الوسطى ، وأن الحاجة إلى العلمانية والاستنارة مازالت ملحة لدينا بقدر ما كانت لدى أوروبا لحظة خروجها من عصور الظلام .

الهوامش

- (١) محمد مهدي شمس الدين : " العلمانية " - المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر . الطبعة الثانية . ١٩٨٣ . ص ٧
- (٢) أنور الجندي : " سقوط العلمانية " - دار الكتاب اللبنانى . الطبعة الأولى ١٩٧٣ .
- (٣) د. محمد يعينى : ورقة ثقافية فى الرد على العلمانيين ، دار الزهراء للإعلام العربى . الطبعة الثانية ١٩٨٨ . ص ١٣
- (٤) أنور الجندي : " سقوط العلمانية " ص ١٧ .
- (٥) المرجع نفسه ص ١٦ .
- (٦) د. محمد يعينى : ورقة ثقافية فى الرد على العلمانيين . ص ١٢ .

الفصل الرابع

العقل العربى والتوجه المستقبلى

أولا : تشخيص المشكلة :

من المعروف أن هناك ارتباطا وثيقا بين التفكير المستقبلى وبين النظرة العلمية . ونحن لا ننكر أن التفكير المستقبلى قد اتخذ ، خلال فترات طويلة من التاريخ ، أشكالا غير علمية ، قشلت فى العرافة والتنجيم وقراءة الطالع بوسائل متعددة . ولكن هذه الأشكال كانت ترتبط كلها بنظرة إلى المستقبل على أنه شئ مقدّر مقدما ، رسمته وخططت له قوى خارقة للطبيعة ، ولاتتاح معرفة هذا المستقبل المقدّر " وقراءته " إلا لأولئك الذين يملكون بدورهم قدرات خارقة . كذلك كان التفكير فى المستقبل يتخذ أشكالا خيالية ، فيتفنن الروائيون والأدباء فى رسم صورة لما سيكون عليه العالم بعد زمن يطول أو يقصر ، دون أن يكون لهذه الصورة أساس سوى تخيلاتهم وحدها . ورغم ذلك كله فإن المعرفة العلمية هى التى أتاحت ، لأول مرة ، وضع المستقبل فى إطار دقيق . وكان الأساس الذى بُنى عليه هذا التحول هو أن المستقبل ، فى الميدان البشرى ، ليس شيئا معدا سلفا ، وإنما هو شئ يسهم الإنسان بصورة متزايدة فى صنعه ، أما فى الميدان الطبيعى فإن المعرفة الكافية للعالم فى وضعه الحاضر كقبلة يابجاء تنبؤات دقيقة عنه ، وكان الفرق بين تنبؤات العلم وتنبؤات العرافين واضحا كل الوضوح : فالأولى مبنية على دراسة كاملة للواقع الحاضر ، والثانية مبنية على " قراءة " لأوضاع يفترض أنها مكتوبة فى مكان ما ، لا يمكن إدراكها بقوى الإنسان العادية .

ويمكن القول بأن الاتجاه إلى المستقبل كان يزداد أهمية بقدر سيطرة النظرة العلمية على حياة مجتمع ما ، كما كان نطاقه يتسع بحيث يمتد إلى ميادين لم يكن من الممكن إخضاعها لأى نوع من التنبؤ من قبل . وهكذا فإن ازدياد أهمية الدراسات المستقبلية أو علم المستقبل Futurology يعبر فى الواقع عن سيادة الأسلوب العلمى فى ميادين جديدة ، إذ أن الدراسات المستقبلية تتركز أساسا على الأوضاع المتوقعة للحياة البشرية فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، ولاتتناول الطبيعة إلا بقدر ما تمثل بيئة أو وسطا يتعامل معه الإنسان ويسعى إلى التحكم فيه . ولو تأملنا درجة ازدهار هذه الدراسات فى المجتمعات المتقدمة علميا ، لتبين لنا أن النظرة الاستباقية وعدم انتظار الأمور بطريقة سلبية حتى تحدث ، هى سمة أساسية من سمات المجتمعات التى يسودها الأسلوب العلمى فى معالجة الأمور .

هذه الدراسات المستقبلية لاتزال محدودة جدا فى العالم العربى ، وحين يتم اجراء دراسات من هذا النوع فإنها لاتخرج عن النطاق الأكاديمى ، ولا تكون جزءا من نسيج التفكير الاجتماعى ، أو من الممارسة الفعلية ، سواء على مستوى الحكومة وعلى مستوى الأفراد . فحين نفكر بعمق فى

حالة رب الأسرة ، ذى الموارد المحدودة ، الذى ينبج عشرة أطفال دون أن تكون لديه أدنى فكرة عن الوسيلة التى سيدبر بها احتياجاتهم فى مختلف مراحل حياتهم المقبلة ، نجد الموقف الفكرى الكامن من وراء هذا التصرف هو أن المستقبل فى أساسه شئ " مجهول " ، وبالتالي فهو يسمح بجميع الاحتمالات ، وأن مجرد رسم خطة فى الحاضر لما يمكن أن يحدث فى المستقبل هو تدخل من العقل الإنسانى فى أمور ينبغى أن تُترك لتأخذ مجراها تلقائيا . بل إن هذا التصرف مصحوب فى معظم الأحيان بنوع من الأمل الساذج فى حدوث تطور مواتٍ غير متوقع ، يختلف تماما عن الحاضر . وبعبارة أخرى فالفكرة الكامنة هنا هى أن المستقبل ليس نتيجة منطقية للحاضر ، وليس تطورا طبيعيا له ، وإنما هو يحمل فى طياته امكانيات كثيرة لا تُستمد من الوضع القائم فى الحاضر . وصحيح أن جميع الأفراد لا يتصرفون على هذا النحو ، وأن هناك من يخططون ، على المستوى العائلى ، وصحيح أيضا أن هناك عوامل معروفة ترتبط بهذا النوع من التصرف ، مثل انخفاض المستوى التعليمى والاقتصادى ، الخ ... ولكن ما يهمنا فى الموضوع هو تحليل الاتجاه الفكرى الذى يكمن خلف مثل هذا السلوك الذى لا ينكر أحد أنه واسع الانتشار فى العالم العربى .

ولنتأمل أمثلة أخرى على مستوى الحكومات ، ولنبدأ بمثال من حكومات الدول المحدودة الموارد . فالأوضاع التى أصبحت عليها مدينة كالقاهرة ، تكفى للحكم بأنها ستصبح - لو استمرت على ما هى عليه - مختنقة تماما بعد سنوات قلائل ، بل إن جوانب للحياة فيها ستصاب بالشلل التام ، كالمرور فى مناطق رئيسية ، وخدمات المياه والكهرباء ، والمواصلات العامة ، الخ ... وليست المسألة هنا متعلقة بالازدحام أو صعوبة الحياة اليومية ، بل أنها تتعلق بمجرد امكان الحياة أصلا . ولاشك فى أن معظم المشكلات الراهنة كان من الممكن توقعها ، ومع ذلك فقد تُركت المرافق ليلحق بها الخراب دون أن يحرك أحد ساكنا . كذلك فإن المشكلات المقبلة فى التسعينيات أو فى بداية القرن الجديد ، واضحة منذ الآن ، ولكن ترك الأمور تسير يوما بيوم ، وتسكين المشكلات مؤقتا بدلا من حلها جذريا ، هو القاعدة السائدة . وحين يسود فى وقت ما اتجاه إلى الاهتمام مستقبليا بمشكلة أساسية ، يكون ذلك فى الأغلب من قبيل الدعاية التى لا تؤخذ مأخذ الجد . فعند سنوات انتشرت فى مصر موجة من الاجتماعات والدراسات والكتابات الصحفية حول شعار " إعادة بناء القرية المصرية فى مدى عشرين عام " . ويقدر ما شاركت الحكومة والهيئات الأكاديمية فى هذه الموجة ، لم تسفر فى النهاية عن شئ ملموس ، ويتضح الآن بعد مضي أكثر من نصف المدة المحددة لإعادة البناء ، أن الموضوع كله كان شعارا دعائيا فحسب ، وأن الطاقات الفكرية والعلمية التى استنفدت فى بحثه قد ضاعت هباء ، مما يوحى بأن المسألة لم تكن قد أخذت بجدية من بادئ الأمر . ومثل هذا يقال عن كل الجهود التى بذلت من أجل بحث موضوع " مصر فى سنة ٢٠٠٠ " وهو الموضوع الذى استنفدت فيه طاقات عديدة ، ولكن نتائجها ستظل نظرية ، وستظل الفجوة بينها وبين الممارسة الفعلية غير قابلة للعبور . إن الموقف الفكرى الرسمى ، فى هذه الحالات ، لا يختلف كثيرا عن موقف رب الأسرة الذى عرضناه منذ قليل ، وعقلية " رينسا يفرجها " هى السائدة فى الحالتين ، دون أن يبذل الإنسان أى جهد لكى يساعد على تحقيق هذا " الفرج " المرتقب .

ولنتقل إلى الطرف الأعلى في سلم الثروة ، ونتأمل وضع البلاد الغنية بالبتروول ، التي تمر حالياً بفترة ازدهار هائل ، وإن كان الجميع متفقين على أنه ازدهار مؤقت ، وعلى أن الثروة الخيالية التي تتمتع بها هذه البلاد موقوتة بفترة لن تمتد - في رأي المتفائلين - أكثر من خمسين عاماً . ولا نود أن نطيل الكلام في تلك الحقيقة التي لا يكاد ينكرها أحد ، وهي أن هذه الدول لم تعمل حتى الآن على الإقادة من تلك الفرصة الهائلة التي اتبحت لها في وقتنا الراهن ، للمرة الأولى والأخيرة في تاريخها ، كيما تشيد بناءً اقتصادياً متيناً قادراً على الاستمرار بقواه الذاتية واعاشة الأجيال التالية على مستوى معقول بعد أن تنضب مواردها البترولية . وعلى عكس من ذلك ، فإن الجزء الأكبر من تلك الثروة يضيع في تحقيق رغبات استهلاكية ومتعة وقتية تنطوي على اسراف خيالي في الترف ، ولكنها كلها ترتبط بتحقيق لذة " اللحظة الحاضرة " ، ولا تعمل حساباً للمستقبل إلا على المستوى الفردي بالنسبة إلى من يملكون تأمين هذا المستقبل لابنائهم فحسب . ولو قارنا بين الفرصة المتاحة لهذه الدول وبين ما حدث في أوروبا ، في عصر النهضة وأوائل العصر الحديث ، لتبين لنا الفارق الهائل بين نمطين في التفكير . ففي أوروبا تراكمت ثروات كبيرة في عصر النهضة والقرن التالي نتيجة لازدهار التجارة وفتح أسواق جديدة . وعلى الرغم من أن هذه الثروات لاتقارن بما جلبته الثروة النفطية ، فإن ذلك الرخاء الأوروبي قد استغل كله في ايجاد تراكم رأسمالي كان هو الأساس المباشر للنهضة الاقتصادية ، وللتحول الصناعي ، في أوروبا الحديثة . وقد كشف لنا كثير من الكتاب الغربيين عن صفات رجل المال ثم رجل الصناعة في أوروبا في ذلك الحين ، وأوضحوا كيف كان أشبه بالزهاد فيما يتعلق بمتعته الشخصية ، وكيف كان طموحه كله يتجه إلى التوسع في أعماله ودعم قاعدتها الاقتصادية . ومثل هذا التفكير مستقبلي في الأساس ، لأنه يركز على تجاهل المتعة الحاضرة في سبيل تحقيق أهداف لن تؤتى ثمارها الكاملة إلا في المستقبل . وحين نقارن بين هذا النمط وبين النمط العادي للثراء البترولي العربي في الوقت الحاضر ، نستطيع أن ندرك بوضوح الاختلاف بين العقلية المستقبلية والعقلية التي تستبد بها احساسات اللحظة الحاضرة .

ومن الجدير بالذكر أن كلا من البلاد الغنية والبلاد الفقيرة ، في العالم العربي ، لاتفتقر إلى الدراسات والتخطيطات ذات الاتجاه المستقبلي . فالفنيون والأخصائيون يقدمون للمسؤولين ، بلا انقطاع ، تلالاً من الأبحاث والتقارير ، ولكن الفجوة تظل قائمة بين البحث التخصصي والممارسة الفعلية للمجتمع . ومما له دلالة أن كثيراً من البلاد العربية لاتوجد بها وزارة للتخطيط ، وحتى في البلاد التي يوجد فيها وزارة كهذه ، فإنها تكون عادة من أقل الوزارات قدرة على تنفيذ برامجها والزام الآخرين بها ، مع أن الواجب ، في بلاد العالم الثالث بالذات ، أن تكون هذه أكبر الوزارات أهمية . وعلى أية حال فإن النمط السائد ، على مستوى السياسة الفعلية ، هو " اسكات " المشكلات بدلاً من ايجاد حلول طويلة الأمد لها . وأسلوب العمل هو العيش يوماً بيوم ، والخروج من الأزمة المباشرة على أي وضع ، وليحدث بعد ذلك ما يحدث . أما الوعود التي تصدر بشأن المستقبل فليست لها أية دلالة جدية . ولقد كان بعض النقاد يحاولون ، من آن لآخر ، تسجيل هذه الوعود ومتابعة مدى تنفيذها على مدى السنوات التالية ، وكانوا يخرجون من ذلك بنتائج سلبية طريفة . ولكن حتى هذه المتابعة توقفت الآن ، وأصبح الناس " يفترضون

مقدما " أن الوعود تقدم إليهم للاستهلاك الوقتى فحسب ، ولا يجدون لذلك ضرورة لمحاسنة أصحابها عليها فيما بعد . ولو اقتصرنا على تفسير هذا الاخلال بالوعود على أنه علامة من علامات الضعف الأخلاقى ، أو على أنه برجماتية سياسية ، لكان هذا التفسير غير كاف على الإطلاق . والحقيقة أن هناك ، بالإضافة إلى العوامل السابقة ، موقفا معينا من المستقبل ، يحول دون السعى الجاد إلى التحكيم فيه وتحديد اتجاهه مسبقا ، وتوجه عام نحو ترك المستقبل يحدث عندما يحدث ، لأن من طبيعته أن يظل مجهولا ، ولأنه يأتى دائما على صورة غير متوقعة ، ومن ثم فمن العبث أن نحاول استباقه بالفكر ، أو التحكم فيه بالفعل .

ثانيا : تحليل المشكلة :

هذه الظاهرة التى قدمنا من قبل تشخيصا لها على مستويات مختلفة ، تحتاج إلى تحليل . فمن الضرورى أن نبحث عن الأسباب التى تؤدى بالعقل العربى - على المستوى الشعبى والرسمى ، وكذلك على المستوى الفردى والجماعى - إلى تجنب الاقتراب من منطقة " المستقبل " وتركيز كل جهوده فى اللحظة الراهنة وفيما هو وقتى مباشر ، وترك الميدان المستقبلى للظروف دون محاولة للتدخل المسبق فيه . ويبدو لى أن تحليل هذه الأسباب سيكشف لنا عن ثلاث فئات رئيسية : أسباب دينية ، وحضارية ، واجتماعية سياسية .

أ - الأسباب الدينية :

عندما نحلل طبيعة هذه الأسباب ، لانود أن ندخل فى معركة حول النصوص الدينية لكى نرى إن كانت تؤيد هذا رأى أم ذاك . فمثل هذه المعركة ، فى رأينا ، لن تكون أبدا حاسمة ، وإنما ستكون نقطة انطلاقنا من الواقع نفسه ، أى من الطريقة التى يفكر بها المسلمون فعلا ويتصورون أنها هى المطابقة للدين ، سواء أكانت هذه المطابقة صحيحة - بمعنى مطلق - أم لم تكن .

١ - قد تختلف الآراء حول صفة " التواكلية " وهل هى أصيلة فى الإسلام أم دخيلة ، ولكن الأمر الذى لا شك فيه هو أن السلوك الفعلى لأعداد كبيرة من المسلمين ، المبني على طريقة فهمهم الخاصة للدين ، ينطوى على قدر غير قليل من التواكلية ، والإيمان بالمكتوب والمحتوم . وفى ظل هذا الاعتقاد يكون من الطبيعى أن تسود الفكرة القائلة إن المستقبل ليس شيئا يصنعه الإنسان ، وإنما يدخل فى نطاق " المجهول " و" المخبأ " . بل إن أية محاولة لتدخل الإنسان فى تحديد مصيره أو تغيير مجراه يُنظر إليها على أنها خروج من جانب الإنسان على وضعه الفانى المحدود ، واقحام لنفسه فيما ينتمى أساسا إلى نطاق المشيئة الإلهية . وهكذا ينبغي أن نترك المستقبل فى غموضه ، ونتقبل أية تطورات مفاجئة تحدث فيه ، لأن هذا هو الميدان الذى تتجلى

فيه الارادة الإلهية . وحين يقول المثل الشعبي الشائع " المستقبل بيد الله " فإنه لا يشير فقط إلى تأكيد القدرة الالهية على التحكم فى المجرى القادم للأحداث ، بل أنه يمنع الإنسان - بطريقة ضمنية - من التدخل فى هذا الميدان الذى لا يملك فيه شيئا . وحين يوصف التكهن بالمستقبل فى التعبير الشعبى أيضا ، بأنه " رجم بالغيب " فإن الكلمات المستخدمة فى هذا التعبير تكشف عن فلسفة كاملة تجاه التفكير المستقبلى . فالمستقبل هنا يرتبط " بالغيب " ، والغيب يجمع بين المجهول والمقدس وما يخرج عن نطاق العقل البشرى وما لا تتحكم فيه سوى المشيئة الإلهية . فليس من حق الإنسان إذن أن يتلاعب بهذا الميدان المحفوف بالمخاطر ، وإنما يجب أن يقف إزاء صامتا ويتلقاه ، حين يحدث ، راضيا . صحيح أن وصف " الرجم بالغيب " قد حال دون تمادى العرافين فى نبوءاتهم الخرافية ، ولكنه - فى استخدام الشائع على الأقل - لا يرمى إلى محاربة الخرافة وحدها ، بل إلى النهى عن أية محاولة للتدخل فى ميدان لا شأن للإنسان به أصلا .

٢ - إن الشكل الوحيد من أشكال المستقبل ، المعترف به صراحة من وجهة النظر الدينية ، هو المستقبل " الأخرى " . وهذا المستقبل نتيجة لأفعال الإنسان فى هذه الدنيا وجزءا عليها . ولكنه فى واقع الأمر كان ، حسب تفسير كثير من المتدينين العاديين ، يقف بوصفه قوة مضادة للمستقبل " الدنيوى " . وهذا التضاد يتمثل على وجهين : الأول هو أن المستقبل الدنيوى بيد الله ، والأخرى بيد الإنسان . وهذه مفارقة غريبة ، ولكنها تظل مع ذلك صحيحة ، لأن ما يطرأ على مستقبل الإنسان من تحولات فى هذه الدنيا يدخل - كما قلنا من قبل - فى مجال المجهول أو " الغيب " بحيث لا تستطيع الإرادة الإنسانية أن تتحكم فيه إلا فى أضيق الحدود . أما المستقبل الأخرى فهو النتيجة المنطقية لأفعال الإنسان فى هذه الحياة ، وهو الجزء العادل على تصرفاته . وصحيح أن الله هو الذى يأمر بهذا الجزء ، ولكن العدل الإلهى يعطى كل ذى حق حقه كاملا فى الحياة الأخرى . وبعبارة أخرى فإن نوع المستقبل الذى يستطيع الإنسان أن يتحكم فى تحديده تحكما كاملا هو المستقبل الأخرى ، بينما يفلت منه زمام المستقبل الدنيوى . وهنا نصل إلى الوجه الثانى من أوجه التضاد بين المستقبل الأخرى والدنيوى : فالانحياز الأخرى يبدو ، بناء على ما سبق ، قوة تقف فى وجه الانحياز الدنيوى . وإذا كان العدل الحقيقى الذى يكتسبه الإنسان والجزء الوفاق على أفعاله الحاضرة ، هو ما يناله فى الحياة الأخرى ، فقد يؤدى ذلك بالكثيرين إلى الاعتقاد بأن عدم تحقق العدل فى هذا العالم لا يهم ، فيكفون عن بذل الجهد اللازم لاقراره . وإذا كان المستقبل الوحيد الذى يضمن الإنسان التحكم فيه هو المستقبل الأخرى ، فقد يدفع ذلك الكثيرين إلى الارتكان على هذا الأمل تاركين المستقبل الدنيوى بوصفه مجهولا خارجا عن سيطرة البشر . وهكذا يمكن القول بأن الانحياز الأخرى ، مفهومها بالمعنى السابق ، ليس على الإطلاق انحيازها " مستقبليا " بالمعنى الصحيح ، بالرغم من أنه يشير إلى مصير الإنسان فى حياة مقبلة .

٣ - حين نتأمل جيدا موقع العقيدة الإسلامية والوحى القرآنى فى التاريخ العام للبشر ، كما تجده وجهة النظر الدينية ، يتكشف لنا أحد الأسباب الهامة التى تحول دون سيادة الانحياز المستقبلى فى الفكر الإسلامى . ذلك لأن الإسلام هو آخر الرسالات التى بعثت للبشر ، ورسول

الإسلام هو خاتم الأنبياء ، والوحي الذى كان يهبط على البشرية منذ أقدم عهود الأنبياء قد اكتمل بنزول القرآن ، وبمجيء الإسلام تكون البشرية قد بلغت سن الرشد ، واستكمل كل ما كان ينقص الرسالات السابقة . وهكذا ينطوى الإسلام على عقيدة أساسية هي أنه دين البشرية التالية كلها ، وتعاليمه هي أعلى قمة للتشريع والأخلاق والحكمة يمكن أن يهتدى بها الإنسان .

فى وضع كهذا ، كيف يمكن أن يوصف التاريخ التالى للبشرية ، أعنى تاريخها الذى أعقب وصولها إلى تلك القمة ؟ لن يكون هذا التاريخ ، فى واقع الأمر ، سوى شروح على متن ، هو الوحي فى صورته المكتملة ، أو - إذا جاز فى هذا السياق أن نستخدم تعبيراً فنياً - تنويعات على لحن أساسى ، هو الرسالة المحمدية . وفى إطار وجهة نظر كهذه ، كيف يمكن أن يكون للمستقبل دور جوهري فى فكر الإنسان المسلم ؟ إن مسار التاريخ ، بعد الإسلام ، أما أن يكون تدهوراً ، وأما أن يكون - على أحسن الفروض - محاولة دائماً للعودة إلى الإشعاع الأول . وفى كلتا الحالتين لا ينطوى المستقبل على جديد ، ولا يمثل تطور البشرية خطاً صاعداً إلى أعلى . وربما تصور المؤمن المتمسك بحرفية عقيدته أن الأمل فى مستقبل أفضل من أى شئ عُرف فى الماضى ، ينطوى على نوع من التجديف : إذ يتضمن الاعتقاد بأن التاريخ سيبلغ يوماً ما نقطة تعلو على المستوى الذى بلغه عند نزول الوحي ، وهو أمر محتج بالنسبة إلى عقيدة اكتمل بها رشد الإنسان ، أعنى عقيدة يستحيل - بحكم تعريفها ذاته - أن يتم تجاوزها فى أية لحظة لاحقة من تاريخ البشر .

٤ - فإذا انتقلنا إلى قلب العالم المعاصر ، وجدنا أن التفكير فى احتمالات المستقبل يحمل فى طياته خطراً يهدد ، فى نظر البعض ، قيماً كثيرة مرتكزة على أساس دينى . فحين يفكر الإنسان المعاصر فى المستقبل ، يتجه ذهنه ، فى الأغلب ، إلى تلك الكشوف المستمرة التى يوسع بها العلم والتكنولوجيا نطاق معرفته بنفسه وبالعالم وسيطرته عليهما . والطابع العام الذى يجمع بين هذه الكشوف كلها هو اتجاه الإنسان إلى تأكيد قدرته وانتقاله التدريجى من مرحلة قبول الطبيعة على ما هى عليه إلى مرحلة تغييرها وتشكيلها وفقاً لأغراضه ، مما يؤدى به إلى منافسة الطبيعة وأحداث تحول جذرى فى مسارها والوصول إلى بدائل أفضل لنواتجها .

مثل هذا الجهد العلمى والتكنولوجى يتخذ ، فى عالمنا المعاصر ، طابعاً يؤدى إلى التصادم مع كثير من القيم الدينية . صحيح أن هذا التصادم قد حدث من قبل ، فى الغرب أولاً ثم فى الشرق الإسلامى بعد ذلك ، فى صدد فكرة دوران الأرض ونظرية التطور والتحليل النفسى ، الخ ... ولكن الوضع الراهن أخطر من ذلك بكثير . فالعلم يسير الآن فى أول الطريق المؤدى إلى كشوف تقف على مدخل تلك المنطقة المحظورة التى كانت من قبل وقفاً على التفسير الدينى وحده . والتفكير المستقبلى فى العلم يؤدى مباشرة إلى توقع التحكم فى المخ البشرى ومختلف القدرات الإنسانية ، وإلى أطفال الأنابيب ، وتخليق الحياة الصناعية ، والتحكم فى جنس المواليد ، بل وفى صفاتهم الجسمية والنفسية والعقلية . هناك إذن قوى مخيفة توشك على الانطلاق من داخل مختبرات العلماء ، وهى قوى لا تقتصر على التحكم فى الطبيعة المادية ، بل

تسعى إلى التحكم فى الطبيعة البشرية بدورها . وكل اتجاه إلى التفكير فى مستقبل هذه التطورات ، يشير بالضرورة حساسيات ومخاوف لاحصر لها . فالمستقبل يحمل فى طياته احتمالات مزعجة ، تؤدي إلى زعزعة قيم ظلت مستقرة ومريحة زمنا طويلا . وإذا كانت هذه التجديدات المستقبلية تشير حيرة المفكرين الإنسانيين فى المجتمعات الغربية التى تصنع التغيير ذاته ، فإنها بلا شك خليفة بأن تشير مزيدا من الجزع فى المجتمع العربى الإسلامى الذى يفاجأ بالتغييرات ولا يصنعها ، والذي لا يزال متوقفا عند مرحلة مبكرة من مراحل المقاومة الذهنية والنفسية للتجديد . فنحن مازلنا ، فى كتاباتنا ، نقاوم مبدأ التطور البيولوجى بقوة ، على أسس دينية بحتة ، بل إن فينا من لا يزال يعترض على فكرة دوران الأرض . ويذكر كاتب هذه السطور أنه ووجه بمقاومة عنيفة ، فى بعض أوساط الطلاب الجامعيين ، عندما أشار إلى تلك الحقيقة البسيطة ، التى يمكن أن يتضمنها أى كتاب احصائى تصدره إحدى الادارات الصحية فى أى بلد ، وأعنى بها أن تحسين أساليب الوقاية والعلاج فى الطب الحديث قد أدى إلى زيادة متوسط أعمار البشر . فإذا كانت أمثال هذه المواقف لاتزال قائمة فى مجتمعاتنا ، فهل نتصور أن التفكير المستقبلى ، بما ينطوى عليه من احتمالات تزعزع أشد القيم رسوخا ، أو على الأقل تدفع الأذهان إلى إعادة التفكير فيها من جديد بطريقة جذرية - هل نتصور أن مثل هذا التفكير سيجد أرضا خصبة فى عقولنا ؟

ب - الأسباب الحضارية :

١ - سبق أن عرضنا لتلك النظرية التى ترى فى الوحي أعلى قمة بلغتها الحكمة والشرعية فى أى عصر (لو شئت الدقة لقلنا إن هذه القمة تعلو على الزمن لانها كانت موجودة منذ الأزل ، وإن كانت قد أبلغت إلى البشر فى لحظة زمنية معينة ، وفى منعطف أساسى للتاريخ) . ولقد كان من الطبيعى أن تؤدي هذه النظرة إلى فلسفة للتاريخ ترى فى مسار البشرية ، بعد عصر الوحي الأول ، تدهورا ، وتعلق أقصى الآمال على التشبه بهذا العصر الأول ، أما تجاوزه فمحال . تلك هى الصورة التى اتخذتها فكرة " العصر الذهبى المجيد " فى العالم الإسلامى ، مع ملاحظة أن هذا العصر الذهبى ليس عصر أمجاد بشرية ، بل هو ذلك الذى تحققت فيه أرقى صورة من صور اتصال الألوهية بالإنسانية فى وحي يمثل كلمة الله الحرفية والمباشرة . وعندما يكون المستقبل بالضرورة أدنى مستوى من الماضى ، وعندما يكون قصارى الأمل هو أن نكرر فى المستقبل لحظة معينة من لحظات الماضى ، فعندئذ يفقد المستقبل قيمته بوصفه غاية يتجه إليها نشاط الإنسان ، ومن ثم لاتعود هناك حاجة إلى جعله موضوعا أساسيا للتفكير .

وحسبنا هنا أن نستشهد بأقوال وردت فى إثنين من أحدث الكتب التى عالجت هذا الموضوع - مع ملاحظة أن هذه الشهادة تؤيدها آراء كتاب كثيرين أسبق عهدا انتهوا بدورهم إلى نتيجة مماثلة . فالدكتور فهمى جدعان ، فى كتابه القيم " أسس التقدم عند مفكرى الإسلام فى العالم العربى الحديث " (١) يقتبس الحديث النبوى الصحيح ، ذا الدلالة البالغة فى موضوعنا ، وهو

" خير القرون قرنى ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم " ، ويرى أن التاريخ الإسلامى ، يعد عصر الخلفاء الراشدين كان ينطوى على حتمية " التقدم إلى الأسوأ " (٢) . وهو حين يعرض لآراء بعض الشخصيات الإسلامية التى تعترف بشكل من أشكال فكرة التقدم (وكل اعتقاد بالتقدم هو بالضرورة تفكير مستقبلى ، وإن كان العكس ليس صحيحا دائما) ، يرى أن هذه الشخصيات كانت هامشية ولا تمثل المجتمع كله : " يمكننا القول إن الذين حملوا فى نفوسهم الأمل بالتقدم لم يكونوا إلا نخبة معزولة أو شبه معزولة اجتماعيا ... ثم ... (أن) هذه الأفكار لم تراقفها الممارسة ... ولنا لاعتجب إذا ما رأينا أن الأحاساس بتقهقر الحياة الاجتماعية والسياسية فى الإسلام قد وجد ... صدى عظيمًا وقوة عارمة فى حياة الناس " (٣) .

أما الشاهد الثانى فهو الأستاذ محمود أمين العالم ، الذى يصل ، بعد بحث لمفهوم الزمن فى الفكر العربى ، إلى أن " النظرة العربية الإسلامية فى العصر الوسيط كان يسودها بشكل عام مفهوم للزمن يخلو من الرؤية التطورية ، بل كان يغلب عليه الطابع الارتدادى . فبالرغم من الاحلام المتعلقة بالمهدى المنتظر ، وبالرغم من الممارسات الفكرية والاجتماعية والتكنولوجية المختلفة ، التى كانت تتطلع إلى تغيير فى الحاضر أو المستقبل . فإن مرحلة الدعوة الأولى كانت تمثل نقطة اشارة إلى ما هو الأفضل والأمثل ، مما يجعل من حركة الزمن المتصل ارتدادا ونكوصا وتدهورا من ناحية القيم " (٤) .

٢ - على أن هذه النظرة إلى التاريخ على أنه يسير فى خط هابط بالقياس إلى مصدر الأشعاع الأول ، أى عصر الدعوة الإسلامية ، لم تخل من محاولات للاحياء كانت مشوبة بالتفاؤل . وليس من مهمتنا هنا أن نعرض لهذه المحاولات الكثيرة ، وإنما الذى يهمنا هو الأسس الفكرية التى قامت عليها ، وهل استطاعت أن تترك فى عقول الناس صدى يمكن أن يكون دعامة لاتجاه مستقبلى تفاؤلى بالمعنى الصحيح . فلقد استشهد الكثيرون بالحديث النبوى الذى يعبر عن رؤية تكسر حدة النظرة التشاؤمية إلى التاريخ ، وتبعث أملا فى تجديد حياة العقيدة ، ومن ثم بعث دماء جديدة فى حياة المجتمع ، وأعنى به " يبعث الله على رأس كل مائة عام من يجدد هذه الأمة أمر دينها " . ولكن ، ما نطاق النظرة المستقبلية التى تترتب على هذا الحديث ؟ إن المسألة هنا تتعلق باحياء أمر الدين . ففى كل قرن يظهر مصلح لكى يعيد دماء الحياة التى جفت فى شرايين الفكر الدينى نتيجة لسوء الفهم وفساد الممارسة . ومهمة هذا المصلح هى أن يتدارك الخطأ ، ويحول دون أن يصبح التدهور وقوعا فى الهاوية ، ولكن ليس من مهمته على الاطلاق أن يتجاوز نطاق الاشعاع الأول للعقيدة ، أو يعلو على المستوى الذى سبق بلوغه فى نقطة معينة من الماضى .

٣ - ولو قفزنا عبر الزمان قفزة كبرى لنصل إلى الوضع السائد فى العصر الحاضر ، لوجدنا أن عددا غير قليل من الجماعات الدينية المعاصرة فى العالم العربى ، تلخص فلسفتها الاصلاحية فى عبارة واحدة هى : " لقد كان المسلمون الأوائل منتصرين فى جميع الميادين ، وهزموا أعظم دول العالم فى زمانهم ، عندما كانوا يتبعون تعاليم دينهم ، ثم تدهورت أمورهم لما انصرفوا عن

الدين . وإذن فلتعد إلى حظيرة الدين كيما نصبح مرة أخرى أعظم أمم العالم " . قد تحسد التعبيرات من جماعة إلى أخرى ، ولكنى أعتقد أن هذه العبارة تلخص الدعوة الفكرية لعدد من أهم الجماعات الإسلامية الحالية . وإذا لم يكن من مهمتنا أن ندخل فى جدل يكشف عما فى هذه " الوصفة " من سذاجة وقصور (يتمثل ، قبل كل شئ ، فى تجاهل الفوارق النوعية الهائلة بين عصر الدعوة الإسلامية والعصر الحاضر ، واسقاط كل التغيرات التى طرأت على العالم كله فى الفترة الواقعة بين الحقتين) فإننا نستطيع أن نكتشف بسهولة ، فى هذه المعادلة المبسطة التى تقتنع بها أعداد هائلة من العرب المعاصرين ، نفس السمة التى كنا نشير إليها منذ قليل ، وهى أن أقصى حلم يتمناه هذا الفكر للمستقبل هو أن يتخذ شكل الماضى البعيد ، وأن الاحياء والتجديد هو الأمل الأكبر ، أما التجاوز فمستحيل .

وتقترب من ذلك تلك الدعوة الملحة ، التى نجدها عند أوساط أكثر تفتحاً وعصرية ، إلى " فتح باب الاجتهاد " . فالدعوة مبنية بالطبع على أساس أن باب الاجتهاد ظل مغلقاً ومازال ، أى أن القاعدة التى يركز عليها الفكر السائد ، فى مجال تفسير أحكام الشريعة ، هى قاعدة الثبات على أحكام ماضية ، وماتستتبعه من اعتقاد ضمنى بأمرين : أولهما أن الاجتهادات التى ظهرت حتى عصر معين فى الماضى هى الأصلح ، وأنه لم تظهر طوال الفترة اللاحقة ظروف جديدة تدعو إلى إضافة الجديد إليها . أما الداعون إلى فتح باب الاجتهاد فإنهم أكثر تطلعا إلى الأمام ، إذ يرون أن أى عصر يحق له أن يخوض ميدان الاجتهاد وفقاً لظروفه الخاصة ، وأن مقدار التغير فى العصر الحاضر بالذات يبرر عدم الاكتفاء بالأحكام الماضية . ومع ذلك فإن لهذا التطلع إلى الامام حدوداً لايتعداها : ذلك لأن الدعوة تنطوى على " إعادة " ، بكل ما تحمله هذه الكلمة من معانٍ مثقلة بالإشارة إلى الماضى ، فضلاً عن أن الاجتهاد نفسه يظل يلتزم بالنص الأصلى ، محاولاً تفسيره وفقاً لمتطلبات العصر الجديد ، أى أن الإطار العام المنتمى إلى اللحظة العليا فى الماضى يظل هو المرجع الأساسى ، وتظل الفكرة الكامنة هى أن المستقبل لا يستطيع أن يأتى بشئ يتجاوز الماضى .

٤ - وأخيراً ، فقد رأى البعض فى فكرة " الإمام " أو " المهدي المنتظر " اتجاهاً مستقبلياً لأنها تمثل أملاً دائماً فى أن يأتى اليوم الذى يظهر فيه ذلك الذى يدحر قوى الظلم ويملاّ الدنيا عدلاً . ومن الواضح أن النص الذى اقتبسناه من قبل للأستاذ محمود العالم يسير فى هذا الاتجاه ، إذ ينطوى على الاعتقاد بأن فكرة المهدي المنتظر استثناء من الاتجاه العام الذى ينظر إلى التاريخ نظرة ارتدادية . ولكنى أعتقد أن التحليل الدقيق لفكرة " المهدي المنتظر " كفيل بأن يدرجها ضمن الإطار التقليدى الذى يجعل الزمن اللاحق لعصر الوحي والرسالة ارتداداً وتراجعاً .

ذلك لأن أقصى ما يصل إليه حكم " المهدي المنتظر " هو " عودة " العذل إلى ربوع الإسلام مرة أخرى . ومهمته ، كما يتصورها الخيال الشعبى ، هى أن يقضى بسيفه البتار على تلك القوى الظالمة التى أفسدت حياة المسلمين ، ويعود بهم مرة أخرى إلى العصور الزاهية الأولى ولاشك أن اشتراط كون " الإمام " أو " المهدي المنتظر " من آل البيت ، أمر له دلالة البالغة

هذا الصدد . ذلك لأن انتماء إلى بيت الرسول يرمز للاستمرار بين الماضي والحاضر ، ويحدد سمات المستقبل المنتظر والمأمول بأنها " بحث " لعصر العدل الأول من جديد . صحيح أن هذا الانتماء إلى آل البيت كان ، في البداية ، رد فعل على الاضطهاد الذي لحق أنصار هذه الفكرة على يد الأمويين . ولكن استمراره حتى اليوم يدل على أن نوع الأمل المرتقب في المستقبل هو العودة إلى ذلك العصر الذي كان فيه العدل مستتباً على يد أكرم بيت في الإسلام .

هذه الفكرة ، التي اكتسبت في أيامنا هذه قوة متجددة بفضل الثورة الإيرانية ، تعبر في الواقع عن اتجاه مستقبلي وارتدادى في آن معا ، ولا يمكن أن تعد فكرة ثورية أو تجديدية بالمعنى الصحيح . فالخيال الشعبي لا يتصور في هذه الحالة ثائراً ، بالمعنى المطلق لهذه الكلمة ، ينبع من قلب الشعب ، بغض النظر عن حسبه ونسبه ، لكي يقيم عدلاً من نوع جديد لم تعرفه البشرية من قبل ، وإنما يضع هذا الخيال ضوابط تربط هذه الثورة بالماضي ولا تجعلها " مستقبلية " بكل معاني الكلمة . والواقع أن الأمل في " المهدي المنتظر " كان من الممكن ، في ظروف أخرى ، أن يؤدي إلى تصور " يوتوبيا " مستقبلية محددة المعالم ، يسقط عليها الإنسان المضطهد كل آماله في مجتمع أفضل وأعدل ، ويتخلص فيها الإنسان من قيود الماضي والحاضر مطلقاً العنان لخياله كما يبنى هذا المجتمع المثالي بصورة حرة طليقة . ولكن كل ما قبل عن " المهدي المنتظر " لم يشكل " يوتوبيا " بالمعنى المعروف لهذه الكلمة ، وكان السبب الحقيقي لذلك هو أن حلم العدالة هذا لم يكن حراً طليقاً ، بل كان مقيداً بجميع القيود التي تحكم في نظرة المجتمع الإسلامي إلى التاريخ ، وهي النظرة التي لا يُطلب فيها من المستقبل ، في حالة التفاؤل الشديد ، أكثر من أن يكون ترديداً لأزهي العصور الماضية (*) .

ج - الأسباب الاجتماعية والسياسية :

١ - من المؤكد أن التدهور الفعلي الذي مرت به البلاد الإسلامية ، وخاصة في المنطقة العربية ، بعد عصور الإسلام الظاهرة الأولى ، كان له تأثيره القوي في سيادة النظرة إلى التاريخ على أنه يسير في خط هابط ، وهي النظرة التي نراها مسئولة عن ضالة دور التفكير المستقبلي في العقل العربي . فمن الطبيعي أن يؤدي الانحلال والسقوط على مستوى الواقع الفعلي إلى شيوع مفهوم السقوط والتردى على مستوى الفكر ، ومن الطبيعي أن تكون فلسفة التاريخ ، في جزء منها على الأقل ، انعكاساً للأوضاع المتدهورة التي كانت قائمة بالفعل . ويكفي المرء أن يلتقي بنظرة سريعة على الأوضاع العامة للتاريخ الإسلامي ، في معظم فتراته التي أعقبت عصر الرسالة والفتوح وتكوين الدولة الكبرى ، لكي يدرك الأسباب التي جعلت تفكير الناس قدرباً تشاؤمياً لا مكان فيه لنظرة مستقبلية . ولا شك أن حقائق الانحلال الداخلي ، والتصارع بين فئات السلطة ، واستبداد الحكم ، وترىص القوى الخارجية كالتتار ومختلف الشعوب المسيحية - هذه

* هل يستطيع المرء أن يربط بين هذه القيود التي لا يمكن أن تخرج عنها فكرة " الإمام " و" المهدي المنتظر " ، أي بين محزها عن تكوين نظرة مستقبلية متحررة تماماً من الماضي ، وبين ما يلاحظه الكثيرون ، بعد عام ونصف من نجاح الثورة الإيرانية ، من افتقارها حتى الآن إلى برنامج ثوري بالمعنى المتكامل ، يفي بمقتضيات الحاضر ويكفل مواجهة المستقبل في تغيره السريع والدائم ؟

الحقائق معروفة للجميع ، وهى تقدم تفسيراً لجانب هام من جوانب الاعتقاد بتدهور التاريخ وعدم جدوى التفكير فى المستقبل . ومع ذلك فإننا لا تؤيد رأى القائل بأن هذا هو التعليل الوحيد ، لأن مجموعة الأسباب التى أوردناها فى هذا البحث كقيلة باقتناعنا بأن الواقع الهابط لم يكن هو المصدر الوحيد للفكرة القائلة إن الزمن والتاريخ كله يسيران فى اتجاه هابط .

٢ - ونستطيع أن نضيف من بين العوامل التى تؤدى إلى هذه النتيجة ، عامل البيئة الطبيعية وما يترتب عليها من آثار اجتماعية . ذلك لأن البيئة العربية إما صحراوية وإما زراعية ، وفى كلتا الحالتين يكون إيقاع التغير فى الحياة بطيئاً ، بل فى أحيان كثيرة غير ملموس . وهكذا تغلب الأشكال السكونية الثابتة على تفكيرنا ، ويصعب أن نجد مفاهيم الدينامية والتحول السريع والدائم مكاناً لها فى أذهاننا . وفى مثل هذه الأوضاع لا نتوقف الأذهان طويلاً عند احتمالات حدوث تغييرات حاسمة فى المستقبل ، يتعين علينا أن نتأهب لمواجهةها قبل حدوثها . وعلى العكس من ذلك فإن المجتمعات التى يتسارع فيها إيقاع التغير (لكونها تنتمى إلى بيئة صناعية) ، لا تجد صعوبة فى أعداد نفسها - ذهنياً على الأقل - لاحتمالات مستقبلية مفاجئة مختلفة اختلافاً جذرياً عن الواقع القائم : كاحتمالات انتقال الحياة البشرية إلى قاع المحيط أو الفضاء الخارجى ، والتحكم فى قدرات المخ البشرى وفى الخلية الوراثية ، واحتمال حدوث تغييرات حاسمة فى أساليب التعليم والاتصال ، بل فى الأنظمة السياسية والاجتماعية وتركيب الأسرة بوصفها نظاماً اجتماعياً . هذه الأمور كلها تعد ، بالنسبة إلينا ، خيالاً قد نقرأ عنه لطرافته ، ولكى نعرف ما قد يحدث " للآخرين " ، ولكننا لا نتوقف عنده طويلاً ، إذ أننا نؤمن فى قرارة أنفسنا أن هذا لن يحدث " لنا " . وفى نظر عقلية سكونية لم تهى نفسها للتغير السريع ، لا يمكن أن تكون صورة المستقبل مختلفة جذرياً عن الحاضر ، ولا يكون هناك استعداد أصلاً لأخذ هذه الاحتمالات بجديّة كما لو كانت شيئاً يمكن أن نواجهه بالفعل فى يوم ما .

٣ - ولو تأملنا صورة الواقع المعاصر للإنسان العربى ، لوجدنا أنها تتركز على ممارسة فعلية مركزة بقوة على الحاضر ، وايدىولوجية موجهة أساساً نحو الماضى ، وفيما عدا ذلك لا يبقى للمستقبل مكان حقيقى .

إن الإنسان العربى ، سواء أكان شديد الثراء أم شديد الفقر ، يمارس حياته فى اللحظة الحاضرة بتكثيف شديد . فالحاضر ، بالنسبة إلى الثرى ، يعنى امتاع الحواس بترف اللحظة والانغماس فى متع الحياة إلى حد الاغراق . هذه الحياة المترفة لا تترك مجالاً كبيراً للتفكير فى المستقبل ، الذى قد يحمل فى طياته احتمالات غير مريحة تتناقى مع " مذهب اللذة " الذى يسيطر على سلوك العرب الأثرياء . ومجرد عمل حساب الاحتمالات المستقبلية بجديّة يعنى التنازل عن متعة الحاضر وأخذ الحسابات العقلية فى الاعتبار بدلاً من الملذات الحسية . فلماذا ينتزع الإنسان نفسه من متعة اللحظة الحاضرة المضمونة ومن هدونها وسكينتها ، من أجل توقعات قد تكون مقلقة مزعجة ، وقد تدفعه فى النهاية إلى التضحية بقدر كبير أو قليل من رخاء الحاضر ونعمته ؟

أما الإنسان العربى فى المجتمعات الفقيرة فقد تدهورت أحواله إلى حد الانشغال الكامل بالتغلب على مشكلات اللحظة الراهنة ، بحيث لم يعد ذهنه يملك ترف التفكير فى المستقبل أو التخطيط له . فالصعوبة الشديدة التى يواجهها مثل هذا الإنسان فى كافة جوانب حياته اليومية ، تستحوذ على تفكيره استحوذا كاملا لا يترك فراغا للاهتمام بأى شئ يخرج عن النطاق الفورى المباشر .

فى الصراع بين التفكير فى الآتى وفى الآتى ، تُحسم المعركة نهائيا لصالح الأول نتيجة للتراكم الهائل للمشكلات والتعقيدات التى يتعين مواجهتها لحظة بلحظة . ولاشك أن مما يدعم هذا الاتجاه إلى الاكتفاء بالتفكير فى الحاضر ، انعدام الثقة فى تلك الوعود التى تقدمها إليه أنظمة الحكم من آن لآخر ، بصورة منتظمة ، كما تبعث فيه نوعا من الأمل يساعدها هى ذاتها - قبل أن يساعده هو - على اجتياز صعوبات اللحظة بأكبر قدر من الأمان . وكلما استمرت عملية الالهاء هذه التى تحشد لها كل القدرات الاعلامية الحديثة ، وتبين زيف وعودها مرة بعد مرة ، قلت ثقة المحكومين فى المستقبل ذاته ، لا فى وعود السلطة المسئولة عنها فحسب . وحين تُعرض على الناس صورة تتسم بشئ من الواقعية ، كالقول مثلا إن الشعب المصرى سيبلى بعد سبعين مليونا فى سنة ٢٠٠٠ ، فى الوقت الذى يعانى فيه العدد الموجود حاليا أشد المعاناة من الحاضر المظلم ، فإن صورة المستقبل تبدو مصدرا لمزيد من التعاسة ، ومن ثم فإنها تُستبعد بسرعة لأن فى تعاسة الحاضر ما يكفى .

وهكذا فإن الإنسان العربى ، فى حالة الاستقطاب الاقتصادى التى تميز حياته فى الربع الأخير من القرن العشرين ، بين ثراء خيالى وفقير مدقع ، يجد فى كلتا الحالتين ما يدفعه إلى استبعاد التفكير المستقبلى . فهو فى الحالة الأولى يعيش فى حلم وردى جلبه ثراء مفاجئ لم يتولد عن جهد وعمل متدرج ، ويرفض الخروج من حالة الحلم لكى يواجه مستقبلا قد يتطلب منه جهدا شاقا ، وقد يحمل فى طياته احتمالات مزعجة . وهو فى الحالة الثانية يملك فى حاضره من الهموم ما يكفيه ، وما يسد أمامه طريق الامتداد بتفكيره لحظة واحدة إلى الأمام .

وفى كلتا الحالتين تلعب ايدىولوجية العودة إلى الماضى المجيد دورها فى إبعاد الأذهان عن المواجهة الحقيقية للمشاكل المتراكمة . ونظرا إلى أن الماضى قابل للتفسير على انحاء عدة تجعل من السهل تشكيله وفقا للأهداف المطلوبة ، فإن هذا الغطاء الايدىولوجى يؤدى دوره بكفاءة تامة ، وبلا أية خسائر أو أضرار فى كلتا الحالتين : ففى حالة الثراء الخيالى يقدم الماضى غطاء " روحانيا " يستتر على الحسية المفرطة التى تسود مجتمعات تعيش فى متعة اللحظة الحاضرة ، فتنتشر هنا الدعوات السلفية ، التى يصل بعضها إلى حد التطرف ، والتى يمولها فى كثير من الأحيان أعظم أفراد المجتمع ثراء ، بحيث تجمع فى داخلها على نحو فريد بين الروحانية الداعية إلى الزهد والاتصاف عن متع الحياة على مستوى الدعوة الايدىولوجية ، وبين المادية المفرقة فى الجرى وراء المكاسب الدنيوية ، على مستوى الممارسة الفعلية . وفى حالة الفقر المدقع تقدم ايدىولوجية الماضى الروحانى المجيد تعويضا تخديريا فعلا عن هزال الحاضر وتعاسته ، وقد تصل

هذه الإيديولوجية إلى حد التصوف الذى ينسى الناس يؤس الحاضر ويصرف فكرهم إلى آفاق يسهل فيها عليهم تحمل شدائد الحياة الواقعية ومصاعبها . وهنا أيضاً تلعب أجهزة الاعلام ، التى توجهها الدولة فى الأغلب ، دوراً أساسياً ، لأن إبعاد الأذهان عن كشف تعاسة الأوضاع الحاضرة ، هو أيسر السبل للتستر على تقصير المسئول عن هذه الأوضاع ، وهو أيضاً أيسر السبل لتجنب المسئولية الفادحة التى ينطوى عليها التفكير الجاد فى المستقبل .

خاتمة :

فى اللغة العربية يسمى الاتجاه إلى تحسين الأوضاع ، فى الحاضر أو المستقبل ، " تقدماً " ، وهكذا نتحدث مثلاً عن " تكنولوجيا متقدمة " ، ونعنى بذلك تكنولوجيا بلغت مستوى رفيعاً ، أو ستبلغه فى المستقبل . ولكن لفظ " التقدم " يعبر ، فى الوقت ذاته ، عما هو قديم . وهكذا فإنك حين تتحدث فى العربية عن " عصر متقدم " لن تكون واثقاً إن كان المقصود هو أن هذا العصر أفضل وأرفع ، بالمقاييس الحديثة ، من عصور سابقة ، أم أن المقصود هو " أحد العصور القديمة أو الغابرة " . فالتعبير - بغض النظر عن سياقه - يؤدى المعنيين معا . وبعبارة أخرى فإن فى لغتنا لفظاً واحداً ، مشتقاً من جذر واحد ، يؤدى معنى الحركة إلى الامام والحركة إلى الوراء ، أو الاتجاه إلى المستقبل والاتجاه إلى الماضى ، فى آن معا . فهل لهذا الازدواج فى المعنى دلالة خاصة ؟ وهل هو يعبر عن سمة أساسية فى حضارة يكون فيها النمو والتطور والتحسين ، على الدوام ، عودة إلى نموذج قديم ؟ (5) يبدو أن الحقائق التى عرضناها فى الصفحات السابقة تؤكد هذا الاستنتاج بقوة .

لقد حاولنا فى هذا البحث أن نقدم تشخيصاً لمظاهر الابتعاد عن التفكير المستقبلى فى الحياة والفكر العربيين ، مع الاهتمام بالجذور القديمة الممتدة حتى حياتنا المعاصرة ، وهى الجذور التى تقوم بدور لا يقل أهمية عن دور الظروف الراهنة فى اعاقه ظهور فكر مستقبلى مبنى على أسس علمية وعقلانية .

على أن العصر الحاضر لا يحتمل مثل هذا التجاهل لاحتمالات المستقبل . فمهما كانت مجتمعاتنا تقليدية بطيئة الايقاع ، فإن التغير لابد أن يلحقها ، ولا بد أن يكون وقعه أشد على من لا يهيئون أنفسهم ، عقلياً ونفسياً ، له . وإنه لمن المفارقات الغريبة أن نرى المجتمعات التى تصنع التغير وتمارسه وتفرضه على العالم كله منذ أربعة قرون على الأقل ، تشعر بالجزع من سرعة معدل التحولات المنتظرة فى المستقبل القريب ، ومن التغيرات الاجتماعية والنفسية التى لابد أن تطرأ على الإنسان عندما يكون معدل التغير فى مجتمعه متجاوزاً لطاقته على الاستيعاب والتكيف . بل إن هذه المجتمعات التى كانت حياتها كلها تحولا يسير بإيقاع شديد السرعة ، تطلق على الاختلال الذى يمكن أن يصيب الإنسان نتيجة لذلك اسم " صدمة المستقبل " ، وتخصص لها عدداً هائلاً من الكتابات والمؤتمرات ومراكز البحث .

فماذا نفعل نحن حين نحرقنا ثورة المعلومات ، والثقافات العالمية الجديدة ، والنتائج الاجتماعية

والنفسية المترتبة على إعادة توزيع مراكز القوة والثروة في المجتمع ، والقيم الجديدة المترتبة على كشف علمية ستعم نتائجها على الجميع ؟ ماذا نفعل حين نواجه ذلك بأبتية فكرية تقليدية ، تتجه إلى الماضي وتسجن نفسها في اللحظة الحاضرة ، أما المستقبل فتتركه للظروف ، وتنتظر حتى يأتي ذلك - المجهول - الذي لا تريد أن تشارك في صنعه ؟

هذا في رأيي ، سؤال أساسي لأن التوجه الذهني نحو المستقبل هو ، كما نعلم جميعا ، أول وأهم شروط الإبداعية والابتكار .

هوامش :

- (١) المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ١٩٧٩ .
- (٢) المرجع المذكور ، ص ٢٢ .
- (٣) المرجع نفسه ص ٤٧ .
- (٤) مفهوم الزمن في الفكر العربي الإسلامي قديما وحديثا . مقال في دراسات في الإسلام تأليف عدة مؤلفين . بيروت دار القاربي ١٩٨٠ - ص ١١٩ - ١٢٠ .
- (٥) من المصادفات الغريبة أن مقال الأستاذ محمود العالم في كتاب - دراسات في الإسلام - الذي أشرت إليه من قبل ، قد وقع في يدي بعد تدوين هذه الملاحظة مباشرة ، خلال فترة الاعداد لهذا البحث ، وقد تبين لي أنه قدم في ص ١٢٠ و ١٢١ إشارة مماثلة إلى المعنى المزدوج لكلمتي - المتقدم - و - المتأخر - في اللغة العربية . غير أن الأستاذ العالم يرى أن المعنى الذي يشير إلى الماضي ، في لفظ - المتقدم - كان هو المعنى المستخدم قديما ، على حين أن المعنى الذي يشير إلى المستقبل هو المعنى الحديث ، ولذلك يستنتج أن القدماء كانوا مرجعين إلى الماضي ، بينما أصبح محور الإشارة عند المحدثين هو المستقبل . وربما كانت هذه هي نقطة الخلاف بيني وبينه في هذا الموضوع ، لأن لفتنا المعاصرة تستخدم الكلمة بالمعنيين معا في آن واحد . كما يدل على ذلك المثل الذي أوردته في هذه الصفحة ، ولذلك فإنني أعتقد أن إشارتي إلى تلازم المعنيين اللذين يدلان على القديم والجديد في آن واحد ، مازالت صحيحة .

الفصل الخامس الأصالة والمعاصرة رأى جديد فى مشكلة قديمة

لست أدري من الذى أدخل تعبير " الأصالة والمعاصرة " فى حياتنا الفكرية . فقد كانت المشكلة نفسها معروفة ومطروحة أمام جمهور المثقفين ، منذ القرن التاسع عشر . وكانت مجادلات الرواد المحدثين من مفكرى العرب حول الموقف الذى ينبغي أن نتخذه من التراث الماضى ومن علوم العصر تنتمى إلى صميم هذه المشكلة . ومن المؤكد أن استمرار مناقشة المشكلة نفسها حتى اليوم ، واستمرار التساؤل عما ينبغي أن نأخذه من اسلافنا وما ينبغي أن نقتبسه من معاصرنا ، واستمرار الخلاف بين مدارس تعبر عن نفس المواقف التى اتخذها أجداد روجيون لنا منذ أكثر من قرن من الزمان - هذا الاستمرار هو فى ذاته علامة من علامات الاعتلال ، لا الصحة العقلية . ففى الوقت الذى ظللنا خلاله نتجادل حول ما نأخذ وما نقتبس وما نتخلى عنه أو نرفضه ، وما يلائم ظروفنا وما يتنافى مع أوضاعنا أو أخلاقنا أو عقيدتنا - فى هذا الوقت كانت أوروبا قد انتقلت من عصر الخيل إلى عصر البصاريخ ، ومن طاقة الفحم إلى الذرة ، وكانت اليابان قد تحولت من بلد شرقى منسى متخلف إلى أكبر منافس لأعظم القوى الصناعية فى العالم .

* الأصالة والمعاصرة

كان المفروض أن تحسم المشكلة منذ وقت طويل ، وأن تنتقل من الحسم النظرى إلى الفعل ، وحتى لو عجزنا عن حسمها فقد كان الواجب ألا نحصر أنفسنا فى إطارها طوال أكثر من قرن كامل ، تغيرت خلاله البشرية بأكثر مما تغيرت منذ عصر ميلاد المسيح ، ومع ذلك فقد ظللنا ندور فى نفس الحلقة ، ونحصر أنفسنا فى نفس الإطار ، ونتصور أن حل مشكلاتنا الحية الملحة التى تستصرخنا من كل جانب ، ينبغي أن يظل معلقا حتى نجيب عن هذا السؤال الأساسى . ويعتد ومن خلال الإطار الذى نستقر عليه (إذا قدر لنا يوما ما أن نستقر) سيصبح من الميسور أن نحل كل شئ .

واحقاقا للحق فإن طرح المشكلة ، طوال الفترة التى تزيد عن قرن من الزمان ، لم يكن يحدث بطريقة واحدة ، ولم تكن كل مرة أثرت فيها المشكلة صورة طبق الأصل من الأخرى . فقد كانت مشكلة المواجهة بين القديم والجديد تثار كل مرة فى ظروف مختلفة ، ويعاد طرحها من خلال منظورات مغايرة ، واستجابة لمواقف متجددة . فهى تارة تثار فى مواجهة العلم الأوروبى المكتشف حديثا ، أو فى مواجهة نظريات علمية معينة (كنظرية التطور مثلا) صدمت العقل الشرقى الإسلامى وحفزته إلى مراجعة موروثات كثيرة ، وتارة أخرى تثار فى سياق الكفاح من

- مجلة " فصل " - العدد الأول - أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٨٠ -

أجل الاستقلال الوطنى والتحرر من المستعمر فكريا وماديا ، وتارة ثالثة تطرح فى مواجهة التسيير العلمى والتكنولوجى لثقافة دخيلة احتلت أرضا عربية وهددت الكيان العربى ذاته بأخطار فادحة .

وهكذا فإن صيغة " الأصالة والمعاصرة " هى أحدث صيغة لمشكلة طرحها العقل العربى على نفسه منذ أمد بعيد . ويبدو لى أن هذه الصيغة قد راجت رواجاً خاصاً ، إن لم تكن قد ابتدعت ابتداءً ، بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، وطرحت فى سياق عملية مراجعة النفس ، الشاقة والأليمة ، التى قام بها العقل العربى لكى يفهم سر هذه الهزيمة ، أو يخفف عن نفسه وقعها ، أو يبحث عن الوسائل الكفيلة بتعويضها . ويبدو لى أن اختيار الالفاظ ذاتها كان راجعاً إلى مؤثرات أجنبية ، مباشرة أو غير مباشرة . فقد شاع فى بلادنا مصطلح " الأصالة " ترجمة للمصطلح الفرنسى Authenticité الذى استخدمه بعض المفكرين الغربيين المعنيين بأمور العالم الثالث ، ووضعوه فى مقابل مصطلح " الحداثة Modernité " ، الذى يقترب معناه المقصود كثيراً من لفظ " المعاصرة " . وكان من أهم هؤلاء المفكرين الغربيين ، المؤرخ وعالم الاجتماع الفرنسى جاك بيرك الذى عمل على ترويج هذا المصطلح فى كتبه ، وبين تلاميذه من العرب ، وهم كثيرون ، ومعظمهم يحتل فى حياتنا الثقافية مكانة هامة . وأنا لا أزعم أننى اتبع تاريخ هذين المصطلحين ، بل إننى أتمنى أن يقوم بهذه المهمة باحث جاد ، يكشف لنا بدقة عن الظروف التى أدخل فيها ، فى حياتنا الثقافية ، للمرة الأولى ، ولكن إذا صح أن مفكراً غربياً هو الذى يرجع إليه الفضل فى اشاعة هذه الصيغة فى جونا الثقافى ، فى العقدين الأخيرين ، كانت هذه الحقيقة ، فى حد ذاتها ، مظهراً من مظاهر الأزمة ، ومفارقة لاتخلو من السخرية المريرة : أعنى أن يستعير مثقفو أمة من الأمم من حضارة أخرى نفس الصيغة التى يريدون أن يعبروا بها عن رغبتهم فى الاستقلال الفكرى عن الآخرين ، والعودة إلى جذورهم ، ويبحث كل ما هو مضىء فى تراثهم .

على أية حال ، ظهرت صيغة " الأصالة والمعاصرة " فى حياتنا الثقافية فى وقت ما خلال العقدين الأخيرين (على الأرجح) ، وسرعان ماتلقفتها أيادى الكتاب والباحثين ، وكونت نواة أساسية تحلقت حولها بلورة ظلت تتضخم وتتضخم حتى ضمت فى داخلها قدراً كبيراً من نتاجنا الفكرى والثقافى منذ فترة ظهورها . وشاعت الصيغة بين الكبار والصغار ، وأصبحت حاضرة فى كل الندوات والمؤتمرات والحلقات ، وصارت ضيفاً دائماً على مجلاتنا الفكرية وصفحاتنا الأدبية ، وأصبح كل مفكر يستقبل شاباً مثقفاً يود أن يجرى معه حديثاً أو مقابلة ، يتوقع سؤالاً واحداً على الأقل حول مشكلة الأصالة والمعاصرة ، ويصدق توقعه فى الغالبية الساحقة من الحالات .

خلال هذا كله لم يتوقف أحد لكى يحلل الصيغة نفسها ، ويتبين مدى قدرتها على التعبير عن المشكلة المطروحة . وهذا للأسف أمر شائع فى جونا الثقافى : إذ تُطرح الصيغ فتتداولها اللسان على الفور دون أن يتوقف أحد لكى يتساءل عن مدى سلامة الصيغة ذاتها ودقتها . وحين تكون الصيغة غير دقيقة ، ينعكس ذلك سلباً على كل الجهود الفكرية التى نبذلها فى

سييلها .

وفى اعتقادي أن من المفيد إلى أقصى حد أن نترث قليلا لكى نحلل هذه الصيغة التى أصبحت جزءا لا يتجزأ من الحياة الثقافية على مستوى العالم العربى كله . وأستطيع أن أقول إن تحليلها كهذا كفيل بأن يكشف لنا عن عيوب أساسية فى هذه الصيغة ، وهى عيوب تمر - للأسف الشديد - على كل من يستخدمونها (وما أكثرهم) دون أن ينتبه إليها أحد ، وتؤدى إلى اختلال واضح فى الإطار الفكرى الذى تحصرنا فيه ، وإلى وضع بدائل غير دقيقة لمعالجة تلك المشكلة الحيوية .

وآمل ، من خلال التحليل الذى سأقدمه فى هذا البحث ، أن أثبت أن هناك ثلاثة عيوب أساسية فى الطريقة الشائعة التى تُطرح بها مشكلة الأصالة والمعاصرة .

أولا : إننا نتصور وجود تعارض أو تقابل بين اللفظين ، مع أنه لاتعارض بينهما على الإطلاق .

ثانيا : إننا نفرض على أنفسنا ، فى مواجهة هذه المشكلة ، اختيارا بين بديلين (أو توفيقا بينهما) وبذلك نحصر أنفسنا فى هذا الإطار الضيق ، مع أن هناك بدائل أخرى لاتتنسئ إلى هذا الطرف أو ذاك .

ثالثا : إن الصيغة بأكملها لا تحل المشكلة الحضارية لمجتمعنا بقدر ما تعبر عن فراغ أساسى فى حاضر المجتمع الذى نعيش فيه .

ماذا تعنى الأصالة ؟

فى تصورى أن لمفهوم الأصالة معنيين رئيسيين ، بينهما تشابك واتصال وثيق :

المعنى الأول زمنى . فالأصيل ، أو العريق ، هو الذى تمتد جذوره إلى الماضى " وتتأصل " فيه . بهذا المعنى نتحدث عن أسرة أصيلة ، أو عن فرس أصيل ، فنقصد فى الحالتين امتداد الجذور إلى أصول بعيدة يمكن تتبعها والزهو بها . ولكن هذا الذى تمتد جذوره فى الماضى لابد أن يكون موجودا معنا اليوم ، أى لابد أن يكون معاصرا . فالفرس الأصيل هو السليل الذى نراه حولنا ، ونستطيع أن نتتبع شجرة نسبه إلى أجداد مشهود لهم بعلو المكانة . وبعبارة أخرى فإن الأصالة ، فى معناها الزمنى ، تطلق على تلك الحالة التى يكون فيها المعاصر ، أو الموجود معنا اليوم ، ضاربا بجذوره فى الماضى ، وفى التاريخ .

وبهذا المعنى الزمنى لاتكون الأصالة ، على الإطلاق ، نقيضا أو حتى مقابلا للمعاصرة ، بل إن كلا منهما تشكل جزءا من معنى الأخرى . فالأصيل لابد أن يكون معاصرا يتميز بعمق

جذوره التاريخية (بينما يوجد ، بالطبع ، معاصر سطحي بلا جذور) . والمعاصر قد يكون أصيلا أو غير أصيل . وبعبارة أخرى ، فهناك تداخل لا يستهان به في المعنى بين الأصالة والمعاصرة ، عندما تفهم الأصالة بمعناها الزمنية ، على حين أن الطرح الشائع ، الذي لا يناقشه أحد ، لهذه الصيغة ، يصور الأمر كما لو كانت الأصالة تشير إلى الماضي أو التراث وحده ، والمعاصرة تلتزم الحاضر فحسب .

على أن للأصالة معنى ثانيا ، لاصلة له بالزمان ، هو الصدق مع النفس والتعبير الحقيقي عن الذات . وفي هذا المعنى نتحدث عن " أصالة العاطفة " أو " أصالة الشاعر " ، فلا نقصد بالطبع العودة إلى الأصول التاريخية العائلية للشاعر ، وإنما نقصد أنه في فنه يعبر عن نفسه بلا تزيف ، أو أن العاطفة تعبر بالفعل عن الشاعر الداخلية لصاحبها ، وليس فيها زيف أو خداع .

وفي هذا المعنى الثاني بدوره لا نجد أدنى تعارض ، أو حتى اختلاف جوهري في المعنى ، بين الأصالة والمعاصرة ، لأن المعاصر يشتمل على ما هو أصيل وما هو غير أصيل ، أعني ما هو صادق مع نفسه ، وما ينطوى على زيف أو خداع .

هذان هما المعنيان الرئيسيان للأصالة ، وهما كما نرى لا يتضمنان أي تعارض مع " المعاصرة " ، ولكن وضع اللفظين أمانا - في كل المعالجات الحالية للمشكلة - كما لو كانا يبدلين يتعين علينا أن نختار بينهما ، أو على أحسن الفروض أن نوفق بينهما ، هو في صميمه طرح باطل ، يؤدي إلى تشويه للمشكلة برمتها ، وإلى تضليل العقول التي تضنى أنفسها في البحث عن حل لها . فنحن ، ببساطة شديدة ، نجهد أنفسنا في اقتفاء أثر لا يوصل إلى شيء ، ونبحث عن باب متاهة ليس لها مخرج .

ولو شئنا أن نبحث عن المقابل الحقيقي للأصالة ، بالمعنى الذي حددناه ، لوجدنا أنه الزيف ، والسطحية ، والمحاكاة الحرفية . وللمقابل الأخير - أعني المحاكاة - أهمية خاصة في حياتنا المعاصرة . ذلك لأن حالة التخلف التي نعانيها تؤدي بنا إلى أن نلتمس أسباب التقدم في محاكاة نماذج أحرزت نجاحا في مجتمعات أخرى . وهكذا يدعو البعض إلى اقتباس النموذج الأوروبي الأمريكي - أي النموذج الغربي الرأسمالي - ويرى في هذا النموذج حلا أمثل لمشكلاتنا المادية والمعنوية . وفي مقابل ذلك يدعو البعض الآخر إلى الأخذ بالنموذج الاشتراكي - بدرجة من درجاته - على أساس أنه هو وحده الكفيل بانقاذنا من خطر التخلف والانتقال بنا إلى الطريق المؤدى إلى النهوض . والاقتباس أو الاقتداء بالتجارب الأخرى ليس عيبا في ذاته . فمن المحال ، بعد كل هذا التاريخ الذي مرت به المجتمعات البشرية ، أن يبدأ مجتمع تجرته من الصفر . وحتى لو استطاع ذلك فلن تفيد هذه البداية المطلقة كثيرا ، بل إن النماذج التي تقدمها التجارب الأخرى تفنينا عن كثير من الجهود والمحاولات التي جُرت من قبل فلم توصل إلا إلى طريق مسدود . غير أن الأمور كثيرا ما تصل إلى حد المحاكاة البهائية الساوذة : فتجد انصار

النموذج الغربي الرأسمالى يقلدون أنماط الحياة الترفية الاستهلاكية التى بلغتها المجتمعات الغنية بعد معاناة طويلة ، مع أن مجتمعات هؤلاء المقلدين مازالت تفتقر إلى أبسط ضرورات الحياة الآدمية فى كثير من جوانب معيشتها . بل قد نجد منهم من يحاكي الغربيين فى أسلوب تعاملهم وطريقة كلامهم وتفاصيل إشاراتهم وإيماءاتهم ، وربما امتدت المحاكاة إلى أمور يعترف الغربيون أنفسهم بأنها من عيوبهم الأساسية . ومن جهة أخرى فإن أنصار النموذج الاشتراكى كثيرا ما يحصرّون جهودهم فى محاولة التطبيق الحرفى لنظريات ظهرت فى مجتمعات ذات بناء وتاريخ مخالف ، دون أى اجتهاد فى إعادة صياغة النظريات وفقا لظروف المجتمع المحلية . بل إن كفاحهم كثيرا ما ينحصر فى ترديد عبارات وصيغ مكررة محفوظة ، لاتفهمها الجماهير ولا تجد فيها تعبيرا عن واقعها أو اقترابا من مشاكلها . وبذلك يعطى هؤلاء الفرصة لخصومهم كى يتهموهم " بالعمالة " ، وهو لفظ إن لم يكن يعبر عن الاشتغال لمصلحة الغير لقاء مقابل مادى ، فهو على الأقل يعبر عن التبعية الفكرية التى قد تصل ، فى الحالات المتطرفة ، إلى حد تلقى التعليمات الجاهزة وتطبيقها دون أى تصرف .

تلك إذن أنواع من المحاكاة الحرفية تتضمن كلها ضياغا للأصالة وعجزا عن التعبير الصادق عن الذات ، وتنشأ عن فراغ وخواء داخلى لا يكون هناك مفر من ملئه بمضمون مستمد من نموذج خارجى . فأين إذن تكمن الأصالة فى مثل هذه الحالات ؟ من الواضح أن النموذج لو كان ناهيا من واقع المجتمع نفسه ومعبرا عن ظروفه الفعلية ، أو لو كان يتضمن إعادة تشكيل أساسية لنموذج مجرب فى مجتمعات أخرى ، بحيث يتلام مع الواقع الذى نعيشه بكل عناصره ، لكان عندئذ نموذجا أصيلا . وهنا تكون الأصالة هى أن نتأمل أنفسنا جيدا من الداخل ، ونتلمس الحلول لمشاكلنا من عناصر الواقع الذى نعيش فيه ، أو نجعل من واقعنا محورا يدور حوله كل مانستمد من غيرنا .

غير أن هناك نوعا آخر من المحاكاة ، يوصف بأنه لايتضمن أى خروج عن الأصالة ، بل يقال إنه هو نفسه التعبير الحقيقى عن الأصالة ، وأعنى به محاكاة أسلافنا والعودة إلى نموذج الحياة الذى كان سائدا إبان انتشار دعوتهم وازدهار دولتهم . وقد يتخذ هذا النموذج شكلا إسلاميا ، فيقال إن صيغة التقدم الوحيدة المتاحة لنا هى أن نعود إلى إسلام السلف الصالح ، مادام هؤلاء قد تمكنوا بفضل إيمانهم من تثبيت دعائم دولة كبرى وقهر أعظم امبراطوريات التاريخ القديم . وقد يتخذ شكلا عربيا ، فيشير أنصاره إلى أمجاد العروبة فى عصرها الذهبى ، على الصعيد العسكرى والسياسى والحضارى والعلمى ، ويدعون إلى بحث هذه الامجاد والتشبه بها من جديد . وفى معظم الحالات يتخذ هذا النموذج شكلا يجمع بين الإثنين ، أى بين الإسلام والعروبة .

هذا النوع من محاكاة الأجداد ، أو - حسب العبارة التقليدية - الاقتداء بالسلف الصالح ، يعد فى نظر الكثيرين الحل الأمثل لمشكلة الأصالة . فنحن فى هذه الحالة نعود إلى جذورنا ، ونرتد إلى أصولنا ، ومن ثم فإننا فى واقع الأمر ، لا " نحاكي " أحدا ، لأن المحاكاة إنما تكون

بين طرفين متفايرين ، وهو مالا ينطبق على العودة إلى الذات في منابعها الأصلية .

والكـ : هل تكمن الأصالة في مثل هذه العودة إلى الماضي بحق ؟

من المؤكد أن معظم الأذهان تربط بين مفهوم الأصالة وفكرة الرجوع إلى الجذور البعيدة في الماضي ، حتى لو لم تكن توافق على أن هذا الرجوع هو الصيغة المثلى لحل المشكلات الحضارية الراهنة للمجتمع . ومع ذلك يبدو لى أن الأمر يحتاج إلى وقفة متأنية نحلل فيها عملية العودة إلى الماضي ، لكى يتبين لنا إن كانت تلك أصالة خالصة ، أم أن فيها قدرا - يزيد أو ينقص - من المحاكاة ، وبالتالي من الافتقار إلى الأصالة .

إن أنصار الاقتداء بالسلف الصالح يركزون دعوتهم على فترة معينة من التاريخ ، هى على وجه التحديد فترة صدر الإسلام . والنموذج الذى يدعون إلى الاقتداء به هو نموذج الإسلام الأول ، إسلام الدعوة والكفاح والانتصار وبناء الحياة الجديدة ، أى عصر النبى والخلفاء الراشدين . وربما توسع بعضهم فامتد إلى نهاية القرن الأول والثانى من الهجرة ، ولكن المهم فى الأمر أن يؤرّ الاهتمام ، ومركز الاشعاع هو أقدم عصور الإسلام . ويعترف أنصار هذه الدعوة أنفسهم ، بأن الفترة التى تلت ذلك ، أعنى الفترة التى تفصلنا عن عصر الانتصار الأول ، كانت فى معظم الأحيان فترة تدهور وتراجع وخروج عن الخط القويم وعن النموذج الرائع الذى ضربه لنا المسلمون الأوائل .

وبعبارة أخرى ، فإن معظم فترات التاريخ الإسلامى كانت - باعتراف أنصار هذا الرأى - " إنقطاعا " عن المسار الذى بدأ بداية مجيدة ، وخروجاً أو انحرافاً عن الاتجاه القويم . أى أننا حين يراد منا أن نعود اليوم إلى هذا النموذج لا بد أن نقفز قفزة هائلة فوق الجزء الأكبر من التاريخ العربى الإسلامى ، ونعود إلى أول فتراته ، ونسقط من حسابنا جزءا كبيرا من الزمن الذى يفصل بيننا وبين هذا العصر الأول .

هذا الانقطاع ، وهذه القفزة فوق فترة زمنية طويلة ، تُسقط شرطا أساسيا من شروط الأصالة ، وهو " الاستمرار " . فصحيح أن العصر الذى يراد منا أن نقتدى به ، ينتمى إلى جذور تاريخنا البعيد ، ولكنه لم يظل ممتدا على نحو متصل حتى وقتنا الراهن . فنحن فى حالة النموذج الإسلامى ، نعتز صراحة بالانقطاع حين نقول إننا نتكبن طريق السلف الصالح منذ القرون الأولى ، أى أن معظم فترات تاريخنا كانت خروجاً على النمط الأول . ونحن نعلم أن الأصالة فى نسب إنسان أو فرس ، إنما تعنى أن يكون هذا النسب مستمرا أو متصلا من فترة معينة فى الماضي حتى الوقت الحاضر ، ولو حدث أى انقطاع فى النسب خلال هذا المسار لما عاد هذا أو ذاك أصيلا .

وهكذا نجد لزما علينا أن نعيد النظر فى موقف أولئك الذين يحددون الأصالة بأنها العودة

إلى جذورنا الضاربة في أعماق الماضي . فحدث انقطاع أساسي بين الحاضر وبين هذا الماضي البعيد يؤدي إلى الاحساس بنوع من " الاغتراب " بين الإنسان وبين جذوره البعيدة . وكما إننا في حالة محاكاة النماذج الأجنبية المعاصرة ، نشعر باغتراب " مكاني " لأن هذه النماذج دخيلة علينا ، تنتمي إلى بقاع تفصلنا عنها مسافات مادية (ومعنوية) كبيرة ، فكذلك نشعر باغتراب " زمني " حين يُطلب إلينا أن نقفز فوق الزمن قفزة هائلة ، ونتجاهل معظم فترات تاريخنا ، ونقتدى بنموذج قديم في ظروف أصبحت مختلفة عنه كل الاختلاف ، وفي عالم لا تربطه بعالم الأسلاف أية صلة ، في الوقت الذي نعترف فيه صراحة بأن الخط الذي كان مفروضا أن نظل محسكين به ، منذ ذلك العصر الذهبي القديم ، قد انقطع منذ أمد بعيد .

وهكذا تؤدي هذه الملاحظة إلى نتيجة هامة ، هي أن الربط بين الأصالة والعودة إلى الماضي قد لا يكون صحيحا على الدوام ، وذلك حين ينقطع الخط المتصل الذي يربط بين الماضي والحاضر . وفي مثل هذه الحالة نستطيع أن نتصور نوعا من " الاغتراب الزمني " الذي يشعر به الإنسان المعاصر إزاء تراث يراد منه بعثه بعد انقطاع طويل ، وفي ظروف أصبحت مغايرة إلى أبعد حد .

فإذا كان من الصحيح أن الأصالة لا ترتبط ضرورة بالرجوع إلى الماضي ، فإن مشكلة الأصالة والمعاصرة تكتسب عندئذ طابعا أعقد بكثير مما تبدو عليه للوهلة الأولى .

ذلك لأن الوضع الشائع للمشكلة هو إيجاد تقسيم ثنائي : فإنت إما أن تكون أصيلا أو معاصرا . إما من المتعاطفين مع الماضي أو من دعاة الحاضر . إما داعية إلى الرجوع إلى التراث ، أو نصيرا للتحديث . فإن لم تكن من انصار القديم فأنت حتما " متغرب " (ولفظ التغرب يستخدم في هذا السياق ببراءة ، إذ يجمع بين غربة المرء عن مجتمعه ، وبين انحياسه " للغرب " الذي هو حامل لواء الحضارة المعاصرة) . أما محاولة التوفيق بين الطرفين فلا تشكل في واقع الأمر موقفا ثالثا ، لأنها لا تعدو أن تكون أخذا من كل منهما بطرف .

على أن في هذا التقسيم الثنائي تبسيطا مفرطا . فعالم الواقع ليس دائما على صورة " إما هذا وإما ذاك وإما كلاهما معا " ، بل أن هناك حالات أشد تعقيدا من أن تُرد إلى مثل هذه الصيغة المبسطة . وفي الحالة التي نحن بصدددها ، يصادفنا أولئك الذين يقتربون عن التراث القديم لأنهم يرونه أضيق نطاقا بكثير من الواقع المعقد الذي يعيشون فيه ، ولأنهم يرونه عاجزا - بحكم الظروف التي نشأ فيها - عن الإجابة عن كثير من الأسئلة التي تواجه إنسان اليوم ، وحتى لو استخلصنا منه إجابات كهذه بالاجتهاد ، فسيكون مقدار الجهد الذي نبذله في عملية الاستخلاص والاستنباط هذه معادلا للجهد الذي نبذله لو بدأنا من جديد . وبغض النظر تماما عن مدى اتفاقنا أو اختلافنا مع هؤلاء ، فأنهم يمثلون فئة مخلصه ، لاتسعى إلى الهدم أو التنكر للماضي ، وإنما تحرص على أن تعطى الحاضر حقه كاملا . ولكن المهم في الأمر أن هؤلاء ، مع

شعورهم بالاغتراب إزاء الماضي البعيد ، قد لا يكونون " متغربين " على الإطلاق ، أعنى أنهم قد لا يكونون منحاكين ألبا إلى حضارة الغرب ، على الصورة التى ترسمها كثير من الكتب الشائعة لكل من يبدى تحفظا على فكرة العودة إلى التراث القديم .

هنا نجد موقفا أشد تعقيدا مما تصوره لنا القسمة الثنائية التى تحصرنا فيها مشكلة " الأصالة والمعاصرة " . فنحن هنا إزاء عقول لا تتحسس لحضارة الغرب أو تحاكيها محاكاة عمياء ، وتترك على وجه الخصوص أن القيم واتجاهات السلوك الإنسانى لا تنتقل ألبا من حضارة إلى حضارة ، ولكنها تدرك فى الوقت نفسه أن الخلاص الذى يقدم إليها فى صورة عودة إلى نمط الحياة والفكر السائدين فى عصر ذهبى غابر ، لن يحل المشكلة ، ولن يقدم إلا إطارا شديد العمومية ، يتعين علينا أن نملأه بمضمون لا بد أن يستمد كله من ظروف حياتنا الراهنة . هذه الحالة الحقيقية ، التى تكاد تكون مأساوية ، موجودة بيننا ، ولكن أين موقع أصحابها على خريطة " الأصالة والمعاصرة " كما يرسمها سبل الكتابات التى عالجت هذا الموضوع ؟

ويؤدى بنا امعان التفكير فى النقطتين السابقتين ، اللتين تخفق فيهما صيغة " الأصالة والمعاصرة " ، إلى نتيجة هامة تكشف عن قصور ثالث فى هذه الصيغة . ذلك لإتنا ، حين نضع أنفسنا أمام بديلين يتعين علينا أن نحدد موقفا منهما ، أحدهما هما ماضى حضارتنا الخاصة ، والآخر هو حاضر حضارة أخرى مستقلة وغريبة عنا ، فإننا لن نجد عندئذ إجابة عن تساؤل أساسى :

وأين حاضرتنا نحن ، وواقع الحضارة التى نعيش فيها من هذين البديلين ؟ إنا سواء اخترنا أن نعود إلى تراثنا القديم ، أو أن نقتبس أفكار حضارة الغرب وأساليبها ، أو حتى أن نبحث عن صيغة للتوفيق بين الاثنين ، فسوف نتعامل خلال ذلك كله مع طرفين خارجين عن الواقع العربى الراهن : فالماضى البعيد تفصلنا عنه مسافة تاريخية شاسعة وتطورات وخبرات هائلة اكتسبت خلال حقبة طويلة من الزمن . وحاضر الغرب تفصلنا عنه قيم وتقاليذ وتراث يصعب أن يتلاقى طرفاها بعد أن تشعب مسارهما منذ وقت طويل فى طريقين مستقلين . ومعنى ذلك أن الطرح الشائع للمشكلة يحصرها فى إطار بديلين لا ينطبق أى منهما على الحاضر العربى ، على مفاهيمه وظروفه ومقولاته وإشكالاته المميزة ، وإنما ينطلق أحدهما من الماضى العربى ، والآخر من الحاضر غير العربى . فعلام تدل هذه الطريقة فى طرح المشكلة ؟ إنها لا تدل إلا على خواء الحاضر والعجز عن ملئه بمحتوى مستمد من طبيعته الخاصة ، لامن عناصر بعيدة عنه زمانيا أو مكانيا . بل إن الصيغة ذاتها إنما هى تعبير مبطن ، غير مباشر ، عن واقع التخلف ، أو تخلف الواقع . ويظهر ذلك بوضوح تام حين نقارن الإشكال الحضارى الذى تعبر عنه هذه الصيغة فى مجتمعاتنا بالإشكال الحضارى لبلاد العالم المتقدمة . وفى هذه الحالة الأخيرة لانجد التماسا للحلول فى تراث قديم ، أو فى اقتباس عناصر حضارات أخرى ، وإنما تتعلق الإشكالات كلها بطبيعة

الواقع القائم بالفعل ، وتُستمد من عناصر الحياة المحيطة بإنسان هذه المجتمعات . وعندئذ تكون المشكلات المطروحة من نوع : مشكلة القيم الإنسانية فى مقابل القيم المادية ، أو علاقة الإنسان بأدوات عمله ونتاج عمله ، أو تأثير المعرفة العلمية على مصير الإنسان ، الخ ..

مجمل القول إن الإشكال الحضارى ، فى هذه الحالة الأخيرة ، يعبر بوضوح عن حاضر عمتلى ، على حين أن إشكالنا ، كما تعبر عنه صيغة " الأصالة أو المعاصرة " يغلل الواقع المحلى القائم ، ومن ثم فهو إشكال " الحاضر الفارغ " الذى يراد ملؤه بمضمون غير منبثق من داخله .

أين إذن تكمن الأصالة ؟

لنعد مرة أخرى إلى المعنى اللغوى للفظ ، كما نستمد منه التوجه السليم . إن الأصالة هى أن نكون صادقين مع أنفسنا ، وأن نستوحى لمشكلاتنا حلولاً مستمدة من واقعنا . وهى بهذا المعنى ليست على الإطلاق بديلاً لمعيشة العصر ، وإنما هى على الأصح أفضل شكل لتلك المعيشة ، أى هى الشكل " الأصيل " للمعاصر .

وهكذا يمكننا أن نعد الأصالة نقطة تلاقى بعددين أساسيين : -

أولهما الابتكار والإبداع ، لأن المواجهة " الأصيلة " للمشكلات تنطوى حتماً على عنصر إبداعى أساسى يتيح لنا أن نبتكر الحلول دون أن نجري وراء الآخرين الذين توصلوا إلى حلولهم فى ظروف مختلفة ، وفى مواجهة مواقف مغايرة .

وثانيهما البعد الزمنى : إذ أن محور التعارض بين الأصالة والمعاصرة لايعنى إلغاء البعد التاريخى . والتزام المجتمع الحريص على أصالته بظروفه الخاصة ورفضه للمحاكاة العمياء ، لايعنى أن هذا المجتمع قد رفض ماضيه أو تنكر له . ذلك لأن كلا منا يحمل ماضيه على أكتافه فى حاضره ، وحين نقول إن الحلول الأصيلة هى تلك التى تُستمد من واقع المجتمع ، فإن مفهوم الواقع هنا يحمل فى طياته كل ماضى هذا المجتمع وتراثه . ومن المؤكد أن تاريخ المجتمع وتجاربته الموروثة كلها تشكل جزءاً لايتجزأ من واقعه الذى يحياه . وعلى ذلك فإن الحلول التى نقول إنها ينبغى أن تستمد من الواقع الذى نعيش فيه ، لايد أن تتضمن فى الوقت ذاته حكمة الماضى وخبرة التراث بقدر ما تتضمن من عناصر الإبداع والتطلع إلى المستقبل .

ومجمل القول إن الأصالة الحقيقية تكمن فى قلب المعاصرة ، دون أن تنكر للماضى . ومقياسها الحقيقى هو أن تعرف كيف تبتكر حلولاً صادقة وملائمة لمشكلاتك التى تعيشها فى عصرك ، مستعينا بكل ماتحمله من خبرات ماضيك ، دون أن تخدع نفسك أو تغالطها ، أو تنقل عن الآخرين بغير وعى بالاختلاف بين ظروفك وظروفهم .

وحين نفهم الأصالة على هذا النحو ، يتضح زيف التقابل التقليدى الذى يضعها فى مواجهة

المعاصرة ، ويتبين خطأ التفسير الذى جعل اللفظين مرادفين لمعاشة الماضى ومعاشة الحاضر .
فقد تكتمل كل شروط الأصالة فى مجتمع يعايش عصره معاشة كاملة ، وقد تضيع كل مقومات
الأصالة فى مجتمع لا عرف لنفسه مخرجا إلا أن يحاكى ماضيه البعيد .

الباب الثاني

الفكر الإسلامي وبعض المشكلات المعاصرة

الفصل الأول

الأسس الفلسفية لحقوق الإنسان في العالم الإسلامي المعاصر

إن هناك ما يشبه الإجماع ، في معالجات المسلمين المعاصرين لموضوع حقوق الإنسان ، على اتباع منهج واحد ، هو العودة إلى نصوص القرآن والسنة بوصفها المصدر الأساسي لهذه الحقوق . وفي أي بحث يتقدم به مفكر إسلامي معاصر حول هذا الموضوع ، نجد في جميع الحالات تقريبا عرضا لقائمة الحقوق الأساسية التي تقول بها الموثيق والاعلانات الحديثة ، مع إيراد آيات قرآنية وأحاديث نبوية تدل على أن هذه الحقوق قد عُرِفَت في الإسلام من قبل . ولما كانت الكتب المقدسة تؤكد جميعها تلك المبادئ الأخلاقية الأساسية التي اكتسبتها البشرية بعد خبرة طويلة ، والتي أكدتها الفلسفة والحكمة الإنسانية منذ القدم ، فإن مهمة هؤلاء الباحثين في الاهتداء إلى نصوص تؤيد حقوق الإنسان الرئيسية لن تكون في هذه الحالة بالمهمة العسيرة ، لاسيما وأن عمومية النص الديني تسمح باستخلاص معانٍ متعددة ومتشعبة منه .

هذه المحاولات ، التي تحقق أحيانا نجاحا ملحوظا ، تعد مصدر فخر كبير للمفكر المسلم في العصر الحاضر . ومن الجدير بالذكر أن هذا الفخر لا يرجع إلى اعتقاده بأن قاعدة حقوق الإنسان ، في كتاب الإسلام المقدس ، أوسع منها في الموثيق الحديثة ، بقدر ما يرجع إلى أن تلك النصوص الدينية التي أكدت حقوق الإنسان الأساسية " أقدم " بكثير مما عرفت الحضارة الغربية . وهكذا تجدهم يؤكدون أن الحقوق كلها موجودة ، وربما أضاف البعض حقوقا أخرى أو أكد أن الحقوق المعروفة معروضة بصورة أكثر تفصيلا ، ولكن التأكيد ينصب في أغلب الأحيان على الأسبقية الزمنية أكثر مما ينصب على المضمون نفسه . فالكُل ، تقريبا ، يصلون آخر الأمر إلى نتيجة واحدة : لقد عرفنا نحن هذه الحقوق قبلهم !

هذه الحقيقة الأساسية معناها أن الأساس الأول لفكرة حقوق الإنسان في الذهن الإسلامي المعاصر ، أساس ديني . ونستطيع أن نحدد وجهة النظر التي تركز على هذا الأساس الديني في عبارة " نموذجية " قالها أحد كبار القانونيين المصريين في صدد حديثه عن حقوق الإنسان في الإسلام : " الإسلام أقر الدولة القانونية ، التي تحكم بالشرعة ، وترعى حقوق الإنسان ، قبل استقرار هذا المبدأ الذي لم يظهر في أوروبا بوضوح إلا بعد الثورة الفرنسية " (ج) .

هذه العبارة تُعد في نظرنا نموذجية ، لأنها تنطوي على عناصر تتكرر لدى معظم الكتاب الذين عالجوا هذا الموضوع من وجهة نظر إسلامية ، وهي :

أولا : إن المقارنة تجري بين الإسلام والغرب من أجل تأكيد مبدأ " الأسبقية الزمنية

(ج) عثمان خليل عثمان : تطور مفهوم حقوق الإنسان - مجلة عالم الفكر ، مجلد ١ عدد ٤ ص ١٥ .

للإسلام - ، وهو المبدأ الذى يهتم به الكاتب أكثر من اهتمامه بإثبات تفوق المفهوم الإسلامى لحقوق الإنسان على المفاهيم الغربية .

ثانيا : إن المقارنة تعقد بين " الإسلام " و " أوروبا " ، أى بين عقيدة وقارة ، أو عقيدة وحضارة (على أساس أن أوروبا = الحضارة الغربية) ، وهى مقارنة غير جائزة ، لأن أحد طرفيها مقدس والآخر دنيوى ، وأحدهما وحى إلهى والآخر ممارسة تاريخية .

ثالثا : إن إقرار الإسلام للدولة القانونية شئ مختلف كل الاختلاف عن وجود هذه الدولة بالفعل خلال التاريخ الإسلامى وعن طريق الممارسة الفعلية فى الحكم .

ومع ذلك فإن المؤلف يعتبر أن مجرد الاقرار النظرى للمبدأ ، فى نصوص العقيدة ، معناه أن الدولة القانونية تحققت بالفعل ، أو أن المبدأ قد اعترف به واقعا - وهو أمر تكذبه أبسط معرفة بالتاريخ الإسلامى بعد عصر الرسول والخلفاء الراشدين .

هذا الأساس الدينى لحقوق الإنسان تترتب عليه نتائج هامة ، وتتفرع عنه أهم السمات التى تتميز بها نظرة العالم الإسلامى إلى هذا الموضوع ، وأعنى بها :

أن أساس حقوق الإنسان : ١ - مقدس - ٢ - وقديم - ٣ - وليس مستمدا من خبرة أو تجربة إنسانية .

١ - عندما تتخذ فكرة حقوق الإنسان ، فى ذهن الإنسان العربى المسلم ، طابعا مقدسا ، يرجع إلى أصول إلهية ، فإن هذا لا يبدو غريبا كل الغرابة بالنسبة إلى تطور مفهوم حقوق الإنسان بصورة عامة . فمن الأمور التى يتفق عليها معظم الباحثين فى هذا الموضوع أن هناك أساسا ميتافيزيقيا لفكرة حقوق الإنسان ، يتمثل فى وجود نظرة معينة إلى الطبيعة البشرية ، تفترض أن الإنسان كيان له كرامته واحترامه ، وأنه ولد حرا ومتساويا مع الآخرين ، وأن مظاهر القهر والاستعباد ترجع إلى أسباب اجتماعية ، وليست مظاهر تنتمى إلى " الطبيعة " ذاتها . هذا الأساس الميتافيزيقى يرجع إلى أصول من أهمها العقائد الدينية . وأقول إن العقائد الدينية من أهم هذه الأصول ، ولكنها ليست هى الأصل الوحيد ، لأن الفلسفات - التى كان البعض منها وثنيا - قد أسهمت أيضا بدور لا يستهان به فى بلورة فكرة الكرامة البشرية ، فضلا عن أن الحكمة التشريعية ، التى وصلت إلى درجة عالية من النضج فى عصر مثل عصر بركليز ، وقبل ذلك فى شريعة حمورابى ، لم تكن ترجع مباشرة إلى أصول دينية ، بل كانت أحيانا بعيدة عن هذه الأصول كل البعد . كذلك ينبغى ألا نغفل تأثير الآداب والفنون القديمة فى تشكيل فكرة الإنسان بوصفه كائنا مميزا له حقوق ينبغى صيانتها .

ومع هذا كله فقد كان للعقائد الدينية ، وخاصة عقائد التوحيد الثلاث ، دور رئيسى فى

تأكيد القيمة المطلقة للإنسان ، الذى ينبغى ألا يتخذ وسيلة أو أداة لغيره . ومن المؤكد أن الدفعة المعنوية التى يعثتها تلك العقائد كانت من أهم العوامل الحافزة لتلك الحركة التى تعاقبت عبر عصور تامة ، من أجل استخلاص حقوق الإنسان وجعلها حقيقة واقعة .

ولو بحثنا فى السمات التى تميز الإسلام ، بوصفه ديناً توحيدياً ، فى نظره إلى الإنسان التى يبنى عليها فهمه لحقوقه ، لوجدنا أن الإسلام يجعل للإنسان طبيعة مكرمة مستمدة من كونه " خليفة " لله . هذا التكريم مطلق ، لا يتقيد بجنس أو مكانة اجتماعية ، وإنما هو تكريم للإنسان بما هو كذلك ، ومن حيث علاقته الفريدة بخالقه فحسب . وإذن فهناك طبيعة خاصة يفترضها الإسلام للإنسان ، ومن هذه الطبيعة ، التى تحدت معالمها فى القرآن ، تستمد حقوقه . فالإنسان الذى تحدت طبيعته على أنه خليفة لله فى الأرض ، لا يصح أن يُضطهد أو يظلم أو تسلب حريته أو يفرق بينه وبين أخيه على أساس العرق أو اللون ، الخ ...

ويحدد باحث معاصر هذا الأساس الدينى لحقوق الإنسان فى الإسلام فيربطه بفكرة القداسة إذ يقول : " ولكن للإنسان قداسة ولحقوقه قداسة ، جوهرها وسندها ما فيه من روح الله ، وهذا ما لم يخطر على بال كثيرين ممن يتكلمون عن حقوق الإنسان التى إن لم تكن موضع تقديس إيمانى فلا ضمان لها ولا أمان . ولاشئ يضر قضية الإنسان أكثر من اعتباره عضواً فى عالم الحيوان ، لأنه سيخضع للقانون الذى يسود الطبيعة ، مع أنه فوق الطبيعة وسيدها بكل ما فيها " (٦) . ومثل هذا رأى يتكرر مراراً لدى المفكرين الإسلاميين المعاصرين ، الذين يسمعون إلى تأكيد أهمية مفهوم حقوق الإنسان فى الإسلام . فهم جميعاً متفقون على أن القداسة التى يضيفها القرآن على حقوق الإنسان هى خير ضمان لهذه الحقوق (٧) .

من السهل إذن أن نرى أن الأصل " المقدس " لحقوق الإنسان ، الذى يرجع إليه المفكرون المعاصرون فى العالم الإسلامى بلا انقطاع ، له سماته المميزة . فحقوق هذا الكائن الفانى ، المتغير ، أى الإنسان ، مستمدة من مصدر أسمى . وهذه الحقوق تضمنها نفس الجزاءات التى تضمن " الخير والشر " فى العقيدة الدينية : فالحساب على مخالفتها يتم فى الحياة الأخرى ، ولا توجد جزاءات دنيوية محددة تعاقب من يخرقها . وبعبارة أخرى فإذا لم يكن إيمان الحاكم صادقا ، فلن يردعه شئ عن انتهاك تلك الحقوق ، ولن يستطيع مواطنوه المضطهدون أن يهيئوا ضده بأى شئ سواء الجزاء الأخرى .

ولنتأمل فى هذا الصدد نصاً آخر ، للباحث نفسه ، يعلق فيه على كلمة للصوفى المسلم المشهور ابن عربى أكد فيها أن الله خلق الإنسان على صورته ، فيقول : " فإذا كان الله قد خلق الإنسان على صورته فإن هذا الصوفى يقول إن من يراعى الإنسان فهو يراعى خالقه " (٨) .

هذا إذن هو الضمان الذى تقدمه وجهة النظر الدينية لحقوق الإنسان : إذ ينبغى أن تصان هذه الحقوق مراعاة للخالق . ومراعاة الخالق تفترض مقدماً سيادة الإيمان ، إذ أن المجتمع الذى يختفى

فيه الإيمان يستطيع بسهولة أن يضرب بحقوق الإنسان عرض الحائط ، مادامت مراعاة الخالق ليست من أهداف مجتمع كهذا . وبعبارة أخرى ، فالمجتمع الذى تراعى فيه حقوق الإنسان هو ذلك الذى تختفى فيه ، أصلا ، المصالح الدنيوية وأطماع الحكام وشهواتهم إلى القوة والسيطرة والمال . مثل هذا المجتمع ، الذى يخشى غضب الله فوق كل شئ ، هو وحده الذى يحفظ حقوق الإنسان ، وفقا لوجهة النظر الدينية . وهكذا فإن النظرية تصلح لمجتمع الإيمان المثالى وتطبق فيه بنجاح . وهنا شئ رائع ، ولكن ماذا عن تلك المجتمعات التى تسودها الاطماع الدنيوية ، ويتوارى فيها الإيمان ، على مستوى الطبقات الحاكمة والمسيطرة على الأقل ؟ إن حكام مثل هذه المجتمعات لن يحرصوا كثيرا على مراعاة الخالق ، فما السبيل إلى انتزاع حقوقنا الإنسانية منهم ؟

من السهل أن نرى أن معظم المجتمعات البشرية تنتمى إلى هذه الفئة الأخيرة . فالمجتمع الذى يسوده الإيمان التام هو حلم لا يكاد يتحقق فى تاريخ البشر . ولو تتبعنا تاريخنا الإسلامى ، باحثين فيه عن مجتمع الإيمان الخالص والتجرد من الأطماع الدنيوية ، لظلمنا نتراجع ونتراجع دون أن نهتدى إليه ، إلى أن نتوقف عند عصر الخلفاء الراشدين ، فنرى الكثيرين يصورونه بأنه أقرب المجتمعات إلى ما نبحث عنه ، وإن كان هؤلاء مضطرين إلى الاعتراف - بحكم الحقائق التاريخية - بأن الصراعات التى شهدتها هذا العصر ذاته ، والتى كانت فى كثير من الأحيان دامية ، تؤكد أنه لم يخل تماما من الأطماع والمصالح الدنيوية . وعلى أية حال فإن هذه الفترة المحدودة هى تلك التى يعترف فيها المفكرون المتحمسون للنظرية الإسلامية فى حقوق الإنسان ، بأن القداسة والإيمان العميق قد مارسا فيها تأثيرهما على الحكام ، على حين أن كل من جاءوا بعد هذه الفترة ، أو معظمهم ، قد شوها " الحكم الإسلامى الصحيح " .

فلنسلم بذلك ، ولكن ألا يعنى هذا أن الاعتماد على المحس الدبنى وحده غير كاف ؟ إن الله كرم الإنسان وجعله " خليفة " ، هذا صحيح ، ولكن هل يكفى ذلك لردع الحاكم أو إلزامه بالاعتراف بحقوق الإنسان ؟ إن التاريخ نفسه خير شاهد على أن ذلك لم يكن كافيا . فالضمان الوحيد لحقوق الإنسان يصبح عندئذ ضمانا إلهيا . فإذا تخلى الحاكم عن التقوى الشاملة الكاملة ، وتملكته الاطماع البشرية المألوفة ، أصبحت حقوق الإنسان بلا دعامة ، بلا أساس ، بلا ضمان . ولو قيل للحاكم " لاتضطهد رعايك لأن فيهم روح الله مثلك " أو " لاتسلبهم حياتهم أو حريتهم حتى لاتغضب الله " ، فلن يرتدع ، لأنه يعتمد منذ البداية عن طريق الإيمان ، واتخذت أفعاله (بغض النظر عن شكلية أداء الشعائر) خطأ دنيويا بحتا ، بحيث لا يعود " الأمر اللاهوتى " السابق يمارس عليه تأثيرا . فإذا لم يوجد ضمان بشرى ، تاريخى ، دستورى ، لحماية حقوق الإنسان ، عندئذ يصبح الباب مفتوحا على مصراعيه لانتهاكات لا مثيل لها لهذه الحقوق - وهو ما حدث بالفعل فى التاريخ .

ومجمل القول إنه ، فى عالم تسوده المصالح الدنيوية ، يؤدى الاعتماد التام على الضمان الإلهى لحقوق الإنسان إلى إضعاف هذه الحقوق أو القضاء عليها . وما لم نكن نعيش فى عالم

التقوى المثالى ، الذى تفترضه النظرية الإسلامية فى حقوق الإنسان ، فإن الوسيلة الوحيدة لحماية هذه الحقوق هى إيجاد ضمانات " إنسانية " وضعية " لها .

والواقع أن قدرا كبيرا من سوء السمعة الذى يلحق بكلمة " القوانين الوضعية " ، فى جميع الكتابات الإسلامية المعاصرة ، يرجع إلى خلط تقع فيه هذه الكتابات بين المثل الأعلى والواقع . فالنصوص الدينية مثالية ، لاتعاقب من يخالفها إلا بعذاب الآخرة ، أى أنها لاتتضمن جزاء دنيويا محددًا للحاكم الذى ينتهك حقوق البشر . وحتى لو كانت هناك نصوص تقضى بعزل الحاكم السيئ ، فإن وسائل العزل وكيفية و " آلياته " غير محددة ، ومن ثم يستطيع الحاكم دائما أن يتجاهلها ويتعدها . أما القانون الوضعى فأمامه واقع يواجهه ، ويقبده ، ويفرض عليه ظروفه الخاصة . وبعبارة أخرى فالنص الدينى يتحرك فى مجال الحرية المطلقة ، بينما القوانين الوضعية تقيد نفسها بواقع معقد ، متغير ، متعدد الجوانب ، ومن ثم فإن المقارنة التى يعقدها الكثيرون بين الإثنين غير جائزة (٩) . إنها مقارنة بين المثل الأعلى والواقع ، بين أحكام نظرية مثالية لم تطبق بالفعل وأحكام لا بد لها أن تتقيد بالمتغيرات والمشكلات والصعوبات التى يفرضها الواقع .

والمشكلة الأخرى ، إلى جانب مشكلة عدم وجود ضمانات دنيوية محددة لحقوق الإنسان فى ظل وجهة النظر الدينية ، هى أن طابع القداسة الذى تتسم به النصوص الدينية سرعان ما تتغير طبيعته على أيدى البشر . فالنصوص الدينية ، كما قلنا مرارا ، لاتحكم بذاتها ، ولاتطبق نفسها بنفسها ، وإنما يطبقها بشر فانون ، لهم مصالحهم وأطماعهم وشهواتهم . وكثيرا ما يقال إن الابتعاد عن الطريق القويم ، الذى ترسمه الشريعة للبشر ، سببه " التشويه " الذى طرأ على أحكام الشريعة نتيجة لانحرافات البشر ، وكأن هناك أساسا ثابتا يمكن أن يظل على ما هو عليه ، لو لم يشوهه القائمون بالتطبيق . ولكن كل حكم دينى لايمكنه أن يستغنى عن العنصر البشرى فى التطبيق ، ومجرد وجود هذا العنصر البشرى معناه نزع القداسة الأصيلة ، وإنزال الحكم الدينى من مستوى المطلق إلى مستوى النسبى والمتغير . وهكذا يكون الخلاف ، فى حقيقته ، خلافا بين حكم بشرى يعترف ببشريته ، وحكم بشرى أيضا يدعى الارتكاز على أساس دينى ، وغالبا ما يكون النوع الثانى أخطر ، لأنه يتيح للحاكم أن يضع نفسه فوق مستوى النقد ، ويضفى حالة من القداسة على أفعال تحركها الأغراض البشرية المألوفة ، بينما الحكم البشرى المعترف ببشريته هو ، فى الوقت ذاته ، قابل للتبديل والتغيير والنقد .

والواقع أن الأمر الذى سهل الخرق المستمر لحقوق الإنسان ، كما أكدها الوهى طوال التاريخ الإسلامى ، هو أن الحاكم كان فى الوقت ذاته " خليفة " للرسول بحكم بكل ثقل السلطة التى يستمدّها من سلفه العظيم . وبهذا الوصف كان الحاكم هو الذى يتولى تفسير النصوص الدينية ، التى هى فى الأغلب عامة إلى حد تقبل معه شتى الاتجاهات ، وكان من الطبيعى - إذا استثنينا حالات قليلة - أن تتحكم مصالحه الدنيوية فى تحديد التفسير الذى يميل إليه .

وهكذا تظهر هنا كل المشكلات التى تترتب على وجود نص إلهى مقدس ، يقوم بتطبيقه

بشر قانون ، وتثار هنا كل الصعوبات الناجمة عن التقابل بين الثابت والمتغير ، والمقدس والبشرى ، والروحي والزمنى ، والفطرى والتجريبى ، والأزلى والتاريخى ، والمثالى والواقعى .

ومجمل القول إنه حين تكون حقوق الإنسان مستمدة ، فى المحل الأول ، من علاقة الإنسان بالله ، لا من علاقة الإنسان بالإنسان ، فإن المجال يصبح مفتوحا أمام البشر للتحايل على هذه الحقوق ، مع ادعاء العصمة التى تُنسب للنص المقدس .

٢ - هذا الأساس المقدس لحقوق الإنسان ، يتميز أيضا بأنه " قديم " . ففى عصور نزول الوحي ، والفترة التى أعقبته مباشرة ، كانت الحقوق الإنسانية فى أوج تحققها . وعلى ذلك فإن الخط البيانى لهذه الحقوق ، فى الحضارة الإسلامية ، يزداد هبوطا كلما ابتعدنا عن تلك القمة التى بلغها فى " العصر الذهبى " ، وهو العصر الذى نجد لدى جميع أنصار التراث ، من بين الكتاب العرب المعاصرين ، حنيننا دائما إليه ، مع كل ما يضيفه الحنين على القديم ، السحيق فى القدم ، من مثالية رومانسية تنتقى من الصورة المعقدة ما يلائمها من العناصر ، وتضيف إليها كل ما يشعر الإنسان فى العصور التالية ، بأنه قد حُرِم منه .

هذا التصور يؤدى بالفعل إلى إلغاء " التاريخ " . فال مسار التاريخى ، عندما يصبح تدهورا مستمرا بالنسبة إلى نقطة بداية عليا ، لا يعود " تاريخا " بالمعنى الصحيح . فالباحث فى عصرنا الحاضر ، حين يتحدث عن حقوق الإنسان ، يقفز مباشرة إلى مصدر الإشعاع الأول ، من القرآن والحديث ، ويسقط الزمن الواقع بين عصره وذلك العصر ، ويسقط بالتالى التحولات الهائلة التى طرأت ، خلال ذلك الزمن ، على معانى الحقوق الرئيسية ومداها ودورها فى حياة الإنسان .

ففى المعالجات المعاصرة لحقوق الإنسان ، فى العالم العربى ، يعاد استخدام المصدر القديم لهذه الحقوق فى ظروف مختلفة كل الاختلاف ، وفى عالم أشد تعقيدا بكثير ، وبعد أن طرأت على الحياة البشرية تطورات لم يكن من الممكن ادخالها فى الحساب فى المصدر الأسمى . ويؤدى هذا التباين بين قدم المصدر الأسمى وظروف الحياة الحديثة التى يطبق فيها ، إلى تعدد فى المواقف يوازى تماما ذلك التعدد الذى يطرأ كلما حدث تصادم بين التراث وبين إحدى مشكلات الحياة الحديثة فى دول العالم الثالث .

فهناك أولا المحافظون المتزمتون ، الذين يدعون إلى الأخذ بالنص الحرفى للعقيدة بلا تصرف ، ولا يعترفون إلا بالأوضاع التى وردت فى ذلك النص والحلول التى أتى بها لهذه الأوضاع . ومن الواضح أن هذا الموقف يؤدى إلى خلق هوة سحيقة ، وازدواجية عميقة ، بين المصدر الذى يستمدون منه أفكارهم وبينون عليه تصرفاتهم ، وبين الظروف الفعلية التى يعيشون فيها . وتنعكس هذه الازدواجية بوضوح على أخفاقهم فى التصدى لمشكلات العصر ، ومخاطبتهم

الجماهير ، والأجيال الجديدة بوجه خاص ، بلغة يصعب أن نجد لها انطباقا على الواقع .

ومن الجدير بالذكر أن هذا الاتجاه الفكرى يدعم موقفه بالاشارة الدائمة إلى أن النصوص المقدسة المتعلقة بحقوق الإنسان صالحة لكل زمان ومكان - وهى فى ذاتها فكرة تعبر عن اتخاذ موقف لاتاريخى منذ البداية . ورغم أننا لا نرغب فى الدخول فى مناقشة حول مبدأ الصلاحية لكل زمان ومكان ، فإن من البديهيات الواضحة أن الأمور البشرية ، التى يطبق عليها هذا المبدأ ، متغيرة ، وأن تجربة الحياة والتاريخ الإنسانى تثبت هذا التغير بصورة قاطعة . والنتيجة الضرورية لهذا التباين بين مبدأ الصلاحية لكل زمان ومكان ، من جهة ، وتغير الحالات التى يطبق فيها ، من جهة أخرى ، هى حدوث تداخل وعدم اتزان فى الفكر ، يفتح الباب - فى حالة حقوق الإنسان - لأشد التفسيرات تباينا ، ويمكن أن يتسلل منه الاستبداد والظلمان بسهرلة ويسر .

لذلك كان من الضرورى أن يظهر موقف آخر يخفف من تطرف الموقف السابق ، وهو موقف المتحررين الذين يدعون إلى الاجتهاد والتفسير المرن ، وإضافة الاحكام التى لم ترد فى الأصل ، مادامت تتفق مع مصالح المسلمين . وهذا الموقف توفيقى بطبيعته ، لأنه لايتجاهل الشريعة ، ولكنه يُدخل فى تأويله لها عناصر جديدة قد تصل أحيانا إلى حد التغير الجذرى للأصل ، وإن كان هذا التغير يتم دائما فى إطار الاعتراف - الفعلى أو الشكلى - بالأصل .

أما الموقف الثالث ، الذى ينطلق من موقع مستقل عن الأصل الدينى لحقوق الإنسان ، فهو موقف الجماعات العلمانية الليبرالية ، والجماعات اليسارية التقدمية بمختلف درجاتها ، وهو موقف يستمد هذه الحقوق من الممارسة الفعلية ومن الظروف القائمة ، ويعمل على الافادة من التجربة العالمية فى هذا الميدان ، ولايعترف بخصوصية التجربة الإسلامية إلا فى حدود ضيقة ، تقل كثيرا عن عناصر الاتفاق بين هذه التجربة وتجربة الإنسان الحديث فى أى مكان آخر بالعالم . ومن الجدير بالذكر أن هذا الموقف كان أوسع انتشارا ، بالنسبة إلى العالم العربى ، فى المرحلة السابقة على الحرب العالمية الثانية ، أما فى الفترة الراهنة فهو يعانى من ضعف شديد وتناقص مستمر فى عدد المؤيدين له .

ومن الجدير بالذكر أيضا أن أنصار الاتجاه المحافظ يتهمون العلمانيين بالمروق ، وهو اتهام لأساس له فى معظم الحالات . ذلك لأن كل ما يستند إليه هؤلاء العلمانيون هو أن الاعتماد على النص الدينى يفتح الباب لشتى أنواع التفسيرات التى قد تؤدى فى النهاية إلى ضياع حقوق الإنسان . وهم لا يعارضون الإسلام ذاته ، بل يهدفون إلى تجنب النتائج الخطيرة التى ترتبت ، طوال التاريخ ، على الاكتفاء بالنص الدينى . وهكذا يكون الصراع بين العلمانيين والمحافظين ، فى حقيقته ، صراعا بين نظرة تاريخية واقعية ، ونظرة مثالية لاتاريخية ، أكثر مما هو صراع بين الدين والمخروج على الدين .

٣ - وهناك سمة ثالثة ، مستمدة من السمتين السابقتين ، تتصف بها نظرة العرب المعاصرين إلى حقوق الإنسان ، كما استُمدت من تعاليم الإسلام ، هي أن هذه الحقوق ليست تجريبية ولا نسبية ولا متطورة . هذا الطابع الثابت لحقوق الإنسان في الإسلام يعد مصدر فخر في نظر المفكرين الإسلاميين ، ولكنه في الحقيقة يؤدي إلى فقدان عناصر هامة اكتسبت بفضلها المجتمعات الحديثة فكرتها عن حقوق الإنسان .

ولكى ندرك ما يضيح في ظل هذه النظرة السكونية إلى حقوق الإنسان ، علينا أن نقارن بينها وبين النظرة الحديثة كما تبلورت حتى وصلت إلى ما هي عليه في موثيق حقوق الإنسان المعاصرة . هذه النظرة الحديثة تجريبية ، بالرغم من أنها بنيت - كما قلنا من قبل - على تصور ميتافيزيقي معين للطبيعة البشرية وكرامة الإنسان . فهي قد نمت ببطء ، ومن خلال تجارب طويلة كان بعضها مريرا . وخلال هذه التجارب ظل الإنسان ينتزع حقا له تلو الآخر ، ويخوض في سبيل ذلك شتى أنواع الصراعات والمعارك . ولكن أى حق كان يكتسبه ، بعد هذا الكفاح الصعب ، كان يستقر بوصفه مكسبا قانونيا لا يمكن العدوان عليه . كذلك فإن تفسير الحق الذي يُكتسب بهذه الطريقة لا يتعرض للتعسف وسوء التأويل ، لأن التجربة ذاتها هي التي تحدد معنى الحق وطريقة استخدامه .

أما في ظل النظرة الإسلامية فإن اكتساب الإنسان للحق يبدأ كاملا في العصور الأولى للإسلام ، ثم يتناقص بالتدرج . وخلال التاريخ الطويل تحدث ، في الممارسة والتطبيق ، مراجعات ، وتأويلات مزيفة ، ولا تكون وظيفة التاريخ هي تثبيت الحق وزيادته وضوحا ، بل زعزحته وزيادة غموضه .

وهكذا فإن التجربة الحديثة تبدأ متواضعة ، ثم تواصل مسارها بطريقة عينية واقعية ، وتكسب لنفسها موقعا تلو الآخر ، وتحفظ بكل موقع جديد تحصل عليه . أما حين تكون البداية طموحة أكثر مما ينبغي ، وحين يظل الأساس مثاليا نظريا ، فإن الواقع المعاش يُترك خاليا لكي تتلاعب به الأهواء الدنيوية وتتحايل على الأصل الدينى الذى تدعى دائما أنها تنتسب إليه ، وتستغل عمومية النص الدينى من أجل تبرير كل ألوان الاستبداد وكل مظاهر الإساءة إلى حقوق الإنسان .

وحسبنا أن نشير هنا إلى الاختلافات الهائلة التي دارت حول مفهوم " الشورى " فى الإسلام ، حيث تسمح النصوص العامة بكل درجات التطرف ، يمينا ويسارا ، فى التأويل ، وحيث وصل الأمر بأحد المسلمين المتحمسين إلى أن يعلن ، فى مناقشة دارت حديثا (*) على صفحات الجرائد الكويتية ، أن الإسلام الحقيقى لا يعرف الديمقراطية وإنما يؤيد حكم الفرد وولايته على الجماهير . ولنلاحظ أن الإشارة ، فى مثل هذه الحالات ، تكون دائما إلى الإسلام " الحقيقى " .

(*) كتب هذا الجزء من البحث فى يونيو ١٩٨٠ .

فكل درجة من درجات الطيف اللوني تمثل ، فى نظر صاحبها ، الإسلام الحقيقى الذى يرى أنه هو وحده الصحيح ، ولا يمكن أن يلوم أحد على ذلك مادام النص شديد العمومية . وهكذا ينتهى الأمر إلى أن يقوم صاحب كل رأى بإسقاط موقفه الخاص ، الذى قد يكون نابعا من تحيزات أو مصالح خاصة ، على الإسلام ، كما لو كان هو وحده الموقف الذى يعترف الدين بصحته .

والأهم من ذلك أن هذا الرجوع الدائم إلى " الإسلام الحقيقى " ، لا إلى التجربة والممارسة الفعلية خلال التاريخ ، يؤدى إلى إضفاء طابع القداسة الدينية على أى تأويل متعسف ، ويجعل المعارض عليه " كافرا " ، لا مجرد معارض سياسى ، وهو وضع ينعكس بوضوح حتى على طريقة معاملة الحكومات " العلمانية " لمعارضيه السياسيين فى العالم العربى المعاصر .

والنتيجة النهائية لذلك هى العشوائية فى الحكم ، مع تبريرها دينيا ، وعدم وجود بناء تراكمى من الحقوق التى تُكتسب مرة واحدة وإلى الأبد ، وتحكم " لعبة النصوص " والتفسير فى مصير الحقوق الإنسانية ، وقيام كل صاحب سلطة بإخضاع الدين لمصالحه وطريقة تفكيره التى تكونت مسبقا ، لا بإخضاع رأيه للدين ، كما ينبغى أن يكون الأمر من وجهة النظر الدينية التى يزعم أنه يتبعها .

وفى مقابل ذلك قد يكون من المفيد أن نذكر أنفسنا بالطريقة التى تمكن بها الإنسان فى العصور الممهدة للعصر الحديث من اكتساب بعض حقوقه الأساسية . فحق الإنسان فى كيانه وجسمه ، الذى اكتسب بعد كفاح طويل ضد استبداد الملوك ، كان فى أول الأمر مبدأ قانونيا ، ثم أخذ يتحول بالتدريج إلى مجموعة متشعبة من الحقوق المتعلقة بصون كرامة الإنسان وحقه فى محاكمة عادلة . وخلال هذا الكفاح الطويل كان هناك تأثير متبادل بين الحق النظرى والممارسة ، بحيث تودى الممارسة إلى تأكيد الحقوق وتوسيع نطاقها ونقلها من حقوق سلبية إلى حقوق إيجابية ، كما يؤدى التحديد النظرى الدقيق للحقوق إلى مزيد من الإصرار على تطبيقها عمليا . هذا التأثير المتبادل بين النظرية والتطبيق يكاد يكون قد اختفى فى التاريخ الإسلامى ، ولذلك لم يكن هناك ما يمنع أحد الخلفاء ، مثلا ، من أن يأمر بقطع رأس أحد رعاياه إذا شاء سوء حظ هذا الأخير أن يكون هو أول من يراه الخليفة فى " يوم نحسه " ، كما تروى كتب الطرائف الأدبية (١) .

ومن جهة أخرى فإن التجارب التى تمر بها الأمم ، فى مراحل مختلفة من تاريخها ، كانت هى العامل الأساسى فى تطوير مفهوم حقوق الإنسان وظهور مطالب وحقوق جديدة لم يكن من الممكن أن تُعرف فى العصور القديمة ، ولا يمكن أن يضمنها نص قديم . والدليل على ذلك تلك التعديلات المتعددة التى أدخلت على وثائق حقوق الإنسان ، منذ أيام الإعلان الأمريكى حتى

من الجدير بالذكر أن هذه الرواية كانت متضمنة فى الكتب الدراسية الرسمية التى كان الجيل الذى ينتمى إليه كاتب البحث يدرسها ضمن مقرر الأدب العربى فى المرحلة الثانوية . وكانت القصة (وهى أطول بكثير) تروى بوصفها تعبيراً أدبياً رفيع المستوى .. دون أن يتضمن الكتاب المدرسى أى استنكار لسلوك الحاكم أو أية إشارة إلى انتهاكه حق الحياة بالنسبة إلى إنسان لم يرتكب أى جرم .

إعلان الثورة الفرنسية ، ومنذ إعلان الأمم المتحدة فى ١٩٤٨ . حتى إعلان هلسنكى فى ١٩٧٥ ، وما زالت الحاجة تدعو إلى التعديل المستمر ، والمطالبة بالمزيد من الحقوق . فالعلاقات الاجتماعية المعقدة فى العصر الحديث قد أضافت حقوقاً " إيجابية " أو " اجتماعية " ، مثل حق العمل وحق الثقافة والتعليم وحق الخصوصية . والعلاقات الدولية المتشابكة قد أضافت إلى حقوق الإنسان من حيث هو شخص أو فرد ، حقوق المجموعات البشرية على مستوى الشعوب أو الدول ، مثل حق الهجرة واختيار نظام الحكم وتقرير المصير . وكل هذه حقوق كان من المستحيل تصورها فى ضوء مفهوم يلقى التجربة والتاريخ وتأثير الممارسة ، ويستمد الحقوق كلها من حرقية النص المقدس . وحتى لو أمكن أستخلاص بعض هذه الحقوق ، بإجتهد هائل ، من النص ، فإن ذلك لا يكون إلا من خلال نظرة تقرأ الحديث - المكتسب بالتجربة - فى القديم ، لا من خلال القوة الكامنة فى النص نفسه .

ماهى إذن ، حصيلة هذا كله ؟ النتيجة التى تظهر لنا صارخة ، فى كافة المعالجات المتحمسة لوجهة النظر الدينية فى حقوق الإنسان ، هى ذلك التجاهل الصارخ للواقع والاكتفاء بما تقوله به النصوص ، دون أن يفكر أحد فى مناقشة العلاقة بين النظرية والتطبيق فى ميدان حقوق الإنسان ، ودون أن يفكر أحد فى استخلاص دلالة عجز النظرية عن أن تفرض نفسها عملياً طوال معظم فترات التاريخ . وهكذا يتحدث هؤلاء الباحثون جميعاً عن نصوص لم تطبق بالفعل ، ولا يتساءل أحد منهم : لماذا لم تطبق ؟ وعلى أى أساس نتصور أنها ستكون قابلة للتطبيق فى المستقبل ، إذا كانت قد ظلت بعيدة عن التطبيق طوال التاريخ السابق ؟

إن الأمثلة على هذا التجاهل الغرب للواقع لاحصر لها ولا عدد . ولنكتف بحالات قليلة : ففى بحث بعنوان " حماية حق الحياة فى النظام الإسلامى " (١٠) يشير الكاتب إلى تكريم القرآن للإنسان فى الآيات : " ولقد كرّمنا بنى آدم " .. و " إن أكرمكم عند الله أتقاكم " . ثم يعلق على ذلك قائلاً : " ومن أجل كرامة الإنسان وحقه فى الحياة (حفظ النفس) قررت الشريعة الإسلامية حرمة حياة الإنسان وحفظ هذه الحرمة وعدم الاعتداء عليها بالقتل . فحرم الإسلام قتل الإنسان واعتبره جريمة موجهة للإنسانية كلها ، بل جعل حفظها (يقصد حفظ الحياة) نعمة للإنسانية . قال تعالى فى تأكيد ذلك : (من قتل نفساً بغير نفس أو فساد فى الأرض فكأنما قتل الناس جميعاً ، ومن أحياها فكأنما أحيا الناس جميعاً) ... فما أعظم هذه الأحكام وما أبلغها فى حماية النفس الإنسانية التى قررت الشريعة الإسلامية قبل مايزيد على ألف وأربعمائة عام ، فى الوقت الذى لم يستطع المجتمع الدولى أن يعتبر قتل المئات بل الآلاف من البشر جريمة إلا فى عام ١٩٤٨ ، حين قرر المجتمع الدولى ، عن طريق الجمعية العامة للأمم المتحدة ، أن إبادة الجنس البشرى جريمة معاقب عليها " .

وبغض النظر عن المغالطة المكشوفة فى الادعاء بأن قتل النفس لم يصبح ، فى نظر المجتمع الدولى ، جريمة يعاقب عليها إلا فى ١٩٤٨ ، والخلط بين جريمة القتل الفردى وجريمة " إبادة

الجنس " . ، وتجاهل التاريخ الطويل للقوانين الوضعية فى محاكمة جريمة القتل منذ أنوف النسنين .
بغض النظر عن هذا ، فإن المؤلف يكتفى بالمبدأ النظرى المتخصص عليه - وهو بالفعل مبدأ
رفيع - ويتخذ مقياساً واحداً ، ويتجاهل التطبيق المفقود والممارسات المقلوبة طوال التاريخ
الإسلامى ، على أيدي حكام كانوا يؤكدون فى جميع الحالات أنهم يحكمون بشرع الله . ومهما
قيل إن هؤلاء الحكام خالفوا الأحكام الأصلية للشريعة وخرجوا عنها ، سيظل من حق المرء أن
يعامل : لماذا كان التطبيق ، فى الغالبية الساحقة من الحالات ، متجاهلاً لتلك الأحكام الأصلية
ومضاداً لها ؟ ليس السبب الحقيقى فى ذلك هو أن تلك الأحكام لا تحمل فى ذاتها طريقة عملية
لتطبيقها ، ولا إجراءات دنيوية ملموسة على مخالفتها ، وإنما اعتمدت على الحس الدينى للحاكم
فحسب ؟

ولنتأمل مثلاً آخر : فى بحث الدكتور أبو زينة المذنب إليه من قبل ، يؤكد أن أساس حقوق
الإنسان فى الإسلام ليس مجرد طبيعة الإنسان ، وإنما مر " نفحة إلهية " تأكدت بها " الكرامة
الإنسانية " (ولقد كرمتنا بنور آدم ...) ويعلق على ذلك بقوله : " ومن الواضح أن الإنسان
بعد هذا لا يصح بأى حال من الأحوال أن يستعبد أم يحرم من حريته التى خلقه الله مستعداً لها
بالفكر والعمل ، ولا يصح أن تكون حريته موضع خلاف " (١١) .

إذن الاستعباد أو الحرمان من الحرية " لا يصح " ، فى نظر الكاتب . ولكن هذا الذى
" لا يصح " كان ، للأسف ، هو الذى حدث بالفعل طوال معظم فترات التاريخ الإسلامى . غير أن
التناقض بين النص النظرى والواقع الفعلى لا يلفت نظر الكاتب على الإطلاق ، فى هذه الحالة
بدورها ، ولا يصدر عن الكاتب تعليق واحد على ما حدث بالفعل فى التاريخ والواقع . وإن المرء
ليصاب بدهشة حقيقية حين يرى أولئك الذين يتحدثون بحماسة شديدة عن " النفحة الإلهية " ،
يقفون صامتين إزاء معاملة الإنسان ، فى كثير من البلاد الإسلامية ، وكأنه حيوان ، وحين
يقارن بين ما يقولونه عن " الكرامة الإنسانية " وبين الحط من شأن الإنسان وإذلاله واستعباده
على أيدي حكام يؤكد كل منهم أنه لا يخرج عن الإسلام ، بل ربما أعلن بعضهم أنه يطبق شريعته
تطبيقاً مباشراً . ولو تنبه هؤلاء الكتاب قليلاً إلى عالم الواقع ، وخرجوا قليلاً عن عالم
النصوص والألفاظ ، لتجلت أمامهم المشكلة الجوهرية فى موضوع حقوق الإنسان ، وهى
مشكلة " الضمانات " التى ينبغى أن تحاط بها هذه الحقوق . فالمبادئ ذاتها ، مهما كان سرها ،
لا بد أن تقف عاجزة خرساء إن لم توضع لها الضمانات الكفيلة بجعل الخروج عنها مستحيلاً .
والحكم على مستوى حقوق الإنسان فى أية حضارة ينبغى أن يقاس بمدى الضمانات التى تحاط
بها هذه الحقوق ، أكثر مما يقاس بالمبادئ النظرية العامة التى تحدد طبيعة هذه الحقوق .

إن الباحث الإسلامى المعاصر ، الذى يزعم ويتباهى بالمستوى الرفيع لحقوق الإنسان فى
الإسلام ، لا يبدى أى اكتشاف بالتناقض بين التعاليم النظرية التى يستشهد بها بلا انقطاع ، وبين
الأوضاع الفعلية التى حدثت فى ماضى المسلمين وما زالت تحدث فى حاضرهم ، وكأن هذا التاريخ
وهذا الواقع لا ينتميان إلى مجال " الإسلام " . فهو يكتب وكأن مشكلة التنفيذ الفعلى لهذه

الحقوق لا تعنيه ، وكأن كل ما هو مطلوب منه هو أن يثبت وجود أساس لحقوق إنسانية رفيعة في النصوص الدينية ، أما مشكلة ما إذا كانت هذه النصوص قد ترجمت إلى واقع فعلى ، والأسباب التي أدت إلى عدم تطبيقها طوال التاريخ ، هذه المشكلة تبدو وكأنها لاتعنى هؤلاء الباحثين صلا . فهم يتصورون أنهم قد أدوا واجبهم كاملا ، وأثبتوا قضيتهم إثباتا قاطعا ، ولو تمكتوا من أن يستخلصوا من القرآن والسنة أحكاما سامية عن حقوق الإنسان . إنها نفس الروح ونفس العقلية التي تجعل المشاركين في مهرجان خطابي حول قضية وطنية يتصورون أنهم قد أدوا واجبهم إذا كانوا قد أثاروا حساسة الحاضرين ، على المستوى الكلامي البحت ، دون أن يقترحوا حلا عمليا واحدا ، ثم يعود الجميع إلى بيوتهم راضين عن أنفسهم رضاء كاملا ، حتى ولو ترامت إلى أسماعهم ، وهم في الطريق ، أنباء عن هزيمة أو نكسة كبرى لحقت بهذه القضية .

ولكن ، ماقيمة تأكيدنا وإلحاحنا على أن الإنسان خليفة الله في الأرض ، وأن الله كرمه من دون سائر المخلوقات ، إذا كان الإنسان في الدولة الإسلامية يُجلد علنا لمجرد إبدائه رأيا يخالف الحاكم ؟ وما قيمة الاستشهاد الدائم بالنصوص الدينية التي تنطوي على معان سامية ، إذا كانت انتهاكات أهم الحقوق الإنسانية في البلاد الإسلامية بالذات تشغل فصولا كاملة من تقارير المنظمات الدولية التي تتابع موضوع حقوق الإنسان ؟ فلنقارن بين قيمة الإنسان الفعلية ، في كل أرجاء الرقعة الإسلامية الواسعة الممتدة من المحيط الهادى شرقا إلى المحيط الأطلسى غربا ، وبين قيمة الكائن البشرى في بلد أوروبى أو أمريكى يخضع لقوانين " وضعية " صنعها البشر القانون ، الضعفاء ، القاصرون . لنقارن بين ذلك الإهدار الدائم لحياة الإنسان وكرامته ، في الأغلبية الساحقة من البلاد الإسلامية ، وبين الحرص الشديد على كرامة الإنسان كما يتمثل في تعريضات هائلة تدفع له إذا تعرض " للازعاج " أو " الإهانة " أو " الأذى " . مثل هذه التعريضات لاينبغى أن تقاس حسب قيمتها المادية فحسب ، وإنما الأهم من ذلك أنها تنطوى على الاعتراف بأن الإنسان غاية في ذاته ، وينبغى أن تصان سلامته المعنوية والجسدية بوصفه أرفع المخلوقات في هذا الكون . ولنتساءل : أيهما هو الذى يعامل الإنسان بوصفه مخلوقا مكرما : أولئك الذين يمكنهم عزل رئيس جمهوريتهم إذا ارتكب أبسط خطأ في حق شعبه ، أم أولئك الذين لايحول شئ بين حكامهم وبين إذلال الأثوف من مواطنيهم ومصادرة حرياتهم وإزهاق أرواحهم بلا محاكمة ؟

إن الأصل الإلهى لحقوق الإنسان ، ما لم يكن محاطا بسياج يحميه ، على شكل ضمانات عملية تشرف على تنفيذها مؤسسات وقوانين وتقاليد راسخة ولن يحول - كما رأينا - دون إهانة الإنسان وسلبه حقوقه في كل لحظة .

النظرية ، ولاتعطى لحقوق الإنسان دجامة " مؤسسية " ، تحميها ضمانات وجزاءات دنيوية محددة ، بل تعتمد على الأخلاقيات الشخصية للحاكم ومدى إيمانه بالجزاء الأخروى ، مما يفسر تقلب تاريخ حقوق الإنسان في الإسلام بين حالات قليلة كانت تلك الحقوق تحترم فيها عند وجود حاكم تقى صالح ، وحالات أخرى أكثر بكثير كانت المصالح الدنيوية للحاكم تغلب فيها على

شعوره الدينى ، ومن ثم كانت تنتهك فيها أهم حقوق الإنسان انتهاكا صارخا .

وفى وقتنا الراهن يشهد العالم الإسلامى - الذى يعنينا منه منطقتنا العربية أكثر من غيرها بطبيعة الحال - تدهورا متزايدا فى الاعتراف بحقوق الإنسان . فالسمة المميزة للعقود الأخيرة هى الإحساس العام بأن هذه الحقوق تنتهك انتهاكا صارخا . وعلى حين أن المسار العام لحركة حقوق الإنسان ، على المستوى العالمى ، يتجه إلى المطالبة بالمزيد ، والانتقال من الحقوق السلبية إلى الإيجابية ، ومن إقرار حقوق الفرد إلى تأكيد الحقوق الجماعية ، فإن خط التطور فى العالم العربى ، خلال النصف الثانى من القرن العشرين ، كان خطا هابطا بحدته .

ولكى تزداد الصورة وضوحا ، ينبغى أن نعرض لكل من جوانبها بقدر من التفصيل . ذلك لأن العالم العربى لايشكل ، من حيث طريقة الحكم ، وحدة متجانسة . فهناك أنظمة شبه ليبرالية ، وأنظمة قبلية مبنية على حكم العائلة ، وأنظمة عسكرية . هذه هى الأنماط الرئيسية ، مع وجود استثناءات أو تداخلات طفيفة . وفى كل نمط من هذه الأنماط تعاني حقوق الإنسان من صعوبات حقيقية .

فالأنظمة شبه الليبرالية تتحول بالتدريج إلى اتباع سياسة العنف والقضاء على الخصوم بأساليب قد يكون لها أحيانا مظهر قانونى ولكنها فى حقيقتها استبدادية . وفى كل يوم تنتهك الحريات الأساسية انتهاكا متزايدا ، ويزداد هزال القشرة الديمقراطية التى تغلف بها طريقة حكمها ، وتتباعد على نحو متزايد عن أصولها الليبرالية .

أما الأنظمة القبلية فإن سيطرة عائلات معينة على الحكم فيها تؤدى إلى نوع من الخصوصية والازدواجية فى الحكم تكاد ترقى إلى مستوى وجود قانونين : أحدهما للخاصة والآخر لعامة الشعب . وكثيرا ما تسن قوانين صارمة يقصد بها ردع الغالبية العظمى من السكان ، على حين تعلم الأقلية الحاكمة أنها معنية أصلا من الالتزام بها . وهكذا فإن الولاء العائلى يفوق فى تأثيره الالتزام القانونى ، وينحسر الأسلوب الشخصى فى الحكم ، الذى هو سمة أساسية من سمات الدولة القانونية الحديثة ، لتحل محله العلاقات الشخصية التى تلتفى فكرة الحق الشامل . ولاشك أن هذه الأنظمة تتفاوت فى مدى خضوعها للأسلوب القبلى فى الحكم . وفى بعضها محاولات بجادة من أجل التحديث ، ولكن هذه المحاولات تصطدم بالبناء الأساسى الذى يصعب معه إيجاد كيان قانونى يسرى على الجميع بلا استثناء .

وهناك مشكلة محددة ، فى ميدان حقوق الإنسان ، تثار فى هذه المجتمعات بالذات أكثر من غيرها ، نظرا لكونها - فى الأغلب - مجتمعات غنية بالموارد البترولية . فهذه المجتمعات قد انتقلت ، أحيانا فى جيل واحد ، من حالة الفقر إلى الثراء الهائل ، وهى تعلم جيدا أن ثروتها البترولية ناضبة ، وأن المستوى الرفيع الذى تعيش فيه لن يدوم أكثر من جيل واحد أو جيلين

فى المستقبل على أكثر تقدير ، وأن هذه الفترة هى فرصتها الوحيدة لتعديل بنائها الأساسية بالصورة التى تتبع لها تحسين أوضاعها بشكل دائم . وهكذا تثار هنا مشكلة " حقوق الأجيال القادمة " بصورة أكثر حدة من غيرها من المجتمعات . ذلك لأن هذا الإحساس بوجود " فرصة واحدة لن تعود " لا يمكن تصوره فى مجتمع تكنولوجى أصبح التقدم بشكل قاعدة حياته ، بل يصنع هو ذاته هذا التقدم . صحيح أن مشكلة الاستهلاك الزائد للمواد الخام ، واحتمال حرمان الأجيال القادمة منها ، تثار فى المجتمعات المتقدمة تكنولوجيا ، ولكن هذه المجتمعات تفكر فى تلك المشكلة دائما عن طريق البحث عن بدائل تحل محل الموارد المستنفدة ، أو أساليب لإعادة استعمال المستهلك ، إلخ ... أما فى حالة المجتمعات التى تكتسب ثروة جاهزة وتستمتع بشار تقدم تكنولوجيا لاتسهم فى صنعه أو حتى فى فهم أسرارها ، فإن مشكلة حقوق الأجيال القادمة تتخذ طابعا مختلفا ، ربما أصبحت له فيما بعد أبعاد مأساوية ، لأن الترف الخيالى الذى تستمتع به الأجيال الحالية يحرم عشرات الأجيال فى المستقبل من فرصة الحصول على حقها فى حياة كريمة ، والقدرة على مسايرة التقدم الذى سيزداد تسارعا فى العصور المقبلة .

وأخيرا ، فإن مشكلة حقوق الإنسان فى العالم العربى المعاصر تظهر أوضح ماتكون فى المجتمعات التى تحكمها أنظمة عسكرية ، وهى أهم المجتمعات العربية وأكثرها سكانا . وفى هذه المجتمعات دساتير لا يعمل بها فى أغلب الأحيان ، أو تعدل دائما وفقا لرغبات الحاكم ، وفيها تحل القوة محل الحق ، وفيها يمكن أن يفقد الإنسان أهم حقوقه بمجرد إثارة شبهة غير مؤكدة وغير محققة حوله . وأكثر الحقوق معاناة هو حرية التفكير والتعبير ، لأن الأنظمة العسكرية بطبيعتها لاتصمد أمام المعارضة المنطقية العاقلة . وهى تستخدم أحدث أساليب الإعلام والتأثير فى العقول من أجل المحافظة على أشكال من الطغيان عفا عليها الزمان . ويمكن القول إن معاناة الجماهير العربية فى ميدان حرية الرأى بالذات ، أشد من معاناة معظم شعوب الأرض فى العصر الحاضر . أما الحقوق الإيجابية ، الاجتماعية ، كالتعليم والثقافة والعمل المناسب ، إلخ ... فهى دائما خاضعة لمطالب النظام ، وتأتى دائما فى المرتبة الثانية بعد رغبة النظام فى المحافظة على ذاته أو القيام بمغامرات خارج حدوده .

والأخطر من ذلك أن الخضوع المستمر للقمع قد أفقد الإنسان العادى الإحساس بحقوقه . فبالترجيح أخذ انتهاك الحق القانونى يصبح شيئا طبيعيا ، وأخذ الناس ينظرون إلى هذه التصرفات على أنها جزء من طبيعة الأشياء ، وبالتالي أخذت تقل قدرتهم على المطالبة بحقوقهم . وهذا أكبر خطر يمكن أن يتعرض له مجتمع فى ميدان حقوق الإنسان ، عندما ينهزم من الداخل ، ويفقد القدرة على الثورة من أجل حقوقه المسلوبة ، بل لا يشعر - من فرط الطغيان - بأنه قد سلب منه شئ .

ولقد لاحظ كثير من المفكرين العرب أن هذا الوعى بالحق ، والاستعداد للمطالبة به والدفاع عنه ، كان أقوى بكثير فى عهود ما قبل الانقلابات العسكرية ، وأن " الفساد " الذى تتهم به تلك العهود كان - من ناحية التعبير عن الرأى بالذات - أفضل بكثير من " الفضائل " التى

تدعيها النظم العسكرية . وأن المقياس البسيط للديمقراطية ، وهو القدرة على سماع وجهة نظر الطرف الآخر ، أخذ ينعدم فى ظل هذه النظم على نحو متزايد .

ويمكن القول إن الصورة الإجمالية لحقوق الإنسان ، فى العالم العربى المعاصر ، تدعو إلى التشاؤم . فالخط البيانى هابط ، والقوة المالية الاستثنائية التى اكتسبها العرب المعاصرون ، وكذلك القوة العسكرية التى تشغل قدرا هائلا من اهتمامهم ، تُستخدم من أجل إيقاف تقدم وعى الإنسان بحقوقه الأساسية . والاتجاهات السلطوية التى تصبح لها الغلبة يوما بعد يوم .

والأمر المؤسف هو أن ضمان الحقوق الأساسية لا يمكن أن يعد ، فى هذه المجتمعات أو غيرها ، مجرد ترف نظرى يمكن الاستغناء عنه فى سبيل تحقيق أهداف أهم ، كالتنمية القومية . ذلك لأن التجربة تثبت ، يوما بعد يوم ، أن التنمية ، حتى فى جانبها الاقتصادى المادى الخالص ، تتخذ طابعا مشوها فى المجتمع الذى لا يكون لدى الإنسان فيه وعى كافٍ بحقوقه الأساسية . وحتى أسلوب التعبئة الشاملة ، الذى لجأت إليه بعض المجتمعات ، وضحت من أجله ببعض الحقوق الفردية ، بعيد كل البعد عما يحدث على المسرح العربى ، حيث يقترن الاستبداد بأنانية وخصوصية واضحة فى الحكم ، وحيث تُستبعد الأغلبية من كافة مراحل عملية اتخاذ القرار ، مثلما تتجاهل مطالبها فى تحقيق الحد الأدنى من الحياة الآدمية المعقولة .

هذا الوضع ، الذى يرجع أساسا إلى عوامل سياسية برجماتية ، لم يكن من الممكن إصلاحه لأن الطريقة التى نظر بها العرب إلى تراثهم كانت طريقة سكونية تمنع أى تطور وأى تقدم نحو اكتساب حقوق جديدة . وهكذا تأمر الماضى والحاضر على الإنسان العربى لكى يحطما أمله فى اكتساب حقوقه ، أما المستقبل فلا يمكن أن يكون أفضل إلا إذا حدث تغيير شامل فى أساليب الحياة والتفكير والحكم فى هذه المنطقة من العالم .

الهوامش

(١) أنظر : د . محمد عبد الهادى أبو ريدة : " نظرة القرآن لمكانة الإنسان فى الكون ولحقوقه " ص ٢٤ بحث فى " الملتقى الإسلامى المسيحى الثالث " تونس مايو ١٩٨٢

(٢) يتبقى أن نلاحظ أن النص السابق يضيف إلى الموضوع بعدا آخر ، إذ أن إنكار قداسة الإنسان ، حسب وجهة النظر الدينية ، لا بد أن يزدى فى نظره إلى تأكيد حيوانيته . وهكذا لا ينتبه الكاتب إلى أن هناك بديلا ثالثا ، اختارته جميع المواثيق الحديثة لحقوق الإنسان ، هو أن الإنسان يكتسب حقوقه بوصفه إنسانا ، متغيرا ، فانيا ، يخطئ ويتعلم من أخطائه ، ويجرب وينضج بفضل تجاربه . فلا هو بالكائن المقدس ، ولا هو بالحيوان ، أو إن شئت فقل إن تاريخه سعى دائم لتجاوز أصوله الحيوانية وللوصول إلى نوع من القداسة يكتسبه بجهده وكفاحه ، ولا يتلقاه جاهزا . غير أن وضعا أمام هذا الاختيار بين القداسة والحيوانية هو ، بغير شك ، حيلة لاشعورية يلجأ إليها أنصار المفهوم الدينى لكى لا يدعوا لأحد مجالا سوى أن يسلم بوجهة نظرهم .

(٣) د . أبو ريدة ، الموضع نفسه .

(٤) أنظر مثلا : عثمان عبد الملك الصالح : " حق الأمن الفردى فى الإسلام " - دراسة مقارنة بالقانون الرضى - بحث

- ألقى في " ندوة حقوق الإنسان في الإسلام " الكويت ديسمبر ١٩٨٠ .
- (٥) كتيبه د . جابر إبراهيم الراوي في " المجلة الثقافية " أ - الجامعة الأردنية . عمان ، العدد الأول أيلول (سبتمبر) ١٩٨٣ ص ١٠٤ .
- (٦) أبو ريذة : نفس المرجع ، ص ٢٣ .
- (٧) انظر مثلاً البحث المشار إليه من قبل للدكتور عثمان عبد الملك .
- (٨) يلاحظ أن هذا يوازى بالضبط ما يحدث في حالة " التفسير العلمي للقرآن " حين يحاول البعض الاهتداء إلى نظريات علمية حديثة في آيات قرآنية ، ولا يتم ذلك بالطبع إلا بعد أن تكون هذه النظريات قد اكتشفت بجهود بشرية خالصة ، ثم تعاد قراءتها " بأثر رجعي " في نصوص دينية لم يكن الناس يجدون فيها شيئاً من ذلك طوال العصور التي لم تكن فيها هذه النظريات قد اكتشفت بعد .

الفصل الثانى الإيمان الدينى والعلم

أكثر ما يلفت النظر ، فى تطور الحضارة الإسلامية ، أن المشكلة النظرية المتعلقة بموقف الدين من العلم لم تؤثر كثيراً فى الممارسات الفعلية للعلم بين المسلمين . فقد كانت الآراء تتمدد وتتعارض ، على المستوى النظرى ، بين مؤيد متحمس ومتسامح ورافض ، دون أن تستقر على وجهة نظر نهائية تتبناها الجماعة الإسلامية إزاء النشاط العلمى ، أى أن احتساب عدم قبول العقيدة - على الأقل من خلال بعض التفسيرات الخاصة لها - للعلم ظلت قائمة على الدوام ، ومع ذلك فإن هذا لم يمنع العلم من أن يواصل مسيرته ، ويحرز فى أحيان معينة نجاحاً رائعاً . ويمكن القول إن شيئاً كهذا حدث فى فترة حاسمة من تاريخ الحضارة المسيحية ، هى فترة عصر النهضة وأوائل العصر الحديث ، حيث كانت معارضة الكنيسة للتيار العلمى الجديد على أشدها ، ومع ذلك فقد ظهرت فى تلك الفترة ذاتها بعض من أهم الكشوف التى أرست دعائم النهضة العلمىة الحديثة . وإن دلت هذه الظاهرة على شئ فإنما تدل على أن سعى الإنسان إلى المعرفة ، وخاصة فى الفترات التى يكون الانتدفاع فيها قوياً والحماس متأججاً ، يواصل طريقه بغض النظر عن نتيجة التأملات النظرية حول مشروعية العلم من وجهة النظر الدينية .

فى العصر المتقدم للإسلام أثبتت مشكلة الإيمان والعلم منذ وقت مبكر ، وذلك فى سياق " علم الكلام " الإسلامى الذى بلغ مستوى عالياً من النضج الفكرى . فقد كان السعى إلى المعرفة المنظمة يفترض أن للطبيعة قوانين ثابتة ، وأن الحتمية الدقيقة تسود مجرى الأحداث . وقد بدا ذلك للبعض حداً من القدرة الإلهية . ولكن منذ وقت مبكر قدم المعتزلة حلاً يوفق بين مقتضيات الإيمان الدينى والعلم ، فميزوا بين العلل الأولى والثانية ، وأكدوا أن الله هو العلة الأولى للأشياء جميعاً ، أما الظواهر الطبيعية فعلى ثانية تندرج تحت الإطار العام للخلق الإلهى ، ولها قوانينها التى لا تتبدل . على أن ثبات هذه القوانين لا يعنى الحد من القدرة الإلهية لأن الله - فى نهاية الأمر - خالق كل شئ ، ولأن القاعلية الإلهية تقامس من خلال الطبائع الغائبة للأشياء . ومن ناحية أخرى فإن جهد البشر وفكرهم وفطرتهم ، كل هذه مظاهر للفعل الإلهى ، أى أن البحث فى العلم ليس خروجاً عن المقصد الإلهى ، وإنما هو لتحقيق له .

ولكن الاشاعرة وأهل السنة كان لهم موقف مختلف ، يمكن إجماله - باختصار شديد - فى رفض وجود " طبائع ثابتة " للأشياء ، وتأكيد ضرورة التدخل الإلهى ، لا فى خطة الخلق الأصلية ، كما قال المعتزلة ، فحسب ، بل فى المجرى التفصيلى لأحداث العالم . ومثل هذا الموقف يجعل من تبرير البحث العلمى للمستقل أمراً شديداً الصعوبة .

وهكذا وُضع منذ وقت مبكر الإطار العام للجدل ظل يحتدم فى العالم الإسلامى عصوراً طويلة ،

وهو جدل لا يخرج واحد من طرفيه عن إطار الإيمان ، ولكن أحدهما يفسح المجال للبحث العلمى الحر ، على حين أن الثانى يضع تضادا بين هذا البحث وبين متطلبات الإيمان كما يتصورها . ومن الجدير بالذكر أن كلا الطرفين كان يستطيع أن يجد لموقفه سنداً ودعماً فى نصوص القرآن ، بحيث يمكن القول إن اتخاذ المرء لهذا الموقف أو ذاك لم يكن فى واقع الأمر يعبر عن إخلاصه أو عدم إخلاصه للدين ، بقدر ما كان يعبر عن موقفه الإيجابى أو السلبى من البحث العلمى .

ولابد أن معظم العلماء المسلمين الذين كانوا يشتغلون بدأب فى مختلف الميادين ويحققون انجازات رائعة بالنسبة إلى عصرهم ، كانوا يؤمنون ضمناً بوجهة النظر الأولى . ومع ذلك يبدو أن وجهة النظر الثانية ، التى كانت تكتسب مزيداً من الأنصار بمضى الوقت ، لم تزعجهم كثيراً ، ولم تقف حائلاً دون مواصلة أبحاثهم . بل يبدو أن النقاش النظرى بأكمله لم يكن عتبة جادة تقف فى وجه مسيرتهم الظاهرة .

بين الموقف المتقدم والموقف المعاصر

على أن الموقف فى العصر الحديث ، وفى الفترة المعاصرة ، قد ازداد تعقيداً إلى حد لا متناه . صحيح أن الجذور الأولى لمشكلة علاقة الإيمان بالعلم قد وضعت فى العصر الإسلامى المتقدم ، وأن هذه الجذور مازالت لها امتداداتها القوية حتى اليوم ، ومازالت تشكل الإطار العام لمناقشة هذا الموضوع عند عدد غير قليل من المفكرين الإسلاميين . ولكن عوامل أخرى هامة قد ظهر تأثيرها بكل قوة فى الفترة الواقعة بين الازدهار القديم للحضارة الإسلامية ، وبين العصر الحاضر ، وكان من الطبيعى أن تؤدى هذه العوامل إلى تعقيد كبير لوضع المشكلة فى عصرنا هذا .

١ - فى العصر الإسلامى المتقدم لم يجد العلم الإسلامى صعوبة كبيرة فى قبول المؤثرات الوافدة من الحضارة اليونانية ، وغيرها من الحضارات القديمة ، على حين أن مشكلة الأخذ بالعلوم الغربية الحديثة مازالت موضوعاً للجدل فى الأوساط الدينية الخالصة حتى اليوم . وربما كان من أسباب اختلاف الموقفين أن الحضارة اليونانية ، عندما وصلت انجازاتها إلى المسلمين ، كانت قد توقفت عن النمو ، وكانت تراثاً ماضياً ، غائباً ، لا يهدد أحداً ، على حين أن الحضارة الغربية التى انتجت العلم الحديث مازالت قوة حية متجددة ، ومازالت تنتقل إلى مواقع جديدة بلا انقطاع ، ومازالت تشير بانجازاتها مشكلات وتخلق مواقف غير متوقعة ، وتهز بناء القيم التى اعتادها الإنسان هذا يزداد عنفه يوماً بعد يوم .

٢ - أثار العلم الغربى الحديث بوضوح كامل مشكلة سيطرة الإنسان على العالم من خلال تكنونوجيا ، وهى مشكلة لم يكن يعرفها العلم اليونانى القديم ، الذى كان فى أساسه استنباطاً عقلياً . ولقد كان من الطبيعى أن يقف العقل الإسلامى حائراً أمام تلك القوة الجديدة التى كتسبب العلم ، والتى هى خليفة بأن يجعل من البشر (على حد تعبير الفيلسوف الفرنسى

"ديكارت" (" ساءة الطبيعة وملأها " . وكان لابد أن تشير التكنولوجيا، المتمركزة حول الإنسان أمام الفكر الديني إلى لامي مشكلات أساسية تتعلق بمركز الإنسان في الكون، والعلاقة بين الله والإنسان والعالم ، وأر تزدى هذه الاسكالار الجديدة إلى مواقف قلقة متعارضة بالنسبة إلى هذه المشكلة .

٣ - كان العلم اليوناني نابعا من بيئة وثنية ، ومن ثم لم يكن يشكل تهديدا مباشرا للعقيدة الإسلامية التي لم تجد في وقت من الأوقات صعوبة في محاربة الوثنية . أما العلم الغربي الحديث فقد ظهر في قلب الحضارة المسيحية ، واضطرب - ايجابا أو ملبا - بقيم هذه الحضارة ، فلم يكن من المستغرب أن يشير قدرا من الشك في نفوس فئات معينة من المسلمين .

ولقد لعبت العوامل الدينية الأخلاقية دورا أساسيا في هذا الصدد : إذ وصف العلم الغربي التجريبي بأنه مادي ، ومن ثم فهو يتعارض مع روحانية الإسلام . ومازالت صفة " المادية " هذه لاصقة بذلك العلم ، في نظر كثير من المفكرين المسلمين ، حتى اليوم ، مع إنها صفة تقبل كثيرا من النقاش . ومن جهة أخرى كانت النتائج الأخلاقية السلبية التي تولدت عن بعض مظاهر العلم وتطبيقات التكنولوجيا في الغرب ، كالتفكك الأسري والانحلال والادمان ، الخ .. دافعا للبعض إلى الابتعاد عن هذا الطريق المحفوف بالمخاطر ، والاحتفاظ بأصالة الأخلاق الإسلامية بنأى عن السعى المعموم وراء تقدم علمي يتجاهل الاعتبارات الإنسانية .

٤ - ارتبط العلم الغربي الحديث بالاستعمار الأوروبي لمعظم البلاد الإسلامية ، بل إنه كان ، بمأضفاه على أصحابه من قوة مادية ، من أهم عوامل نجاح هذا الاستعمار في السيطرة على البلاد التي خضعت له . وهذا العامل كان له في الواقع تأثير مزدوج : فقد أدى من جهة إلى نفور المسلمين من العلم الغربي ودعوة بعضهم إلى علم إسلامي يسير في طريق مختلف كل الاختلاف . ولكنه أدى من جهة أخرى إلى دعوة مضادة ، تنادى بالتزود بهذا العلم حتى يتمكن المسلمون من الوقوف في وجه المستعمر ومحاربه بأسلحته نفسها .

بين الموقف الإسلامي والموقف الغربي

تكشف لنا العوامل السابقة عن مدى تعقد الموقف في التفكير الإسلامي المعاصر من العلم . بالقياس إلى العصر الإسلامي المتقدم ، وفي استطاعتنا أن نشبه إلى سمات أخرى تميز هذا الموقف الإسلامي لو أجرينا مقارنة بينه وبين موقف الغرب المسيحي من المشكلة ذاتها .

فعندما ظهرت بولدر النهضة العلمية في الحضارة الغربية المسيحية ، لقيت في البداية مقاومة شديدة العتيدة ، وكان بالذين يصارع الحقيقة العلمية بكل ما أوتى من قوة ، وربما نظر البعض إلى هذا الصراع على أنه " خطأ مؤسف " . كما يقول أولئك الذين يحاولون التهوين من شأنه ، أو ربما نظر إليه غيرهم على أنه . يعبر عن شيء ينتمي إلى طبيعة الإيمان الديني ، على الأقل كما

يفسر فى لحظة تاريخية معينة - وهو رأى أ. لىك الذين يمشون فى هذا الصراع حتى آخر ابعاده . ولكن الذى كان يحدث دائما هو أن الإيمان فى الحضارة الغربية المسيحية ، كان يضطر إلى الاعتراف بالحقيقة العلمية عاجلا أو آجلا . وظلت مقاومة الكنيسة تتضائل فى مداها الزمنى ، وتخف حدتها من الناحية النوعية ، إلى أن وصلنا الآن إلى المرحلة التى أصبحت فيها الهيئات الدينية الرسمية فى الغرب على استعداد لأن تقبل مقدما أشد الانجازات العلمية خروجاً عن المؤلف ، وتتعاون فى نشر نتائجها الايجابية على أوسع نطاق بين البشر ، وفى التخفيف من آثارها السلبية . وهكذا يمكن القول إن المنحنى الذى يحدد مدى التباين بين وجهتى نظر العلم والعقيدة الدينية فى الحضارة الغربية ظل يهبط بالتدريج منذ عصر النهضة الأوروبية حتى اليوم ، وإن لم يخل هذا المنحنى الهابط من حالات صعود حادة عندما كانت تظهر نظرية علمية جديدة تصدم الحس الدينى ، كتنظيرة التطور مثلاً .

أما فى حالة الحضارة الإسلامية الحديثة فلا يمكن القول إن هناك إطاراً عاماً مبسطاً كهذا ، يحدد العلاقة بين العقيدة الدينية والبحث العلمى بصورة قاطعة ، بل إن الوضع هنا شديد التعقيد ، ملئ بالاتجاهات المتعارضة . فلنحاول إذن أن نستكشف أسباب هذا التعقيد :

١ - كانت الحضارة الغربية المسيحية هى التى نشأ فيها العلم الحديث ، وهى التى مرت بالتجربة الأولى . ورغم كل ما كانت هذه التجربة تتصف به من مرارة ، فقد كانت درسا تعلمته تلك الحضارة وعرفت كيف تفيد منه فى الوقت المناسب . أما فى حالة الحضارة الإسلامية الحديثة فقد أتى العلم الأوروبى الحديث بعد فترة انقطاع زال فيها تماما أثر النهضة العلمية الإسلامية الشامخة فى العصر الوسيط ، وأصبحت المسافة الحضارية بين الغرب والواقع الإسلامى خلالها هائلة . ويرى معظم المؤرخين أن الحملة الفرنسية على مصر ، عند نهاية القرن الثامن عشر ، كانت أول احتكاك مباشر بين مجتمع إسلامى أصبح شديد التخلف ، وبين العلم الأوروبى (ومن الضرورى أن نذكر أن نابليون قد اصطحب معه ، إلى جانب جنوده واسلحته ، مجموعة كاملة من العلماء الفرنسيين فى شتى ميادين العلم المعروفة عندئذ ، وضرب بذلك مثلاً لاتعرفه مجتمعاتنا لاحترام الحاكم العسكرى للعلم والثقافة) . وقد أحدث هذا الاحتكاك صدمة فى عقول الكثيرين ، وكان من أكثرهم تأثراً شيخ الأزهر فى ذلك الحين ، الذى بلغ به الأمر أن قال إن مارآه من علوم الغرب ينبغى أن يدعو المسلمين إلى إعادة النظر فى كل ما كانوا يتلقونه من علم - وهى إشارة واضحة إلى ضرورة تكملة العلوم الشرعية واللغوية التى كانت هى وحدها المعروفة فى ذلك الحين ، بالعلوم الدنيوية الحديثة .

والذى يهمنى فى هذا الصدد هو أن عمر التجربة العلمية الحديثة ، فى العالم الإسلامى ، قصير ، بالإضافة إلى غرابة البيئة التى كان ينتمى إليها العلم ، ومن ثم فلا عجب أن رد الفعل على العلم فى البيئات الإسلامية الخالصة لا يزال حتى الآن يمر بمرحلة من الحيرة والقلق ربما كانت تشبه ، فى بعض نواحيها ، ما كانت تمر به أوروبا فى أوائل العصر الحديث .

٢ - ويرتبط بالعامل السابق عامل آخر هو مدى التعمق فى فهم تيارات العلم الحديث . ففى

الأوساط الغربية المسيحية المعاصرة ، نجد استيعابها كاملا لأحدث اتجاهات العلم ، ومناقشة موضوعية بقدر الإمكان لنتائجها ، بل إن بعض رجال الدين هناك يسهمون اسهاما مباشرا فى الكشف العلمية الجديدة ، ويجمعون بين صفتى رجل الدين والفيزيائى أو الكيميائى أو الجيولوجى الضليع . ولكن مما يدعو إلى الأسف أن أكثر أصحاب المناصب الدينية فى مجتمعاتنا الإسلامية يقفون عند حدود العموميات ، وغالبا ماتكون معلوماتهم العلمية قديمة العهد أو مستعارة من مصادر غير مباشرة وسطحية . ولذلك ينذر أن تكون معالجتهم للمشكلات التى يثيرها تقدم العلم والتكنولوجيا على مستوى العصر والموضوع الذى يتصدون له .

بل إن قدرا غير قليل من المناقشات التى لاتزال تدور فى العالم الإسلامى حول موضوع العلاقة بين العقيدة الدينية والعلم ، مازال يتعلق بالمبادئ الأساسية للتفكير العلمى ، مثل قبول أو عدم قبول التفسير العقلانى للعالم ، وإمكان وجود سببية منتظمة فى الطبيعة ، ودور القوى الغيبية فى تحديد مجرى الأحداث . ومازال مفكرون لهم مكانتهم يدينون العلم التجريبي لأنه لا يترك مجالاً " للغيب " ، أو يؤكدون من زاوية أخرى أن وجود عناصر لامادية فى بعض العلوم هو دليل على التداخل بين عالم " الغيب " وعالم " المادة " . وحين تكون المبادئ الأساسية للعقلانية موضوعا للنقاش على هذا النحو ، يكون من الصعب الاهتداء إلى رأى سليم حول المشكلات المعقدة التى تثيرها أحدث تطورات البحث العلمى .

٣ - وما يساعد على ذلك أن المجتمعات الإسلامية ، التى تنتمى كلها تقريبا ، فى العصر الحاضر ، إلى العالم غير المتقدم علميا أو صناعيا ، لم تعان بعد من جميع المشكلات المترتبة على التقدم العلمى الحديث . فمشكلات البيئة مثلا ليس محسوسة بما فيها الكفاية فى معظم هذه المجتمعات ، ومن ثم لم تكن واحدة من المشكلات التى تشغل اهتمام المفكرين الإسلاميين المعاصرين ، مع أنها فى الغرب تحتل مكانة رئيسية فى اهتمام المفكرين ، حتى الدينين منهم . ومثل هذا يقال عن مشكلات تهز الضمير الأخلاقى والدينى فى الغرب المعاصر ، كهندسة الوراثة وطريقة تهديد الموارد الطبيعية والتبذير فى استخدام الطاقة ، الخ ..

٤ - ونتيجة للعاملين السابقين ، كان من الطبيعى أن يصبح وضع مشكلة الصلة بين الإيمان الدين والعلم ، فى مجتمع أصبحت تسوده النظرة العلمية ، مختلفا كل الاختلاف عنه فى مجتمع لاتزال فيه القيم التقليدية هى المسيطرة . وفى الغرب المسيحى أصبحت المشكلة الآن هى : كيف يجد الإيمان الدينى لنفسه مكانا فى مجتمع يحكمه التفكير العلمى وتشكل التكنولوجيا أسلوب حياته ؟ أما فى المجتمع الإسلامى ، حيث لاتزال القيم العلمية الحديثة بعيدة كل البعد عن السيطرة ، فإن المشكلة لازالت : كيف يستطيع العلم تبرير نفسه فى مجتمع تسوده قيم الإيمان الدينى ؟ وبعبارة أخرى ، فعلى حين أن هذا الإيمان هو الذى يحارب معركته فى الغرب المسيحى ، نجد أن العلم مازال هو الذى يسعى إلى تأكيد ذاته فى العالم الإسلامى .

نماذج لمواقف معاصرة

هذه الحقيقة الأخيرة - وهى حقيقة محورية بالنسبة إلى هذا المقال - تضاف على الجدل الدائر

حول هذا الموضوع ، في العالم الإسلامي ، طابعا خاصا . فسواء أكان هذا الجدل يهدف إلى تأييد العلم أم إلى مهاجمته ، فإنه في الحالتين يتخذ من الإيمان الديني نقطة ارتكاز له . ولنتأمل أمثلة لكل من هذين الموقفين :

حالات تأييد العلم :

١ - تنطلق كثير من هذه الحالات من الفكرة القائلة إن في النصوص القرآنية آيات كثيرة تدعو إلى البحث والتأمل وإعمال العقل . وهذه وجهة نظر يمكن أن تعد " تقديمية " ، لأنها تفتح الباب أمام البحث العلمي دون تقيّد بحدود معينة ، وتجعل من هذا البحث استجابة لأمر إلهي يدعونا إلى الاشتغال بالعلم والتفكير في العالم ، دون أن يفرض علينا أى اتجاه معين في هذا الصدد . وهذا الموقف السديد يترك الباب مفتوحا أمام كل التطورات المحتملة في العلم .

٢ - وهناك حالات أخرى غير قليلة ، تتخذ نقطة انطلاقها من الفكرة القائلة إن القرآن يحتوى في داخله على كل علم يمكن أن يصل إليه البشر في الحاضر أو المستقبل . ذلك لأن القرآن كتاب جامع لم يفرط في شئ . ومن ثم فإن كل ما نتوصل إليه بعقولنا البشرية موجود فيه صراحة أو ضمنا . وعلى هذا الأساس ظهرت في العالم الإسلامي مدرسة كاملة تحاول ، عن طريق تفسيرات معظمها متعسف ، أن تجد في الآيات القرآنية أحدث الكشوف العلمية والتكنولوجية ، كمنظرة النسبية وصواريخ الفضاء و طاقة الذرة واللاسلكى . بل إن نظرية التطور نفسها ، التي هوجمت ولا زالت تهاجم بعنف في أوساط دينية كثيرة ، قد وجدت من يضعها في إطار إسلامي ويوفق بينها وبين فكرة الخلق ، على أساس أن هبوط آدم من الجنة جعله يبدأ رحلته إلى الأرض على شكل أميبا في الطين ، فبدأت بذلك قصة التطور .

ومن الجدير بالذكر أن هذه المدرسة ، التي تنتمي إليها شخصيات إسلامية مشهورة مثل الكواكبي ومحمد فريد وجدى ، وشخصيات أخرى أقل شهرة مثل عبد الرازق نوفل ومصطفى محمود ، تدعو إلى دراسة العلوم الحديثة من أجل فهم أسرار القرآن وإدراك المعانى الخفية في آياته . وهكذا يكون تأييد العلم في هذه الحالة وسيلة لغاية أخرى فحسب . ومع ذلك فقد وجد هؤلاء من يعارضهم بقوة ، من داخل المعسكر الديني نفسه ، على أساس أن القرآن ليس كتابا في الفيزياء أو البيولوجيا ، وأن العلوم دائمة التغير ، ولا يصح أن يُربط مصير الكتاب السماوى بما يطرأ عليها من تحولات لاتنقطع . ونستطيع أن نضيف إلى ذلك أن التفسير الذى يحدث بأثر رجعى ، ويعيد الاهتداء إلى النظريات العلمية ، بعد اكتشافها في آيات قرآنية ، هو فى ذاته جهد عقيم ، لأنه مضطر دائما إلى الانتظار حتى تتم الكشوف بجهود البشر القاتنين ، ولم يحدث فى حالة واحدة أن أدى إلى كشف حقيقة علمية لم يكن البشر قد عرفوها بعد .

٣ - وهناك باحثون يؤيدون العلم الحديث ، من منطلق إسلامي ، على أساس أن هذا العلم فى جوهره مدين بظهوره لذلك الازدهار العلمى الهائل الذى شهدته الحضارة الإسلامية ، والذي

انتقل تأثيره إلى أوروبا منذ القرن الثاني عشر الميلادي ، وإن لم تكن أوروبا ذاتها قد اعترفت بهذا التأثير إلا في وقت متأخر . ويشير هؤلاء الباحثون إلى أن منهج التفكير والعلم الإسلامي كان تجريبيًا في جوهره ، وإلى أن المسلمين رفضوا المنهج القياسي الاستنباطي الأرسطي ، إلى حد بعيد ، في أبحاثهم العلمية ، وهذا الرأي يتفق مع رأي بعض الباحثين الأوروبيين الذين يؤكدون تفوق المسلمين في المشاهدات التجريبية والرصد الدقيق والعناية بالجزئيات والتفاصيل - وهي الصفات التي تكون روح المذهب التجريبي كما تبلور في أوائل العصر الحديث على يد أقطاب العلم الطبيعي الأوروبي الأوائل .

حالات المعارضة :

١ - هناك حالات متطرفة ، ولكنها ملموسة ، لكتابات ترفض العلم الحديث بأكمله من منطلق ديني متزمت ، ولا تكتفي بأن ترى في نظرية التطور وآراء فرويد إلحادًا وهدمًا للدين ، بل قد يصل بها الأمر إلى حد الاعتراض على فكرة دوران الأرض ، والتشكيك في صعود الإنسان إلى القمر ، على أساس أن هذا كله يتعارض مع النصوص الدينية .

٢ - وهناك حالات أخرى تربط بين العلم التجريبي والإلحاد ، أو بينه وبين الغزو الاستعماري الغربي . وأصحاب هذا الاتجاه يلحون على ضرورة تجنب المجتمع الإسلامي تلك النتائج الهدامة التي ترتبت على التقدم العلمي في الغرب ، وخاصة ما يتعلق منها بالانحلال الخلقي والتفكك الاجتماعي .

٣ - وهناك أخيرًا من يلجأون إلى استغلال أية نقطة ضعف في العلم ، سواء في منهجه أم في بنائه ، أم في نتائجه ، من أجل تأكيد ضرورة الاقتصار على الإيمان الديني الذي هو المصدر الوحيد لليقين أمام حقائق علمية مهتزة وغير مؤكدة . وهذه طريقة عرفها الغرب المسيحي ومازال لها أنصارها حتى اليوم . وأوضح أمثلتها في الحضارة الغربية استغلال انهيار مبدأ الحتمية في الفيزياء ، في أوائل القرن العشرين ، من أجل اتهام العلم بأنه مبني على " اللاتيقين " واللامحدد ، ومن ثم يخلو الميدان للإيمان الديني بوصفه الحقيقة الوحيدة المؤكدة . وفي العالم الإسلامي نرى بعض المفكرين يتحيزون أول فرصة ضعف أو اختلال في بناء العلم من أجل مهاجمته وتأكيد وجود مصدر أسمى للمعرفة ، لأمجال فيه للخطأ أو التردد . ولكن كما أثبتت هذه الطريقة فشلها في الغرب ، فإنها لن تنجح في العالم الإسلامي بدوره ، لأن العلم إذا كان يخطئ فإنه يصح أخطاءه تباعًا ، ولأن تقدمه خلال التاريخ يهدم الأرض من تحت أقدام موجهي هذه الاعتراضات .

نظرة شاملة :

هناك حقائق أساسية عن الإسلام تجعل لمشكلة العلاقة بين العلم والإيمان الديني فيه وضعًا خاصًا :

١ - فالإسلام وحى مباشر ، والقرآن هو كلمة الله الحرفية ، التى لا يتناولها تفسير ولا تبديل . وقد أدى هذا الوضع ، فى أوقات التدهور الحضارى بوجه خاص ، إلى حالة من التصلب وعدم المرونة إزاء كثير من التطورات العلمية التى تتم خارج نطاق الدين ، إذ تواجه هذه التطورات بنصوص دينية تفسر تفسيراً مترمماً ، فتكون النتيجة عداً لاداعى له بين العلم والإيمان الدينى . وبطبيعة الحال فإن المفكرين المستنيرين كثيرون ، وهم لا يكفون عن بذل المحاولات لمواجهة أحدث تيارات العلم بأفق واسع ، ولكن بذور التشكيك فى صدق إيمانهم تظل موجودة . وفى الوقت الذى استوعب فيه الغرب أشكالاً مختلفة للعلاقة بين الله والعالم ، مثل صورة الإله الذى يحكم العالم بالرياضيات ، أو مهندس العالم ، عند ديكارت ، أو صورة الصانع الذى لا يخطئ لساعة كبرى تظل تؤدي عملها بكفاءة وثبات ، هى الكون عند ليبنتس ، فإن العالم الإسلامى لا يسمح بمثل هذا التغيير فى شكل العلاقة بين الله والعالم بسهولة ، ولا يدمج هذه الصور المتغيرة التى تعمل حساباً لتطورات العلم فى إطار العقيدة الدينية كما فعل هؤلاء الفلاسفة . وعلى حين أن كبار مفكرى الغرب المتدينين يقبلون بسهولة الفكرة القائلة بأن عناصر كثيرة من الأفكار الدينية ينبغى أن تتغير نتيجة للمعرفة الجديدة التى جلبها العلم والتكنولوجيا ، فإن مثل هذه الأفكار مرفوضة ، من حيث المبدأ ، فى معظم الأوساط الدينية الإسلامية .

٢ - ومن جهة أخرى فإن الحضارة الإسلامية لا تعترف - فى أغلب اتجاهاتها - بالتمييز بين الزمنى والروحى أو الدنيوى والدينى ، ومن ثم فإنها تجد صعوبة فى قبول الطريقة التى تم بها التوفيق بين العلم والدين فى الغرب المسيحى منذ عصر النهضة : فقد اتجهت جهود الأوروبيين إلى الفصل بينهما بحيث يكون لكل منهما مجاله الذى لا يتعدى على الآخر ، وعبر نيوتن العالم الانجليزى الأشهر عن هذا الاتجاه بوضوح قاطع حين دعا إلى عدم تدخل الوعى الدينى فى الفلسفة (يقصد العلم) أو الآراء الفلسفية فى الدين . وتلك طريقة فى تحديد العلاقة بين العلم والإيمان الدينى ربما كانت تتماشى مع حضارة تفصل بين الدنيا والدين فصلاً حاداً . أما الحضارة الإسلامية التى اتجهت فى الأغلب إلى صيغ العالم الدنيوى بصبغة روحية ، وأضفت على الحقائق الروحية طابعاً واقعياً عنيباً فى كثير من الأحيان ، والتى ألقت التضاد بين عالم العقيدة وعالم الحياة الواقعية ، فلم تكن تستطيع أن تقيم التعايش بين العلم والإيمان الدينى عن طريق وضع حاجز قاطع بينهما . ومن هنا رأيناها تلجأ إلى طرق أخرى كجعل العلم ينبثق عن الدين ، أو اعطائه مكانة هامشية بالقياس إلى الدين .

٣ - ولكن الشئ اللافت للنظر هو أنه ، إذا لم تكن المشكلة قد وجدت حلاً سليماً لها على المستوى النظرى ، فإن التعايش بين مبادئ الإيمان ونتائج العلم قائم بالفعل على المستوى العلمى فى كل جانب من جوانب حياة المسلمين . بل إن أشد المتدينين تحملاً ، فى أكثر المجتمعات الإسلامية تمسكاً بعرفية العقيدة ، قد يرفض العلم الأوروبى بفكره الواعى ، ولكنه يستخدم أحدث منتجاته فى حياته اليومية ، دون أن يدرك ما ينطوى عليه ذلك من تناقض . والأهم من ذلك أن عدداً غير قليل من العلماء من ذوى الحس الدينى ، يجمعون بين الإيمان الحرفى وبين

الممارسة العلب فيعة المستوى . لا على أساس أية محاولة فلسفية للتوفيق بين الإثنين ، بل بأن يضعوا كلاهما ببساطة ، فى " صندوق " مفلق لايفتح على الآخر ، ولايجدون أية غضاضة فى أن يحتوى عقلهم على المستثنين معا ، جنيا إلى جنب .

وهكذا فإن المشكلة النظرية المتعلقة بالصلة بين العلم ، فى احداث تطوراته ، وبين الإيمان الدينى ، لم تجد بعد حلا حاسما متفقا عليه فى العالم الإسلامى المعاصر ، ومازال يشوبها قدر كبير من اختلاف الرأى ، الذى قد يصل أحيانا إلى حد اتخاذ أشد المواقف تناقضا .

ولا يبدو أن فى الامكان حل هذ المشكلة على النحو الذى يلفى نهائيا هذه المعركة المزعومة بين نشاط الإنسان فى ميدانى المعرفة والعقيدة الدينية ، إلا إذا سادت مبادئ تجديدية فى مجال الفكر الدينى ، تهدف إلى القضاء على التزمت والجمود وتسمع بقدر من المرونة الفكرية لايدع للمجتمع الإسلامى مجالا للتوقف عند حدود عفا عليها الزمان . وإذا كان للفكر الدينى دور هام فى إحداث هذا التحول المرغوب ، فإنه لايمكن أن يتحقق مكتملا إلا بحدوث تغييرات اجتماعية جذرية فى العالم الإسلامى . ذلك لأن التفسير السلطوى المتزمت للدين إنما هو فى الأغلب انعكاس لأساليب متسلطة فى إدارة شئون المجتمع . ولايمكن أن تتحقق المرونة والاستنارة على المستوى الفكرى إلا إذا ابتعدت أشكال العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، فى البلاد الإسلامية ، عن مظاهر التسلط والاستبداد .

الفصل الثالث

التصنيع والقيم الأخلاقية

في العالم الإسلامي (*)

ليس هدفنا في هذا البحث هو إثبات ضرورة التصنيع بوصفه حلا للمشكلات الاقتصادية للعالم الإسلامي ، إذ أن الزوايا الاقتصادية من هذا الموضوع قد عولجت مرارا ، وعلى أيدي مفكرين وعلماء أقرب إلى هذا الموضوع ، وأقدر على خوض تفاصيله ، من كاتب هذه السطور . بل إننا نود أن نعالج موضوع التصنيع بوصفه ضرورة " أخلاقية " بالنسبة إلى العالم الإسلامي ، ونبحث في العلاقة بين التصنيع وبين نظام القيم التقليدي في المجتمع الإسلامي ، أعنى في التأثير الذي يمكن أن يمارسه التصنيع على قيمنا الموروثة ، وفي التعديلات التي تستطيع قيمنا هذه أن تدخلها على النمط الأخلاقي الذي ارتبط بالتصنيع في البلاد التي سبقتنا إليه .

إن التصنيع ، إلى جانب كونه ضرورة اقتصادية في عالمنا الإسلامي ، هو أيضا ضرورة أخلاقية . فقد انقضى ذلك العهد الذي كان من الممكن فيه تكوين تصور تجريدي للأخلاق ، بمعزل عن الصورة المتكاملة لحياة الإنسان ، التي تضم جوانب متعددة ، من أهمها النظم الاجتماعية والاقتصادية التي يتبعها في حياته . ولم تعد هناك وسيلة تمكن الإنسان المسلم من تحقيق كرامته ، في عالم تعتمد فيه القوة المعنوية على الأخذ بأسباب القوة المادية ، سوى السير في طريق التصنيع .

ولا بد لنا من أن نعترف بأن العالم الإسلامي يتلقى من آن لآخر نصائح يوجهها إليه حكماء غربيون ، يحذرونه فيها من السير في طريق التصنيع الذي أدى بالغرب إلى فراغ معنوي قاتل ، ويزينون له نمط الحياة البسيط الذي درج أجداده على السير فيه ، بحجة أنه هو الضمان الأوحد للمحافظة على قيمه الروحية وتجنب الانحلال الذي أدى إليه التصنيع في الغرب . هؤلاء الحكماء ، حتى لو كانوا يصدرن في نصائحهم هذه عن نوايا طيبة - وكثير منهم بالفعل يروجون هذه الأفكار في إطار من التعاطف مع العالم الإسلامي ، ويودون من صميم قلوبهم ألا تتكرر في هذا العالم نفس الأخطاء التي ارتكبت في الغرب - متأثرون بتلك النظرة التي أحب أن أطلق عليها اسم " النظرة المتحفية " إلى الإسلام . أعنى : تلك النظرة التي تؤدي ، عن قصد أو بغير قصد ، إلى أن تظل البلاد الإسلامية متحفا لأنماط عتيقة من الحياة والفكر ، يتفرج عليها الآخرون بشغف واهتمام شديد ، لأنها تمثل في نظرهم ما هو " مختلف " وما هو " غريب " ، وربما وصل بهم التعاطف إلى حد إيهام أنفسهم بأن هذا العالم العتيق الغريب هو الترياق الشافي من سموم الحضارة الصناعية الحديثة ... ولكنهم مع هذا كله لا يمكن أن يرضوا لأنفسهم بأنماط الحياة هذه بديلا دائما عن أسلوب الحياة الذي يعيشون في ظله . ذلك لأنك مهما أعجبت بالمتحف ، فلن ترضى لنفسك أن تقيم فيه إقامة دائمة ، بل إن أقصى ماتريده منه هو أن

(*) بحث قدم إلى الملتقى العاشر للفكر الإسلامي - المجلد الرابع - الجزائر يوليو (تموز) ١٩٧٦ .

إن الانتقال إلى التصنيع في العالم الإسلامي يؤدي ، من الوجهة الأخلاقية ، إلى إحدى نتيجتين : فهو بالنسبة إلى البلاد الإسلامية الفقيرة في المواد الخام ، وفي الثروة الطبيعية ، يعنى استمرار الحياة في مستوى للمعيشة لا يكفل للآدمي ضرورات الحياة المادية . وفي مثل هذا المستوى من الحياة المادية يستحيل أن نتوقع من الإنسان أي نزوع إلى السمو الأخلاقي ، لأن كل تفكيره ، وكل رغباته ، ستكون متجهة إلى إشباع الضرورات الحيوية الملحة ، على نحو لا يترك أي مجال لتنمية الجوانب المعنوية في الإنسان .

على أن هناك بلادا إسلامية أخرى غنية بمواردها الطبيعية ، وخاصة البترول . وهذه البلاد لاتعاني من هبوط مستوى المعيشة ، وإنما تعاني من شيء مضاد لذلك : أعنى من الارتفاع الزائد في مستوى المعيشة (مع الاعتراف بوجود حالات لا مبرر لها من الفقر حتى في هذه البلاد) . هذه البلاد الإسلامية مهددة بخطر الانحلال الأخلاقي الناجم عن سهولة العيش ويسره ، وعدم اضطرار الإنسان إلى بذل جهد شاق من أجل كسب الرزق ، أي بالاختصار ، عن الثروة التي تأتي بلا مجهود . ومن جهة أخرى فإن الأجيال الحاضرة في هذه البلاد الغنية تنعم بمستوى للمعيشة لم يكن يطرأ حتى بخيال الأجيال السابقة ، ولا يتوقع للأجيال المقبلة التي ستعيش في عصر ما بعد البترول أن تنعم بشيء مشابه له . وهكذا يصيح التصنيع في هذه البلاد ضرورة أخلاقية بمعنى مزدوج : فهو دواء للترف الزائد ولمختلف أنواع الانحرافات الناجمة عن اكتساب الثروة الخيالية بلا مجهود ، وهو من جهة أخرى دليل على خروج الجيل الحاضر من الدائرة الضيقة للمتعة الشخصية ، وتفكيره في مستقبل الأجيال التي ستعيش بعد أن تنتهي فترة الحلم الوردى القصير الأمد ، التي تمر بها هذه البلاد في عصر البترول الحالي .

على أن البلاد الإسلامية ، حين تنتقل إلى عصر التصنيع ، لن تكون رائدة في هذا الميدان ، ولن تخوض ميدانا لم يطرقه أحد ، بل ستجد أمامها تجربة طويلة ، هي تجربة الغرب ، الذي مهد لمرحلة التصنيع ، عقليا ومعنويا وعلميا منذ عصر النهضة الأوروبية ، وانتقل إليه بالفعل منذ قرنين من الزمان . ومن الضروري للعالم الإسلامي أن يدرس هذه التجربة ، التي سبقت العالم كله ، دراسة متعمقة ، ويتنبه جيدا إلى إيجابياتها وسلبياتها ، حتى يعوض التخلف الزمني الذي يفصله عن الغرب في هذا المجال .

فصحيح أن السؤال : " هل نتجه إلى التصنيع أم لا ؟ " هو سؤال يبدو غريبا في نظر العقلية الغربية ، التي لم تعد تضع هذا الأمر موضع التساؤل . ولكن هذا السؤال مازال يحتفظ بأهميته الحيوية في عالمنا الإسلامي ، ومن المؤكد أن هذه الحقيقة تعبر عن تخلف عالمنا هذا أصدق تعبير . ولكن يقابل ذلك أن خوض تجربة التصنيع في الجزء الأخير من القرن العشرين لابد أن يكون مختلفا عن البدء بهذه التجربة ، لأول مرة في تاريخ العالم ، في القرن الثامن عشر ، ولابد أن يكون القرار الحاسم الذي اتخذته كثير من المجتمعات الإسلامية بالاتجاه إلى التصنيع ،

مصحوبا بقرار آخر لا يقل عنه أهمية ، هو الإفادة من تجارب الآخرين حتى لا تتكرر لدينا أخطاؤهم ، وحتى تبدأ التجربة لدينا على أساس أسلم .

إن البحث فى النتائج الأخلاقية للتصنيع ، فى العالم الإسلامى ، يحتاج إلى أن يعالج من زاويتين : الزاوية الأولى هى استكشاف مظاهر التغيير التى يؤدى إليها التصنيع فى قيمنا التقليدية ، إذ أن هذه القيم لن تظل معزولة عن عملية التغيير الحاسمة التى لابد أن يحدثها التصنيع فى أى مجتمع يطبق فيه . أما الزاوية الثانية فهى السمات المميزة التى يمكن أن تختلف فيها الجوانب المعنوية لحياتنا بعد التصنيع عن نظيرتها فى العالم الغربى - أعنى التعديل الذى يمكن أن تدخله القيم الإسلامية على النمط الأخلاقى الغربى المرتبط بالتصنيع . هذان الجانبان متكاملان ، وبعد الأول منهما سلبا (لأنه يبحث فى تلك العناصر التى ستقبلها حياتنا الأخلاقية نتيجة للتصنيع) على حين أن الثانى إيجابى (لأنه يبحث فى الإسهام الذى سنقدمه نحن إلى النمط الأخلاقى المألوف فى الغرب) . ولذلك كان من الضرورى أن نبحث كلا منهما على حدة ، وأن ننتهى إلى استخلاص العلاقات المتبادلة بين هذين الوجهين ، السلبى واليجابى ، للموضوع الذى نبحثه .

وفى اعتقادى أن أهم عناصر التحول الذى يمكن أن يحدثه التصنيع فى فكر العالم الإسلامى وسلوكه ، هو تأكيد مبدأ التغيير ذاته . ذلك لأن هذا الفكر قد أصبح يتسم بهزعة سكونية Static لاتغطيها العين ، تسيطر على أسلوبنا فى النظر إلى العالم وطريقتنا فى السلوك . والارجح أن الطريقة الشائعة فى فهم الدين ، وفى تطبيق تعاليمه ، عامل من أهم العوامل التى أدت إلى هذه النتيجة . فنحن نتصور الدين على أنه مجموعة ثابتة من التعاليم ، لا على أنه أسلوب متجدد فى الحياة . ونحن نحاول فى كل المناسبات أن نثبت حسن إيماننا بالرجوع إلى النصوص كلما اعترضتنا مشكلة أو اختلفنا فى رأى . على أن النص الدينى ، كما هو معروف ، " خال أوجه " ، وتعاليمه فى بعض الأحيان تبلغ من العمومية حدا تقبل معه أشد التفسيرات تعارضا ، فضلا عن أن انتقاء نص بعينه عملية تخضع فى كثير من الأحيان للاتجاه الفكرى الذى كونه المرء مسبقا . ورغم هذا كله فإن " لعبة النصوص " هذه مازالت مستمرة بيننا ، حتى فى أكثر الأمور حيوية والحاحا وتأثيرا فى حياة الإنسان اليومية . وليس لهذه اللعبة من نتيجة عملية سوى اضعاف طابع سكونى على تفكيرنا وسلوكنا ، وافتقادنا القدرة على اكتساب المرونة التى نحتاجها للظروف المتغيرة فى الحياة .

ومن المؤكد أن التصنيع سيؤدى بنا إلى أن نتخلص ، عاجلا أو آجلا ، من هذه النزعة السكونية . فالتصنيع مرتبط ارتباطا عضويا بفكرة التحول والتغيير . والمجتمعات الصناعية تؤمن بأن مستقبل الإنسان أفضل من ماضيه ، ولاتتشبث بهذا الماضى تشبثا مرضيا ، كما يبدو أننا نفعل فى أحيان كثيرة . وفى عصر الصناعة تتغير الاسس المادية التى تبنى عليها حياة الناس بسرعة ، ومن ثم يكون من الضرورى أن تتطور أساليب تفكيرهم وسلوكهم لمواكبة هذا التغيير ، حتى لا يتخلفوا عن الركب السريع التطور .

ومعنى ذلك أننا لو تصورنا أننا نستطيع الجمع بين التصنيع وبين العودة الجامدة إلى الماضي وتعلق كل آمالتنا ومثلنا العليا ونماذجنا في الحياة به ، فإننا نكون في ذلك واهمين . وأنا لأعنى بذلك مطلقاً أن التصنيع سيجعل العالم الإسلامى يتنكر لماضيه ، بل إن كل ما أعنيه هو أنه سيخلصنا من عادة يبدو أنها قد استحكمت فينا ، وأعنى بها العودة الدائمة إلى نماذج ماضية من أجل حل مشكلات الحاضر ، والعجز عن رؤية التطور والتغير الساحق الذى طرأ على حياة الإنسان طوال قرون عديدة ، وتجميد الزمان عند نقطة واحدة يبدو أنها أصبحت بؤرة مركزية تدور حولها كل تصوراتنا للحاضر والمستقبل . أما النظرة المستنيرة إلى الماضى بوصفه ممهداً للحاضر ، فى إطار من فهم المتغيرات الأساسية التى طرأت على المجتمعات البشرية خلال تطورها ، فلن يحول دونها التصنيع . ويكفى أن نعلم أن أرقى المجتمعات الصناعية تتعمق فى فهم ماضيها ، بكل تفاصيله ، وتستخلص منه نماذج مضيئة دون أن تغفل عن حقيقة التغير الذى طرأ على حياتها ، والذى جعل من هذا الماضى مجرد فترة منتهية من تاريخها فحسب .

وكما أن التصنيع يرتبط ضرورة بالنظرة المتغيرة والمتطورة إلى القيم الإنسانية ، فإنه يرتبط فى الوقت ذاته بنظرة أرحب وأوسع نطاقاً إلى معايير الأخلاق . ففي المجتمع الإسلامى تسود نظرة إلى الأخلاق تجعل للسلوك الجنسى مكانة رئيسية . بل إن هذا السلوك ، فى نظر الإنسان العادى ، يكاد يكون مرادفاً للأخلاق . فالأخلاق الصحيحة تعنى ، قبل كل شئ ، العفة الجنسية ، والنموذج الأكمل للإنسان هو الذى يتقى الله فى شئون الجنس قبل غيرها . وكثير من رجال الدين الإسلامى حين يعددون مظاهر الانحلال فى المجتمعات الحديثة ، يركزون حديثهم على الاختلاط بين الجنسين ، وعلى ملابس المرأة ، وعلى الأعمال الفنية الخليعة ، بوصفها أساس الشرور التى يعانى منها الإنسان .

على أن الانتقال إلى التصنيع يستتبع حتماً توسيع نظرتنا إلى الأخلاق بحيث لا يقل اهتمامنا بالجانب الاجتماعى العام من سلوك الإنسان عن اهتمامنا بسلوكه الشخصى . ذلك لأن التصنيع يولد علاقات معقدة متشابكة بين البشر ، ويتيح فرصاً لاحتلال الإنسان للإنسان ، ويترتب على ذلك ازدياد تدريجى فى أهمية الأخلاق التى تنظم " السلوك العام " للإنسان ، فى علاقته بالمجتمع ككل . ومن هنا فإن على رجل الدين أن يتخذ مواقف واضحة فى أمور مثل استغلال النفوذ ، والمضاربة ، والتهرب من الضرائب ، وجمع الثروات الفاحشة بلامجهود ، وعليه أن يعطى هذه المسائل حjemها الذى تستحقه بالقياس إلى السلوك الشخصى الذى يبدو أن التركيز ينصب عليه فى الوقت الحاضر .

وأغلب الظن أن الاهتمام بالجانب الشخصى من سلوك الإنسان كان مرتبطاً بوقت كانت فيه العلاقات الاجتماعية أبسط بكثير مما هى عليه الآن ، وينظام من القيم الثابتة التى كان يفرضها على الناس عرف سائد . وهكذا كان كل خروج شخصى عن هذه القيم ، فى مثل هذا المجتمع البسيط المستقر ، يشكل مخالفة صارخة ينبغى ادانتها بكل قوة ، أما حين تتعقد الحياة نتيجة للدخول فى عصر التصنيع ، فإن الجانب الاجتماعى العام للسلوك يكتسب أهمية متزايدة بالقياس

إلى الجانب الشخصى ، مما يحتم توسيع نطاق القواعد الأخلاقية ، بحيث تغطى هذا الجانب ، وتبدى به اهتماما يتناسب مع أهميته المتزايدة فى الحياة الحديثة . وهكذا فإن أبسط ما يُتَظَر من رجل الدين المسلم هو أن يدين صاحب العمل المستغل على نحو لا يقل عن إدانته للزانى ، وأن يكافح التاجر الذى يضارب فى أقوات الناس بقوة لا تقل عن مكافحته للملابس المرأة القصيرة ، وأن يهاجم نظم الحكم الدكتاتورية الاستبدادية بعنف لا يقل عن ذلك الذى يهاجم به المناظر المكشوفة فى أفلام السينما .

ومع ذلك فنحن فى أغلب الأحيان نفتقر إلى رجل الدين الذى يقول كلمته صريحة مدوية فى هذه الموضوعات ، والذى يتسع مفهوم الأخلاق عنده ، بحيث يشمل السلوك العام مثلما يشمل السلوك الخاص . صحيح أن هناك حالات فردية ، واجتهادات خاصة ، يقوم بها أفراد قلائل هنا وهناك ، ولكن يندر أن تستثار حماسة المجموع العام من رجال الدين فى بلد إسلامى فى حادثة ذات أصداء اجتماعية عامة ، كقضية اختلاس ، أو تهريب ، أو سرقة للمال العام ، بقدر ماتستثيرها الحوادث ذات الطابع الفردى ، التى تدخل فى إطار المفهوم التقليدى الضيق للأخلاق . وهذا نقص ينبغى تلاقبه إذا شاء العالم الإسلامى أن يواجه عصر التصنيع بما فيه من علاقات اجتماعية عامة شديدة التعقيد .

على أن أهم النتائج الأخلاقية التى يؤدى إليها التصنيع حين يطبق فى مجتمع إسلامى متمسك بروح الدين ، هى إزالة التعارض الظاهرى بين القيم الدينية والقيم الاشتراكية . ومما يدعوا إلى الأسف ، إن هذا الموضوع قد تعرض لتشويهات لاحدود لها ، وتدخلت فيه المصالح الذاتية إلى حد أصبح من الصعب معه مناقشته بطريقة موضوعية نزيهة ، فضلا عن أن الجدل الدائر حوله يشير من الانفعالات أكثر مما يشير من الأفكار . ولهذه الأسباب كلها أصبح هذا ، فى السنوات الأخيرة بوجه خاص ، موضوعا شاتكا . وسأحاول فيما يلى أن أبين أن هذا الحرج لا ضرورة له ، وأن رأى الصحيح فى المشكلة واضح لاغموض فيه .

إن من الأمور المؤسفة أن يتصور كثير من المسلمين المتحمسين أن الطريق الاشتراكى فى التصنيع متعارض مع الدين ، وبذلك يعملون - عن وعى أو بغير وعى - على دعم الاتجاه الرأسمالى ، حتى بعد كل ما أثبتته تجارب البلاد الرأسمالية من أخطاء . صحيح أن الحجة التى تقال فى هذا الصدد هى أننا لا نريد مبادئ مستوردة سواء أكانت اشتراكية أو رأسمالية ، وكل ما نريده هو الأخذ بالنظام الإسلامى الأصيل . ولكن هذه الحجة ، التى تبدو فى ظاهرها مقنعة ، تنتهى آخر الأمر إلى اختيار بين المذهبين العصريين : إذ أن عمومية الأحكام الدينية تترك مجالا واسعا للاجتهاد فى التفسير ، ولا بد أن يتحدد اتجاه كل مفكر فى التفسير بالمؤثرات العصرية التى أسهمت فى تكوين نظراته العامة إلى الأمور . بحيث يميل ذلك الذى تأثر أصلا بالأفكار الاشتراكية إلى الأخذ بالتفسير الاشتراكى ، والعكس بالعكس . فضلا عن ذلك فإن المواقف التى نواجهها فى عالمنا المعاصر تبلغ من التعقيد حدا يكاد يستحيل معه الاهتداء إلى كل الاجابات التفصيلية فى النصوص الدينية ، ومن هنا كان من الضرورى الاستعانة بالتجارب الحديثة

التي مرت بها أمم أخرى من أجل سد هذه الثغرات ، وفي كلتا الحالتين لا يكون هناك مفر من الرجوع آخر الأمر إلى الايديولوجيات الكبرى المعاصرة ، بحيث يؤدي العداء للاشتراكية على نحو آلى إلى خدمة الرأسمالية .

ولما كان المجال الذي يقتصر عليه هذا البحث هو مجال القيم ، فلا بد لنا من التعرض لموضوع العلاقة بين القيم الإسلامية ونظام القيم الذي تدعو إليه كل من الرأسمالية والاشتراكية ، حتى يتبين لنا مدى خطأ الموقف الذي يشيع اتخاذه إزاء هذه الايديولوجيات في عالمنا الإسلامي .

إن النظام الرأسمالي مبني أساساً على قيم فردية . وعلى الرغم من المظهر البراق الذي يتخذه هذا النظام ، حين يؤكد أنه هو المدافع حقا عن الحرية الفردية ، وعن حق الفرد في أن يتحرر من تدخل الدولة في شؤونه ، وحقه في الكلام والتعبير الحر عن الرأي ، إلى آخر هذه الحريات الليبرالية المعروفة ، التي يتخذ منها المدافعون عن النظام الرأسمالي محورا لدعايتهم ، على الرغم من هذا كله ، فإن الحرية التي يدافع عنها هذا النظام هي في واقع الأمر حرية استغلال القوى للضعيف ، وكل ما عدا ذلك من حريات تظل ذات طابع شكلي مادامت غير متحققة في إطار من العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص .

هذه النزعة الفردية ، التي لا ينكرها دعاة الرأسمالية أنفسهم ، بل يجدون فيها مدعاة للزهو ، تتعارض بغير شك مع القيم الإسلامية تعارضا أساسيا . فروح الدين الإسلامي تتجه إلى تأكيد الأخوة والتضامن والتعاون بين الناس ، وتأبى أن يوضع القوى في مركز يسمح له باستغلال الضعيف ، ثم يزعم أن لهذا الضعيف كل الحرية في أن يعترض كما يشاء . وما كانت رسالة الأديان ، في حقيقتها وفي جوهرها الباطن ، إلا سعيًا إلى اقرار نظام جديد للحياة ، يحل فيه الأخاء بين البشر محل التطاحن والمنافسة القاتلة ، التي لا يمكن تصور النظام الرأسمالي بدونها .

ولا بد أن كل مثقف قد استمع في وقت أو آخر إلى أحد دعاة الرأسمالية وهو يهاجم الاشتراكية لأنها لا تعترف " بحافز الربح " ، وربما أدى عدم اعترافها هذا إلى إخفاق التجربة الاشتراكية ذاتها ، كما يبدو أنه حدث في بعض الحالات . ولو أمعنا الفكر في دلالة هذا المبدأ - أعني مبدأ " حافز الربح " - لادررنا مدى الخطأ الذي يقع فيه من يرددون عبارات محفوظة عن تعارض القيم الاشتراكية والإسلام ، أو يتصورون - دون أن يجرأوا على التصريح بما في نفوسهم - أن الرأسمالية هي حامية حما الأديان ، وضمنها الإسلام .

ذلك لأن الرأسمالية حين تؤكد أن ما يحرك الإنسان إلى العمل والانتاج هو رغبته في الربح ، وأن انكار هذا الحافز يؤدي إلى هبوط الانتاج كما وكيفا ، وإلى إخفاق المجتمع في بلوغ أهدافه ، إنما تبني موقفها هذا على أساس أن الإنسان مخلوق أناني ، مادي ، لا يتحرك إلى العمل إلا من أجل أشباع حاجاته وأطماعه الخاصة . فحسب . وإنه لمن المؤسف حقا أن الواقع يشهد صحة هذا التصور في أحيان كثيرة ، ومن هنا كانت الرأسمالية أكثر واقعية في هذه الناحية .

غير أن هذا النوع من الواقعية يركز على قبول الإنسان ، بكل عيوبه ، على ما هو عليه . وكل مذهب يتسم بقدر من السمو المعنوى لا يمكن أن يقبل الإنسان على ما هو عليه . فالفلسفات الرفيعة كانت كلها تدعو إلى اصلاح الإنسان . والأديان كلها إنما هي رفض للإنسان فى واقعہ التلقائى للأخلاقى ، ومحاولة لخلق إنسان يتجاوز فى سلوكه مستوى السعى المباشر إلى المنفعة والتحرك بفعل الخوافز المادية . وحتى لو أخفق هذا السعى بحكم الواقع العاشم ، فإن الأديان ، والإسلام بوجه خاص ، ترسم لنا صورة لعالم آخر تتحقق فيه المثل العليا للإنسانية على النحو الذى يبلغ بها ذلك الكمال الذى تعجز عن بلوغه فى عالم الفناء الذى نعيش فيه .

وإذن ، فالنظرة التى تسود فى النظام الرأسمالى تتضمن تأكيداً للطبيعة " المادية " للإنسان ، وإنكاراً لجوانبه الروحية . ومن هنا كان من التناقض ، بل من النفاق الصريح ، أن تقف الرأسمالية مدافعة عن الروحانية ، وتتهم خصومها بالمادية ، مع أن النظرة المادية إلى الإنسان جزء لا يتجزأ من المبدأ الأساسى الذى تركز عليه ، وهو مبدأ " المشروع الخاص " و " حافز الربح " . ومن المؤسف حقاً أن تتردد هذه الحجج نفسها على ألسنة كثير من المدافعين عن النظرة الإسلامية إلى الحياة ، فيقدمون الرأسمالية كما لو كانت أقرب إلى روحانية الأديان من الاشتراكية .

والواقع أن مهاجمى الاشتراكية ، دفاعاً عن الدين ، يعطون الشكل أهمية تفوق المضمون ، ومن المؤكد أن كثيراً من الاشتراكيين قد صدرت عنهم تصريحات تتضمن هجوماً على الأديان . ولكن مضمون المذهب ذاته يحقق أسى ما تهدف إليه رسالات الأديان . فالاعتقاد أن الإنسان ينبغي أن يبذل جهده فى العمل لصالح المجموع ، لا لصالح فرد معين ، ولا من أجل الكسب الشخصى ، يمثل قيمة أخلاقية رفيعة تتمشى مع كل ما تدعو إليه العقائد من قيم . والسعى إلى إلغاء استغلال الإنسان للإنسان ، وإلى تذويب الفوارق بين الطبقات أو إلغائها ، لا يمكن أن يكون متعارضاً مع عقيدة لا تجعل لعربى فضلاً على أعجمى إلا بالتقوى ، والدعوة إلى تحرير الإنسان من عبودية العمل الشاق ، حتى يحقق أفضل إمكاناته وتكتمل مقومات إنسانيته ، لا يمكن أن تتناقض مع عقيدة ترى أن الإنسان كيان متكامل ، وإن للروح مطالبها مثلما أن للجسم حاجاته ورغباته .

وهكذا ، فإن ما يستطيع الإسلام أن يسهم به ، لكى يتخلص من الآفات التى شابت عملية التصنيع فى الغرب ، هو أن يمزج بين القيم الإسلامية الأصلية وقيم الفكر الاشتراكى ، ويدعو إلى مجتمع تسوده المبادئ ، لا الرغبة فى الكسب المادى ، ويقوم على التراحم والتعاون ، لا على التزاحم وسحق الخصوم فى المنافسة " الحرة " . ولو اقبلنا على التصنيع بهذه الروح واستطعنا أن نجتمع بين تجارب الفكر الاشتراكى والقيم الإسلامية الأصيلة ، لاستطعنا أن نتخلص من مظاهر الانحلال والتفكك التى ارتبطت بالاتجاه إلى التصنيع فى الغرب .

ذلك لأن هذا الانحلال إنما هو الترجمة الأخلاقية للمبادئ الرأسمالية نفسها . فمبدأ الحرية الفردية والمنافسة فى العمل والسعى إلى الربح ، حين يطبق على العلاقات الأسرية ، يتحول إلى

تفكك للأسرة وتباعد بين أفرادها الذين يستهدف كل منهم تحقيق رغباته الخاصة دون اهتمام بهدف مشترك يعلو على الأفراد ، وهذه مساوئ لا يمكن أن تصيب مجتمعا يسعى إلى التصنيع وهو حريص على قيمه الدينية الرفيعة ، متمسك في الوقت ذاته بمبادئ الأيثار الاشتراكية .

على أن الأخذ بهذه القيم لن يعصمنا فقط من مظاهر الانحلال التي تفشت في مجتمعات الغرب اللاهثة وراء السيطرة والربح ، بل سيعصمنا أيضا من مظاهر الانحلال المضادة ، التي تنتشر في مجتمعاتنا الإسلامية الحالية ، إما بسبب الفقر ونقص الانتاجية وما يولده ذلك في النفوس من يأس يبعث على الانحراف ، وإما بسبب الثراء السهل غير المصحوب بالعمل والجهد . وفي كل هذه الحالات لن يكون لنا مستقبل يتناسب مع ماضينا الذي طالما تفاخرنا به إلا إذا قررنا أن ندخل مرحلة التصنيع من أوسع أبوابها ، واضعين نصب أعيننا أننا قبل كل شيء مجتمع ذو قيم إسلامية أصيلة ، وإن هذه القيم تجد أقرب تعبير عنها - بالنسبة إلى العصر الذي نعيش فيه - في التجارب الاشتراكية التي تمكنت من تحقيق نظرة متكاملة إلى الإنسان ، تستجيب لمطالبه المادية والمعنوية معا على نحو متكامل .

الفضل الرابع

موقف الجماعات الإسلامية المعاصرة من قضية المرأة

تحتل مشكلة المرأة مكانة بالغة الأهمية فى تفكير الجماعات الإسلامية المعاصرة وممارساتها . ولا تتضح هذه المكانة الهامة فى كتاباتهم المباشرة فحسب ، بل انها تظهر أيضا ، وبصورة لا تقل وضوحا ، فى عدد هائل من الأفكار غير المباشرة ، وفى كثير من الأمثلة التى تعبر بها هذه الجماعات عن مواقفها النظرية والعملية .

ولكن هذه المكانة الهامة لاتعبر ، فى الواقع ، عن اعلاء لشأن المرأة ، أو انشغال بمشاكلها الحقيقية ، فى فكر هذه الجماعات ، بل إن هدفها الفعلى يسير فى طريق مضاد تماما لما يوحى به للوهلة الأولى طابعها الظاهرى . فهذا الاهتمام الكبير والتأكيد المستمر للموضوعات المتعلقة بالمرأة ، ووضعها فى الأسرة وعلاقتها بالرجل ، يهدف فى حقيقة الأمر إلى شيئين أساسيين : أولهما صرف الأنظار عن المشكلات الحقيقية للمجتمع ، والتغطية على الرؤية السطحية لتلك المشكلات فى فكر هذه الجماعات ، وثانيهما تشويه مشكلات المرأة ذاتها والعودة بها إلى وضع شديد التخلف ، كان يُفترض أننا تجاوزناه منذ أمد بعيد .

ولنبداً بكلمة عن الهدف الأول : ففى ندوة عقدت أخيرا فى مبنى نقابة الأطباء حول " الإسلام والعلمانية " ، وشارك فيها كاتب هذه السطور ، أراد الشيخ يوسف القرضاوى ، وهو أحد كبار مفكرى الحركة الإسلامية المعاصرة ، أن يضرب مثلا لاهتمام التشريعات الوضعية عن قيمنا وعاداتنا وأخلاقنا الأصلية ، فلم يجد إلا المثل الخاص بعقوبة الزنا . وهكذا تصور حالات افتراضية ارتكب فيها الزنا دون أن يقضى القانون الوضعى فيها إلا بعقوبات طفيفة ، وربما استطاع المحامى البارع أن يحصل لموكله فيها على البراءة ، ووجد أن هذا التساهل الذى يتسم به موقف القوانين الوضعية إزاء هذه الجريمة يتعارض بشدة مع القيم والأعراف السائدة فى مجتمعاتنا ، والتى تعبر عنها الشريعة الإسلامية تعبيراً أصدق حين تضع للزنا حدوداً رادعة .

هذا المثل القريب العهد يحمل دلالات واضحة على موقف التيارات الإسلامية المعاصرة من مشكلة المرأة :

فهو أولا يعبر عن اهتمام مبالغ فيه بهذه المشكلة ، لأنه اختار موضوعا يتصل بالعلاقة الجنسية بين الرجل والمرأة ، لكى يثبت وجهة نظره القائلة إن القوانين الوضعية ليست مستمدة من قيمنا وأخلاقنا وموروثنا الأصيل . ولقد كان فى استطاعته أن يختار أى موضوع آخر أوثق صلة بمشكلات الحياة الفعلية ، وبالحجرات والتجارب التى يعيشها الناس فى كل يوم ، ولكنه انتقى هذا المثل ، وافترض لكى يشرح وجهة نظره حالات خيالية يمكن أن يقع فيها الزنا دون أن ينال

مرتبه العقاب ، وكان الناس المطحونين بمشكلات الحياة اليومية والغلاء والأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لا يفكرون إلا فيما يمكن أن يحدث لو صادفتهم واقعة الزنا . وهو ثانياً يستثير مشاعر الغيرة والاستنكار ، لدى الرجل الشرقي بوجه خاص ، عن طريق ضرب مثال تهر فيه قيمة " الشرف " - بمعناها المألوف ، الذي يفتقر كثيراً إلى الدقة - ويعجز القانون الوضعي عن فرض القصاص الرادع على من يرتكب ذلك الفعل الذي هو في نظر الرجل الشرقي أقدس الآثام . وحين يتنبه المستمعون - ومعظمهم من الرجال - إلى أن الشريعة الإسلامية هي التي تفرض العقاب الرادع على هذا الفعل الآثم ، بينما القانون الوضعي يتهاون فيه ، يصبحون مهينين ذهنياً للاقتناع الكامل بالرأى الذي يدافع عنه المحاضر ، وهو أن قواعد الشريعة ذات المصدر الإلهي هي الأقدر على تنظيم حياتنا من أي قانون يضعه الإنسان .

هنا تُعطى إحدى المشكلات المتعلقة بالمرأة ، في جانبها الجنسي على وجه التحديد ، أهمية هائلة ، ويتكرر هذا النوع من الأمثلة بصورة ملحوظة في كتابات الإسلاميين المعاصرين وأحاديثهم . ولكن هذا الاهتمام المفرط يعكس في الواقع رغبة في التغطية على المشكلات الحقيقية التي يعاني منها الإنسان ، أيًا كان جنسه ، في المجتمع . ففي أية معالجة عقلانية لمشكلة كهذه ، ينبغي على الباحث ، حتى لو كان يعتقد أن لمشكلة الزنا مثل هذه الأهمية ، أن يعود إلى الجذور الاجتماعية للمشكلة ، وبدلاً من أن يسخر من القانون الوضعي لأنه يتهاون في عقوبة الزاني والزانية ، أو أن ينظر إلى الجريمة وعقوبتها كما لو كانا شيئين مجردين لا علاقة لهما بالأوضاع التي يعيش فيها الإنسان ، يتعين عليه أن يناقش مشكلة نقص المساكن والأسعار الخيالية التي تجعل أي مسكن بسيط بعيداً عن متناول أيدي معظم الشبان والشابات ، واستحالة تكوين أسرة لدى النسبة الكبيرة ممن بلغوا سن الزواج ، فضلاً عن الغلاء العام للأسعار وصعوبة تربية الأطفال ، وغير ذلك من العوامل التي يعاني منها الناس حقيقة ، والتي تؤدي على نحو متزايد إلى جعل الزواج المتكامل في مسكن مستقل (وهو أمر كان متاحاً لمعظم الشباب والشابات فيما مضى) يتجه إلى أن يصبح وضعاً طبقياً لا تقدر عليه ، في بلد كمصر ، إلا فئات محدودة في المجتمع . في ضوء هذه العوامل كان ينبغي النظر ، أو على الأصح إعادة النظر ، في مشكلة الزنا لو كان الباحث يقيم وزناً للاعتبارات الإنسانية ويحرص على التصدي الصريح للأسباب الحقيقية التي تكمن في جذور المشكلة . غير أن شيخنا الذي استقيناً من كلماته هذا المثل اكتفى بالنظرة المجردة ، المعزولة عن أي سياق اجتماعي ، لظاهرة اختارها لأنها تؤدي إلى استفزاز مشاعر مستمعين لم يعتادوا استخدام عقولهم ، وتعبير ظاهرياً عن اهتمام بالغ لدى أقطاب الحركات الدينية المعاصرة بمشكلات المرأة ، ولكنه في حقيقته اهتمام يؤدي إلى صرف أنظار الناس عن المشكلات التي يعانون منها بالفعل ، ويعبر عن رؤية سطحية تجريدية للعلاقة بين المرأة والرجل ، وما هذا إلا نموذج واحد لطريقة في المعالجة يسهل علينا أن نجد لها عدداً هائلاً من الأمثلة في الكتابات والخطب الناطقة بلسان التيارات الإسلامية المعاصرة .

ولكن النقطة التي نود أن نركز جهدنا عليها هي أن ذلك الاهتمام الكبير الذي تبديه التيارات الإسلامية المعاصرة بموضوع المرأة ، يخفي وراءه حركة تشويه واسعة النطاق لمشكلات المرأة ،

ورؤية شديدة للتخلف لما يطلق عليه ، بطريقة فضفاضة ، اسم " طبيعة المرأة " . ويتمثل هذا التشويه فى سلسلة من الازدواجيات التى يجمع كل منها بين متناقضين ، أحدهما هو الذى يعلن على الملأ ، والآخر هو المقصد الحقيقى الباطن ، الذى لا يصريح به فى العلن .

١ - ازدواجية التحرر والعبودية :

من أبرز سمات الحكم الدكتاتورى أن الحاكم فيه يتعلق شعبه ، على المستوى اللفظى ، أى على مستوى الخطب والبيانات ، ويكيل المديح له فى كافة المناسبات ، ولكنه فى قرارة نفسه يحتقر شعبه أشد الاحتقار ، ولا يقيم له وزنا فى قراراته ، وكلما أمعن فى التشكيل به ، ازداد قلقا له ، متوهسا أنه يندارى بذلك أذلاله لشعبه واضطهاده له . وكلنا نعلم أن أشد الحكام ترفعا عن شعوبهم لا يكفون عن وصف هذه الشعوب بأنها ذكية وحكيمة وأصيلة وطيبة الخ

ويمكن القول إن شيئا مماثلا لهذا يحدث فى موقف الحركات الإسلامية المعاصرة من المرأة . فكل دعوة تحاول من خلالها هذه الجماعات أن تحصر المرأة فى إطار ضيق لا تخرج عنه ، وتضمن استمرار خضوعها للرجل ، ومكانتها الثانوية أو الهامشية بالنسبة إليه ، تقدم فى إطار من التمجيد والتكريم ، وتعرض كما لو كانت هى التى تحقق أكبر قدر من التحرر للمرأة

فحبة المرأة ، وفقا لهذا النوع من التفكير ، ينبغى أن يكون محورها الأساسى بعدا واحدا ، هو البعد العائلى ، على حين أن للرجل ، إلى جانب البعد العائلى ، أبعاد اجتماعية وسياسية .. الخ .. ولكن هذا الانكماش فى دور المرأة ، والتضييق الشديد للآثار الذى يفرض عليها أن تتحرك فيه ، يغلف عادةً بعبارات الاطراء والاغراء الشديد ، التى تمتدح الدور العظيم للأم والزوجة والأخت ، وتؤكد أهمية دور المرأة داخل الأسرة بوصفها نواة لتوحيد جميع أفرادها ومصدرا يستمد منه الجميع الذف والحنان ، .. الخ .. وفى جميع الأحوال تقريبا ، لا يُعرض إلا هذا الجانب الأخير من القضية ، ذلك الجانب الذى يمتدح الدور العائلى للمرأة ويتسلق مشاعرها ، ولا ترد أية إشارة إلى النتائج المترتبة على هذا الوضع ، وأعنى بها استمرار اعتماد المرأة ، اقتصاديا واجتماعيا وعقليا ، على الرجل ، مما يتيح له إحكام سيطرته عليها وبعض حل جميع المواقف المعقدة فى علاقتهما لصالحه .

وعلى حين أن النتيجة العملية لهذه الدعوة إلى ارتباط المرأة بالعائلة وحدها وانتفاء الرجل إلى جميع الميادين الأخرى لنشاط المجتمع ، هى تأكيد لتفوق الرجل ووصايته على المرأة فإن هذه الوصاية تغلف عادةً بالبالغة فى امتداح الدور التقليدى للمرأة ، ووصفه بعبارات ظاهرها الاطراء وباطنها النفاق . ولعل أكثر هذه الأوصاف شيوعا ، فى كتابات الإسلاميين المعاصرين عن المرأة ، هو وصف " الجوهرة المصونة " ، كناية عن ضرورة المحافظة على المرأة فى إطارها العائلى الخاص ، بعيدا عن تعقيدات الحياة وصعوبات المجتمع . فالمرأة هى " ربة الصون والعفاف " . وهما ، حتى لو أخذنا بمعناهما الظاهرى ، صفتان سلبيتان تتعلقان بحماية المرأة لنفسها ، أو حماية النظام

الاجتماعى لها ، من رذائل معينة ، ولكنهما لاتدلان مطلقا على قيام المرأة بأى دور ايجابى أو اقتحامها لأى ميدان من ميادين الحياة الاجتماعية . إن المرأة لاتكون مصونة ، أو " ربة الصون " إلا لأنها معزولة عن المجتمع ، وبالفعل فإن الدعوة تتجه إلينا ، نحن الرجال ، لكى " نصونها " ، أى نحافظ عليها فى حالة ابتعاد عن خضم الحياة ومعتك المشاكل الاجتماعية ، بما تستلزمه من اختلاط واندماج وضياع " للصون " وربما خدش للعفاف .

إن " الجوهرة المصونة " هى فى المحل الأول شئ قيم يُمتلك ويحرص مالكة على أن يحافظ عليه . ومن هنا فإن النظرة الكامنة من وراء هذا المديح تنطوى على " تشيؤ " المرأة ، أى إحالتها إلى شئ ينبغى أن يحفظ ويصان ، حتى يظل ، فى نظر مالكة ، محتفظا بقيمته . ومهما بدت العبارة براقية ، ومهما كانت تنطوى فى ظاهرها على امتداح للمرأة ورغبة فى المحافظة عليها ، فإن المحافظة التى تدعو إليها العبارة هى من ذلك التسوع الذى نتعامل به مع " الأشياء " ، أى مع ما نمتلك من نفائس . وأبسط دليل على ذلك هو أن أحدا لايفكر فى امتداح الرجل لأنه " مصون " .. ذلك لأن الرجل هو الذى يتولى اقتحام ميادين الحياة وخوض معاركها ، ومن ثم يتعين عليه أن يخرج من إطار " الصون " لكى يسلك فى حياته سلوكا إيجابيا فعلا .

إنه مثال واحد لموقف يتكرر مرارا فى كتابات أقطاب الحركة الإسلامية المعاصرة وأحاديثهم عن المرأة ، ذلك الموقف الذى يتسم بازدواجية ظاهرها التمجيد وباطنها القهر والإذلال . فالدعوة فى حقيقتها استمرار للوضع المتدنئ أو الهامشى للمرأة ، ولكنها لاتصاغ أبدا بصورتها الصريحة ، بل تُعرض دائما كما لو كانت تمثل قمة التحرر وأقصى مظاهر التكريم .

وفى الحالات التى يوجه فيها انتقاد شديد ، بلغة عصرية ، إلى هذا الربط بين كيان المرأة وفكرة الصون ، ويكشف المضمون المتخلف لهذه الدعوة ، فإن المدافعين عن هذا الموقف يتخذون لأنفسهم موقعا غير متوقع ، يتصورون أنه كاف لاقتناع العقول بأن آراءهم تمثل ذروة التحرر بالنسبة إلى المرأة : إذ يتجهون على الفور إلى المقارنة بين وضع المرأة فى الإسلام ووضعها فى الجاهلية ، لكى يثبتوا أنها قد أحرزت مكاسب هائلة . ولا أجد نفسى فى حاجة إلى أن أقتبس إشارات فى كتابات هؤلاء الإسلاميين ، إلى تلك المقارنه المتكررة بين الجاهلية والإسلام ، كلما نوقشت مشكلة المرأة ، لأن أى قارئ لديه أبسط المام بما يقوله الإسلاميون المعاصرون عن المرأة فى كتبهم وأحاديثهم ونداوتهم وخطبهم ، لابد أنه صادف مثل هذه المقارنة مئات المرات . ومع ذلك فإن أحدا من هؤلاء الدعاة لا يكلف نفسه عناء التساؤل : ما لنا نحن والجاهلية ؟ وهل يمكن أن نحصر مشكلة المرأة العصرية ، التى تعيش حياة معقدة تكتنفها الصعوبات والمشاكل من كل جانب ، فى إطار المقارنة مع وضعها فى عصر شبه بدائى مضت عليه عشرات القرون ؟ وهل وجود المرأة فى وضع أفضل مما كانت عليه فى عصر الجاهلية ، يكفى لكى نقنع فى عصرنا الحالى بأنها قد تحررت بالفعل ؟

هذا ، على أية حال ، نموذج لطريقة الإسلاميين المعاصرين فى التفكير ، وهو كما قلنا مثل

صارخ للازدواجية بين ادعاء تحرير المرأة ، على المستوى الكلامي واللفظي ، ووضعها المتهور على مستوى الواقع الفعلي .

٢ - ازدواجية العاطفة والعقل :

تؤكد كتابات الإسلاميين السمات العاطفية للمرأة ، ويتخذ هذا التأكيد بدوره طابعا مزدوجا : فمن جهة تُعد عاطفية المرأة عنصرا إيجابيا جديرا بالاشادة والتمجيد . ذلك لأن عنصر العاطفة هو الذى يبعث فى الأسرة مشاعر الحنان والدفء والرعاية والحب ، أى أنه هو القوة الجاذبة التى تعمل على تحقيق التماسك والمودة والتراحم فى الأسرة . غير أن عاطفية المرأة توضع فى مقابل عقلانية الرجل : إذ تُنسب إلى الرجل القدرة على اتخاذ القرار والبت فى الأمور الحاسمة والتوجيه العام لدفة الحياة العائلية ، على حين أن المرأة " تكمل " الرجل بأن تضيف إلى عقلانيته عنصر الرقة والحساسية ، فتكتمل - من خلال هذا التقسيم للقدرات والملكات بين الجنسين - مقومات الحياة العائلية . وربما تغزل البعض فى هذه العاطفية المفرطة ، بوصفها ضعفا ظاهريا يخفى وراءه قوة ، وربما تحدثوا عن انقلاب الأدوار بين الرجل والمرأة ، حيث تستطيع المرأة أن تتحكم فى الرجل من خلال " دموعها " ، أى أن تمارس عليه القوة باتخاذ مظهر الضعف ، ولكن المهم أن سمسة " العاطفية " تعد فى هذه الحالة صفة ايجابية يمتدحها الرجل فى المرأة .

على أن التقابل بين عاطفية المرأة وعقلانية الرجل لابد أن يؤدى إلى ظهور الوجه الآخر للصورة المزدوجة : وأعنى به ذلك الوجه الذى يربط بين سيطرة العاطفة عند المرأة ، وبين سيادة النزعة اللاعقلية فى تفكيرها ، وسيطرة الاندفاع والهوى والعاطفة (بالمعنى السلبي هذه المرة) على نظرتها إلى الأمور ، والعجز عن اصدار حكم موضوعى منزه عن الأهواء والأغراض . ويوجد هذا الوجه الآخر دعما من التراث الدينى عندما يحكم على النساء بأنهن " ناقصات عقل ودين " ، ويحظر على المرأة تولى شئون القضاء ، ولاتقبل شهادتها أمام المحاكم إلا باعتبارها مساوية لشهادة " نصف رجل " .

وربما استطاع أصحاب هذا رأى أن يضيفوا إليه صفة تزعم أنها علمية ، إذ يشيرون إلى بحوث تؤكد بطريقة احصائية ، مثلا ، إن الأحكام الانفعالية أكثر شيوعا لدى المرأة ، ويقفزون من هذه المقدمات إلى تعميم متسرع ، هو أن المرأة " بطبيعتها " عاطفية . ولكن مثل هذا التعميم يفقد تماما شروط الحكم العلمى لأن من المستحيل الكلام عن " طبيعة " لأحد الجنسين بعد هذا التاريخ الطويل من سيطرة الرجل وتركه الاعمال الهامشية للمرأة ، وبعد أن تراكمت عوامل التنشئة الاجتماعية ، عبر ألاف السنين لكى تفرض على المرأة هذه الاتجاهات العاطفية فرضا . وبطبيعة الحال فإن من السهل الخلط بين مايرجع إلى عوامل اجتماعية ومايرجع إلى عوامل " طبيعية " ثابتة عندما يكون الأمر متعلقا بأوضاع دامت ألاف السنين . ومن هنا فإن المنطق السليم لا يرفض القول إن ما يسمى " بعاطفية المرأة " إنما هو ظاهرة اجتماعية ، وليس على الاطلاق جزءا من طبيعة ثابتة للمرأة .

ولابد لنا أن نعترف بأن هذه النظرة الازدواجية إلى سمة " العاطفية " في المرأة ، لا تقتصر على الاتجاهات الإسلامية المعاصرة وحدها ، بل إنها ترجع إلى تاريخ طويل ، وتشيع في العصر الحاضر بين اتجاهات فكرية متعددة ، تشترك كلها في الخلط بين العوامل الناتجة عن تأثير أوضاع اجتماعية واقتصادية للمرأة ، كانهدام الاستقلال والمركز الأدنى في التشريع والشعور الدائم بالعجز وعدم الأمان ، وبين العناصر التي تنتمي إلى " طبيعة ثابتة " . ومع ذلك فإن الاتجاهات الإسلامية تستثمر هذا الخلط وتستخلص منه نتائج هامة ، تظهر فيها ازدواجيتها التقليدية بوضوح : إذ تمتدح المرأة بوصفها القلب النابض بالحنان والعاطفة في الأسرة ، وتطالبها في الوقت ذاته بأن تلتزم هذه الحدود وتترك للرجل زمام القيادة والقوامة وسلطة اتخاذ القرار .

٣ - ازدواجية الروح والجسد

لعل أهم الازدواجيات جميعا ، وأقربها إلى واقعنا الراهن الملموس ، هي ازدواجية الروح والجسد ، التي تعبر عنها ظاهرة التحجب أوضح تعبير . ولاشك أن الاهتمام الهائل الذي تبديه الجماعات الإسلامية المعاصرة بتحجب المرأة ، والاعتقاد بأن المعيار الأول ، والأساسي ، لسلوك المرأة طريق الإسلام الصحيح هو اختيارها للحجاب ، دليل على أن أخفاء الجسد أو الغاء معاله الظاهرة هو ، في نظر هذه الجماعات ، المدخل الأول إلى عالم الروح .

ولكن المسألة في حقيقتها ليست أحادية الاتجاه على هذا النحو ، وليس الأمر متعلقا بحجاب يخفي الجسد أو يبعد تأثيره عن ذهن الآخرين فيؤدي ذلك تلقائيا إلى مزيد من الروحانية في فكر المرأة وسلوكها . بل إن الموضوع في حقيقته اعقد من ذلك بكثير ، وفي هذه الحالة بدورها يتخذ هذا التعقيد شكل ازدواجية أشد حدة وعنفا من كل ماعداها من الازدواجيات .

إن عملية حجب الجسد يُفترض أنها صون له عن طريق نقله إلى مستوى الأشياء الخافية عن الأعين ، أو الأشياء غير المرغوب فيها ، وأحيانا المنفرة (إذا حكمنا على الأمور في ضوء بعض مظاهر التحجب التي تؤدي إلى تشويه مقصود ومتعمد لأية صورة جمالية للمرأة) . والمفروض أن عملية التحجب هذه ترفع الجسد فوق مستوى " السفور " الذي يبتذله ويتفنن في اظهاره للآخرين وعرضه عليهم لأغراض أقلها خطرا انتزاع اعجابهم به . ومع ذلك فإن العلاقة بين الحجاب الكثيف وأشد أنواع السفور تطرفا ، أعنى السفور " المتبرج " ، أقوى مما نظن . فهما معا وجهان ، أحدهما سلبي والآخر ايجابي ، لعملة واحدة . أما هذه العملة الواحدة التي يشترك فيها الحجاب والسفور المتطرفان فهي تأكيد أهمية الجسد والاصرار على أنه موضوع دائم للرغبة ومصدر دائم للاغواء . وهكذا فإن المحجبة ، التي تنطلق من هذا الاعتقاد ، تعمل على اخفاء الجسد حتى تسلبه هذه الصفات . أما السافرة المتبرجة ، التي تنطلق من اعتقاد مماثل ، فإنها تعمل على ابرازه وكشفه حتى تزيد من قدرته على إثارة الرغبة والجذب والأغراء . إن الإثنين معا ، برغم كل ما يبدو بينهما من تناقض ، تؤكدان في سلوكهما أن أهم ما في المرأة هو جسمها ، وتجعلان من نظرة الرجل إلى المرأة حقيقة أساسية في حياتها ، فتعمل احدهما على صد هذه

النص ، وتعمل الأخرى على جذبها ، وفى كلتا الحالتين يسود الاعتقاد بأن الهدف الوحيد للرجل هو أساس المرأة . ولا أغالى إن قلت إن نظرة الاثنيتين معا إلى الطبيعة البشرية تؤكد جانبها الجسدى ، حتى حين يكون الهدف إبعاد هذا الجانب أو الحماية منه . وأبسط دليل على ذلك هو أن يدبلا ثالثا ، تمثله المرأة التى لا تحجب جسمها ولا تكشفه بابتذال ، لأنها واثقة من أن فى شخصيتها جوانب أخرى أهم من الجسد ، ولأنها تتوقع من الآخرين أن يركزوا اهتمامهم على هذه الجوانب . وعلى الجسد .

وهكذا فإن التحجب يقع عند نقطة الالتقاء بين إهمال الجسد والترفع عنه من جهة ، وبين الاهتمام بسلطته والاعتقاد بخطورته على صاحبه وعلى الآخرين ، ومن ثم ضرورة إخفائه عنهم . من جهة أخرى . ويصل هذا الاعتقاد الضمنى بخطورة الجسد إلى حد النظر إلى أى نوع من الملابس ماهرة ، كالمصافحة مثلا ، على أنه ينطوى حتما على سوء نية وعلى استشارة رغبة محرمة لدى ولا يمكن أن تكون هذه الجسدية الزائدة لأى تلامس عابر مع الجنس الآخر سوى الوجه السلبي والوقائى ، للنظرة الحيوانية إلى طبيعة الإنسان .

وتؤدى هذه الدلالة المزدوجة للحجاب إلى ازدواجية أخرى ، تتعلق بالسلوك المنتظر من المرأة المحجبة نفسها . فالمطلوب منها أن تكون متقشفة المظهر حافية لنظرات الآخرين وأطماعهم ، متباعدة قدر الامكان عن الجنس الآخر ، وأن تكون فى الوقت ذاته أنثى كاملة مع الزوج . ولا شك أن الكثيرين سيرون فى هذه الازدواجية أمرا طبيعيا ، على أساس أن من واجب المرأة المسلمة التمتع على الحرام والاقبال على الحلال . ولكن المشكلة من الوجهة النفسية أشد تعقيدا بكثير ، لأنها تفترض فى المرأة القدرة على الجمع بين العفة المفرطة من ناحية ، والاقبال المفرط على الجنس من جهة أخرى . ذلك لأن على هذه المرأة نفسها أن تعوض زوجها عن خشونة مظهرها الخارجى ، وتثبت له أنها لازالت الأنثى القادرة على تحقيق جميع رغباته . (*) فكيف يمكن أن تجمع شخصية واحدة ، ونفسية واحدة ، بين هذين التقيضين ؟ ألا يؤدى هذا التناقض بين المظهر الخارجى والممارسة الخاصة إلى أزمة نفسية أو تعقيد فى التكوين الداخلى للمرأة ؟

إن المظهر الخارجى الذى يراد تحقيقه عن طريق الحجاب أشبه ما يكون بمظهر الراهبات : اللون الداكن ، الرداء الواسع الذى لا يكشف أية تفاصيل ، حجب الشعر ، وأحيانا الكفين والوجه . فالحجاب نوع من الرهينة ، ولكنه رهينة جزئية ، تتعلق بمظهر المرأة الخارجى ، أو مظهرها الاجتماعى فقط ، على حين أن رهينة العقائد الأخرى ، كالمسيحية ، رهينة كاملة ، تسري على المرأة ظاهرا وباطنا . وعلى الرغم من التعارض بين الرهينة الكاملة وبين الطبيعة البشرية السوية ، فإن فيها مزيدا من الاتساق ، لأنها تزيل التناقض بين الظاهر والباطن ، ولا تعرض المرأة لازدواجية المظهر الملائكى المتعفف أمام الناس ، والجوهر المقبل على المتع الحسية داخل البيت . ومن الصعب أن يتخيل المرء هذا الجمع بين الرهينة فى الخارج ، أمام المجتمع ، وبين الأنوثة الفياضة فى الداخل ، بدون اضطراب ، ولو جزئى ، فى الشخصية ، أو قدر من النفاق فى ممارسة أحد

(*) وصل الأمر بداعية إسلامى ، فى إحدى الدول العربية ، إلى حد مخاطبة مجبوعات من المحجبات كن يستمعن إلى أحد دروسه قائلا: أيتها المحجبة . كونى عاهرة مع زوجك .

ولا بد أن نشير ، فى هذا الصدد ، إلى العلاقة الجدلية المتصاعدة بين التحريم والرغبة . فممارسات الإسلاميين المعاصرين تحتشد بسلسلة مترابطة من التحريمات : تحريم الاختلاط خوفاً على المرأة ، تحريم النظرة الثانية ، تحريم السلام باليد ، تحريم أى كشف ، مباشر أو غير مباشر ، للجسد . ولكن هذه التحريمات ذاتها تؤدي إلى مزيد من الرغبة . فالشاب الذى لا يستطيع رؤية فتاة أو الكلام معها تشتعل رغبته فى الجنس ، ويتحول إلى إنسان جائع ، وكذلك الحال فى الفتاة . وكلما اتسع نطاق التحريم ازدادت الرغبات اشتعالا ، فتشتد التحريمات مرة أخرى لمواجهة الموقف المخرج والحد من خطورته ، وهلم جرا . وهكذا فإن كلا من التحريم والرغبة المعقدة يزيد الآخر تطرفا ، بحيث يصعب الاهتداء إلى حل للمشكلات النفسية المتعلقة بالجنس عن هذا الطريق ، ويمكن القول إن مجتمع الحرمان المفرط يولد عقده الخاصة ، تماما كما أن مجتمع الإباحية المفرطة (فى الغرب الذى تنتقده دائما ، كما لو كنا نحن وحدنا أصحاب الفضائل) يخلق أيضا تعقيداته الخاصة .

٤ - ازدواجية النظرة إلى الرجل :

لا يمكن أن تكتمل معالجتنا للازدواجيات التى تترتب على نظرة الإسلاميين المعاصرين إلى المرأة ، إلا بإشارة إلى الازدواجية المقابلة التى تكمن فى نظرتهم إلى الرجل . فالتحجب يفترض أن لدى الرجال نهما دائما إلى النساء ، وأن نظرة الرجل إلى المرأة هى نظرة " الذئب " ، ومن ثم فإن من أكثر العبارات تداولاً عند دعوة النساء إلى التحجب ، مناشدتهن بأن يحفظن أجسامهن من " عيون الذئاب " . فالرجل ذئب وعيونه جسورة مفتوحة طامعة على الدوام ، وهى لا ترى فى المرأة إلا موضوعا للجنس . وصفة " الذئب " هذه تعم الجميع ، ولكن الذئب هو دائما " الرجل الآخر " . فالزوج يحرص على أن يصون زوجته بالحجاب من عيون الذئاب الأخرى ، ولكنه هو نفسه يتحول إلى ذئب فى نظر الأزواج أو الأبناء أو الأخوة الآخرين . وهنا تعود مرة أخرى فكرة " التشيؤ " ، والربط بين المرأة وبين الملكية الخاصة ، بحيث يحرص الرجل على صون أعز ممتلكاته ، وهو المرأة ، وحجبها عن عيون الآخرين . فالامتلاك فى هذه الحالة يصبح كاملا ، ويحرص عليه صاحبه أكثر مما يحرص على أى شئ آخر يقتنيه . ذلك لأن فى حياة الإنسان أشياء كثيرة " مرغوبة " ، كالسيارة أو البيت الفاخر . ويقدر ما يحرص الإنسان ، فى هذه الحالة الأخيرة ، على ألا يستخدم هذه المقتنيات أحد سواه ، فإنه لا يمنع نظرة الآخرين إليها ، ولا يعد هذه النظرة انتقاصا من ملكيته لها . أما فى حالة المرأة وحدها ، وعلى خلاف الأشياء الأخرى المرغوبة ، فإن الرؤية تعد جريمة ، ونوعا من الانتهاك ، لأن فيها قدرا من المشاركة . ولذلك فإن حجب المرأة عن عيون الذئاب الآخرين يعنى ضمان استحواذ المالك وحده على حق الرؤية ، إلى جانب حق الاستمتاع .

إنها بالطبع صورة بشعة لمجتمع يُعد كل الرجال فيه لصوصا أو معتدين محتملين على

النساء ، ولا يكون هناك علاج لهذه العدوانية الجنسية الشاملة سوى الاخفاء والحجب ، تماما كما توضع الأموال فى خزائن مصفحة غير قابلة للكسر حين يخشى صاحبها من أن تمتد إليها أيدي اللصوص . وأبشع ما فى هذه الصورة أنها تعزل الرجل والمرأة تماما عن كل المشاكل الواقعية التى يعيشان فيها وتختزلهما إلى مجرد جنسين يرغب كل منهما فى الآخر ، ويشكل فى الوقت ذاته خطرا عليه ، وتنسى تماما أن كليهما إنسان يعيش فى مجتمع ويكافح فى سبيل العيش ويعانى من أزمات فى الحياة اليومية والاقتصادية والسياسية ، ويحلم بمستقبل أفضل لأجياله المقبلة .

ولكن النقد الذى نود أن نركز عليه هاهنا ، تمشيا مع بقية أجزاء هذا البحث ، هو أن هذا الموقف ينطوى على ازدواجية فى النظرة إلى الرجل ، توازى الازدواجيات المناظرة لدى المرأة ، وإن كانت تسير فى اتجاه عكسى . فالرجل كما رأينا يُتهم بأنه ذئب ، وبأن نظراته وأطماعه الدائمة لا تُصد إلا بحجب موضوع رغبته عنه . ومع ذلك لا يدعوا الإسلاميون إلى اتخاذ أى إجراء ضد هذا " الذئب " ، وإنما يُفترض دائما أنه ذئب لاعلاج له ، ومن ثم فإنه يترك لكى يمارس " ذئبيته " بلا عقاب ، ويقع العبء كله على المرأة : فهى وحدها التى تكلف بحماية نفسها من أخطاره ، وهى وحدها الملزمة بارتداء الثياب الثقيلة التى تغطى كل أطراف جسمها فى قبض الصيف (ومعظم البلاد الإسلامية ، كما نعلم ذات صيف طويل شديد الحرارة) .

وهكذا تنكشف لعبة الرجل فى عملية التحجب بوضوح قاطع : ذلك لأن الرجل هو الذى يمسك بزمام الأمور ، وهو الذى يضع قواعدها لصالحه منذ البداية . إنه رجل شرقى يغار على ما يملك ويود أن يستحوذ عليه إلى الحد الذى لا يسمح للآخرين حتى بمجرد التطلع إليه . ولكن من أصول اللعبة ، قبل أن يعزل المرأة عن كل الوظائف الجادة فى الحياة ، أن يوجه إليها عبارات المديح والتعجب والتكريم ، لكى يقنعها فى النهاية بأن تترك له المهام الكبرى وتتفرغ لتربية أطفاله وتغذيته وامتاعه . ومن أصول اللعبة أيضا أن يذم نفسه ويتهم أبناء جنسه بأنهم ذئاب عدوانيون طامعون فى نساء الغير ، دون أن يوقع على نفسه أى غرم ، بل يترك المرأة وحدها تتحمل تبعه خصاله السيئة . أى أن المدح الموجه إلى المرأة كان لفظيا ظاهريا ، أما النتيجة العملية فهى خسارة لها على جميع الجبهات ، بينما يوجه اللوم والذم إلى الرجل على المستوى الكلامى ، ويظل على المستوي العملى ، هو الرابع على طول الخط . ومن المؤكد أن المديح إنما وجه إلى المرأة ، فى الحالة الأولى ، لكى يساعدتها على " ابتلاع " الخسارة الفادحة التى تلحق بكيانها كإنسانة ، على حين أن الذم ، فى الحالة الثانية ، يوجه إلى الرجل للتخفيف ظاهريا من حدة المكاسب التى يحرزها على كافة الجبهات . ولو لم تكن المسألة فى حقيقتها لعبة بارعة أتقنها الرجل لكى يخدر بها المرأة ويحقق بها مصالحه ، لالتجھت دعواته إلى أن يتحمل هو جزءا من العبء على الأقل ، وذلك - مثلا - بأن يُتخذ إجراء ضد نظرات الرجال وأطماعهم الجنسية التى ترغم المرأة على حجب نفسها من عيونهم . ولكن شيئا من هذا لا يحدث ، لأن الرجل وحده هو الذى يضع قواعد اللعبة .

حاولنا فى الصفحات السابقة أن نلقى الضوء على بعض الجوانب المعقدة فى الموقف الذى تتخذه الحركات الإسلامية المعاصرة من مشكلة المرأة . ولا يمكن أن توصف محاولة كهذه بأكثر من أنها مجموعة من التحليلات التى تسعى إلى التنقيب عما وراء الشكل الظاهرى الذى يُطرح به هذا الموقف فى العلن . فللموضوع جوانبه الأشد خفاء وتعقيدا إلى حد بعيد ، ويكفي أن نكون قد أطلعنا من فجوة صغيرة تنفذ بنا إلى تلك الأعماق البعيدة التى لا يريد أحد أن يعلنها أو أن يعترف بها . ولا جدال فى أن مجال البحث والتفكير يظل مفتوحا على مصراعيه فى هذا الموضوع الشديد التعقيد ، الذى يرتبط ارتباطا وثيقا بمصيرنا الاجتماعى والحضارى .

ولو شئت أن أخص الخطأ الأكبر فى معالجة الإسلاميين المعاصرين لمشكلة المرأة ، لقلت إنه الإصرار على النظر إلى هذه المشكلة بطريقة تجريدية خالصة . وأقوى مظاهر هذا التجريد ، عزل هذه المشكلة عن كل التغيرات بحجة أنها محكومة بقواعد تعلو على الزمان والمكان . وهكذا تُفصل مشاكل المرأة عن السياق التاريخى والاجتماعى والاقتصادى . وينظر إليها كما لو كانت جنسا مجردا فى مقابل جنس آخر ، لا على أنها كيان يفرض فى قلب التاريخ ويندمج فى التقلبات التى تطرأ على عالم سمته الأساسية هي التغير . وحسيلة هذه النظرة التجريدية هي تثبيت مجموعة من الأوضاع التى خضعت لها المرأة فى ظروف خاصة ولحظة محددة من لحظات التاريخ ، كما لو كانت وضعا دائما يتمشى مع " طبيعتها " الثابتة . وفى اعتقادى أن هذه النظرة المجردة ، المعزولة عن السياق الاجتماعى والتاريخى ، هي المسئولة قبل غيرها عن جميع العيوب التى تشوب نظرة الإسلاميين المعاصرين إلى المرأة .

تبقى بعد ذلك كلمة أخيرة عن عبارة " الإسلاميين المعاصرين " أو " الاتجاهات الإسلامية المعاصرة " التى استخدمناها طوال هذا البحث . فأنا أدرك تماما أن من السهل توجيه انتقاد أساسى إلى هذه الورقة ، يتهمها بأنها ارتكزت على تعميم جارف ، فجّعت فى إطار واحد عددا كبيرا من التيارات الإسلامية التى تتباين فيما بينها كل التباين . وأنا اعترف بصحة هذا النقد ، ولكنى أود أن أركز على ما بين هذه التيارات المتباينة من نقاط مشتركة ، لا على ما بينها من خلافات . وعلى سبيل المثال ، فإن أكثرها اعتدالا وأشدّها تطرفا يتفقون على تأييد الحجاب ، بكل ما يترتب عليه من نتائج عقلية ونفسية ، وإن كانوا يتفاوتون فى أمور فرعية مثل شكله ودرجة كثافته ... فمع التسليم الكامل بأن التيارات الإسلامية المعاصرة تتباين اعتدالا وتطرفا ، ينبغى أن نعترف فى الوقت ذاته بأن البحث العلمى يحتم علينا التنقيب عن النقاط المشتركة القابلة للتعميم فى قلب الظواهر المتباينة . ولو اكتفى المرء بتناول الجزئيات واحدة واحدة لما تقدم العلم خطوة واحدة إلى الأمام . ومن هنا فإنى طرحت الاختلافات الجزئية بين هذه التيارات جانبا ، وبحثت عن العناصر المشتركة التى تكاد جميع هذه التيارات أن تكون متفقة عليها ، وفى هذه الحدود أرجو أن يصدر القارئ حكمه على هذه المحاولة .

الفصل الخامس الفلسفة والدين في العالم العربي المعاصر

لو تأملنا نوع المشكلات التي كانت الفلسفة تعالجها خلال أهم فترات تاريخها ، وقارناه بالموضوعات الرئيسية للعقيدة الدينية ، لبدأ لنا أن الخلاف الطويل الأمد بين الفلسفة والدين لم يكن له داع على الإطلاق . ذلك لأن الفلسفة ظلت تبدي اهتماماً أساسياً بالبحث في أصل الكون ونشأته ، والغاية التي يتجه إليها ، وفي مركز الإنسان أو موقعه من العالم ، وفي الحياة الأخلاقية وسبل تحقيقها ، وفي مركز الإنسان ومآله ، وهل سيفنى بعد الموت أم يبقى . وهذه المشكلات تكوّن في الوقت ذاته محور العقيدة (في الأديان السماوية على الأقل) . ومن ثم فإن ميدان اهتمام الفلسفة ، في صورتها التقليدية على الأقل ، لم يكن يختلف كثيراً عن ميدان اهتمام الدين . وهنا يحق للمرء أن يتساءل : لماذا إذن كان هذا التاريخ الطويل من العداء وفقدان الثقة بين الطرفين ؟ ولماذا ظل الاعتقاد راسخاً لدى الكثيرين بأن بين الفلسفة والدين منافسة لا ترحم ، وبأن عقل الإنسان أو روحه لا يتسع للإثنين معاً ، فإما أحدهما وإما الآخر ؟

إن قصة العلاقة بين الفلسفة والدين قصة طويلة شديدة التعقيد ، لم يكن المسار فيها واضحاً مستقيماً ، بل كان يسير في معظم الأحيان في خطوط شديدة التعرج والالتواء . وليس من مهمتنا في هذا البحث أن نتتبع هذه العلاقة في تفصيلاتها المعقدة ، وإنما يكفينا أن نشير إلى أن السبب الأكبر للتعارض بين الفلسفة والدين ، طوال تاريخ الحضارة الإنسانية ، لم يكن نوع الأفكار التي ينادى بها كلا الطرفين ، وإنما طريقة التفكير لدى كل منهما . إن الخلاف بين الفلسفة والدين لم يكن في الأساس خلافاً في المحتوى أو المضمون ، بل كان خلافاً في المنهج . ويتلخص هذا الخلاف في أن منهج التفكير الفلسفي نقدي ، على حين أن منهج التفكير الديني إيماني . إن الفلسفة تناقش كافة المسلمات ، ولا تعترف إلا بما يصمد لاختبار المنطق الدقيق ، على حين أن مبدأ " التسليم " ذاته أساسي في الإيمان الديني ، وأقصى غايات ذلك الإيمان هي أن يؤدي بالمرء إلى قبول المعتقد بلامناقشة ، بل بغير أن تطرأ على باله أصلاً فكرة المناقشة . وعلى حين أن التناقض هو المعيار الأول للرفض في الفلسفة ، فإن الإيمان الديني لا يبحث أصلاً عن التناقض ، بل يصل الأمر ببعض اللاهوتيين إلى حد القول إن المرء يؤمن لأن ما يؤمن به ممتنع ومتناقض ، ويرى في قبول المتناقض والممتنع أبلى دليل على رسوخ الإيمان .

إن المنهج الفلسفي يسير في طريق التشكيك والتدقيق إلى نهايته . بينما الإيمان يرتكز على القبول والتصديق . بل إن اللفظ المعبر عن الإيمان هو نفسه المعبر عن التصديق في كثير من اللغات (الإنجليزية belief والفرنسية Croyance والألمانية Glaube الخ ..) وإذا كان بعض المفكرين قد سعوا إلى دعم الإيمان ومعتقداته الأساسية (كوجود الله وخلود النفس وخلق العالم ، الخ) على أساس براهين عقلية ومنطقية ، فإن هؤلاء كانوا ، في هذه المسألة بالذات ، أقرب

إلى الفلاسفة منهم إلى رجال الدين ، فضلا عن ذلك ، فإن أمثال هذه البراهين لم تكن ، في الأغلب ، تسير في الطريق العقلي من بدايتها إلى نهايتها ، بل كانت بدورها تتركز في مراحلها الحاسمة ، على قبول مسلمة دينية معينة ، ثم تكمل هذه المسلمات بالاستدلال العقلي .

وهكذا فإن الأسس الأولى للحوار بين الفلسفة والدين لا تركز على أرض صلبة : ذلك لأن الفيلسوف يريد أن يناقش كل شيء ، على حين أن رجل الدين ، حتى لو اعترف بمبدأ المناقشة ، لا يسمح بهذه المناقشة إلا في حدود معينة ، ويرفض أن تمتد حتى تشمل المعتقدات الأساسية . وحين يصّر الفيلسوف على أن يُخضع كل المعتقدات لاختبار العقل ، فهو في كثير من الأحيان لا يفعل ذلك لأنه يسعى إلى هدمها ، وإنما هو يتمسك بمنهجه الخاص بطريقة متسقة فحسب . ولو وصلت هذه المناقشة إلى دعم تلك المعتقدات الدينية فلن يعترض على ذلك ، وكل ما في الأمر أنه سيكون عندئذ قد وصل إلى هذه المعتقدات لأنه " اقتنع " بها ، لا لأنه " سلم بها " . ومن جهة أخرى فإن رجل الدين حين يصّر على أن المنطق لا مكان له في عقيدته ، فإنه لا يفعل ذلك كراهية في المنطق ، بل أنه قد يقبل المنطق والتفكير المنطقي ، ويطبقهما في مجالات أخرى عديدة غير المجال الديني ، وكل ما في الأمر أنه يتمسك بالمعنى الأصلي للإيمان من حيث هو تسليم وتصديق لمجال فيه للتدقيق أو التحقيق .

وتترتب على هذا الاختلاف نتائج أساسية تشير إلى فوارق هامة بين المجالين : فالفلسفة (فيما عدا استثناءات قليلة) تغلب جانب العقل ، على حين أن الدين يغلب جانب العاطفة والشعور الوجداني . والفلسفة إنسانية المصدر ، بينما الدين (في حالة العقائد السماوية على الأقل) وحي إلهي .

ولعل أهم هذه النتائج جميعا هو أن الدين يقوم على أساس فكرة الحقيقة الواحدة المطلقة . فمعتنقو كل عقيدة دينية يؤمنون بأنهم هم الذين يملكون " الحقيقة " . وحتى لو اعترفوا بالعقائد الأخرى فإنهم يرون فيها مجرد تمهيد لعقيدتهم ، كان ينبغي أن يختفى وينتهي دوره في اللحظة التي تظهر فيها " الحقيقة " في صورتها النهائية المكتملة . أي أن أقصى ما تفعله العقيدة المتسامحة هو أن تعد غيرها من العقائد صورة ناقصة للوحي الذي اكتمل فيها هي ، أما في بقية الحالات فإننا لانجد إلا انكارا تاما للعقائد الأخرى ، وتأكيذا بأن كل ما عداها هو عقائد " دخيلة " زيفت بشكل أو بآخر .

على أننا لا نود أن نستطرد طويلا في هذه التحليلات ذات الطابع العام للعلاقة بين الفلسفة والدين . ذلك لأن هدفنا هو بحث هذه العلاقة في سياق العالم العربي المعاصر على وجه التحديد . وهنا ينبغي أن نشير إلى مسألة على جانب عظيم من الأهمية ، هي أن أي بحث كهذا لن يستطيع ، عمليا ، أن يتحدث عن موقف " الدين في ذاته " من الفلسفة ، بل سيتحتم عليه أن يكتفى في بحثه بمعالجة مواقف معينة تجاه الدين ، يتخذها المسلمون المعاصرون . ذلك لأن الاتجاهات تتشعب إلى حد هائل ، في العالم الإسلامي المعاصر ، بين التفسيرات التي يصل

اختلافها إلى حد التضاد في كثير من الأحيان . والأهم من ذلك أن كلا من هذه التفسيرات يقدم نفسه إلينا على أنه هو وحده الصحيح . بحيث لا يقول أصحابه أبدا إنهم يتحدثون عن اجتهادهم الخاص في فهم مسائل إسلامية معينة . بل يؤكدون أنهم يتحدثون عن " الإسلام في ذاته " . وعن وجهة نظر الدين - بالمعنى العام لهذه الكلمة - في تلك المسائل . ونظرا إلى التضاد الشديد بين هذه الاجتهادات فلا بد للباحث الجاد أن يعترف بالأمر الواقع ، وهو أن مايقوم بتحليله لا يمكن أن يكون موقف " الدين في ذاته " (إذ أنه لو ادعى ذلك لما كان يقدم إلينا في الواقع سوى " اجتهاد " آخر يضيفه إلى الاجتهادات المتباينة الكثيرة الموجودة بالفعل) ، وإنما هو موقف المسلمين المعاصرين من الدين ، أو طريقتهم الخاصة في تفسيره . وغنى عن البيان أنه سيجد عندئذ كثرة من المواقف وطرق التفسير ، وسيكون عليه أن يعمل حسابا لهذا التعدد . ولكن المهم في الأمر أننا لو وجهنا انتقادات إلى الموقف الإسلامي المعاصر إزاء الفلسفة ، فينبغي أن يكون واضحا منذ البداية أن هذه الانتقادات ليست موجهة إلى الإسلام في ذاته ، وإنما هي موجهة إلى طريقة فهم المسلمين المعاصرين لدينهم .

الحوار بين الدين والفلسفة :

هل هناك حوار حقيقى بين الدين والفلسفة في مجتمعنا المعاصر ؟ فى رأى أن الشروط الأساسية لهذا الحوار غير قائمة ، ومن ثم فإن الوصف الأصديق للعلاقة بين هذين الطرفين - فى ظل أوضاعنا الفكرية والاجتماعية السائدة - هو " المواجهة " وليس الحوار .

إن الشرط الأول للحوار هو أن يقوم بين طرفيه نوع من التكافؤ فى الفرص على الأقل . ولكن هذا الشرط مفقود فى حالة الفلسفة والدين . فالفلسفة تفترض مقدما تعدد الآراء . وتقبل رأى الآخر وتناقشه وتنقده ، وترى فى ذلك إثراء لها . أما الدين فإن ارتكازه على فكرة الحقيقة المطلقة يؤدى به إلى أن يرى فى الرأى الآخر مروقا وزندقة ، أو بدعة على أقل تقدير . إن مناقشة الأسس والمبادئ الأولى جوهرية فى الفلسفة ، وهى مصدر غناها الفكرى ، على حين أن هذه المناقشة مستحيلة فى الدين ، إذ أن مايمكن أن يناقش فيه ليس إلا الفروع لا الأصول . وحتى الفروع قد لا تقبل مناقشتها فى عصور التزم والانغلاق الفكرى . وهكذا فإن معارضة أية نظرية فلسفية هى تعميق لها ، على حين أن معارضة عقيدة أساسية قد يعد " كفرا " ، ومن ثم تمنع ممارسة هذه المعارضة بكافة ضروب التحريم المعنوى ، والتجريم المادى . وإذا كانت أوروبا فى القرون الوسطى قد مارست هذا الحظر بكل قسوة ، ووسعت نطاق التحريم والتجريم بحيث اشتمل على أبسط خروج عن الخط الرسمى للكنيسة ، فإن مجتمعنا العربى المعاصر لا يعدم أمثلة قريبة الشبه بهذه ، يمارس بعضها بسلطة الدولة الرسمية ، والبعض الآخر عن طريق جماعات منشقة عن الدولة ، تحكم بسهولة بتكفير من لا يتفق معها فى تفسيرها الخاص للدين ، ومن ثم تحل دمه . وليست هذه بالطبع هى الصورة الكاملة ، ولكن وجود مثل هذه الحالات المتطرفة هو وحده كاف لإفقاد الحوار شرطه الأساسى ، وأعنى به التكافؤ .

فماذا يكون شكل الحوار بين الفلسفة والدين ، فى ظل أوضاع كهذه ؟ لقد أدت هذه الأوضاع

إلى عجز الفلسفة عن مناقشة المسائل الدينية بطريقتها الخاصة ، وعلى أرضها هي . فهي لا تستطيع أن تنظر إلى هذه المسائل على أنها تؤلف نسقا فكريا قابلا للنقد ، سواء في أسسه الأولى أم في نتائجه . وهي تبدأ مقدما بافتراض أن أية مناقشة تدور حول هذه المسائل الدينية لا يمكن أن تسفر عن رفض أى مبدأ أساسى فيها ، ومن ثم تدور المناقشة في حدود ضيقة تختلف كثيرا عن تلك التى اعتادتها الفلسفة عند مناقشة مسائلها الخاصة .

وإذا كان عدم التكافؤ هذا وافتقار أسلوب الحوار ومنهجه إلى أرض مشتركة بين الطرفين ، إذا كان ذلك ظاهرة عامة تسرى على كافة المراحل التى مرت بها العلاقة بين الفلسفة والدين ، فإن المرحلة المعاصرة من هذه العلاقة تتسم بسمة أخرى ينبغي ألا يتجاهلها أى باحث علمى نزيه لهذا الموضوع ، وأعنى بها عنصر الخوف . فقد تدهور مستوى التسامح الفكرى فى عالمنا العربى ، خلال القرن الأخير ، تدهورا ملحوظا ، وهبط الخط البيانى لحرية الفكر هبوطا حادا ، فى السنوات الأخيرة بوجه خاص ، وأصبحت كثير من الموضوعات التى كانت تناقش بسماحة وسعة أفق فى أوائل هذا القرن ، بل فى القرون الأولى للعصر الإسلامى ، أصبحت من الممنوعات والمحظورات ، وتحول هذا القرن ، الذى اصطلحنا على أن نسميه عصر النهضة العربية - تحول إلى عصر كبوة وارتداد وتخلف شديد ، ولاتبدو فى حياتنا الراهنة أية بادرة تدل على أننا سنتخلص قريبا من ضيق الأفق هذا ، بل إن كل الدلائل تدل على أن سيشتد إلى أن يصبح انسدادا تاما لأفقنا العقلى . ولست هنا فى معرض تعليل هذه الظاهرة الشديدة التعقيد ، وإن كنت أستطيع أن أقول بوجه عام إن التسلط السياسى والإستبداد فى الحكم كان من الضرورى أن ينعكس على فكرنا فى صورة خضوع متزايد للسلطة العقلية والروحية ، وانكماش متزايد لقدرتنا على النقد والمعارضة الفكرية ، يوازى بالضبط اختفاء المعارضة السياسية من حياتنا .

وعلى أية حال فإن فكرة السلطة هذه تنعكس على حياتنا الفكرية بصورة واضحة ، إذ نجد فى العقود الأخيرة اتجاها متزيدا إلى الاستشهاد بالنصوص من أجل حسم أية مشكلة فكرية . ومن الواضح أن منهج الاستشهاد بالنصوص يعكس فى داخله اتجاها إلى التخويف ، ومن ثم فإنه هو نفسه - فى جانب من جوانبه - يمثل نوعا خاصا من ممارسة الإرهاب ، إذ أن الفكرة الكامنة من ورائه هي : " هذا مايقوله النص ، فإما أن تقبله كما هو ، وتقبل بالتالى وجهة نظرنا ، وإما أن تتحدى النص إن كنت تملك الشجاعة ، وعليك بعد ذلك أن تتحمل العواقب ! " وغنى عن البيان أن هذا ليس على الإطلاق أسلوب حوار يستطيع الفكر الفلسفى أن يشارك فيه ، لأن عملية التخويف الكامنة من ورائه تمنع هذا الفكر ، منذ البداية ، من ممارسة فاعليته .

فما الذى يفعله الفكر لكى يتخلص من موقف كهذا ؟ إنه يتحارب على هذا الموقف بأن يلجأ ، هو بدوره ، إلى الاستشهاد بالنصوص لتأييد وجهة نظره الخاصة ، أى أنه يصبح طرفا فيما أحب أن أطلق عليه اسم " لعبة النصوص " . فإذا كان هناك من يستشهدون بالنصوص من أجل تأييد وجهة نظر مضادة للفكر الفلسفى ومؤكدة للسلطة القطعية الجازمة ، فلماذا لا يستشهد أهل الفلسفة بالنصوص أيضا لكى يؤيدوا وجهة النظر المتسامحة ، الواسعة الأفق ؟ وبطبيعة الحال فإن

فى النصوص متسعا لشتى الآراء المتعارضة ، وذلك إذا عملنا حسابا للاختلاف الهائل فى السياقات التى وردت فيها هذه النصوص ، وإذا استخدمنا براعتنا فى تأويلها بالطريقة التى تدعم وجهة نظرنا . وهكذا تستطيع ، بانتزاع النص من سياقه ، وباستخدام التعدد الهائل للنصوص ، وبالاتجاه إلى ذكائك فى التأويل ، أن تستخلص من النصوص تأييدا لأية وجهة نظر تشاء . والمهم فى الأمر أن الفكر الفلسفى ، حين يجد نفسه مضطرا إلى التخلّى عن طريقته الخاصة فى البحث ، وأعنى بها طريقة مناقشة المسلمات ، مهما كانت أساسية ، يلجأ إلى ممارسة فاعليته بشروط الطرف الآخر ، وعلى أرض الطرف الآخر ، فلا يعود مرتكزا على المنطق الداخلى لمجبه العقلية ، وإنما يجادل فى المسائل الدينية من داخل النصوص الدينية ذاتها ، مع تأويلها عقليا (كما كان يفعل ابن رشد مثلا منذ قرون عديدة) على النحو الذى يدعم وجهة نظره .

ومع الاعتراف بأن هذا الأسلوب قد يكون هو الوسيلة الوحيدة المتاحة فى ظروف كهذه للاحتفاظ بقدر من الاستنارة العقلية وسط موجات جارفة من التيارات التى تهدف إلى إلغاء العقل والاعتماد المطلق على التقليد والاتباع ، فلا بد لنا أن نشير إلى أن هذه الطريقة فى المعالجة يشوبها ، من وجهة النظر الفلسفية الخالصة ، عيبان أساسيان :

أولهما : إن الفكر الفلسفى حين يلجأ إلى المواجهة من خلال النص يكون قد اعترف بأنه ألقى سلاح العقل والمنطق ، أعنى أنه اتخذ موقف المهزوم الذى سلم مقدما بأنه خسر أهم أرض يرتكز عليها . فهو حين يفترض أن النص لا يقبل المناقشة ، وحين يدعم موقفه الخاص من خلال نصوص يواجه بها تلك النصوص الأخرى التى يلجأ إليها الطرف الآخر ، يكون قد سلم مقدما بأن النص هو المرجع غير القابل للمناقشة العقلية ، وهو الذى يمثل حقيقة مطلقة تتجاوز المنطق والعقل ، وهو تسليم ينطوى ضمنا على اعتراف بأن العقل النقدى قد توقف عن ممارسة عمله .

أما العيب الثانى ، الذى يرتبط بالأول ويترتب عليه ، فهو أن هناك تناقضا داخليا فى المحاولة ذاتها : أعنى فى أن تلجأ إلى سلطة النص لكى تستخلص منها موقفا عقلانيا يسمح بالمناقشة المنطقية المفتوحة . ذلك لأن هذه المناقشة المنطقية ، إذا شاعت أن تكون متسقة مع ذاتها ، ينبغى أن تكون (من الوجهة النظرية على الأقل) قادرة على التصدى للنص ذاته ، بحيث لا تكون هناك حدود لقدرتها على النقد والتقويم . ومن هنا فإن المرء لا يستطيع منطقيا ، أن يتخذ فى آن واحد موقف الاعتراف بسلطة مطلقة ، ويحاول استخلاص موقف نقدى عقلانى من داخل هذه السلطة . فالتناقض واضح لأن السلطة تقيض العقل النقدى ، واستخلاص أحد الطرفين من الآخر ممنوع عقليا .

وإذا كنا نرى المفكرين المستنيرين المعاصرين (من أمثال محمد خلف الله وخالد محمد خالد ، الخ ..) لا يناقشون الأمور فى أيماننا هذه إلا بابتاع هذا الأسلوب ، فليس معنى ذلك أننا نوجه إليهم اللوم على منهجهم هذا ، إذ أنه قد يكون هو الوسيلة الوحيدة - فى ظروفنا الراهنة - للتخفيف من غلواء المد الاتباعى بشئ من العقلانية ، وكل ما فى الأمر أننا حين نناقش الموضوع

مناقشة فلسفية نظرية ، نجد لزاما علينا أن نشير إلى الصعوبات الداخلية لهذا الموقف ، بغض النظر عن الاعتبار العملية الواقعية .

واستكمالا لهذه المناقشة النظرية ، نستطيع أن نقول إن من الممكن تصور مواقف أخرى ، مغايرة تماما ، تتخذها الفلسفة إزاء النص الدينى ، وهى مواقف اتخذتها الفلسفة بالفعل فى بعض مراحل الحضارة الغربية ، ويكفيها أن نشير إليها بوصفها ممكنات نظرية فحسب ، بغض النظر عن كونها مقبولة أو غير مقبولة فى مجتمعنا .

أ - ففى كثير من الفلسفات الدينية الغربية التى بدأت مع حركة النقد التاريخى للنصوص ، كان يُنظر إلى النص الدينى على أنه نسبي زمنيا ، أى على أنه موجه إلى عصر معين . كما أصبحت فكرة النسبية تسرى على النطاق الذى ينطبق عليه النص الدينى ، فيقال إن مهمته هى الإرشاد الأخلاقى والمعنوى للإنسان ، ومن ثم فإنه يقدم توجيهات ومبادئ إنسانية عامة ، أما التفاصيل المتعلقة بالشئون الدنيوية فتترك لعقل الإنسان وتجربته .

ب - بل إن بعض الفلسفات الغربية (أوجست كونت مثلا) ذهبت أبعد من ذلك ، فنظرت إلى المرحلة الدينية بأسرها على أنها مرحلة أولية من مراحل الفكر البشرى ، ومن ثم فلا بد من تجاوزها . وبالفعل فإن عصر العلم يتجاوز هذه المرحلة بحيث لاتعود لها أهمية إلا من حيث أنها تمثل مرحلة تاريخية غابرة فحسب .

هاتان ، كما قلت ، حالتان ممكنتان نظريا ، وهما تمثلان موقفا للفلسفة إزاء سلطة النص الدينى يختلف كل الاختلاف عن ذلك الذى يتخذه الفكر العربى المعاصر من هذه المسألة . وبالطبع كانت الظروف الخاصة لتطور العلاقة بين الفكر الفلسفى والعقيدة الدينية فى الغرب هى التى أتاحت لبعض فلاسفة الغرب اتخاذ مواقف كهذه ، ولكن ما يهمنا فى هذه الإشارة هى أن هناك - على المستوى النظرى - إمكانيات أخرى للعلاقة بين الفكر الفلسفى والنص الدينى تختلف كل الاختلاف عما هو سائد فى عالمنا العربى المعاصر .

وهكذا فإن الشكل الذى تتخذه العلاقة بين الفلسفة والدين ، فى مجتمعنا الحالى ، لاقليه الاعتبار العقلية وحدها ، بل إن هناك عناصر أخرى تتدخل فى تحديد شكل هذه العلاقة ، أهمها - إذا شئنا أن نطلق على الظواهر أسماها الصحيحة - الخوف ، الذى يضاف على الحوار سماته الخاصة المميزة . فأحد الطرفين ، وهو الفلسفة ، لا يستطيع أبدا أن يمضى فى ممارسة عمله إلى المدى الذى وصلت إليه الفلسفة فى المجتمعات التى تحررت من الخوف منذ أمد بعيد ، ومن ثم يظل جهده فى هذا الميدان محدودا ، وتظل مناقشاته ملتوية غير مباشرة ، بل يمكن القول إن دخول الفكر الفلسفى العربى المعاصر فى " لعبة النصوص " - وهو أمر أصبح عظيم الشيوع فى هذه الأيام - هو ذاته أوضح مظاهر الخوف فى الفكر الفلسفى .

وبعبارة أخرى ، فحتى لو جاز لنا أن نطلق اسم " الحوار " على المناقشات الفكرية للمسائل

الدينية فى مجتمعنا المعاصر ، فلا بد أن نكون على وعى بأن هذا حوار يستطيع فيه أحد الطرفين ، وهو الطرف الدينى ، أن يعبر عن وجهة نظره كما يشاء ، على حين أن الطرف الآخر مغلول بألف قيد وقيد ، ووجود هذه القيود يفرض عليه أن يلجأ أحيانا إلى التعايل والالتفاف حول أهدافه بطرق غير مباشرة ، بل قد يرغب على اللجوء إلى الخداع .

وهناك نتيجة هامة تترتب على عدم التكافؤ فى الحوار بين الفلسفة والدين . ففى الفكر الغربى الحديث كان الموقف الفلسفى العام هو الذى يؤثر فى تحديد طبيعة المفاهيم الدينية ويحدد مواقف المفكرين منها . بل إن تصور الألوهية ، وهو التصور الأساسى فى العقيدة الدينية ، قد تشكل فى أوروبا الحديثة وفقا لتطورات الفكر الفلسفى . ففى مطلع العصر الحديث ، حين سادت النظرة الرياضية إلى العالم فى الفلسفة ، تحدث الفلاسفة عن الله بوصفه " منظم الكون هندسيا " وانتشرت فكرة " الإله الهندسى Le Dieu géomètre " على نطاق واسع . وبالمثل فإن شيوع النظر الميكانيكية إلى الكون ، وانبهار العقل الفلسفى بالدور الذى تلعبه الآلات الميكانيكية (وخاصة الساعة) من حيث أنها تمثل الطريقة التى يسير بها العالم ، قد أدى إلى تطبيق نموذج " الساعة " على تصور الألوهية ، وعلاقة الله بالعالم . ومن هنا رأينا عددا من الفلاسفة (لينبوس وجولينكس Geulincx مثلا) يلجأون إلى تشبيه " الساعة " فى تصور العلاقة بين الله والعالم ، وينظرون إلى الله على أنه " صانع الساعات " الذى لا تخطئ صنعته ، والذى ضبط حركة العالم منذ البدء . كأنه ساعة محكمة . بأدق الطرق الممكنة ، ومضى العالم فى مساره بعد ذلك بإحكام وانضباط . أما إذا انتقلنا إلى الفكر الغربى القريب العهد ، فسوف نجد تطورات هائلة تطرأ على المفاهيم الدينية الرئيسية فى ضوء النظريات العلمية الهامة . كنظرية التطور ، والتحليل النفسى والنسبية ، وسوف نجد مراجعة مستمرة لمفاهيم الألوهية والخلود والبعث ، إلخ ، فى ضوء التغيرات التى يجلبها التطور العلمى والفلسفى .

ومن المهم جدا أن نلاحظ أن هؤلاء الفلاسفة الغربيين لم يكونوا يفعلون ذلك استخفافا بالدين أو استهانة به . فقد كان معظم أولئك الذين عدلوا المفاهيم الدينية الرئيسية فى ضوء التطورات الفكرية مؤمنين بعمق ، ولم يكونوا يرون فى تعديلاتهم هذه انتقاصا من الإيمان ، بل كانوا يرون فيها تثبيتا وتعميقا للعقيدة الدينية .

هذا النوع من التعديل فى المفاهيم الدينية الرئيسية يستحيل تصوره فى مجتمعنا ، بل إن محاولة كهذه تدان بشدة وتعرض صاحبها - ونحن فى الربع الأخير من القرن العشرين - لأخطار معنوية ومادية شديدة . بل إن ما يحدث فى المجتمعات هو العكس ، أعنى أن نظرتنا إلى المفاهيم الدينية - وهى نظرة سكونية ثابتة - هى التى تؤثر إلى حد بعيد فى موقفنا من المسائل الفلسفية والعلمية وفى قبولنا أو رفضنا لأى اتجاه جديد فى هذه الميادين . وحسبنا أن نضرب لذلك بعض الأمثلة ذات الدلالة الواضحة :

فمن المؤكد أن العوامل الدينية هى التى تفسر جانبا كبيرا من المكانة التى أحرزتها الفلسفة

المثالية ، والسمعة السيئة التي اكتسبتها الفلسفة المادية ، وكذلك الوضعية ، لدى الكثيرين من مفكرينا ومن المشتغلين بالفلسفة في بلادنا . ذلك لأن المثالية ترتبط في أذهان هؤلاء بالجوانب الروحية ، وبالمثل العليا ، ومن ثم بتلك القيم التي تسعى العقائد السماوية إلى تأكيدها ، علي حين أن المادية ترتبط بالسعى وراء " الماديات " ، والتحلل الخلقى . أما الوضعية فتشير في أذهان الكثيرين فكرة " القوانين الوضعية " ، أعني التشريعات التي يضعها البشر في مقابل التشريعات الإلهية المنصوص عليها في الدين . ومن المؤسف أن هذه كلها ارتباطات باطلة ، لاتصمد أمام التحليل الفلسفي المتعمق ، ولكن المجال لايتسع هنا لإثبات هذا البطلان ، الذي أصبح راسخا في أذهان الكثيرين ، حتى من المتخصصين في الفلسفة . وحسبنا الآن أن نقرر وجود هذا الارتباط في الأذهان ، وأن نستخلص دلالة ، وهي أن العامل الديني هو الذي يحدد موقف الكثيرين إزاء المذاهب الفلسفية المختلفة ، بحيث لايصدرون حكمهم على هذه المذاهب تبعا لمنطقها الداخلي ، بقدر ما يخضعونه لاعتبارات إيمانية وأخلاقية قد لاتكون لها في الواقع صلة حقيقية بتلك المذاهب . وهذا يمثل الموقف العكسي بالقياس إلى مارأيناه في الفكر الأوروبي الحديث ، الذي يكون فيه الموقف الفلسفي هو المتحكم في تشكيل كثير من المفاهيم الدينية وتحديد طبيعتها .

تحليل مظاهر الاختلاف بين الفلسفة والدين :

على أن هذا الوضع غير المتكافئ للعلاقة بين الدين والفلسفة في عالمنا العربي المعاصر ، لايتبغى أن يحول بيننا وبين القيام بتلك المهمة الأساسية التي يأخذها هذا البحث على عاتقه ، وأعني بها تحديد معالم هذه العلاقة وإبراز الاختلافات الخاصة بين الفلسفة والدين في كل جانب من جوانبها . وبطبيعة الحال فإن هذه المحاولة ستم ، في بحثنا هذا ، من منظور فلسفي ، أي أنها استكشاف لطبيعة العلاقة بين الفلسفة والدين من وجهة نظر باحث في الفلسفة ، وهذا لايمنع من أن يكون لرجل الدين في هذا الموضوع نفسه ، رأى مختلف كل الاختلاف . ومن جهة أخرى فلابد أن يتذكر القارئ طوال مراحل هذا البحث ، ماقلناه في البداية من أن المقصود بالدين هنا هو تفسير المسلمين المعاصرين للدين ، أما وجهة نظر " الدين في ذاته " فنحن لاندعى لأنفسنا معرفتها ، ومن المشكوك فيه أن يكون في ذهن أولئك الذين يزعمون امتلاكها شئ أكثر من تفسيرهم المنبثق عن نظرتهم الخاصة إلى الدين وإلى وظيفته في حياة الإنسان .

أولا : أول جوانب هذه العلاقة هو الموقف من العقل والمنطق ، على النحو الذي أشرنا إليه عندما تحدثنا من قبل عن الفوارق بين منهجى الفلسفة والتفكير الدينى . ولا شك أن التضاد بين الفكر الفلسفي والفكر الدينى في مجتمعنا المعاصر يظهر بأوضح صورة في موقف كل منهما من المنهج العلمى الذى يسير وفق منطق صارم دقيق .

فالفلسفة لاتشكك في هذا المنهج العلمى ، بل أنها تقبله وتعمل على تحليله وكشف أسسه النظرية . بل أنها ربما أسهمت بإضافات هامة تساعد العلماء أنفسهم على إدراك الطريق الذى

يسلكونه بوضوح . أما التيارات الدينية المعاصرة فإن قلة منها هي تلك التي تتقبل هذا المنهج ، وأغلب هذه التيارات يتخذ موقفا قلقا من أساليب التفكير العلمى ، يهدف فى نهاية الأمر إلى إثبات أن علم الإنسان قليل ، مهما اتسع ، وعقله هش هزيل ، مهما اكتشف واخترع ، ومن ثم فإن الوحى - الذى يضعونه فى مقابل الاستدلال العقلى والعلمى - هو المصدر الحقيقى للمعرفة .

هذا الهجوم على العلم ، وعلى المنهج العلمى ، يتخذ أشكالا متعددة :

أ - التشكيك فى مبدأ التفكير المنطقى ذاته ، وهو المبدأ الذى يرتكز عليه كل منهج علمى ، على أساس أنه يؤدى إلى زعزعة العقيدة الدينية وتخلخل الإيمان . وهنا نجد أن هذا الهجوم ليس إلا إحياء للشعار القديم المشهور " من تمنطق تزندق " .

فما هو بالضبط المضمون الذى ينطوى عليه هذا الشعار ؟ ينبغى أن نلاحظ أن هذا الشعار لا يتحدث فى الواقع عن محتوين فكريين ، هما المنطق والزندقة ، يؤدى أحدهما إلى الآخر . ذلك لأن المنطق ، وعمليات التفكير المنطقى التى ينطوى عليها كل استدلال علمى ، والتى يعبر عنها لفظ " تمنطق " ، ليس مجموعة من التعاليم والنظريات التى تقال بشأن العالم والإنسان ، الخ ، وإنما المنطق - كما أدرك العقل الإنسانى منذ القدم - أداة ، أو طريقة معينة فى التفكير ، أساسها الحجة العقلية والاستدلال السليم الذى يقضى إلى الاقتناع . وهكذا فإن ما يؤدى إلى الزندقة ، وفقا لهذا الشعار ، ليس مجموعة من الآراء أو النظريات التى بنادى بها أهل الفلسفة أو العلم ، الذين يستخدمون المنطق ، وإنما هو " منهج " التفكير العقلى المنطقى الذى يسرون وفقا له . فالشعار يقول فى الواقع إنك إذا استخدمت عقلك وفكرت تفكيرا منطقيا متماسكا ، أوصلك هذا إلى الزندقة .

وغنى عن البيان أن الشعار ، بصورته هذه ، لا يخدم قضية القائلين به على الإطلاق . ففى الوقت الذى يهدفون فيه إلى الدفاع عن الدين ، نراهم يصورون الدين وكأنه يهتز ويضعف بمجرد أن يبدأ المرء فى استخدام عقله والاستدلال على النتائج من المقدمات بطريقة متسقة متماسكة . وهم الذين يجعلون بناء الدين هشا إلى حد أنه لا يستمد قوته وسيطرته على النفوس إلا من ابتعاد العقل عنه ، ووقوف التفكير المنطقى بمعزل عن حصن الإيمان المتين - أما لو اقترب العقل من الوحى أو حاول التفكير المنطقى مهاجمة قلعة الإيمان ، فإنها سرعان ماتستسلم . هذا إذن موقف يضر بقضية الإيمان إضرارا بالغا ، وهو يتعارض بالطبع - كما لاحظ الكثيرون - مع نصوص دينية كثيرة تدعو إلى التفكير والتدبر وإعمال العقل ، بل يتعارض مع ممارسات كثير من الفقهاء الذين طبقوا الاستدلال العقلى على الأحكام الفقهية فألقوا بذلك ضوئا ساطعا على الكثير منها .

والواقع إن هذا الشعار ، على الرغم من أنه ينتمى إلى عصر غابر ، مازال كامنا من وراء نظرة كثير من نقاد الفكر العلمى باسم الدين : فالعقل الإنسانى فى نظرهم متغير زائل ، وقدرتنا على اكتساب المعرفة هزيلة ، وحقائقنا العلمية تعطينا احساسا بالثقة الكاذبة فى أنفسنا ،

وكأننا قادرون على الاحاطة بكل شئ علما - وفى هذا كله يخدعنا العلم الحديث ويدفعنا ، دون أن نشعر ، بعيدا عن طريق الإيمان . ولكن ، يكفيننا أن نشير إلى أنه ، مثلما أدى اختلاق معركة بين التفكير المنطقي والإيمان إلى عكس الهدف المقصود منه ، فكذلك لابد أن يؤدي التقابل المصطنع بين عقل الإنسان وهو يسعى إلى المعرفة العلمية وعقل الإنسان وهو يبحث عن الحقائق الدينية إلى موقف لا يخدم قضية العلم ولا قضية الإيمان .

ب - أما الشكل الثانى الذى يتخذه الهجوم على الفكر العلمى فى مجتمعنا فهو التوسع فى تفسير النصوص الدينية إلى الحد الذى يجعلها صالحة لتفسير أحدث النظريات العلمية . وهذا ، كما نعلم ، اتجاه واسع الانتشار بين مجموعة من المفكرين الذين ينسبون أنفسهم إلى المعسكر الدينى بحماسة شديدة ، ويدافع كل منهم عن شكل من أشكال " التفسير العصرى للقرآن " ، يستمد فيه حقائق ومفاهيم ونظريات علمية ، فى أصل الكون وفى الفيزياء وفى علم الأحياء ، بل وفى علوم الفضاء ، من النصوص الدينية .

ومن الجدير بالذكر أن الفلسفة قد تراجعت منذ وقت طويل عن الخوض فى هذا الميدان . فمن الجائز أنه كان هناك تداخل ، وأحيانا تنافس ، بين الحقيقة الفلسفية والحقيقة العلمية فى العصور القديمة ، ولكن منذ اللحظة التى أصبح فيها للعلم منهجه المستقل ، وأخذ فيه نجاح العلم ، بفضل منهجه هذا ، يظهر للعيان بصورة لا تقبل الجدل - منذ هذه اللحظة توقفت الفلسفة عن التنافس مع العلم فى هذا الميدان ، فلم تعد تدعى مثلاً (كما كانت تفعل فى العصور القديمة) أنها قادرة على تقديم تفسيراً لأصل الكون أو مبادئه الأولى ، وتركت هذا الميدان كلية للعلم . وحتى فى الحالات التى يبدو فيها أن الفيلسوف قد تخطى الحد المقبول ، واقتحم أرض العلم بغير مبرر ، كما فى حالة التجاء ديكارت إلى المنهج الاستنباطى من أجل كشف قوانين طبيعية ، أو استنباط هيجل للعلم الطبيعى بالعقل المجرد - يظل الفيلسوف فى هذه الميادين " تابعا للعالم " ، لأن أقصى ما يفعله هو أن يستنبط بالعقل الخالص ماسبق أن توصل إليه العالم بمناهجه التجريبية أو الرياضية الخاصة .

ومن هنا قلن يكون المرء قد جانب الصواب إذا قال إن الفلسفة تخلت للعلم عن البحث فى الكونيات والطبيعات منذ بداية العصر الحديث ، وكفت نفسها بذلك مؤونة الدخول فى معركة لن تخرج منها منتصرة بأى حال من الأحوال .

أما أصحاب التفسيرات العصرية للنصوص الدينية ، ممن يضعون أنفسهم فى معسكر المدافعين عن الدين ، فإنهم يصرون على إحياء منافسة ما كان ينبغى لها أن تظهر أصلا فى عصر العلم . فعلى الرغم من ادعائهم " العصرية " ، فإن جوهر قضيتهم ، والهدف الأساسى الذى يسعون إلى تحقيقه ، ينتمى فى الواقع إلى عصور سحيقة ، كان الإنسان يتصور فيها أنه قادر على تفسير الظواهر الكونية ، فى جملتها وتفصيلها ، بوسائل أخرى غير العلم .

ج - وأخيرا ، فإن الهجوم على العلم يتخذ شكلا ثالثا لاتعتقد أنه ، بدوره ، قادر على

الصمود فى وجه التحليل الفلسفى . فالعلم يوصف بأنه " مادى " وقد أصبح تعبير " العلم الغربى المادى " من التعبيرات الواسعة الانتشار فى أدبيات الكتاب الإسلاميين المعاصرين ، فضلا عن ترديده بلا انقطاع فى الأحاديث والخطب وعلى المنابر . والتعبير يقال ، بالطبع ، بمعنى مذموم ، دون أن يبذل أحد عن يستخدمونه أى مجهود لكى يفكر فى مدى صحة استخدامه على هذا النحو . ونتيجة ذلك هى أن العلم ، بمنهجه هذا الذى يحلله الفكر الفلسفى ويشارك فى بنائه ، مرفوض من وجهة النظر الدينية لأنه يرتبط " بالماديات " ، ولايوصلنا آخر الأمر إلا إلى بعض المكاسب التى تمس حياة الإنسان " المادية " ، ولكنها لاترتقى بروحه ولاتعينه على أن يعيش حياة نقية طاهرة . وهو أيضا علم يتعلق " بالقشور " ، مهما تعددت انتصاراته وامتدت انجازاته ، لأن العالم المادى ، الذى تنحصر فيه تلك الانجازات ، عالم زائل ، ومن ثم فإن من يبحث عما هو دائم وياق ينبغى أن يولى وجهه بعيدا عن العلم .

هذه ، كما قلت ، مجموعة من الآراء التى تشيع على نطاق واسع فى نظرة كثير من المفكرين الدينيين إلى العلم ، وإلى الفكر الفلسفى الذى يسانده ويرتبط به . ولايتسع المقام هاهنا لتقديم تنفيذ مفصل لهذه الآراء ، بل يكفينا أن نشير إلى أنها تركز كلها على مجموعة من المغالطات الفكرية ، أو الأحكام المبتسرة التى تطلق بتسرع وبلا روية . ذلك لأن العلم أعظم انتصار لروح الإنسان على المادة . وحين يفهم العقل الإنسانى الطبيعة ويكشف قوانينها ثم يسيطر عليها ، فإنه يعلن بذلك سيادة عقله على العالم المادى . أما الابتعاد عن العالم والانصراف عن المادة بحجة العزوف عنها والترفع عليها ، فإنه يبقى الإنسان فى حالة من الجهل المقيم ، والخضوع الدائم لتقلبات العالم الطبيعى ، ومن ثم فإنه هو الذى يؤدى بالفعل إلى أسوأ أنواع المادية . إن انتصار الإنسان على الطبيعة ليس على الإطلاق إعلاء للمادة ، بل هو أعظم دليل على انتصار الجوانب العقلية والمعنوية فى الإنسان . وإذا كانت فكرة السيطرة على الطبيعة عن طريق العلم قد اقترنت ، فى الحضارة الغربية بالذات ، بالتوسع الاستعمارى والاستخدام الإنسانى لأدوات الحرب والقتل والدمار ، وإذا كانت هذه الحضارة قد اشتهرت كثيرا من انتصاراتها العلمية والتطبيقية على حساب إنسانية الشعوب الأخرى واستقلالها ورخائها ، فمن الواجب أن نحذر من الربط الدائم بين الأمرين . ذلك لأنه لا مبرر على الإطلاق للاعتقاد بأن العلم لابد أن يؤدى إلى تطوير أسلحة الحرب الفتاكة ، وإلى استعمار الشعوب الأخرى واستقلالها . فقد تم هذا الربط فى الحضارة الغربية فى إطار ظروف معينة ، ومن المشروع تماما أن نتصور مسارا آخر للتقدم يكون العلم فيه مسخرا لخدمة البشرية كلها ، لا لخدمة شعوب على حساب غيرها . والمهم أن هذا الارتباط عارض ، مهما بدا قويا فى عصر السيطرة الغربية الذى امتد طوال القرون الأربعة الأخيرة . والشئ الأصيل حقا هو أن قدرة الإنسان على تلجيم الطبيعة المادية وكبح جماحها بالعقل ، وإعلاء حكم التفكير المنظم على الاضطراب والفوضى الظاهرية للطبيعة ، هو انتصار هائل للروح على المادة ، وليس على الإطلاق " علما ماديا " كما يردد بعض الدعاة بلا فهم .

فإذا أضفنا إلى ذلك مايفترضه البحث العلمى من جهد عقلى صارم ، ومن نزعات أخلاقية رفيعة تعين الباحث على تحمل مشاق عمله ، ومايبعثه الكشف من متعة معنوية وروحية هائلة

فى نفوس العلماء - اتضح لنا مدى زيف العبارات السطحية التى تتداولها الألسن وتضلل بها عقول أجيال كاملة .

وخلاصة القول إن الهجوم على المنهج العلمى ، الذى يرتبط ارتباطا وثيقا بأسلوب الاقتناع والبرهان العقلى كما طورته الفلسفة على مر العصور ، يتخذ أشكالا متعددة ، ولكنها جميعا لا تتركز على أساس سليم . وهذا الهجوم يمثل نقطة جوهرية من نقاط الاختلاف والافتراق فى العلاقة بين الفلسفة والدين فى مجتمعنا العربى المعاصر .

ثانيا : لقد أشرنا من قبل إلى أن فكرة الحقيقة الواحدة ، المطلقة ، تمثل جانباً أساسياً من جوانب الاختلاف بين الفكر الفلسفى وبين الطريقة التى يُعرض بها الفكر الدينى . والواقع أن فكرة الحقيقة المطلقة لا تتخذ شكلا واحدا ، وإنما يضيق نطاقها تدريجيا ، ويضيق معها نطاق التسامح واتساع الأفق فى عقول معتنقيها . وفى وسعنا أن نتتبع مراحل هذا الاتجاه التدريجى إلى التضيق من نطاق الحقيقة الواحدة ، وما يترتب عليه من نمو متدرج للتعصب وللتسلط الفكرى وضيق الأفق العقلى .

ففى البدء كانت الحقيقة الواحدة المطلقة هى الدين بوجه عام ، من حيث هو مستمد من مصدر إلهى ، فى مقابل حقائق المعرفة المستمدة من مصادر بشرية متعددة ومتغيرة . وكان من الطبيعى أن تتخذ هذه الحقيقة المطلقة شكل دين معين ، بحيث يقال عن الأديان الأخرى إنها مراحل أو خطوات على طريق الوصول إلى حقيقة هذا الدين الواحد ، وهنا يظل التسامح سائدا على وجه العموم ، فى نظرة الدين الواحد إلى غيره من الأديان ، ويتمثل ذلك بوجه خاص حين ينظر الإسلام إلى أصحاب الأديان الأخرى على أنهم من " أهل الكتاب " . ولكن كل دين آخر كانت له حقيقته المطلقة فى إطاره الخاص ، وكان ينظر إلى غيره على نحو مشابه ، أى على أنه غير مكتمل بالقياس إليه .

ثم يزداد ضيق " الحقيقة المطلقة " فإذا بها المذهب الخاص الذى تعتنقه جماعة معينة ، كالسنة مثلا فى مقابل الشيعة (أو الكاثوليك فى مقابل البروتستانت) . ولما كان كل مذهب ينسب لنفسه الصحة المطلقة على حساب غيره ، فقد كان من الطبيعى أن يضيق نطاق التسامح فى ظل هذه النظرة وأن تشهد المجتمعات التى تأخذ بها ، من آن لآخر ، مظاهر للاضطهاد كانت تصل أحيانا إلى حد قيام حروب وارتكاب مذابح .

وأخيرا ، تزداد الحقيقة المطلقة ضيقا ، فتصبح هى تفسير جماعة أو فرقة معينة لهذا المذهب ، بحيث أن كل من يفسرونه على نحو آخر يخرجون عن نطاق الحقيقة المطلقة ، ومن ثم فهم " كافرون " . هكذا أمكن ظهور جماعة مثل " التكفير والهجرة " ، يدل اسمها ذاته على أن الحقيقة المطلقة عندها هى فهمها الخاص للدين ، وكل ما عداها ، حتى فى إطار عقيدتها نفسها ، بطلان وكفر . وأمكن ظهور تنظيم " الجهاد " الذى لا يكتفى بتوسيع نطاق التكفير إلى أبعد

حد ، بل ينفذ العقوبة علي من يتصفون في رأيه بهذه الصفة ، فيصبح دمهم مستباحا وقتلهم حلالا .

وهكذا كان نطاق " الحقيقة المطلقة " يزداد ضيقا بالتدريج ، وكلما ضاق ، ازدادت حدة تأثيم الخارجين عن هذه الحقيقة المطلقة واتسع نطاق هؤلاء الخارجين . فبينما كان التأثيم في البدء يلحق بمن ليست له عقيدة على الإطلاق ، أصبح يمتد إلى كل من لا ينتمى إلى عقيدة معينة بالذات (اليهودية مثلا) ، ثم اتسع النطاق فأصبح يشتمل على كل من لا ينتمى إلى مذهب بعينه داخل عقيدة معينة (من ليس كاثوليكية مثلا) . ثم جاء من يوسعون نطاق التأثيم إلى حد أن يصفوا بالكفر جميع البشر ، حتى أبناء عقيدتهم ، إن لم يكونوا يشاركونهم تفسيرهم الخاص للدين (التكفير والهجرة) . وخلال ذلك كانت قسوة الحكم على أولئك الخارجين عمن " الحقيقة المطلقة " تزداد بصورة واضحة . فأصحاب العقائد الأخرى لا يدعون ، مثلا ، إلى الإسلام ، ولكنهم إذا تمسكوا بعقيدتهم يظنون " من أهل الكتاب " . ولكن أصحاب المذاهب الدينية المخالفة لمذهب معين " خارقون ومارقون " ، وربما " ضالون " . أما حين تضيق " الحقيقة المطلقة " فتصبح هي التفسير أو الفهم الخاص للدين عند جماعة معينة ، فإن من لا يأخذون بهذا التفسير يستباح قتلهم بضمير مستريح .

إنه قانون دموي ، يتناسب فيه مدى انطباق " الحقيقة المطلقة " تناسباً عكسياً مع نطاق " التجريم والتكفير " ، بحيث أنه كلما ضاق المجال الذي تنطبق عليه هذه الحقيقة المطلقة ، ازداد عدد من يوصفون بالمروق والكفر ، وازدادت في الوقت ذاته قسوة أصحاب " الحقيقة المطلقة " عليهم . وغنى عن البيان أن هذا القانون إنما هو النتيجة المباشرة لتناسب عكسي آخر بين الفكر النقدي المتحرر وبين الفكر الخاضع لسلطة لا تناقش . ولست أزعـم أن هذا قانون شامل ، لأن تطور الروح الدينية كان في حالات كثيرة يتجنب التطرف في الاتجاهين معا ، ولكن كل من يرصد ظاهرة التعصب الديني لا يملك أن يتجاهل هذا القانون .

وفي ضوء هذه الظاهرة ، فإن المقارنة بين الوضع السائد في ميدان الفكر الديني وحالة الفكر السياسي في عالمنا العربي تفرض نفسها بوضوح . ذلك لأن الانتقال المتدرج الذي أشرنا إليه منذ قليل يظهر بصورة مطابقة في ميدان السياسة ، حيث توجد أيضا ، في نظم الحكم الاستبدادية ، حقيقة مطلقة يضيق نطاقها بالتدريج ، ويتسع بالتالي ، تدريجيا ، نطاق " الحقنة والعملاء " الخارجين عليها . فبعد انقلاب عسكري يحدث في بلدا ما ، تكون " الثورة " هي الحقيقة المطلقة ، ويوصف كل ماعداها بالفساد أو انعدام الوطنية أو ماشئت من الأوصاف السلبية . ثم تأتي ، بعد تقلبات عديدة ، " ثورة تصحيح " (توازي ظهور مذهب معين داخل العقيدة الدينية) ، فتصبح هي مقياس الوطنية الأوحـد ، وهي الحقيقة المطلقة ، ثم يضيق نطاق هذه الحقيقة فيصبح منحصرًا في فكر الحاكم وحده ، وربما ازدادت ضيقا في بعض الحالات فأصبحت هي فكر الحاكم في مرحلة معينة بالذات (*) . ومع هذا التضيق المتدرج تزداد شدة التنكيل

(*) كان هناك مثلا حاكم عربي يرى فيه إحدى المراحل أن المفاوضات المباشرة مع إسرائيل استلام وخيانة . وأن تطبيع العلاقات معها ليس من شأن الجيل الحالي وقد تصل إليه الأجيال المقبلة ، وكانت تلك هي " الحقيقة المطلقة " كما يطبقها في ممارساته . ولكنه في مرحلة لاحقة ، لم تختلف ظروفها كثيرا عن السابقة ، أصبح يمارس بنفسه التفاوض المباشر ، ويطبق التطبيع ، والأهم من ذلك أن هذه الممارسات أصبحت هي " الحقيقة المطلقة " التي يحكم من خلالها على الآخرين بالوطنية أو الخيانة .

بالحارجين عن هذه الحقيقة الواحدة ، ويتسع نطاق الذين ينبغي ، فى نظر الحاكم ، أن يحرموا من جنته .

هذا التوازى بين ضيق الأفق فى التفسير الدينى وبين ازدياد الاستبداد السياسى هو بلاشك أمر لافت للنظر . وليس من مهمتنا هاهنا أن ندخل فى الجدل الدائر بين مدارس فكرية مختلفة حول مسألة : أيهما هو الأصل . فهناك من يقولون إن رسوخ تفسيرات ضيقة الأفق للدين هو الذى أدى إلى الاستبداد السياسى ، وهناك من يرون ، على عكس ذلك ، أن الأصل هو الاستبداد السياسى ، وهو الذى ينعكس على المجال الدينى فى صورة تفسيرات لاتعرف التسامح . إن الموضوع شديد التعقيد ، ويحتاج إلى دراسة مستفيضة لامجال لها فى بحثنا هذا . وحسبنا أن نقرر حقيقة الارتباط الوثيق ، والتوازى الواضح ، بين ما يحدث فى المجالين . ومن الواجب أن ننبه إلى أن هذا الارتباط لايعنى ، فى كل الأحوال ، تحالفا بين الإثنين . ففى كثير من الأحيان يحدث تصادم شديد العنف بين الجماعات الدينية شديدة التطرف وأنظمة الحكم الشديدة الاستبداد ، وتتحول العلاقة بينهما إلى حرب شبه سافرة ، يروح ضحاياها الكثيرون من كلا الجانبين . ومع ذلك فإن الجو الذى يفرخ الاتجاهين معا هو جو واحد ، والظروف التى يتعشان فيها واحدة ، أما الاقتتال بينهما فما هو إلا مظهر لذلك الصراع الذى يبلغ أشده ، فى كثير من الأحيان ، بين أكثر الاتجاهات تشابها (كما هو الحال ، مثلا ، فى الصراع الدموى بين النازية والصهيونية) . إن زوال حكم العقل ، وانعدام النقد والمناقشة ، وتأكيد السلطة المطلقة ، هو قاسم مشترك بين التطرف الدينى والاستبداد السياسى ، وكلاهما يساند وجود الآخر ويدعمه حتى لو حاربه وقاتله .

وعلى العكس من ذلك فإن التطرف الدينى لا يظهر عندما ينتشر المد الديمقراطى المستنير . ويتجلى ذلك بوضوح فى تلك الفترات القصيرة التى استتمعت فيها بعض البلاد العربية بفترات من الديمقراطية النسبية ، إذ لم يكن للجماعات المتطرفة دينيا أى كيان حقيقى فى تلك الفترات ، ولم تستطع أن تستقطب الشباب إليها كما أصبحت تفعل فى العقد الأخير . وهذا أمر طبيعى ، لأن الديمقراطية تفترض سيادة حكم العقل وانكماش السلطة المطلقة ، الاختيار الحر بين الاتجاهات والتفضيل بينها ، بعد أن يكون كل منها قد شرح برنامجه بوضوح . وفى مثل هذا الجو يذبل التطرف من تلقاء ذاته ، دون حاجة إلى القمع أو إلى خوض معارك دموية .

وفى اعتقادى أن هذا هو السبب الحقيقى للعداء بين الحركات الدينية المتطرفة وبين الديمقراطية . فكثيرا ماتقرأ فى أدبيات هذه الحركات كلاما عن الأصل " الغربى " لكلمة الديمقراطية ، وكيف أنها فكرة " مستوردة " انبثقت أصلا عن المجتمع اليونانى وارتبطت بنمو الحضارة الغربية ولاتصلح لظروف مجتمعنا العربى الإسلامى ، الخ ... ولكن هذه فى اعتقادى هى الحجج الظاهرة ، وهى على أية حال حجج واهية يسهل الرد عليها . ولكن السبب الحقيقى للعداء بين التطرف الدينى وبين الديمقراطية هو فى رأينا أن هذه الأخيرة ، بما تفترضه من عقلانية ومن روح نقدية تركز على المناقشة الحرة ، تهدم - بلا معركة - الأرض التى يرتكز عليها

التطرف الدينى ، وتزبل من عقول الناس مفهوم " السلطة المطلقة التى لاتناقش " الذى هو المسلمة الأولى لكافة الاتجاهات المتطرفة .

ولو شئت أن أخص العلاقة بين الفكر الدينى المتطرف من جهة وبين الديمقراطية والاستبداد السياسى من جهة أخرى ، لقلت إن الديمقراطية لاتحارب هذا الفكر المتطرف ، وإنما تزبل أسباب وجوده . فالتطرف الدينى لا يضطهد فى النظام الديمقراطى . بل إنه ، ببساطة ، لا يجد التربة الصالحة للظهور . أما الاستبداد السياسى فإنه يعطى التطرف كل مقومات وجوده ، ويهيئ له المناخ الذى يسمح له بالازدهار ، ولكنه سرعان مايقمعه بعنف إذا تجاوز حدودا معينة - وهو لا بد أن يتجاوز هذه الحدود لأن التطرف لا يمكن حصره أو رسم " خط أحمر " لا يصح له أن يتعداه . وهكذا فإن الاستبداد يدخل مع التطرف فى علاقة شديدة التعقيد : إذ أنه ينفعه ويضره فى آن معا ، وينعشه ثم يخنقه فى حركة جدلية مأساوية لامفر منها . ومع ذلك فإنك لو سألت المتطرف الدينى : أيهما عدوك الأكبر : الحاكم المستبد الذى يفتح لك الأبواب ثم يقمعك ، أم الحاكم الديمقراطى الذى لا يضطهدك ولكنه لا يعطيك فرصة الظهور ، لكان جوابه ، الذى أثبتته أحداث التاريخ ، هو أن العدو الحقيقى الأخير !

ولو تسألنا عن موقع الفلسفة من هذا الصراع ، وعن الوضع الذى تزدهر فيه ، لكان الجواب واضحا : فالفلسفة ، بوصفها جدلا يرتكز على الحجة والبرهان ، هى ذاتها نوع من الديمقراطية العقلية . وهى لاتعيش طويلا فى جو الاستبداد السياسى أو السلطة الدينية المطلقة . إنها تذبل إذ ما ساد الاعتقاد بأن هناك من هو معصوم من الخطأ ، سواء أكانت هذه العصمة لشخص الحاكم ، أو لمذهب أو تيار معين . إن الديمقراطية ، إذا ما فهمت بمعناها الصحيح ، هى المبدأ السياسى الذى يساعد جموع الشعب على أن تقول " لا " فى الوقت المناسب ، وعلى أن تناقش وتعرض ولاتقبل مسلمات مطلقة - وتلك كلها مقومات أساسية للفكر الفلسفى . أما تلك الاتجاهات التى تركز على الطاعة المطلقة ، سواء أكانت سياسية أو دينية متطرفة ، فإنها تولد فى الناس أبعد الصفات عن الطبع الفلسفى الأصيل .

ولكن النظرة الواقعية إلى الأمور تقنعنا بأن مجتمعنا العربى المعاصر يزداد تباعدا ، يوما بعد يوم ، عن ذلك المناخ الذى يسمح بالعقلانية والديمقراطية وازدهار الفكر الفلسفى . إن جو الأمة المتفشية ، التى لم تبذل طوال القرن العشرين أية محاولة جادة لاستئصالها فى أى بلد عربى ، يرغم ما مررنا به من " ثورات " وتصحيحات للثورات ثم تصحيحات للتصحيحات ... وكذلك جو الجهل والارهاب والتسلط المطلق ، والهزائم التى تتوالى فى الميادين العسكرية والسياسية ، والاختفاق الذريع فى حل المشكلة الاقتصادية ، كل هذه العوامل تحدد بوضوح نوع الاتجاه الهابط الذى لا بد أن يسير فيه تفكيرنا . ولكن ، عندما يتحدث الناس - داخل بلادنا وخارجها - عن " صحوة إسلامية " فإن الأمر يبدو محيرا حقا : هل من المعقول أن نكون متدهورين فى كافة الميادين ، ثم تظهر لدينا على أوسع نطاق ، صحوة ويقظة ونهضة فى ميدان واحد دون غيره ؟ هل هذه صورة يمكن تخيلها لمجتمع يعانى الهزائم على كل صعيد ، ومع ذلك تنتصر دعوة التقدم

والنهوض عنده على صعيد الفكر الدينى وحده ؟ سيقال بالطبع إن هذه الصورة معقولة لأن الصحوۃ الدينية رد فعل على كل هذ الهزائم ، يهدف إلى قهرها وتجاوزها . ولكن هل قدمت هذه الصحوۃ أى برنامج لتجاوز تلك الهزائم ، فيما عدا تلك الصيغ الغامضة التى تدور كلها حول معنى : إن ماصلى به أول هذه الأمة هو ما يصلح بها آخرها ؟ يبدو لى أن نوع الصحوۃ الذى يسود بيتنا اليوم ليس إلا انعكاسا لتلك الأحوال المتردية ذاتها ، يتمثل فى تفسيرات للعقيدة معظمها شكلية متزمتة ، ومن ثم فإن تلك الصحوۃ تعبيرا مباشرا عن حالة الهزيمة الفكرية والسياسية والاجتماعية التى نعانيها ، وليست على الإطلاق محاولة التخلص من هذه الهزيمة ، أى أنها تسهم ، بصورة أو بأخرى ، فى الأوضاع التى تجعل من المستحيل تحقيق الحد الأدنى من العقلانية ، ومن الديمقراطية ، ومن الفكر الناقد الذى هو شرط أساسى لازدهار الفلسفة . فهل من المستغرب أن نجد بعضا من أقطاب هذه الصحوۃ يهاجمون الفكر الفلسفى بكل عنف ، ويؤكدون أن فتح أبواب العالم الإسلامى أمام الفلسفة اليونانية ، أيام الرشيد والمأمون ، كان أكبر جريمة ارتكبها خلفاء ذلك العصر ؟

ثالثا : يتصف الفكر الدينى فى عالمنا العربى المعاصر - باستثناء تيارات قليلة مستنيرة فيه ، لا تزال تشكل أقلية ضعيفة - بنظرة خاصة إلى الزمان تتجاهل البعد الرئيسى فيه ، وهو الحاضر ، لحساب الماضى فى المحل الأول .

ذلك لأن الصيغة التى عرضناها منذ قليل ، والتى تنادى باصلاح الحاضر من خلال إعادة بعث نمط الحياة الذى كان سائدا فى عصر ذهبي ماض - هذه الصيغة تنطوى فى صميمها على إغفال لكل ما هو مميز للعصر الحاضر ، وعلى نظرة جامدة إلى تيار التاريخ الطويل وتقلباته فيما بين البداية المجيدة والواقع المتردى . إنها ، ببساطة ، تسقط من حسابها قرونا عديدة من التغير والتطور ، وتبسط الأمور تبسيطا مخلا حين تتصور أن الأسس التى أصلحت حياة أمة منذ أربعة عشر قرنا هى ذاتها التى يمكن أن تصلح حياتها الآن . وليس المقصود من ذلك نقدا لهذه الأسس أو انتقاصا من شأنها ، بل إن مانعنيه هو أن إخراج المبادئ من سياقها التاريخى لابد أن يفقدها طابعها الأصلى ، ولا مفر من إدخال تغييرات جوهرية على المبادئ لكى تصبح قابلة للتطبيق بعد هذه المسافة الزمنية الهائلة .

فما أسهل أن يقال ، مثلا ، إن ماينقصنا ، من أجل علاج مشاكلنا الراهنة ، هو ذلك الإيمان المتوقد الذى أتاح للمسلمين الأوائل أن يهزموا أعظم أمم الأرض وأضخم امبراطورياتها . ولكن الواقع يشهد بأن هنا الإيمان المتوقد لابد أن يكمله اقتصاد قوى ، ويسنده علم متقدم ، وتدعمه تكنولوجيا راقية ، ويحافظ عليه نظام سياسى متين ، حتى يستطيع أن يحدث فى عصرنا نفس الأثر الذى أحدثه فى العهد الأول من حياة المسلمين . والواقع يشهد بأن هزيمة أعظم أمم الأرض ، إذا كانت قد أصبحت ممكنة فى نمط الحروب الذى كان سائدا عندئذ ، فإنها تصبح فى ظروف عصرنا الحاضر مستحيلة ، وهى على أية حال ليست أمنية تمتحق أن نسعى وراءها ، بل إن أقصى ما نأمل فيه هو أن نعيش أحرارا ، ونصد عن أنفسنا ضروب العدوان الداخلى والخارجى ، ونرسم

طريقنا لأنفسنا بأنفسنا .

هذان مثلان واضحيان يكشفان لنا عن عنصر هام من عناصر الفكر الدينى المعاصر فى مجتمعنا ، وأعنى به تجاهل الحاضر من حيث هو حاضر ، والعجز عن تكوين فهم تاريخى ناضج لتطور أوضاعنا ، والامتناع عن مواجهة الواقع من خلال مقولاته الخاصة ، والتصدى له - بدلا من ذلك - من خلال مقولات عصر تفصله عن عصرنا مسافات زمنية هائلة .

هذا الاسقاط الغريب للحواجز الزمنية الضخمة لا يقتصر على الفكر النظرى أو الدعوة العقائدية وحدها . بل إنه يترجم نفسه عمليا فى ظروف حية وملموسة إلى أبعد حد . ففى حرب أكتوبر ١٩٧٣ لم يكن اسم " بدر " مجرد رمز للعملية القتالية ، بل كان العبور فى نظر كثير من الدعاة الدينيين تكرارا لغزوة بدر ، بإلتكتها ومعجزاتها وجند الله الذين حاربوا معنا دون أن يراهم أحد . وفى الحرب العراقية الإيرانية لا يكف أحد الطرفين عن الحديث عن استشهاد الحسين وأهله وتنكيل يزيد بن معاوية به ، كوسيلة لشحذ همم المقاتلين ، فيجد الطرف الآخر نفسه مضطرا إلى الحديث عن تلك الحرب بوصفها " القادسية " الجديدة ، ويجعل هذا الاسم محورا لتوجهاته الاعلامية . ويصل الأمر إلى حد شحذ همم الشباب من أجل القضاء على رئيس دولة أصبح رمزا للتهاون والتفريط فى حق الوطن ، عن طريق فتوى تشبه إسلامه بإسلام التتار الذين أحل أبن تيمية دمهم . فى هذه الحالات - وكثير غيرها - يسقط الفكر الدينى الزمن من الحساب ، ويعالج الأمور وكأن مسار التاريخ متوقف ، أو كأن مضى القرون لا يحمل فى طياته إلا تكرارا لمواقف وأوضاع متماثلة .

وعلى حين يتجه الفكر الدينى فى بلادنا ، بصورة متزايدة ، نحو هذه النظرة اللازمانية ، نجد الفكر الفلسفى يزداد اعترافا ، يوما بعد يوم ، بالنسبية التاريخية ، ويربط على نحو متزايد بين الفكر المجرد وظروف العصر الذى نشأ فيه . صحيح أن الفلسفة قد تحدثت ، فى مذاهب معينة ، عن حقيقة لازمانية ، ووصفت وجهة النظر العقلية بأنها تتأمل الأمور من منظور الأزل ، ولكن معنى اللازمانية والأزلية يختلف هنا كل الاختلاف عن المعنى الدينى . فالحقيقة الأزلية التى تقول بها الفلسفة هى حقيقة المعرفة التى يبرهن عليها العقل بقدر من الاقتناع لا يترك لمجرى الزمان تأثيرا فيها . وحتى الحقائق المتغيرة ، التى يتجاوزها العلم ، يمكن ان تكون أزلية بمعنى ما : إذ أن كل مرحلة من مراحل العلم تترك فى المجرى العام للمعرفة البشرية أثرا يستحيل محوه ، وتدخل فى هذا المجرى بوصفها جزءا لا يتجزأ منه ، وتكتسب نوعها الخاص من الأزلية حتى فى قلب هذه الصيرورة المتغيرة التى يتسم بها تطور العقل . وعلى أية حال فإن أزلية الكيانات العقلية ، القائمة على الاقتناع والبرهان ، تختلف كل الاختلاف عن أزلية التسليم والإذعان والتوقف عند نقطة فى الزمان تمثل قمة يستحيل أن تتجاوزها البشرية مهما تعاقبت على حياتها القرون .

ومع هذا كله ، فإن مفاهيم الأزلية واللازمانية أصبحت أقل شيوعا بكثير فى الفكر الفلسفى

خلال القرنين التاسع عشر والعشرين ، مما كانت عليه فى العصور السابقة . وأصبح الحديث الغالب للفلسفة فى عصرنا الحاضر هو ذلك الذى لا يجد بأسا فى الاعتراف بنسبية المعرفة وفقا للزمان من ناحية ، وتبعاً لظروف المجتمع من ناحية . وبعبارة أخرى فإن مبدأ " الصلاحية لكل زمان ومكان " ، الذى يحتل مكانة هامة فى الفكر الدينى المعاصر (وفى كل فكر دينى لو شئنا الدقة) ليس له دور فى الفلسفة ، وهو يمثل بذلك نقطة افتراق هامة بين الفكر الفلسفى والفكر الدينى فى عالمنا العربى .

وأخيراً : فإن الفلسفة - كما قلنا فى بداية هذا البحث - تقدم نفسها إلينا بوصفها نشاطاً إنسانياً . وهكذا يدور الفكر الفلسفى أساساً حول الإنسان ، ويتصف كل مذهب فلسفى بقدر - يزيد أو ينقص - من النزعة الإنسانية ، حتى لو كان المحور الذى يدور ذلك المذهب حوله موضوعات تبدو متجاوزة للإنسان كالإلهيات والطبيعيات ، إذ أنه يقدم هذه الموضوعات على الدوام من منظور إنسانى ، وي طرح خلال معالجته لها آراء تستهدف ، فى أغلب الأحوال ، غايات إنسانية عملية أو نظرية . أما الفكر الدينى فيؤكد على الدوام أن مصدره هو الوحي الإلهى ، ومن ثم فإن حقيقته تعلو على كل ما يستطيع العقل الإنسانى أن يصل إليه . وهكذا فإن الإنسان ، فى نظر هذا الفكر ، ليس هو المصدر ، ولكنه قد يكون الهدف ، أعنى أن غاية الدين فى النهاية هى سعادة الإنسان بقدر ما يظل متصلاً بالوحي الإلهى ومحتثلاً لأوامره .

وقد اتخذ هذا التقابل فى عالمنا العربى المعاصر شكلاً عملياً سياسياً واجتماعياً ، هو الدعوة إلى " الحاكمية " ، بمعنى أن الحكم فى المجتمع ينبغى أن يكون لله لا للبشر . وهكذا فإن القوانين الوضعية والدساتير توصف بأنها نتاج عقول بشرية فانية قاصرة ، على حين أن الشريعة السماوية هى التى ينبغى أن تكون مصدر الحكم فى كافة شئون البشر . ومن المهم أن نشير إلى أن فكرة " الحاكمية " هى ، فى نظر البعض ، فكرة محدودة النطاق ، يقتصر القول بها على جماعات دينية معينة مرت بظروف خاصة (هى الجماعات المتأثرة بفكر المودودى وسيد قطب ، الخ ..) ، ولكننا إذ أمعنا النظر فى جوهر الفكر الدينى المعاصر وجدناه يقترب منها إلى حد كبير ، واتضح لنا أن الفكرة ، فى صيغها المختلفة ، أوسع انتشاراً بكثير مما يبدو للوهلة الأولى .

فالدعوة إلى أن يكون الإسلام " ديناً ودنياً " أصبحت ، فى العقدين الأخيرين ، مميزة لجميع الحركات الإسلامية على وجه التقريب ، على حين أنها كانت محدودة النطاق فى النصف الأول من هذا القرن . وفكرة أن يكون الإسلام " دنياً " تمتد رويداً رويداً لتشمل ميادين السياسة والتشريع وتنظيم المجتمع والأحوال الشخصية والاقتصاد ، الخ .. وفى نهاية الأمر يكون النص الدينى هو الحاكم فى هذه الميادين ، وتصبح النظم التشريعية مستمدة منه ، ومطابقة له . فإذا تأملنا هذا المطلب - الذى تسعى الحركات الإسلامية المعاصرة إلى تحقيقه بكل قوة فى البلاد التى لم تطبقه بعد - بمزيد من التعمق ، ألن نجد فيه صيغة من صيغ فكرة " الحاكمية " ؟ يبدو لى أن الفكرة أساسية لدى الجميع ، وكل ما فى الأمر أن البعض كانوا أصرح من غيرهم فى الدعوة إليها

بطريقة مباشرة ، وفى التنظير لها بمزيد من التعمق .

إن فكرة الحاكمية ، بصيغها المتعددة ، هى النقيض المباشر للترعة الإنسانية. فى التراث الفيلسفى . فالأخيرة تؤمن بالإنسان ، مع اعترافها بأنه مخلوق فان ، قاصر العقل ، معرض للزلل ، وتنتظر إلى تطور البشرية على أنه محاولة لاتنقطع للسير فى طريق لا نهاية له ، يمارس فيه الإنسان قدراته المحدودة ، ويحقق خلال حياته المحازات محدودة ، ولكن الطريق كله يمثل جهدا ضخما رائعا ، وتجربة شيقة لروح تسعى إلى تجاوز ذاتها على الدوام . وهكذا يستمد الإنسان فى نظرها قوة من ضعفه وقصوره ذاته ، ويكون أروع ما فى الإنسان هو محاولته التى لاتكفل لكى يعلو على ذلك الوضع الفانى ، الهش ، الذى وجد نفسه فيه . أما فكرة الحاكمية فتعلن صراحة عدم ثقتها بالمحاولة الإنسانية برمتها ، وتلتزم بالمصدر الإلهى لأنه يعلو على ضعف الإنسان وتغيره وتقلبه .

ويصل موقف الحركات الدينية المعاصرة من كل ترعة إنسانية إلى حد العداء الصريح ، الذى يتمثل فيما أصبح لفظ " العلمانية " يحمله عندها من معان سلبية مذمومة . لقد أصبح يكفى ، فى حياتنا الفكرية المعاصرة ، أن يوصف أى اتجاه ، أو أى شخص ، بأنه " علمانى " لكى يعد موصوما ، ويخرج تلقائيا من نطاق ما هو مقبول وما يمكن التعامل معه . ولو حللنا المعانى التى يقصدها معظم من يستخدمون هذا اللفظ ، لوجدناها لاتعدو أن تكون إشارة إلى الأصل الإنسانى لكل نتاج فكرى يوصف بهذه الصفة .

ولكن المشكلة التى تغيب عن ذهن هؤلاء جميعا هى أن دعوة " الإسلام دين ودنيا " ، وصيغتها الواضحة والمتطرفة فى فكرة " الحاكمية " ، لن تستطيع - مهما فعلت - أن تفلت من سيطرة الترعة الإنسانية التى تتعالى عليها . ذلك لأن الوعى الإلهى ليس هو الذى يحكم بيننا بنفسه ، وإنما يحكم دائما من خلال بشر يفهمونه ، ويفسرونه ويقنونه ، ويطبقونه . إن المصدر الإلهى للوحي لن يغنينا بآية حال عن الإنسان ، بكل ما يتسم به من قصور وضعف وهوى . والنص الإلهى بمجرد أن يجد طريقه إلى عقل إنسان يفكر فيه ويستوعبه ويسعى إلى تحقيقه وتجسيده فى حياة البشر ، يكتسب الكثير من صفات البشر ، ويتغير بتغيرهم ، شئنا أم أبينا ، والدليل القاطع على ذلك هو الاختلاف الهائل فى طرق فهم النصوص الدينية الواضحة الصريحة . وفى قلب المجتمعات التى تنادى بالتطبيق المباشر للنص الإلهى ، تجد البلاد التى تشكل الثروة أساس الحكم فيها تفسر الأحكام الدينية على نحو يؤكد مفهوم التفاوت فى الأرزاق ، وبرر غياب العدالة الاجتماعية ، على حين أن تلك التى تنادى بالثورية تؤكد " اشتراكية " الإسلام من خلال النصوص أيضا . وفى المجتمعات الاستبدادية تكون الطاعة لولى الأمر ، وفى الليبرالية تؤكد فكرة التسامح وقبول رأى الآخر . إن الشريعة الإسلامية مطبقة فى السعودية ، وفى إيران ، وتكاد تكون مطبقة فى ليبيا ، فمن أين أتى الاختلاف بين هذه النماذج إن لم يكن من البشر ؟ وهكذا فإن النصوص لايمكن أن تحكم مجتمعاتنا بنفسها - وليتها كانت تفعل ، إذن لأراحتنا من عناء لانهاية له ! وإنما هى تستطيع أن تحكم فقط من خلال بشر ، فيهم كل العيوب

والتقلبات التي ينسبها الفكر الدينى إلى ماهو " علمانى " . وإذن " فالعلمانية " لا مفر منها ، سواء أردنا أم لم نرد ، حتى فى صميم الحكم المرتكز على المصدر الدينى . وإذا لم يكن الاستبداد الذى يسود الأوضاع فى " باكستان " مثلا ، حيث يقال إن مصدر الحكم هو الشريعة وحدها ، إذا لم يكن ذلك " علمانية " تعكس رغبة حاكم فرد فى استمرار سيطرته على بلاده ، أعنى علمانية بأسوأ معانى هذا اللفظ ، فماذا تكون ؟ أما لو قيل إننا قد انتقينا مثلا سلبيا ، عن عمد ، لنثبت القضية التى نقول بها ، فإن الرد الواضح على ذلك هو أن الأمثلة الإيجابية بدورها تؤدى بنا إلى النتيجة ذاتها : أعنى أن النصوص لا بد ، قبل أن تصبح واقعا متحققا ، أن تمر بذهن " إنسان " يفسرها ويطبقها ، وهو فى هذه الحالة الأخيرة إنسان صالح .

دور الفلسفة

والآن ، ما الذى تستطيع الفلسفة أن تفعله فى موقف كهنا ؟ إن هناك اختلاقات أساسية ، عرضناها فى الجزء السابق - بين الطريقة التى يعرض بها المفكرون الدينيون تفسيراتهم للعقيدة ، وبين المنهج الفلسفى الأصيل . ويستطيع هذا المنهج أن يجد عيوبها أساسيا فى طريقة تفكير أولئك المفكرين . ولكن هناك من جهة أخرى عامل لا يمكن تجاهله ، لأن له فى مجتمعاتنا المعاصرة دورا يستحيل إنكاره ، وأعنى به عامل الخوف . ف نطاق المشكلات المسموح بمناقشتها عقليا وفلسفيا فى الميدان الدينى ، يضيق يوما بعد يوم ، ويسير فى اتجاه معاكس لذلك الذى سلكته أوروبا منذ عصر النهضة حتى اليوم . وهكذا يشعر الفيلسوف بأن المناطق المحرمة تزداد على الدوام اتساعا .

ولكن مانود أن نبينه هو أن هذه المناقشة الفلسفية ، لو سُمح لها أن تتم بحرية ، لن تضر بقضية الدين ، على عكس ما يتصور المتزمتون ، بل إنها ستعمق الفكر الدينى وتزيده ثراء . والأهم من ذلك أن عقول الأجيال الجديدة ، التى خرجت إلى النور فى عصر الحاسبات الالكترونية والصواريخ ، لا بد أن تدور فيها أسئلة لا تكفى المواقف التقليدية المحدودة الأفق لتقديم إجابة مقنعة عنها . وقد تكف هذه العقول عن التساؤل إذا ما شعرت بأن فى ذلك حرجا أو خطرا ، ولكن الأسئلة ذاتها لن تسكت فى داخلها إلا إذا تلقت إجابات يدعمها المنطق السليم ، وقبلها التحليل الفلسفى .

إن فلسفة الدين ، فى المجتمعات المتقدمة ، فرع هام من فروع الفلسفة ، يشارك فيه رجال الدين بقدر ما يشارك فيه الفلاسفة . ولم يزعم أحد هناك أن هذا الفرع يستهدف النيل من العقيدة ، بل إنه فى نظر المشتغلين به يستهدف تعميق العقيدة واثراء التفكير فى مشكلاتنا . وهذا الفرع يتناول مسائل مثل طبيعة التجربة الدينية وأهميتها والسمات المميزة للإيمان الدينى بالقياس إلى أنواع الإيمان الأخرى ، ومكانة الدين فى الثقافة الإنسانية ، وطبيعة الرمز الدينى ، واللغة الدينية ، كما يلقى ضوئا على المفاهيم الأساسية ، كالوحي والقداسة ، الخ .. ولن يستطيع أحد أن يزعم أن هذه الموضوعات لانهم الإنسان المؤمن ، لأنها تجعله بالفعل أكثر وعيا

وتفتحا فى إيمانه . ومع ذلك فنحن لم نقرب منها فى عالمنا العربى المعاصر ، ولم نحاول أن ندرسها دراسة منهجية منظمة تقنع العقول المتطلعة إلى الفهم . وإذا كان علماء الكلام ، منذ قرون عديدة ، قد خاضوا فى مشكلات عقلية أثارها الحياة الدينية فى عصرهم ، فإن أحدا لم يعد يجرؤ اليوم على مناقشة المشكلات المعاصرة التى تثيرها التجربة الدينية من الزاوية الفلسفية ، ولا يوجد تجديد عصرى بالمعنى الصحيح لذلك الجهد الذى كان يبذله علماء الكلام ، بل إن أقصى ما لجده هو ترديد لنفس المشكلات التى أثاروها فى ظروف مختلفة عن ظروفنا كل الاختلاف ، كمسألة الجبر والاختيار ، وقدم العالم وحدثه ، والذات والصفات ، والعلم والقدرة الإلهية الخ .. فإذا تساءلنا عن السبب فى هذا القصور ، كان الجواب الواضح هو أنه حاجز التحريم المنيع .

وفى اعتقادى أن البحث العلمى ، بروح عصرية ، فى المشكلات المرتبطة بالدين ، كان ينبغى أن يحتل مكانة هامة فى أية " صحوة إسلامية " تريد أن تكون حقا جدية بهذا الاسم . ذلك لأن هذه الصحوة تدعو إلى أن يكون للدين دور هام فى حياتنا السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، ومن ثم كان من الواجب أن تضع أيديها فى أيدى الفلسفة من أجل القيام بالتحليلات المتعمقة التى يستلزمها أداء الدين لهذا الدور الهام فى الحياة المعاصرة . لكنها ، بدلا من ذلك اكتفت بالشعائر والشكليات ، وركزت جهودها على المظهر والملبس والحجاب ، وأهدت أعظم اهتمام بالجنس ، متمثلا فى منع الاختلاط ، وأحيانا منع السلام باليد بين الجنسين الخ .. فى الوقت الذى تظل فيه الأسئلة العميقة الملحة بلا جواب .

ولاشك أن نقدا كهذا الذى أقدمه لن يكون له معنى إلا إذا استطعت أن أقدم غاذج لهذه المسائل التى تثيرها الحياة الدينية للإنسان العربى المعاصر ، والتى تستطيع الفلسفة أن تلقى ضوءا باهرا عليها ، إذا ماسمح لها بممارسة نشاطها فى هذا الميدان بقدر معقول من الحرية ، وبغير خوف من التأثيم والتكفير .

١ - أول مسألة أساسية بالنسبة إلى الفكر الدينى المعاصر ، ينبغى أن تُطرح على الفكر الفلسفى لكى يشارك فى تحليلها وإلقاء الضوء عليها ، هى تلك التى أشرنا إليها منذ قليل ، وأعنى بها العلاقة بين ألوهية التشريع وبشرية القائمين بفهمه وتطبيقه . فإلى أى مدى تؤثر ذاتية القائم بالتفسير على الحياد والأمانة فى تطبيق النص ؟ والأهم من ذلك ، ماهى العوامل التى تؤدى إلى تلك الاختلافات الهائلة فى الاتجاهات بين مجتمعات وحركات إسلامية تؤكد كلها أنها تطبق الشريعة الإسلامية تطبيقا مباشرا ؟ هل ترجع هذه الاختلافات إلى مصالح دينية توجه التفسير والتطبيق فى اتجاهات تخدم هذه المصالح ؟ أم أنها ترجع إلى الأفكار المسبقة التى يحملها كل مفكر وكل مفسر فى ذهنه ، والتى لا بد أنه قد استمدّها من مصادر أخرى ، ثم أسقطها على تفسيره للنص الدينى ، أم هى ترجع إلى نوع أنظمة الحكم التى ينتمى إليها المفسرون - تلك الأنظمة التى استطاعت ، فى مصر الناصرية مثلا ، أن تستخلص من كبار المفكرين الدينيين تفسيرات " اشتراكية " للدين ، ثم عادت فاستخلصت منهم فى العهد الساداتى ، تفسيرات تبرر

التفاوت بين طبقات الناس والسعى إلى الربح بغير حدود ؟

ومن جهة أخرى ، فإن التحليل الفلسفى هو الذى يجتنبنا ، ويجنب أجيالنا الشابة بوجه خاص ، خطر الانقياد لأى رأى ، قد يكون مخطئا أو مفرضا ، يزعم أنه هو وحده المعبر عن وجهة النظر الحقيقية للدين . ذلك لأن كثيرا من ينتمون إلى الحركات الدينية يتعمدون الخلط بين المصدر الإلهى للنص ، وبين أشخاصهم ، فيضفون على آرائهم الخاصة قداسة لاستحقاقها ، ويطالبون الشباب بأن يبدوا لهم نفس القدر من الطاعة والإذعان الذى يبدونه لتعاليم الدين الأصلية ، ويصل بهم الأمر إلى حد أن يجعلوا من أنفسهم " أمراء " على الجماعات ، لهم السمع والطاعة فى كل شئ . وهكذا يحتفى هؤلاء بقداصة النص الدينى ، ويدفعون عقول أتباعهم إلى الانزلاق لاشعوريا من كلام الله إلى كلام الإنسان ، فتسلك اتجاه الثانى كما تسلك اتجاه الأول . وما يساعد على ذلك بالطبع ، إن موقف " الإيمان " ، الذى هو أساسى فى كل عقيدة ، يمكن أن يمتد بحيث يسرى على البشر المرتبطين بالدين أيضا ، مادام يخلق فى الأذهان حالة نفسية مستعدة للتصديق . وسرعان ما يتحول هذا الإيمان إلى " طاعة " تضى على كلام إنسان معين قيمة مستمدة من ارتباطه فى أذهانهم بالكلام الإلهى ، وتجعل لهذا الإنسان تأثيرا رهيبا فى عقول أتباعه ، يمنعهم من اكتساب المعرفة من أى مصدر آخر ، ويجعلهم قابلين للتشكل بالشكل الذى يريد .

هناك إذن مجال هام للفلسفة كى تقوم بعملية نقدية تعمق فيها الفكر الدينى فى هذا المجال ، وترد بها على كثير من التساؤلات التى قد لا تجزو كل الأذهان على طرحها ، والتى قد تولد فى النهاية شكاً مدمراً لو تركت بغير اجابة . وأهم هذه التساؤلات كما رأينا ، هو : ما مدى تأثير النص الإلهى بالذهن البشرى الذى ينبغى أن يمر من خلاله النص كيما يؤدي دوره فى حياتنا ؟ وأين يقع الحد الفاصل بين مقاصد النص وأهدافه وبين تفسيرات البشر ومستوى فهمهم وأغراضهم الجزئية المحدودة ؟ إنها مشكلة لن يمكن خوضها إلا بمنهج فلسفى ، قد لا يقول فيها الكلمة الأخيرة ، ولكنه سيكشف بغير شك الكثير من أبعادها ، ويلقى عليها أضواء نحتاج إليها حاجة ملحة فى حياتنا العربية المعاصرة على وجه التحديد ، حيث يبدو لكل عين فاحصة أن فئات كثيرة من الشباب الصادق المتحمس توجه إلى خدمة أهداف وأطماع بشرية ضيقة عن طريق استغلال إيمانها الذى لا يتزعزع بالنص الإلهى ، بعد أن يفسر وفقاً لما يحقق هذه الأهداف .

٢ - ولاتقل عن ذلك أهمية مشكلة " الصلاحية لكل زمان ومكان " ، وهو الوصف الذى يطلقه المفكرون الدينيون ، بسهولة وبغير تحليل فى معظم الأحيان ، على الأحكام الواردة فى النصوص الدينية .

ذلك لأن فكرة " الصلاحية لكل زمان ومكان " تبدو متعارضة مع التغير ، الذى لا يستطيع أن ينكره أحد ، فى أحوال البشر ، مما يجعل إطلاق هذا الوصف على الأمور المتعلقة بالظواهر الإنسانية أمراً شديداً الصعوبة من الوجهة العقلية .

والواقع أن جدلا كثيرا قد دار حول هذا الموضوع فى حياتنا الفكرية المعاصرة ، وتركز هذا الجدل ، على استحياء شديد ، حول الحدود التى يمكن فى إطارها تطبيق صيغة الصلاحية لكل زمان ومكان . وكان هناك ما يشبه الاتفاق بين المفكرين المستشرقين على أن الاجتهاد فى تفسير النصوص أمر لاغناء عنه لمواجهة تغيرات العصر ، وهذا الاجتهاد معناه إضافة تفسيرات مستمدة من روح العصر نفسه ، تعمل حسابا لظروفه المميزة . وكلما اتسع نطاق التغير كان من الطبيعى أن يتسع نطاق هذه الاجتهادات . ولما كان معدل التغير يزداد بسرعة رهيبية فى عصرنا الحالى ، ويتسارع على نحو متزايد فى كل عقد زمنى بالقياس إلى العقد الذى يسبقه ، فيبدو أن الأمر لابد أن ينتهى بنا ، فى حالات كثيرة ، إلى أن نكتفى بأن نأخذ من النصوص توجهاتها العامة ، ونحور جميع التطبيقات والتفاصيل وفقا لتغير الظروف ، ويظل المسار العام لهذه الحركة ، إذا شئت أن تجارى الزمن المتغير ، هو أن تزداد الأحكام المأخوذة من النص عمومية ، ويتسع نطاق الاجتهادات البشرية فى كافة التفاصيل .

ومع ذلك فإن هناك فئة هامة من المفكرين الدينيين لاتدرك هذه المشكلة على حقيقتها ، وتتجاهلها إلى حد الإصرار على صيغة " الصلاحية لكل زمان ومكان " بلا قيد ولا شرط . والمأزق الذى تواجهه هذه الفئة هو أنها إذا تمسكت بحرفية النصوص دون تصرف (هذا إذا إفتراضنا أن هناك إنسانا قادا على التمسك بحرفية النصوص) ، كان عليها أن تتجاهل أوضاع الواقع وظروف العصر ، أما إذا أرادت أن تعمل حسابا لهذه الأوضاع (وهو أمر لا مفر منه فى حياتنا المعاصرة) فلا بد لها من أن تقصر دور النصوص على المبادئ والتوجيهات العامة .

ويمكن التعبير عن هذا الإشكال من خلال مقارنته بصيغة أخرى تُداول بدورها دون تحليل متعمق ، وهى " الإسلام دين ودنيا " . ذلك لأن مفهوم " الدنيا " ، فى هذه الصيغة ، يشمل السياسة وتنظيم المجتمع والمعاملات ، الخ .. وكلها أمور يسرى عليها التغير والتطور الذى يتسارع معدله يوما بعد يوم . فإذا شئنا أن نعمل حسابا لهذه " الدنيا " السريعة التغير ، التى تزداد المسافة تباعدا بينها وبين " الدنيا " التى نزل فيها الوحي ، وجدنا تعارضا لا مفر منه بين هذه الصيغة والصيغة السابقة : " الصلاحية لكل زمان ومكان " ، بحيث يبدو لنا أننا لو أخذنا بالأولى اضطررنا إلى التنازل عن الكثير مما فى الثانية ، والعكس بالعكس . أما حين يجمع الفكر الدينى المعاصر بين الصيغتين معا دون أية محاولة لفهم العلاقة العكسية بينهما ، أو لبيان الطريقة التى يمكن بها الجمع بينهما دون تناقض ، فى ظروف عصر دائم التغير ، فإنه يتجاهل بذلك مشكلات كثيرة لا يملك العقل الحديث ترف الهروب منها .

ولابد للفكر الدينى هنا من أن يدرس بعمق تجربة المسيحية فى أوروبا . و مع علمنا بالفارق الكبير بين التجريبتين ، فهناك الكثير مما يمكن تعلمه فى هذا الصدد . ذلك لأن الكاثوليكية كانت بدورها فى العصور الوسطى ، دينا ودنيا ، وليس بصحيح ما يتداوله كثير من المفكرين الإسلاميين من أن المسيحية دين فقط ، لا شأن له بتنظيم كافة جوانب حياة الإنسان اليومية . فقد يكون هذا شأن مسيحية العصر الحديث ، أما فى العصور الوسطى فقد كونت المسيحية

لنفسها ، كما هو معروف ، مؤسسة رسمية تتدخل فى شئون الدنيا لدى الفرد والمجتمع والدولة تدخلا كاملا . ووجود هذه المؤسسة الرسمية يعد خطوة تتجاوز كل ما تم تحقيقه فى الإسلام من أجل جعل العقيدة " دينا ودنيا " . ولكن الكنيسة منذ عصر النهضة أخذت تتراجع شيئا فشيئا عن التدخل فى تفاصيل حياة الإنسان الفردية والاجتماعية ، ولم يتم ذلك إلا بعد معارك حامية راح ضحاياها الكثيرون . وفى البدء كانت آيات الكتاب المقدس التى تتعارض مع دوران الأرض وتؤكد أن الأرض مركز للكون وأن السموات " فوقها " ، الخ .. تُستخدم سلاحا لمقاومة كشف العلم الحديث ، وكانت هذه المقاومة رمزا للنظرة المتوسعة إلى وظيفة الدين . ولم يُكتب الاستقرار للمجتمع الأوروبي ، ولم يبدأ العلم الأوروبى فى تحقيق إنجازاته الجبارة ، إلا بعد أن تراجعت هذه النظرة المتوسعة ، وترك رجال الدين مهمة تفسير العالم وظواهره الطبيعية (وهى أحد جوانب مفهوم " الدنيا ") للعلماء .

هذا الدرس ينبغى التفكير فيه . لا لأن الظروف متطابقة بيننا وبينهم ، بل لأنه يقدم نموذجا هاما للتصادم الذى لا مفر من حدوثه فى أى مجتمع . بين النظرة التوسعية إلى وظيفة الدين ، وبين مقتضيات التغير والتطور فى هذا المجتمع ، وفى هذا الإطار وحده أعتقد أن من المفيد لفكرنا الدينى المعاصر أن يحلل ما حدث فى تجربة إنتقال أوروبا من العصور الوسطى إلى العصر الحديث ، وهى التجربة التى يبدو أن بعض عناصرها آخذة فى الظهور فى مجتمعنا المعاصر .

ومن الجائز أن المعركة التى تدور فى أرضنا العربية لاتتخذ طابع الصراع حول قبول نتائج الكشف العلمية أو رفضها ، وذلك لسبب واضح هو أن الموقف الذى نواجهه اليوم يقع فى عصر لم يعد فيه العلم يبحث لنفسه عن موطن قدم ، كما كان يفعل فى عصر النهضة الأوروبية ، بل أصبحت له مكانة يصعب أن تنال منها أية قوة أخرى . ولكن من الأشكال الهامة التى تتخذها هذه المعركة فى حياتنا المعاصرة ، الصراع بين الشكل والمضمون فى العقيدة الدينية . فإذا كان من المحتم ، كما رأينا من قبل ، أن تأخذ من النص الدينى توجيهاته العامة فى عصر سريع التغير كهذا الذى نعيش فيه ، فهل تدخل الأحكام المتعلقة بالملابس واللحية ، والحجاب الخ .. ضمن هذه التوجيهات العامة ، أم أنها - شأنها شأن أحكام الحروب والأسرى والرق ، الخ - من باب التفاصيل التى وردت لتنظيم حياة الناس فى عصر معين ، ولا بد من إخضاعها لسنن التغير ؟

قد لاتكون هذه هى المشكلة الجوهرية فى حياة المسلمين المعاصرين ، ولكنها أصبحت للأسف تحتل فى حياتنا دورا هاما ، وأعطيت حجما أكبر مما تستحق نتيجة لممارسات كثير من الجماعات الإسلامية المعاصرة . وعلى أية حال فإنها فى رأينا نموذج معاصر للتضاد بين النظرة التوسعية إلى وظيفة الدين ، وبين مقتضيات عصر سريع التغير . وفى موضوعات كهذه يستطيع المنهج الفلسفى أن يعين الفكر الدينى على تحليل عناصر المشكلة أولا ، ثم تأملها فى نظرة تركيبية شاملة تحيط بكافة جوانبها وعلاقتها .

٣ - ونستطيع أن نتأمل المشكلة السابقة من زاوية أخرى ، غير زاوية الشكل والمضمون -

وأعنى بها زاوية التضاد بين النظرة الشمولية والنظرة الجزئية إلى الإنسان . ففي الجانب العملى ، جانب الأخلاق والسلوك الاجتماعى ، نرى تركيزا متزايدا من جانب جماعات دينية معاصرة أصبحت لها فى السنوات الأخيرة أهمية كبرى ، على نواح جزئية ثانوية فى السلوك الأخلاقى والاجتماعى للإنسان .

إن سلوك الإنسان كل متكامل ، وهذه حقيقة تثبتتها لنا الفلسفة نظريا ، وثبتتها علم النفس عمليا ، وتؤكدها تجربة الحياة ذاتها على الدوام . ومع ذلك ، ففي الوقت الذى تتمسك فيه بعض الاتجاهات الدينية المتطرفة ، التى أصبح لها فى الآونة الأخيرة تأثير كبير فى عقول الشباب ، بأن " الإسلام دين ودنيا " ، وتستهدف بذلك تأكيد شمولية النظرة الإسلامية ، نراها تركز دعوتها بين جموع الناس على أداء الشعائر الدينية بغض النظر عن سلوك الإنسان عمليا ، وعلى شكلية كالتهجيب وإطلاق اللحية والاختلاط بين الرجل والمرأة . وقد تكون لهذه الشكليات أصول دينية - هذا جائز ، وإن كان ماثرا للجدل - ولكن ، ماقيمة هذه الأمور بالقياس إلى مجموع التحديات التى تواجه الإنسان المعاصر فى مجتمعاتنا الإسلامية ؟ ماقيمتها بالقياس إلى التحدى الصهيونى والتحدى الأمريكى ، والعجز عن حل المشكلة الاقتصادية والانحيار الاجتماعى ، وسيادة القيم الأثنية التى لم يبق معها للقضايا العامة أى وزن فى سلوك الإنسان العربى ؟ كيف نترك هذه الأساسيات ونركز جهدنا وكفاحنا على الشكليات ؟ لقد كانت مصر ، على سبيل المثال ، تشهد محاكمات ضد طبقة فاسدة امتصت الملايين من دماء الشعب وقوته الضرورى ، ومع ذلك فإن الاهتمام الذى حظيت به قضية حيوية كهذه ، فى كتابات الجماعات الدينية وخطبها وأحاديثها ، كان أقل بكثير من اهتمامها بنشر الحجاب بين الفتيات ومنع الحفلات المشتركة فى الجامعات . ألن يستطيع الفكر الفلسفى ، وفى هذه الحالة أن يساعد المفكرين الدينين على أن يعيدوا التوازن بين جوانب الإنسان المختلفة ، وينظروا إلى الإنسان نظرة متكاملة ، تضع كل عناصره فى موضعها الصحيح ، وتعطيها حجمها الحقيقى ؟

ومن جهة أخرى ، فإن التفكير الفلسفى يستطيع ، بالاستناد إلى حقائق علم النفس ، أن يجد مجالا واسعا للبحث فى دلالة هذا الاهتمام المفرط بالجنس فى دعوات الجماعات الدينية المعاصرة : فمشكلة الحجاب مرتبطة ارتباطا وثيقا بالتحريم الجنسى ، وبنظرة جنسية متطرفة إلى طبيعة الرجل وطبيعة المرأة ، تبلغ أقصى مداها ، وتعبّر عن عناصر الكبت فيها بوضوح صارخ حين يحرم السلام باليد بين الرجل والمرأة بوصفه " تلامسا " يؤدى ، شأن أى تلامس آخر ، إلى الاثارة . ومثل هذا يقال عن منع الاختلاط ، الذى يفترض دائما وجود أفكار شريرة فى ذهن الرجل والمرأة ، لايمكن حلها بالتربية ولا بالسعى إلى أهداف اجتماعية تعلو على النزوات الفردية ، بل إن الحل الوحيد الممكن (الذى هو فى الواقع " لا حل ") هو الفصل القاطع بينهما !

إن الفلسفة تبحث أساسا فى الكليات . ولاجدال فى أن نظرتها الشمولية إلى الإنسان ومشكلاته كفيلة بأن تقدم حونا كبيرا للفكر الدينى حتى لايبالغ فى تضخيم عنصر واحد على

حساب بقية العناصر ، وحتى يدرك الدلالة الحقيقية لهذا التضخيم .

٤ - وأخيرا ، فإن فى استطاعة الفلسفة أن تلقى الضوء على بعض المفاهيم التى يستخدمها الفكر الدينى ، فى معظم الأحيان ، دون تحليل متعمق ، أو التى تحتاج إلى إعادة تحديد لمعناها فى ضوء المتغيرات العصرية . فمفهوم العدل ، كما حلله علماء الكلام ، يحتاج إلى إعادة نظر شاملة تأخذ فى حساباتها معنى العدالة الاجتماعية من حيث هى مطلب أساسى للإنسان المعاصر . ومفهوم الحرية يحتاج إلى جهد هائل فى التأصيل والتنظير ، من أجل الرد على سؤال يتردد على ألسنة كثير من دارسى الإسلاميات فى الشرق والغرب ، وهو : هل يتسع الفكر الإسلامى لمعنى الحرية الفردية ، كما صاغته الدساتير الحديثة ونصت عليه مواثيق حقوق الإنسان ، أم أن الحرية التى عرفها ذلك الفكر هى الحرية بالمعنى الميتافيزيقى فحسب ؟ وهل يحتمل هذا المفهوم إعادة تفسيره على نحو عصرى ؟

وهناك أمثلة أخرى قد تكون أوضح من هذه ، وأوثق ارتباطا بالتحديات التى يواجهها المسلم المعاصر . ذلك لأن هناك جدلا قد بدأ بالفعل حول مفهوم الشورى ، وعلاقته بالديمقراطية . ولكن هذا الجدل لم يتخذ شكل الحوار الذى يسعى فيه كل طرف إلى فهم موقف الطرف الآخر ، وإلى ادراك نواحي الالتقاء والافتراق الحقيقية بينهما . وإذا كان مفهوم الديمقراطية قد قُتل بحثا فى الفكر الغربى ، فما زال أمامنا أن نبحث عما إذا كان ظهور هذا المفهوم فى الغرب يعنى أنه لا يقبل التطبيق إلا فى الغرب ، أم أنه ينطوى على عناصر وثيقة الصلة بالحضارة التى ظهر فيها ، وأخرى يمكن أن تصبح ملكا للإنسانية جمعاء . ومن جهة أخرى ، هل يؤدى مفهوم الشورى بالفعل إلى جعل الحاكم مركز الثقل فى عملية الحكم ، حتى لو كان يتلقى المشورة ويحترمها ، على حين أن الديمقراطية - حسب معناها الأصلى - تجعل " الشعب " أو " الكثرة " هو المحور الذى تدور حوله عملية الحكم ؟ وما مدى تأثير ماسبق أن أثرناه من مشكلات حول العلاقة بين ألوهية النص وبشرية التفسير والتطبيق ، فى سلوك الحاكم من حيث هو مفوض بتطبيق الأحكام الإلهية ، أو " خليفة " ؟

هذه كلها أمثلة لمسائل تفتح أبوابا خصبة للفكر ، وهى مسائل لم أحاول أن أدلى فيها برأى خاص ، وإنما عرضتها بوصفها موضوعات تستطيع فيها الفلسفة أن تشرى الفكر الدينى بتحليلاتها وتنظيراتها ، وأن تسدى إليه خدمة جليلة فى هذا العصر الذى لا يكف الناس فيه عن التساؤل والمناقشة . وكل ما هو مطلوب لتحقيق هذا المزج الخصب بين الفكر الفلسفى والفكر الدينى هو أن يشعر الفيلسوف بأنه لا يتعرض لتخويف أو إرهاب أو إتهام بالخروج عن الدين ، وأن يهتئ كافة المشتغلين بالفكر الدينى أذهانهم لقبول حقيقة أساسية لن يستطيعوا بدونها أن يكون لهم دور فى حياتنا المعاصرة : وأعنى بها أن اللغة التى كانت المسائل الدينية تناقش بها منذ عشرة قرون لا ينبغى أن تظل هى المستخدمة بالضرورة فى هذا العصر ، وأن الإطار الفكرى للمناقشات الدينية ينبغى أن يتطور ، ويتسع ، وأن النظر إلى المشكلات المتعلقة بالدين كما لو كانت خارج نطاق الزمان ، ومخاطبة إنسان القرن الحادى والعشرين - الذى يقترب منا بأسرع مما

نتصور - بأسلوب القرن السابع أو الثامن لن تكون هي أفضل السبل للوصول إلى عقل ذلك الإنسان ، وكل ما عليهم هو أن يمدوا أيديهم إلى الفلسفة ، ويفتحوا صدورهم لها ، ويقلبوا سماحة العقيدة على جمود الكثرة من معتقبيها المعاصرين .

الباب الثالث

المسلمون والفكر العلمى

الفصل الأول المسلمون والأفكار المستوردة

منذ أن أصبحت الدعاية علما له أصول وقواعد مدروسة ، أخذت فنون الاقتناع الحديثة تتبع أساليب متشابهة ، ترمى في نهاية الأمر إلى تشكيل العقول بطريقة تصبح فيها أكثر قابلية لتصديق مايلقى على مسامعها ، وأقل قدرة على اختبار مايقال لها واخضاعه لموازين النقد . ومن أشهر هذه الأساليب وأكثرها شيوعا ، تكرار التعبير الواحد عددا هائلا من المرات ، مع ربطه بالشحنة الانفعالية المطلوبة ، من استحسان أو استهجان ، بحيث تقبله العقول آخر الأمر منرونا بالانفعال المطلوب ، دون أى فحص أو اختبار منطقي .

ومن أشهر التعبيرات التي أصبحت في الآونة الأخيرة تلقى على مسامعنا ليل نهار ، تعبير " الأفكار المستوردة " . وقد أفلحت أساليب الدعاية المنظمة في ربط هذا التعبير بشحنة قوية من الاستهجان ، ونجحت في أن تجعل الكثيرين يرددونه دون أن يفكروا في معناه ، ويستخدمونه كما لو كان شيئا منفرا بطبيعته ، كالكوليرا ، أو شيئا يدعو بطبيعته إلى الاستنكار كالاختلال الإسرائيلي .

على أنى أدعو القارئ ، في هذا المقال ، إلى أن يشارك معي في فهم وتحليل هادئ لهذا التعبير ، آملا أن تنتهي منه سويا إلى أن الأفكار المستوردة ليست ، على الأقل ، في بشاعة الكوليرا أو فظاعة الاحتلال الإسرائيلي .

إن " المستورد " في الأصل صفة تتعلق بميدان التجارة ، والتجارة الخارجية بندات ، تقال عن السلع التي لا تنتج في بلد معين ، فيجلبها من بلاد أخرى . فالمستورد في حقيقته شئ مادي نستجلبه مقابل أموال أو سلع بديلة . والاستيراد يمارس يوميا في ميدان الاقتصاد ، بحيث لا يمكن القول إن مجتمعا من المجتمعات يستطيع الاستمرار بدونه . فليس هناك مجتمع مكتف بنفسه كل الاكتفاء . وكل بلد في العالم يصدر إلى الآخرين ويستورد منهم ، ويتمكن بذلك من أن يضمن لنفسه حياة معقولة . ففي عالم الاقتصاد إذن ، أى في المجال الأصلي الذي تُستخدم فيه الكلمة ، لا يعد المستورد شيئا قبيحا أو مرذولا ، بل هو ضرورة من ضرورات الحياة .

والنتيجة التي نخلص إليها من هذه المقدمة هي أن تعبير " الأفكار المستوردة " تعبير مجازي ، ينقل إلى ميدان الفكر لفظا ينتمى في الأصل إلى ميدان الاقتصاد والتبادل التجاري ، وليس تعبيرا أصيلا يدل على صفة حقيقية في الأفكار ذاتها . ولو أمعنا النظر قليلا لوجدنا أن هذا التعبير يجمع بين ميدانين متباعين ، إذ يطبق على الأفكار ، وهي بطبيعتها شئ معنوي ، صفة تقال في الأصل على أشياء مادية . وأمثال هذه المجازات التي تجمع بين أشياء تنتمي إلى

مبادئ متباعدة ، كثيرا ما تكون مضللة ، ومن الخطأ الكبير أن يتخذها المرء أساسا لموقف فكري ثابت . لأن من أسهل الأمور أن يعترض المرء عليها ابتداء بقوله : **من أدرانا أن كلمة " الاستيراد " يمكن أن تثقل ، بطريقة مشروعة ، من ميدانها الأصلي إلى ميدان الأفكار ؟**

على أننا حين نمضي في التحليل خطوة أبعد ، سنكتشف حقيقة أخرى بسيطة ، ولكنها هامة . فقد ذكرنا من قبل أن **" المستورد "** ليس شيئا سينا في مجال الاقتصاد ، وإنما هو ضرورة حيوية . على أن هناك مجتمعات تفتح أبواب الاستيراد ، في الميدان الاقتصادي ، على مصراعيها ، ستجلب الضروريات والكماليات ، وأخرى تضع للاستيراد ضوابط دقيقة فلا تجلب إلا ما هو ضروري ، وما يستحيل صناعة بديل له في الداخل . ومن المنطقي أن تكون الدول التي تتبع النظام الأول ، أعني نظام **" الأبواب المفتوحة "** والاستيراد غير المقيد ، هي التي ترحب أيضا باستيراد الأفكار ، على حين أن الدول التي تفرض قيودا على استيراد السلع هي أيضا تلك التي تفرض قيودا على استيراد الأفكار .

ولكن المنطق شيء ، والواقع - في عالمنا العربي بالذات - شيء آخر . ذلك لأن أشد الناس هجوما على ما يسمى **" بالأفكار المستوردة "** ، هم أنفسهم الذين يطالبون بأن نستورد من الخارج كل شيء ، **" من الأبرة إلى الصاروخ "** ، كما يقول التعبير الذي أصبح مشهورا . وهنا أيضا نجد أمامنا صورة متناقضة إلى حد بعيد : فلماذا يُسمح بالاستيراد في كل شيء ، حتى في العقول والخبرات ، ولا يُسمح به في مجال **" الأفكار "** ؟ وإذا كان من الضروري أن نكتفي بما ينبع من أرضنا ، فلماذا لا نفعل ذلك في جميع المجالات ، ولماذا نفتح الأبواب على مصراعيها لسيل الكماليات التافهة التي تربي في النفوس أسوأ العادات الاستهلاكية ، ونغلقها في وجه فكرة ما ، أتت من عقل ينتمي إلى مجتمع آخر ؟

إنني ، حتى الآن ، لم أنفذ بعد إلى صميم الموضوع ، وإنما حاولت أن أكتشف التناقض الداخلي في الدعوة إلى محاربة **" الأفكار المستوردة "** ، بحيث أن كل ما يمكننا استنتاجه ، حتى الآن ، هو أنه ليس من حق أي مجتمع أن يحارب هذه الأفكار إذا كان يستورد كل شيء ، حتى العقول ، ولكن ربما كان من حقه إتخاذ هذا الموقف إذا كان متسقا مع ذاته في جميع تصرفاته ، أي إذا كان قد قرر أن يغلق أبوابه على نفسه ويعتمد على جهوده الخاصة ، ماديا ومعنويا ، في تفسير كافة شئونه . أي أنني لم أصدر بعد حكما على الأفكار المستوردة ذاتها ، وهل هي خير أم شر ، وإنما حاولت أن أكتشف عن التناقض في أسلوب محاربة بعض الدعاة لها ..

ولكن مهمتنا الأساسية ، في هذا المقال ، هي أن نخوض المشكلة في صميمها ، وأن نواجه الموضوع مواجهة مباشرة فتسائل : هل صحيح أن الأفكار المستوردة شيء ضار ينبغي تجنبه ؟ وإذا كانت في بعض جوانبها تجلب الضرر ، فما هي هذه الجوانب ؟

إن الدعوة إلى محاربة الفكر المستورد ، في عالمنا العربي ، تبرر بالحرص على التراث

الأصيل ، ومنع الأفكار الآتية من الخارج ، لأن فكرنا ينبغي أن ينبع من داخلنا ، ومن تاريخنا ، ومن ماضينا وتراثنا . ومثل هذا الحرص يمثل هدفا نبيلًا لا يستطيع أى مفكر يعمل لصالح مجتمعه إلا أن يحثي رأسه إجلالا له . ولكن السؤال الذى لا يكف عن اللاحاح علينا فى هذا الصدد هو : هل صحيح أن تراثنا وتاريخنا وماضينا كان حصيلة تفاعل داخلى بحت ، وأنه خلا خلوا تاما من كل عنصر " مستورد " ؟

إن الأمة العربية ، بالذات ، هى آخر أمة على سطح هذه الأرض تستطيع أن تجيب عن هذا السؤال بالإيجاب . صحيح أنها من أقدر أمم الدنيا على الاحتفاظ بأصالتها وتراثها ، ولكن هذه الأصالة وهذا التراث قد بنيا ، إلى حد بعيد ، على إدماج عناصر " مستوردة " فى التواء الأصيلة للعروية ، وكان هذا عنوانا لنضجها وثقتها فى نفسها . فمنذ السنوات الأولى للحضارة الإسلامية ، سنوات الفتح الذى أذهل العالم واكتسح امبراطوريات قديمة عاتية ، بنى العرب دولتهم الكبرى على أساس اقتباس ما يصلح لهم من أنظمة الدول التى خضعت للفتح العربى ، وكان من الطبيعى أن يكون نطاق هذا الاقتباس واسعا لأن طبيعة الفاتحين العرب ، وحياتهم البدوية البسيطة ، لم تكن تسمح بتأسيس " دولة " بالمعنى الواسع والمعقد لهذه الكلمة . وبعبارة أخرى فإن الدعائم الأولى للدولة الإسلامية المترامية الأطراف كانت - فى قدر غير قليل من جوانبها - أفكارا ونظما مستوردة . ولو كان العرب الأوائل قد أخذوا بمبدأ معارضة الأفكار المستوردة بنفس الضراوة التى يحاربها بعضهم بها اليوم ، لما استطاعوا أن ينتقلوا ، فى عشرات قليلة من السنين ، من حياة البدوابة إلى حياة الحضارة ، ولما تمكنوا من إعمال عقولهم فى اختبار النظم الوافدة ، واقتباس الصالح منها دون حساسية أو تعقيدات أو خوف على أصالتهم .

وحين توطدت دعائم هذه الدولة الإسلامية الكبرى ، التى كانت تضم شعوبا واجناسا متباينة انصهرت كلها فى بوتقة واحدة ، وأخذت تتطلع إلى ميادين العلم والثقافة ، بعد أن أدت رسالتها فى ميادين العقيدة والجهاد والسياسة ، كانت أبرز السمات المميزة لها هى الشجاعة فى تقبيل " الأفكار المستوردة " دون خوف على أصالتها .

ولسنا نود هنا أن نكرر حديثا معادا ، يعرفه أغلب القراء ، عن حركة الترجمة الواسعة النطاق فى ميادين العلوم والفلسفة ، ولكن الذى نود أن نشير إليه ، لأن له دلالة خاصة فى حديثنا الحالى ، هو أن الدول التى ترجم عنها المسلمون كانت فى معظم الأحيان دولا راسخة الأقدام فى ميادين الثقافة المختلفة ، ومن ثم فقد كان لدى هؤلاء المسلمين مبرر للخوف من طغيان ذلك الفكر المستورد الذى يقتحم أرضا بكرا لم تمر بتجربة الفكر الفلسفى والعلمى إلا حديثا . مع ذلك فإن شيئا من هذا لم يحدث ، على الأقل فى عصور المد الفكرى والتوسع الثقافى ، ولم يشعر العرب الأوائل بأية رهبة إزاء " الأفكار المستوردة " ، بل ركزوا جهودهم على اختبارها واستخلاص ما يصلح منها للادماج فى تراثهم .

وبفضل هذه الشجاعة فى قبول " الفكر المستورد " ظهرت فى العالم الإسلامى مجموعة متألفة

من الفلاسفة والعلماء والمؤرخين والمفكرين الاجتماعيين كانت منارة للعالم كله خلال العصور الوسطى المظلمة . وكانت هذه الأسماء اللمعة هي التي قدمت ، فيما بعد ، إشباعها العلمي والفكري إلى أوروبا ، وأسهمت بدور يتزايد الاعتراف به ، في إنهاض العلم والفكر الأوروبيين ونقلهما إلى عصر جديد . وهنا قام الفكر الإسلامى بدور عظيم بوصفه " فكرا مصدرا " وكان استيراد أوروبا لهذا الفكر أهم عوامل نهضتها الحديث .

هذه حقائق معروفة ، ولكن الذى ننسأه أحيانا هو أن الفخر الذى نحس به إزاء الدور الذى قمنا به فى " تصدير " فكرنا وعلينا إلى أوروبا ، معناه أننا نعتز بأهمية استيراد الفكر ، لأن التصدير والاستيراد عمليتان متلازمتان ، بل هما وجهان لعملة واحدة . ومع ذلك ، فإنك تجد الكاتب الواحد يحارب " الأفكار المستوردة " بلا هوادة ، ويشيد فى الوقت ذاته بدور العرب العظيم فى تنوير الأوروبيين ، ويعطى أوروبا - فى نهاية العصر الوسيط - كل الحق فى أن تستورد من العرب ماشآت من الأفكار ، ولا يكف عن التباهى بهذه الحقيقة ، كل ذلك دون أن يدرك فداحة التناقض الذى يقع فيه حين ينكر مبدأ استيراد الفكر من جانب ، ويزهو به من جانب آخر .

وإذن ، فمن أصعب الأمور أن يقوم المرء بعملية تنقية وتصفية للتراث كما يستخرج منه بلورة الأصالة صافية غير مختلطة ، لأن الاتصال والتبادل والأخذ والعطاء قديم قدم الحياة الإنسانية . وحين نقول إن الفكر المستورد يمكن أن يقضى على أصالتنا ، فلا بد أن نعى جيدا أن قدرا غير قليل من هذه " الأصالة " ذاتها كان فى الأصل فكرا مستوردا ثم أمكن استيعابه . والأمر هنا ، فى حالة الأمم والحضارات ، لا يختلف كثيرا عنه فى حالة الأفراد : فهل يستطيع أحد أن يحدد - فى أى عمل أدبى مشهور - نصيب العوامل الذاتية النابعة من عقل الكاتب وحده ، ونصيب الثقافة التى تلقاها من المصادر الخارجية ؟ وحتى لو شهد الكاتب ذاته بأن عقله الخاص كان منبعه الرئيسى ، أليس من المرجح أن يكون هذا العقل ذاته حصيلة تفاعلات لا أول لها ولا آخر مع مصادر تأثر بها هذا الكاتب فى مختلف مراحل حياته ، وأن هذا المنبع لا يبدو له - ولنا - أصيلا إلا لأن الكاتب عرف كيف يهضم هذه المؤثرات الخارجية ويحولها إلى عناصر أصيلة فيه ؟ إن مسألة وضع الحد الفاصل بين الأصيل والمستورد مسألة معقدة غاية التعقيد ، ومن ثم فإن الوقوف فى وجه التفاعل الثقافى بحجة الحرص على أصالتنا هو موقف ينطوى على إغفال للعناصر العديدة والمكونات الشديدة التباين ، التى أسهمت كلها فى تكوين ما نطلق عليه نحن اسم " الأصالة " .

ولكن ، هل يعنى هذا النقد الذى نوجهه إلى الحملة الضارية التى تشن فى هذه الأيام ، فى العالم العربى بالذات ، على ما يسمى " بالفكر المستورد " - هل يعنى أن كل فكر يأتى من الخارج يستحق أن نرحب به ونفتح له أبوابنا على مصراعها ؟ الواقع أن الأمر ليس كذلك على الإطلاق .

فهناك بالفعل أنواع من " الفكر المستورد " ينبغي أن نقف منها موقف الحذر الشديد ، هي تلك التي تتسرب إلى العقول خلسة ، بطرق ملتوية غير مباشرة ، وتؤدي في نهاية الأمر إلى تكوين اتجاهات ضارة لدى من يتلقاها ، وخاصة إذا كان حدثا ذا خبرة محدودة . ويستل هذا الخطر بوجه خاص فيما تنقله الوسائط الاعلامية الشعبية من أعمال يفترض أنها فنية ، ولكنها مليئة بالأفكار والاتجاهات الضارة ، التي يراءى منها تحقيق أغراض مرسومة مقدما .

وقد تنبّهت كثير من الدول المتقدمة ، بل الهيئات الدولية ، إلى أخطار وسائل الاعلام الجماهيرية التي تنقل أعمالا فنية جنابة مشوقة ، كالأفلام والمسلسلات التليفزيونية ، ولكن حصيلتها النهائية هي تكوين اتجاهات ضارة إلى العنف الدموي ، أو فقدان الاحساس بالتعاطف الإنساني ، أو الاعجاب بأنواع رخيصة من البطولات ، أو التفنن في أساليب ارتكاب الجرائم ، أو الميل المفرط إلى الاستهلاك المقصود لذاته ، والذي لا يخدم أي هدف معقول .

هذه الأعمال الاعلامية ذات القشرة الفنية الهشة ، التي تتغلغل في كل بيت وتثبت فيما غربية غير مقبولة حتى بالنسبة إلى كثير من المجتمعات الصناعية المتقدمة ، والتي يحذر من أخطارها المفكرون حتى في بلادها المنتجة ذاتها ، هي التي تشكل بالفعل فكرا مستوردا ينبغي أن نقف منه موقف الحذر الشديد . ومع ذلك فإن من عجائب المفارقات في بلادنا العربية أن الدول التي تحارب الفكر المستورد بضراوة ، هي ذاتها التي تفتح أبوابها على مصراعيتها لهذا النوع من الإعلام المفرض ، ولا تبذل أي جهد لحماية مجتمعيها من التأثير الهدام لهذه الأعمال الفنية ذات الجاذبية السطحية الرخيصة . وهكذا ففي كثير من المجتمعات التي كانت تقوم على التكافل والتساند ، بدأت تظهر قيم الأنانية والتزاحم وحب الظهور والرغبة في التسلق على أكتاف الآخرين ، وأخذت الأجيال القديمة في هذه المجتمعات تتسائل يوميا عما حدث لثرائها المعنوي الذي يزداد اختفاء يوما بعد يوم ، وتترحم على أخلاق الأجداد وقيمهم الإنسانية - دون أن تبذل أي جهد في محاربة هذا النوع البالغ الضرر من الفكر المستورد .

وهكذا تنقلب الآية بصورة تدعو إلى السخرية والرتاء في آن معا : فالدول الصناعية المتقدمة التي هي صاحبة المصلحة الحقيقية في محاربة كثير من أنواع الفكر الذي نصفه نحن بأنه مستورد ، تقف إزاء هذا الفكر - مهما تطرف - موقفا ينطوي على قدر كبير من التسامح واتساع الأفق والتعامل معه بمقارنته بالمنطق والحجة . ولو ظهرت دعوة إلى محاربة هذا الفكر في مجلة انجليزية أو كتاب فرنسي أو صحيفة امريكية لكانت تلك الدعوة أضحوكة المرسوم .

ومن جهة أخرى فإن التيارات الضارة التي تأتي بها أجهزة الاعلام الجماهيرية تجدد من يتصدى لها بقوة وحسم في نفس البلاد التي أنتجتها ، على حين أننا نتلقاها بالأحضان ونفتح لها بيوتنا لكي تعيش مع عائلاتنا ونمارس تأثيرها الفتاك في عقول أبنائنا ، وكأن هذه التيارات ليست من الفكر المستورد في شيء .

وبعد فلست أود أن اختتم مقالى هذا دون أن أبوح لك بشعور كان يعتمل فى نفسى طوال كتابتى هذا المقال . فمن الجائز أنك قد اقتنعت بالحجج التى أتيت بها فى مقالى ، وأدركت بعد قراءته أن كثيرا من التعبيرات التى أصبحت وسائل الاعلام تصيها على رؤوسنا ليل نهار - وعلى رأسها تعبير الأفكار المستوردة التى يطلب إلينا أن نرفضها حتى قبل أن نعرف ماهى - لا ينبغي أن تقبل على علائها .

أجل ، سوف أتفاعل وأتصور أنك قد اقتنعت بهذا كله ، وربما اعتقدت أن كاتب المقال قد أحرز انتصارا حاسما على أولئك الذين يعتمدون على أساليب دعائية لا تركز على عقل ولا منطق .

ومع ذلك فلتكن واثقا أن النصر مع هذا كله معقود لأعداء الفكر المستورد ، وأن هؤلاء هم الراحون ، حتى لو كانت كل كلمة فى هذا المقال معولا يهدم الأرض التى يرتكزون عليها .

إن هؤلاء ، فى نهاية الأمر ، هم المنتصرون لأنهم هم الذين يحددون ميدان المعركة ، ويفرضون علينا أن تناضل فى سبيل أهداف عفا عليها الزمان .. فمهما كانت قيمة الكلام الذى قرأته فى هذا المقال فإنك ستجد لو فكرت قليلا أنه ليس إلا دفاعا عن شئ ما كان لىحتاج - فى الظروف الطبيعية - إلى جدل وإلى إضاعة وقت كاتب أو قارئ . ذلك لأن كل ما فعله كاتب هذه السطور هو أنه دافع عن بديهية بسيطة ، هى أن التفاعل الثقافى ضرورى ، وأن التأثير المتبادل بين خبرات المجتمعات المختلفة أمر لا غناء عنه . هذا هو المستوى الذى يجد الكاتب نفسه مضطرا إلى الهبوط إليه عندما ينحدر مستوى الجدل الثقافى ذاته . وهذا المستوى الهابط هو فى ذاته نجاح باهر لأولئك الذين يفرضون علينا معارك مفتعلة حول موضوعات لا معنى لها ، كموضوع الفكر المستورد .

إن قدرا كبيرا من الطاقات الذهنية لمفكرى الأمة العربية الحريصين على مستقبلها ، يضيع هباء فى أمور كان ينبغي أن نكون قد تجاوزناها منذ أمد بعيد . فكم من كتابات جادة وملتزمة أصبحت تخصص اليوم لمجرد إثبات أن العقل ضرورى للأمة العربية ، وللدرد مثلا على أولئك الذين لا يكفون عن الخط من شأن العقل والتشكيك فى قيمة العلم . وقد يظن القارئ أن أنصار العقل ، الذين يملكون دائما حججا أقوى ، قد انتصروا ، ولكن حقيقة الأمر هى أن خصومهم هم المنتصرون ، لأنهم أفلحوا فى الانحدار بالجدل الثقافى إلى مستوى مناقشة أسئلة أولية مثل : هل نستخدم العقل أو لا نستخدمه ؟ وبدلا من أن نتجادل حول أحدث النظريات التى يتوصل إليها هذا العقل ، فى بحثه للطبيعة والإنسان ، ونسائر العصر فى آخر تطوراته الفكرية ، نجد أنفسنا مضطرين إلى بذل الجهد المضى لإثبات المبدأ الأول الذى كان مفروضا أن نكون قد سلطنا به منذ أمد بعيد .

وبالمثل تُهدر طاقاتنا العقلية فى إثبات أهمية الاتصال الفكرى وتبادل الخبرات والتجارب بين الشعوب ، لأن أعداء الفكر المستورد فرضوا علينا هذا الموضوع ميدانا للمعركة ، التى لا تشرف

وهكذا فقد يبدو لأول وهلة أن المدافعين عن العقل ، وعن الاتصال الفكرى بين المجتمعات ، هم الجديرون بتصفيق جماهير المثقفين ، ولكن حقيقة الأمر أنهم مهزومون حتى لو انتصروا ، لأن خصومهم نجحوا فى إيقاف تيار التقدم ، والرجوع بمستوى المناقشة إلى الوراء ، واختاروا ميدانا للمعركة تلك الأوليات والأساسيات التى كان ينبغى علينا تجاوزها منذ عهد بعيد .

وأنه لأمر يدعو إلى الأسمى العميق أن يجد المثقف العربى نفسه فى أواخر القرن العشرين مضطرا إلى أن يخوض معركة كاد المفكرون العرب فى أواخر القرن التاسع عشر أن يحسموها نهائيا لصالح العقل والتقدم .. فهل هناك دليل على انتصار خصوم العقل ، وأعداء التبادل الفكرى الخصب ، أبلغ من نجاحهم فى العودة بمستوى الجدل الثقافى قرنا من الزمان ، بالنسبة إلى العرب أنفسهم ، وخمسة قرون على الأقل بالنسبة إلى المجتمعات المتقدمة ؟

أست معى ، أيها القارئ ، فى أن خصوم الأفكار المستوردة جديرون بالتهنئة ؟ !

الفصل الثانى ماركس و أنيون الشعوب

من أصعب الأمور، أن يتحدث المرء عن فكر ماركس والماركسية بروح محايدة . فلم يكن فكر ماركس مجرد فلسفة من الفلسفات التى تظهر وتختفى دون أن تترتب على ظهورها أو اختفائها نتائج عملية واضحة ومباشرة . ولم يكن ذلك الفكر مجرد تأملات نظرية يستطيع المرء أن يعرضها ويتخذ منها موقفاً ، بالقبول أو الرفض ، وهو هادئ الأعصاب ، لا يتدخل فى الحكم الخرى يصدره إلا عقله فقط . بل إن فكر ماركس ، الذى حطم الحاجز القديم بين الميدان النظرى والميدان العلى ، وأزال كل الفواصل بين التأمل والممارسة ، لابد أن يشير فى نفس من يريد أن يحكم عليه ، اتجاهاً إلى الرفض العنيف أو القبول المتحمس ، لا ترجع أسبابه إلى قسمة هذا الفكر بالمقاييس العقلية وحدها . فأنت قد تقبل فكر أفلاطون أو ديكارت أو حتى سارتر أو ترفضه بعقلك ، لا تشعر بأن قبولهم أو رفضهم يؤثر عليك عملياً فى شئ . أما ماركس فينفرد بأنه يرغمك ، سواء كنت معه أو عليه ، على التخلي عن موقف الحياد العلى .

ذلك لأن فكر ماركس ، الذى تجسد فى القرن العشرين على شكل ثورة اجتماعية شاملة ، أحرزت نجاحاً فى جزء غير قليل من العالم ، ومازالت تشق طريقها بنشاط فى أجزاء كثيرة أخرى ، قد أصبح يهدد مصالح قوية يخشى عليها الكثيرون ، ويسعى يغيرهم إلى الانقضاء عليها . وفى وضع كهذا لا يستطيع كل من الفريقين أن يفكر بطريقة محايدة : إذ أن الفريق الذى يشعر بأن ماركس يهدد مصالحه يستخدم كل الأساليب من أجل تشويه فكره وعرضه بطريقة مسمومة ، ويسعى فهمه عسداً ، على حين أن الفريق الذى يتخذ من فكر ماركس أداة للثورة يتحمس له تحميساً مفرطاً ، ويتخذ منه موقفاً تبريراً ، لأنه يعمل حساباً لتطبيقاته العملية قبل كل شئ . وهكذا يعجز كل فريق عن أن يزنه بميزان النقد المحايد ، أو أن ينظر إليه بطريقة موضوعية خالصة ، لأن المصالح العملية تشابكت مع الفكر النظرى تشابكاً وثيقاً . وأن اعترف بأن الحياد التام والموضوعية المطلقة ، إزاء أى مذهب فكرى ، مستحيلان عملياً ، ولكن الترامال التى تُخرجنا عن حيادنا ، تعمل فى حالة المذاهب الأخرى بطريقة خفية مستترة ، أما فى حالة ماركس فهى صريحة واعية ، لا يحاول أحد إخفائها . وحتى لو حاول فلن يستطيع .

ولقد كانت نتيجة هذا الوضع ، الذى ينفرد به ماركس عن سائر المفكرين ، هى ضرب نطاق من التحريم على فكره ، بحيث ابتعد الكثيرون عن محاولة فهمه ، حتى أولئك الذين تسمح لهم إمكانياتهم الثقافية بأن يفهموه . أما فى الحالات التى بذلت فيها محاولات لعرض تفكيره - وهى فى بلادنا قليلة - فإن التشويه المتعمد (الذى يرجع إلى تدخل المصالح) كان هو الغالب .

وهكذا اقتصرت معارف الغالبية العظمى من قراء الصحف والكتب غير المتخصصة ، فيما

يتعلق بماركس ، على مجموعة صغيرة من التعبيرات المحفوظة المتكررة ، وحتى هذه التعبيرات تُعرض في جميع الأحيان بطريقة مشوهة أو مخرفة أو مقطوعة من سياق أوسع ، له معنى مخالف .

ومن بين هذه التعبيرات جملة ربما كانت تشكل الحصيصة الوحيدة المعروفة عن ماركس في عقول عدد غير قليل من الناس ، فضلا عن إنها هي السلاح الأقوى - وربما الوحيد - الذى يُستخدم في محاربة ماركس في البلاد النامية التى يغلب عليها طابع الدين ، ومنها بلادنا العربية ، ومصر بوجه خاص . تلك هي الجملة المشهورة : " الدين أفيون الشعوب " .

وسوف أحاول في هذا المقال أن ألقى الضوء على هذه العبارة المشهورة ، دون أية محاولة للدفاع أو الهجوم . فمن المفيد ، فى رأى ، أن يعرف القارئ - فى بلادنا بوجه خاص - المعنى الذى استخدم به ماركس هذه العبارة ، والظروف التى قيلت فيها ، وأن تتضح له الخلفية التى حددت موقف ماركس من الدين حتى يتسنى لهذا القارئ أن يحدد لنفسه موقفا مبنيا على علم ومعرفة ، تجاه أولئك الذين لا يقدمون ، إليه ماركس إلا من خلال جملة المشهورة عن الدين .

ولأبدأ أولا بالسياق الذى وردت فيه هذه العبارة : ففي كتاب " مقدمة لنقد فلسفة الحق أو القانون عند هيجل " (وهو من كتابات ماركس المبكرة) يقول :

" إن العذاب الدينى تعبير عن العذاب الفعلى ، وهو فى الوقت ذاته احتجاج على هذا العذاب الفعلى . فالدين هو زهرة المخلوق المضطهد ، وهو بمثابة القلب فى عالم بلا قلب ، والروح فى أوضاع خلت من الروح - إنه أفيون الشعب " (لاحظ أنه استخدم كلمة " الشعب " بصيغة المفرد ، لا الجمع كما هو شائع) .

هذه الفقرة هي أطول الفقرات التى تحدث فيها ماركس عن الدين . وهى تكشف بوضوح عن السياق الذى قيلت فيه عبارته المشهورة . فلم يقل ماركس هذه العبارة على سبيل النقد أو التحامل أو التشنيع ، بل إنه ، بعكس ذلك ، قالها فى سياق يعد فيه الدين تعريضا للإنسان عما فقده فى العالم الفعلى المحيط به ، وتخفيفا لما يعانيه من يؤس . إن الدين فى هذا النص عزاء للإنسان مطعون ، وهو يظل ضروريا مادامت الأوضاع التعسة التى يحيها الإنسان قائمة : إذ أن من القسوة المفرطة أن تحرم المظلوم المضطهد حتى من الأمل فى حياة أخرى أفضل من حياته التعسة ، أو أن تسلبه الإيمان الراسخ بأن فى الكون نظاما عادلا ، وبأن هذه العدالة إذا تمهلت أو تأخرت قليلا ، فإنها لا تهمل .

ولكن نزيد ما يعنيه ماركس ايضا ، نضرب له مثلا من المشاهد المألوفة فى الأفلام المصرية

ففى هذه الأفلام نجد الشرير (وليكن فريد شوقى) يحتسى الخمر قبل أن يشرع فى ارتكاب جريمته ، لكى تعطيه الخمر مزيدا من التشجيع والقوة الدافعة إلى ارتكاب الجريمة ، كما نجد البنت الطيبة المظلومة (ولتكن فائق حمامة) تلجأ إلى الخمر لتنسى همومها وتخفف من وقع الكوارث التى تراكمت عليها . هنا يصبح للفعل الواحد ، وهو شرب الخمر ، معنيان مختلفان ، ويتضح لنا أن التخدير الذى تحدثه الخمر على نوعين ، بينهما فرق واضح : فهناك تخدير يدفع المرء إلى ارتكاب الشر ، وتخدير يخفف عن المرء وقع الشر . النوع الأول نذمه ونكرهه ، أما الثانى فنشعر إزاءه بالعطف ، رغم علمنا بأن تناول المخدر أو المسكر بكل أنواعه عمل غير أخلاقى .

والآن ، فبأى معنى استخدم ماركس تعبير " أفيون الشعب " فى عبارته المشهورة ؟

من الواضح أن كل من يقتطع هذا التعبير من سياقه لكى يهاجم به ماركس يستخدمه بالمعنى الأول ، ونسبه رمزيا معنى (فريد شوقى) ، مستغلا الوقع السئ للفظ " الأفيون " على الأذان ، فينسب إلى ماركس أنه جعل من الدين أداة لخداع البشر وإيقاعهم فى حائل الشر . ولكن الواقع أن ماركس استخدم بالمعنى الثانى (معنى فائق حمامة) ، لأن السياق بأكمله يتحدث عن الاضطهاد والظلم الذى يقع على الناس ، ويجعل الدين عزاء ضروريا لهم فى عالم لا يرحم .

فهناك إذن مغالطة واسعة الانتشار فى الطريقة التى تقدم إلى الناس بها عبارة ماركس المشهورة عن الدين . وعلى حين أن من الشائع تفسير هذه العبارة بأن ماركس قصد بها إبعاد الناس عن الدين مثلما يبتعدون عن مخدر ضار كالأفيون ، فإن المعنى الحقيقى الذى استخدمها به هو أن الناس لن يجدوا مفرًا من الالتجاء إلى الدين للاحتواء به من الظلم الاجتماعى المحيط بهم ، والذى يعجزون عن أن يفعلوا إزاء أى شئ . فعبارة ماركس تنطوى ضمنا على المعنى القائل إن الدين عزاء لا بد منه مادامت المظالم الاجتماعية قائمة ، وسيظل ضروريا إلى أن يصيح المجتمع البشرى منظما على نحو تسوده العدالة ويختفى فيه ظلم الإنسان للإنسان . ولما كان التنظيم الاجتماعى العادل مازال بعيدا عن التحقق فى مجتمعات كثيرة ، فإن ماركس لا يستطيع أن يدعو شعوب هذه المجتمعات إلى التخلي عن أديانها .

إله إسرائيل ١

هذا التفسير ليس دفاعا عن موقف ماركس من الدين ، إذ سيظل من الصحيح مع ذلك أن الدين فى نظرة " أفيون " ، أى أنه ينقل البشر من عالم الواقع إلى عالم وهمى يتخيلون فيه أن مشاكلهم قد وجدت حلا أبديا لها ، وإن المظالم التى تحيط بهم قد اختفت إلى غير رجعة . وحتى مع الاعتراف بأن ماركس يرى الدين ضروريا لأولئك الذين تطحنهم قسوة النظم الاجتماعية ، فإن هذا لا يمكن أن يكون رأيا يرضى عنه رجل الدين ، إذ أن الدين - حسب رأى ماركس - لن يعود ضروريا بمجرد أن يحقق الإنسان لنفسه نظاما يختفى فيه الظلم والاستغلال .

وكل ما يمكن استنتاجه من التفسير الذى قدمناه هو أن عبارة ماركس المشهورة تحمل معنى مخففا إلى حد بعيد بالقياس إلى المعنى الذى يشيع تفسير هذه العبارة به .

ولكن موقف ماركس الأساسى يظل ، بعد هذا كله ، معاديا للدين . على أن هذا العداء بدوره كانت له ظروف ينبغى أن يلم بها القارئ بحيث يضع موقفه من الدين فى سياقه الصحيح ، ويتوصل إلى الإجابة الصحيحة عن ذلك السؤال الذى أعتقد أنه سؤال حاسم فى هذا الموضوع ، وأعنى به : هل من الممكن أن نعم رأى ماركس عن الدين ، أم أن هذا الرأى ينطبق على الدين فى مجتمع معين ، وعصر معين ؟

إن تجربة ماركس مع الدين هى فى أساسها تجربة مثقف غريب ينتمى إلى تراث يجمع بين اليهودية والمسيحية بحكم الاتصال الحضارى بين العقيدتين (أى بين العهد القديم والعهد الجديد) وبحكم الازدواج بين أسرته اليهودية والمجتمع المسيحى الذى عاش فى وسطه . فها الذى أخذه ماركس على هذا التراث الدينى الذى كان ينتمى إليه ؟

لن نجد صعوبة فى تحديد موقف ماركس من اليهودية . فقد تخلى عنها منذ عهد مبكر من حياته . وقطع كل روابطه بها . وقد ألف ماركس منذ وقت مبكر رسالة معروفة باسم " المسألة اليهودية " عبر فيها عن الرأى القائل إن للديانة اليهودية أساسا دنيويا هو الحاجة العملية والسعى إلى تحقيق المصلحة الذاتية ، فقال :

" لو وجد تنظيم للمجتمع يلغى الشروط الضرورية للامساواة ، وبالتالي يقضى على إمكاناتها ، لأصبحت اليهودية مستحيلة . وعندئذ ينقش الرعى الدينى اليهودى كما لو كان ضبابا كثيبا يبدده هواء المجتمع المنعش " . وفى موضع آخر من هذه الرسالة نفسها يقول : " إن المال هو الإله الغيور لإسرائيل ، النذى لا يمكن أن يوجد إله قبله . والحق أن المال ليحط من قدر كل آلهة البشر ، ويحيلهم إلى سلع . إن المال هو القيمة العامة ، المكتفية بذاتها : لكل شئ ، ومن ثم فقد سلب العالم كله . يستوى فى ذلك العالم الإنسانى والعالم الطبيعى - قيمته الحقيقية " .

ولقد بلغ من قسوة الهجوم الذى وجهه ماركس إلى اليهودية فى هذه الرسالة أن البعض قد اتهمه - برغم انتحائه العائلى إلى اليهودية - بالعداء للسامية ، وهى تهمة لا تعقل فى مثل هذه الظروف . وحقيقة الأمر هى أن ماركس قد انشق نهائيا ، وإلى غير رجعة ، عن العقيدة التى ورثها من أجداده . وكثيرا ما يكون أبناء اليهود الذين يرقضون عقيدتهم (مثل الفيلسوف الكبير اسبينوزا) أشد قسوة فى مهاجمتهم لليهودية ، وأقدر على كشف أخطائها ، حتى من نقادها المتضربين . ومن المؤكد أن العامل العنصرى لا يكون له أى دور فى هذه الحالة ، بل يشغى اليهودى المنشق إلى تحرير اليهود من أنفسهم ، ومن جمود عقائدهم ، حتى يمكنهم أن يسيروا مع الإنسانية كلها فى موكب التحرر . أما أولئك الذين يصرون على أن ماركس كان برغم كل شئ يهوديا ، وعلى أن الماركسية كلها جزء من مؤامرة يهودية على العالم ، فهم

عنصريون قصار النظر . لا يتصورون أن من الممكن للمرء التحرر من تراثه الدينى ، فضلا عن أنهم يعطون اليهودية أهمية ، تفوق ماتمتحق ، ويمجدونها من حيث لا يشعرون .

تراث الكنيسة

أما موقف ماركس من التراث المسيحى ، الذى يمثل التيار الرئيسى فى الحضارة التى ينتمى إليها ، فهو الذى يستحق منا مزيدا من الاهتمام . ذلك لأن ماركس قد اتخذ من هذا التراث موقفا واضحا العداء . ولكن هذا العداء لم يكن شيئا بعيدا عن المؤلفين بين المثقفين الغربيين المستعيرين منذ فجر النهضة الأوروبية الحديثة حتى يومنا هذا .

ذلك لأن أوروبا لم تستطع أن تحقق نهضتها الفكرية والعلمية والفنية الرائعة فى العصر الحديث إلا بعد صراع مرير مع الكنيسة . وكان كل كشف جديد ، وكل تقدم للروح البشرية فى أى ميدان من ميادينها الواسعة ، يتحقق بعد مقاومة عنيفة من الأوساط الدينية ، وبعد محاولات مستميتة تبذلها هذه الأوساط للحفاظ على التخلف السائد . وفى هذا الصراع سقط شهداء كثيرون ، أشهرهم جوردانو برونو الذى أحرق حيا فى مطلع القرن السابع عشر لأنه كان يؤمن بدوران الأرض حول الشمس ويدعو إلى ذلك علنا . ولم تخل حياة أى فيلسوف أو عالم ذى شأن فى فترة النهضة الأوروبية ومطلع العصر الحديث من مشكلات مع رجال الدين ، وهى مشكلات كانت تصل أحيانا إلى حافة الهاوية ، كما فى حالة جاليليو ، أو كانت تؤدى بالمفكر أحيانا أخرى إلى التخفى والانزواء ، والحذر ، كما فى حالة ديكارت واسبينوزا ، أو تدفعه إلى الاحتفاء بسلطة الدولة من خطر الكنيسة ، كما فى حالة بيكون وهيز وربما هيوم .

ولقد ظل هذا الوضع فى أوروبا قائما حتى القرن التاسع عشر ، بل إن آثاره لم تختف تماما حتى يومنا هذا . ولكن الأمر المؤكد هو أن الكنيسة بدأت تنتقل إلى موقف الدفاع منذ عصر التنوير ، أى فى القرن الثامن عشر ، على حين أنها كانت فى القرنين السابقين تهاجم بشدة ، وبلا رحمة ، دفاعا عن مصالحها التى كان معظمها ، فى واقع الأمر ، دنيويا خالصا ، وإن كانت المبررات التى كانت تقدمها على السطح الظاهرى ذات طابع روحى بالطبع . وليس أدل على دنيوية هذه المصالح من أن مارتن لوتر ، الذى تعلقت عليه الآمال فى البداية بعد أن قام بحركة الإصلاح المشهورة ، وانشق على الكنيسة الكاثوليكية داعيا إلى إقامة علاقة مباشرة بين الإنسان والله دون وساطة جهاز فاسد يسيطر عليه رجال يحترفون الدين . أقول إن مارتن لوتر هذا ، عندما اختير فى ميدان الواقع العلمى ، قد رسب رسوبا شنيعا ، وأثبت أنه لا يقل تعلقا بالمصالح الدنيوية عما أعلن انشقاكه عليهم : ففى عام ١٦٢٦ نشبت ثورة الفلاحين بزعامة " توماس مونتسر " للمطالبة بأدنى الحقوق الإنسانية للفلاحين فى عصر بلغ الاقطاع فيه أقصى درجات استبداده . ولكن المصلح الدينى وقف إلى جانب المصالح القائمة ، ولم يقدم أى عون للفلاحين الذين كانت ثورتهم متأثرة بتعاليمه . بل إنه دعا الأمراء إلى سحقهم بلارحمة ، وكان هذا ما حدث بالفعل فى مذبحة من أشهر المذابح فى التاريخ الأوروبى الحديث .

كان هذا هو تاريخ الكنيسة فى التراث الغربى الذى ينتمى إليه ماركس ولم يكن من المستغرب أن يدخل عدد كبير من المفكرين فى صراع معها خلال مرحلة أو أخرى من حياتهم . بل إن هذا الصراع اتخذ منذ عصر التنوير طابع الهجوم السافر ، واشتهر فى هذا العدد مجموعة من الفلاسفة الفرنسيين يعرفون باسم " فلاسفة الموسوعة " ، منهم ديدرو ولامترى ودولباخ ، هاجموا الدين يقسوة بالغة ، وبصراحة تشير الدهشة . ولم يعد فى استطاعة الكنيسة منذ ذلك الحين أن تقضى على حياة نقادها ، كما كانت تفعل من قبل ، ولذلك اكتفت بالدفاع النظرى ، وبالتغيير مواقعها باستمرار كلما أرغمها التقدم البشرى على التراجع والقيام بتننازلات .

ولقد كان كثير من هؤلاء المفكرين يهاجمون الدين فى ذاته ، ولكن مهاجمتهم للدين كانت فى واقع الأمر انعكاسا مباشرا لموقفهم من النموذج الوحيد الذى عاشوا فى ظله وتأثروا به فى حضارتهم الغربية ، وأعنى به الكنيسة المسيحية بجهازها الهرمى المحكم ، وبموقفها التاريخى من الاتجاهات التقدم العلمى والفكرى والاجتماعى . وعلى ذلك فإن ماركس لم يكن إلا واحدا فى سلسلة طويلة من المفكرين الذين أفرزتهم الحضارة الغربية الحديثة ، والذين وجدوا لزاما عليهم أن يهاجموا الدين دفاعا عن حقوق الإنسان . وبطبيعة الحال كان هناك نمط آخر من المفكرين ، لا يرون أى تعارض بين الدين وتأكيد حقوق الإنسان ، ولكن هذا النمط لم يكن له وزن كبير فى فترة الصراع الأولى ، التى دامت من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر ، ولم يظهر كقوة فكرية ذات تأثير إلا بعد أن أصبحت الاتجاهات العلمانية والعقلانية آمنة راسخة الاقدام ، بحيث لم يعد هناك خوف من الارتداد إلى عهد السيطرة الشاملة للكنيسة .

ولم تكن لدى العدد الأكبر من هؤلاء المفكرين الغربيين الذى هاجموا الدين أية نظرية اجتماعية تؤدى إلى أى نوع من الاشتراكية أو الشيوعية . أى أن الصراع بين الفكر والدين فى العالم الغربى لم يكن مرتبطا بالضرورة بالثورة الاشتراكية ، بل إن الاشتراكيين بأكملهم لم يكونوا سوى أقلية ضئيلة ضمن مجموعة كبيرة من المفكرين الذين دخلوا فى معارك مع الدين دون أن يكون لنظرياتهم مضمون اجتماعى ثورى واضح .

وهكذا يتضح للقارئ أن هناك خطأ أساسيا آخر فى كل الكتابات السوقية الشائعة التى تصور موقف ماركس بأنه ظاهرة فريدة فى تهجمه على الأديان ، وتغفل تلك الحقيقة التاريخية التى لا يستطيع أحد إنكارها ، وهى أن التيار المعادى للدين تيار رئيسى فى الفكر الغربى ، كان موجودا منذ فجر النهضة الحديثة ، قبل أن تظهر الماركسية بمئات السنين . أما فى عصرنا الحاضر فقد اشتد هذا التيار قوة ، واشتهر من بين ممثليه عدد كبير ممن لا ينتمون أصلا إلى الماركسية . ومع ذلك فإن هذه الكتابات غير العلمية تكيل المديح لمفكرين مثل برتراند راسل أو هيدجر أو سارتر ، دون أن تشير إلى أن موقفهم من الدين لا يقل عدا عن موقف ماركس وأتباعه ، مما يثبت أن الهجوم على ماركس بسبب الدين إنما هو تغطية سطحية لأسباب أقوى وأعمق .

يمكننا إذن أن نقول إن تجربة ماركس مع الدين كانت تجربة مع تراث ديني رجعي فسي صميمه ، نشبت بينه وبين الفكر العلمى والإنسانى معارك قاسية راح ضحيتها شهداء كثيرون . وكان يُستخدم أداة سهلة ، مضمونة المفعول ، لتخدير الناس وصرفهم عن معارضة المظالم المحيطة بهم . أى أن هذه التجربة كانت ، بالاختصار ، مصطبغة بالطابع الخاص لتراث حضارى معين هو التراث الأوروبى الغربى ، ولوقع زمنى خاص فى هذا التراث .

على أن هناك تجربة أخرى لم يكن من الممكن أن يعرفها ماركس ، لأنها تنتمى إلى تراث حضارى لم يعرفه معرفة كافية ، فضلا عن أن معالمها لم تتحدد إلا فى عصر لاحق لذلك الذى عاش فيه ماركس . تلك هى تجربة الدين كقوة تحررية ، يستمد المجتمع منها طاقة روحية تعينه على التصدى لطغيان الاستعمار الأجنبى . وهذه التجربة لم تظهر ملامحها إلا فى بلاد العالم الثالث ، وفى النصف الثانى من القرن التاسع عشر ، وإن كان تأثيرها لم يتضح بجلاء إلا فى القرن العشرين .

ولقد تنبه الغرب ذاته إلى الدور الذى قام به الدين فى بلاد العالم الثالث من أجل حشد الطاقات الروحية لأبنائه فى مواجهة القوة المادية التى واجههم بها الاستعمار الغربى . وظهر الدين فى ثوب جديد ، ودور جديد ، فى كثير من الحركات التحررية فى أمريكا اللاتينية . وانشق كثير من رجال الدين عن الكنيسة التقليدية وانضموا إلى صفوف الثوار دون أن يتخلوا عن وظيفتهم الأصلية كرجال دين (وهذا أهم ما فى الأمر) . كما كان لبعض الرهبان البوذيين دور ملحوظ فى مساندة الثورة التحررية فى فيتنام ومكافحة طغيان العصابة الحاكمة العميلة قبل الوصول إلى النصر النهائى .

على أن أروع نماذج اتخاذ الدين قوة تحررية ضد الاستعمار قد تمثل فى عالمنا العربى . فقد تنبه المستشرق الفرنسى " جاك بيرك " ، الذى عاش فترة طويلة من حياته فى شمال أفريقيا ، إلى الدور الكبير الذى لعبه الدين الإسلامى فى الثورة الجزائرية ، وفى حركة مقاومة الاستعمار الفرنسى فى شمال أفريقيا عامة ، وجعل من هذه الظاهرة موضوعا رئيسيا لعدد غير قليل من كتبه . وكانت الحقيقة التى توصل إليها هى أن الدين فى هذه النقطة من العالم لم يكن على الإطلاق عاملا مخدرا للشعوب ، بل كان على العكس من ذلك سلاحا عظيم الفاعلية ، نبه الشعوب إلى حقوقها ، وساعدها على حفظ أصالتها وصون تراثها فى وجه استعمار يملك قدرة هائلة على التغلغل والتسلط ، لا فى الميدان السياسى والاقتصادى فحسب ، بل فى الميدان الفكرى والحضارى أيضا . فتمسك شعوب تونس والمغرب والجزائر بقيمتها الدينية فى عصر الاستعمار الفرنسى لم يكن على الإطلاق من قبيل " الدروشة " أو التخدير ، بل كان هو القوة التى أعانتها على التصدى لمحاولات القضاء على هويتها وأصالتها . وهكذا أفلحت هذه الشعوب فى مقاومة جهود فرنسا من أجل تغريبها - وأنا استخدم كلمة " التغريب " هنا بمعنىين متكاملين : معنى الاغتراب على الذات وتراثها وأصالتها من جهة ، ومعنى الاصطباغ بالصيغة الغريبة من جهة أخرى - بفضل تشبثها بطوق النجاة الأخير الذى بقى لها ، وهو القيم الدينية .

على أن هذا النموذج لا يقتصر على شمال أفريقيا ، أو على الأمثلة التي أشار إليها جاك بيرك فحسب . ففي مصر كانت كثير من الثورات الشعبية ضد الاستعمار تتخذ طابعاً دينياً ، وذلك منذ وقفة الشيخ عمر مكرم الوطنية الرائعة ضد طغيان الحملة الفرنسية في نهاية القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، حتى الدور البطولي الذي قام به رجال الدين المسلمين والمسيحيين في ثورة ١٩١٩ . وفيما بين هذين الموقفين كان لرجال الدين دور يذكر في ثورة عرابي . بل إنني ، وإن لم أكن مؤرخاً ، أتصور أن حلقة الذكر المشهورة التي قيل إن عرابي قد أقامها عشية موقعة التل الكبير (وهي الموقعة التي كان يعرف أنها حاسمة في تقرير مصير البلاد إزاء الاحتلال البريطاني) كانت لها - إذا كانت قد حدثت بالفعل - دلالة رمزية بالغة . فتفسيرها الظاهري هو أنها كانت دليل التخلف في وجه قوى استعمارية تستند إلى أحدث أساليب التكنولوجيا المعروفة في ذلك الحين . ولكن تفسيرها الأعمق هو أنها كانت محاولة لاستخراج القيم الدينية من أعماق الوجدان الشعبي ، كيما يستمد منها الشعب طاقة يدافع بها عن هويته الأصلية ضد خطر دخيل . فهنا ، في ساعة الخطر ، كان الدين صيحة تتجمع بها القوى الشعبية تحت لواء واحد ضد العدو الذي يهدد كل القيم والمقدسات . وما كان أشبهه في ذلك ، وهو قياس مع الفارق طبعاً ، بجوزيف ستالين حين لجأ في خطبته المشهورة غداة الغزو النازي لبلاده إلى استخدام لفظ " روسيا " بدلاً من لفظ " الاتحاد السوفيتي " لكي يربط حاضر الشعب بماضيه ، ويدعوه إلى الذود عن مقدساته . إن الدين في هذه الحالات جميعاً إنما هو عودة إلى الأعماق السحيقة في ساعة الخطر ، ودعوة إلى انبعاث أعمق ما في الذات الاجتماعية لمواجهة عدو غريب غاصب .

على أن القيم الدينية ، في العالم الثالث ، لا تُستخدم دائماً على هذا النحو المؤدى إلى التقدم . فنحن نعرف جميعاً تلك الحالات التي استخدم فيها الدين قوة تحارب التحرير وتتحالف مع الغاصب والمستعمر والمستغل ، وتضفي على أطماعهم هالة من القدسية ، وكأنها تحقيق لإرادة الله في الأرض . وحسبنا أن نذكر بعض الأمثلة من التاريخ القريب : فباسم الدين أسقطوا مصدق وعاد احتكار البترول مسيطراً على إيران ، وباسم الدين انقلبوا على نظام سوكارنو - الذي كان مخلصاً في إيمانه - وارتكبت في أندونيسيا مذبحة من أفظع مذابح التاريخ ، قتل فيها كل من كان له اتجاه تحرري وطني على أساس أنه " شيوعي " ، وباسم الدين حارب نظام سلفادور الليندي الوطني حتى سقط رائده الشيخ في ميدان الشرف ومات ميتة الأبطال ، وحلت محله دكتاتورية بلغ جبروتها وارهابها حداً جعل أولئك الذين أقاموها يخجلون من انتسابها إليهم ، ويتهربون منها ظاهرياً حتى لا يفتضحوا أمام العالم المتحضر ، وباسم الدين - بالأمس القريب - قتل مجيب الرحمن وأفراد أسرته البعيدون والقريبون بطريقة فيها من الجبن والخس ما يشير للاشمئزاز ، دون تمييز بين رجال ونساء وأطفال .

وخلاصة القول إن الصورة المتعلقة بالدور الاجتماعي الذي يُستخدم فيه الدين في العالم الثالث ، شديدة التعقيد . فهناك مؤمنون مخلصون لا يستمدون من الدين إلا مبادئ تساعد على التقدم والتحرر ، وهناك أيضاً مؤمنون ، بعضهم على الأقل مخلصون ، يستخدمون الدين وسيلة

للقهر والرجوع إلى الوراء . وفى استطاعة كل من الفريقين أن يأتى بالمبررات التى يؤيد بها موقفه ، والتى هى فى نظره مقنعة كل الاقناع .

ولكن ما يهمنا فى الموضوع ليس المقارنة بين هذين الموقفين ، بل هو إثبات التعقد الشديد للصورة ، وإيضاح أن مشكلة دور الدين فى المجتمع قد اتخذت فى عصرنا ، وفى مجتمعات العالم الثالث ، طابعا لا يمكن أن يكون قد خطر ببال ماركس . وفى عصره ، وفى الحضارة التى ينتمى إليها ، كانت المسألة بسيطة كل البساطة ، واضحة كل الوضوح : إذ أن كل تقدم علمى وفكرى فى أوروبا الحديثة لم يتحقق إلا بعد صراع عنيف ضد سلطة الكنيسة ، أعنى ضد المؤسسة الرسمية التى تنصب نفسها حامية للدين .

والسؤال الخامس ، الذى تتلاقى عنده كل خيوط هذا المقال ، هو : هل كان ماركس سيعالج دور الدين بتلك الطريقة المبسطة ، لو كانت قد أتاحت له فرصة معايشة هذا الوضع البالغ التعقيد للدين فى مجتمعات العالم الثالث المعاصرة ؟

إننى أفضل أن أترك للقارئ التفكير فى إجابة عن هذا السؤال . وحسبى أن أكون قد أوضحت له أن قضية ماركس المشهورة " الدين أفيون الشعب " لا تحمل المعنى الذى يشيع تصويره ، وأن موقف ماركس من الدين كان مرتبطا بعصر معين وثقافة معينة ، وأن ماركس لو كان قد عايش تلك التجربة الشديدة التعقيد التى عاشتها مجتمعات العالم الثالث فى عصرنا الحاضر ، لكان من الجائز أن يعدل أحكامه البسيطة المباشرة بحيث يعمل حسابا للدور التحررى الذى قام به الدين فى بعض هذه المجتمعات .

الفصل الثالث

مصطفى محمود بين الماركسية والإسلام

من المؤكد أن الدكتور مصطفى محمود إنسان سعيد الحظ ، فهو ، بوصفه كاتباً ومفكراً ، قد اكتسب شعبية واسعة أتاحت لكتبه أن تكون من أوسع الكتب انتشاراً على مستوى العالم العربي كله .

وهو في شعبيته هذه يتخذ أمام الجماهير الواسعة مظهر المفسر الديني ، والحكيم الفيلسوف ، والعالم المطلع . صحيح أنه ، في مجال التفسير ، لا يرضى معظم رجال الدين المتخصصين ، سواء منهم أصحاب وجهة النظر المحافظة أو المتحررة ، وأنه في مجال الفلسفة هاوٍ يسهل على أي مشتغل في هذا الميدان أن يكتشف نقص معلوماته وضعف منطقته ، وأنه في ميدان العلم قد توقف على ما يبدو عند السنوات الأولى من فترة دراسته الطبية ، مضافاً إليها قراءات سريعة لكتب مفرطة في التبسيط .

أي أنه بالاختصار لا يرضى المتخصصين في أي ميدان من هذه الميادين الثلاثة . ولكن فيم يهم رضاء المتخصصين إذا كانت الجماهير الواسعة قد أصدرت حكمها لصالحه ، وأصبحت تتخذ منه مصدرها الأوثق ، وربما الأوحده ، في فهم حقائق الدين والفلسفة والعلم ؟

إن القارئ المتدين ينبهر حين يقرأ لدى الدكتور مصطفى محمود تفسيراً دينياً مطعماً بعبارات فلسفية ومصطلحات علمية . والقارئ الباحث عن حكمة الحياة وفلسفتها ينبهر حين تقدم إليه الفلسفة في إطار ديني وعلمي . والقارئ الذي يستهدف حقائق العلم ينبهر حين تُعرض عليه هذه الحقائق مرصعة بحكم فلسفية ومؤيدة بنصوص دينية . وهكذا يقدم الدكتور مصطفى محمود إلى قرائه " توليفة " فكرية ترضى جميع الأذواق .

وآخر ماطلعت به علينا " عطاره الفكر " هذه هو كتاب عن " الماركسية والإسلام " ، ظل فترة طويلة يحتل المكانة الأولى بين الكتب الأوسع انتشاراً في القوائم التي تنشرها صحف هلت لهذا الكتاب وتلقفت ظهوره بالترحيب وزينت صفحاتها مراراً بمقتطفات منه . وأنا لأشك لحظة واحدة في أن هذا الانتشار الواسع حقيقة مؤكدة ، ولكن هل يعبر هذا الانتشار عن قيمة حقيقية للكتاب ، أم أنه من نوع انتشار فيلم " بجة كشر " على حساب " المومياء " ، أو انتشار روايات " أجاثا كريستي " البوليسية بالقياس إلى روائع شكسبير ؟ هذا ما سأحاول الإجابة عنه في السطور القادمة .

من كلمة للدكتور مصطفى محمود نفسه ستكون نقطة بدايتي . أنه يقول : " لم يكن ضعفاً

فى القرآن أنه لم يحدد منهجا سياسيا ، ولم يرسم دستورا محددًا وإنما كان ذلك أحد أدلة قوته واعجازه ، فقد أراد الله أن يفتح سبيل الاجتهاد والأخذ بالعلوم واستنباط المناهج والأحكام من الظروف المتغيرة دون تكبيل بمنهج سماوى جامد محدد ، واكتفى القرآن فى موضوع السياسة والحكم بإصدار توصيات عامة لها صفة الأزلية وعدم التغير عبر العصور ، وقال إن هذه التوصيات يكون بها الحكم مثاليا * (ص ١٨) .

هذا ما قاله الدكتور مصطفى محمود فى فقرة اقتبستها كاملة حتى لا يقال اننى قد اقتطعت أقواله من سياقها ، ومن هذه الفقرة أود أن أبدأ مناقشتى لكتاباه ، وهى كما سبرى القارئ مناقشة مستمدة من منطق الكتاب نفسه ، فلعنت أود أن أقدم إلى القارئ رأيا خاصا لى فى الموضوع ، وإنما تنحصر مهمتى فى كشف ما قد يكون فى الكتاب من جوانب التناقض والضعف .

إن أى كاتب يذهب إلى أن القرآن لم يحدد منهجا سياسيا ، ولم يرسم دستورا محددًا ، يقف معارضا لرأى آخر يؤكد أصحابه - وهم فى بلادنا كثيرون - أن فى القرآن دستورا مفصلاً ، ومنهجًا سياسيا كاملا ، ومذهبا اقتصاديا شاملا . وأنا لا أود أن أفاضل بين الرايين ، وإنما أردت أن أسجل ، فى البدء ، معارضة الدكتور مصطفى محمود لهذا الراى الأخير ، وانحيازه إلى صف القائلين بأن النص الدينى يحتوى على مبادئ عامة ، على حين أن تفاصيل أمور الدنيا والسياسة والاقتصاد متروكة لاجتهاد البشر .

ويترتب على مايقوله المؤلف فى الفقرة السابقة نتيجة لا مفر منها : وهى أن تفاصيل الأحكام الدينية نسبية الطابع ، وأن ما هو أزلى هو المبادئ العامة فقط ، وأن من الضرورى أن تتغير تلك التفاصيل بتغير العصور والبيئات ، مع الاحتفاظ بالإطار الذى تشكله المبادئ العامة . وهذا ما جعل الكاتب يؤكد أهمية " الاجتهاد والأخذ بالعلوم واستنباط المناهج والأحكام من الظروف المتغيرة " ، بل إنه حمل على الفكرة القائلة بثبات الأحكام السماوية فى الأمور التفصيلية حلة قاسية ، تجلت فى استخدامه عبارات شديدة اللهجة .. مثل وصف المنهج السماوى الثابت بأنه " جامد " .. ووصف التقيد بتفاصيله بأنه " تكبيل " .

هذا هو رأى الدكتور مصطفى محمود نفسه ، لم أزد عليه أو انقص منه شيئا . ولكن مثل هذا الراى لابد أن يثير سؤالا هو : إذا كانت الأحكام الدينية تقتصر على العموميات ، وتترك التفاصيل والخروجات لاجتهاد العقل البشرى وفقا لظروف الإنسان المتغيرة ، فمن أى مصدر نستمد هذه التفاصيل ؟ لابد أن يكون ذلك من مصدر ديموى ، ولابد أن يملأ الناس ذلك الإطار العام الذى تحدده الأحكام الدينية ، بمضمون أو محتوى مستمد من واقع حياتهم المتغيرة ، ومستلهم من فكر إنسانى واجتهاد بشرى .

وبعبارة أخرى فإن نص كلام الدكتور مصطفى محمود نفسه يزدى إلى القول بأن العقيدة الدينية ، من حيث هى مصدر للتشريع الاجتماعى ، ليست مكثفية بذاتها ، بل هى فى حاجة

مستمرة إلى مذهب إنسانى يكملها ويملأ ما تركه من فراغات ، وهذه نتيجة ثانية لامفر منها
تترتب على كلام المؤلف .

فإذا كانت الماركسية لا تُرضى الدكتور مصطفى محمود كمذهب اجتماعى وسياسى ، وإذا كان
الإسلام ، كما يؤدي إليه كلامه ، فى حاجة إلى تكملة بشرية نملأ بها التفاصيل التى لا ينبغى
للنصر الدينى أن يشغل نفسه بها ، فمن أين تأتى بهذه التكملة ؟ وما هو المذهب الذى نستطيع ،
وفقا له ، أن نستنبط تلك الجزئيات التى لا ينبغى أن " يكبلا " فيها " منهج سماوى جامد
محدد " ؟ هذا ما لم يجب عنه مؤلف الكتاب ، بل ترك فى تلك المسألة الحيوية فراغا ضخما ،
لا يدرى القارئ كيف يملؤه ، ولا فى لية وجهة يسير ، أو بأى مذهب يسترشد ، إذا شاء أن ينظم
شئون حياته جملة وتفصيلا .

* * *

ولقد أفاض الدكتور مصطفى محمود فى نقد الماركسية ، وصوب إليها كل ما يملك من أسلحته
الهجومية ، واستخدم فى وصفها أقوى الألفاظ تعبيرا عن الكراهية . وإذا كان ذلك رأيه فى
الماركسية فإن أخذا لن يستطيع أن ينكر عليه حقه فى مهاجمتها ، بشرط ألا يتناقض مع نفسه
فى هذا الهجوم ، وإلا يرتكب أخطاء فادحة فى فهم ذلك المذهب . ولكنى أزعم ، بعد قراءتى
للكتاب الذى اكتسح الأسواق العربية ، أن مؤلفه وقع فى تناقض شديد من جهة ، وأساء فهم
الماركسية بطريقة مؤسفة من جهة أخرى .

ولنبدا أولا بالتناقض ..

فى الوقت الذى يصب فيه الدكتور مصطفى محمود نغمته على المذهب الماركسى فى جميع
جوانبه ، نراه يبذل جهدا مضنيا لكى يثبت أن الإسلام يتضمن كل المبادئ التى يدعو إليها
الماركسيون . ولستمع إليه وهو يقول :

" ولو نظرنا إلى الإسلام لوجدنا فيه نبعاً من الأفكار والحقائق تسبق النظامين تقدما
ومعاصرة . ولوجدنا كل ما حسبناه جديداً فى الاشتراكية العلمية هو أمر قديم قدم ثلاثة عشر قرناً
فى الإسلام . فقد جاء الإسلام من البداية مقررأ مبدأ المساواة فى القرض ، وضمان حد للكفاية
للفرد وتحقيق التوازن بين حرية الفرد فى الربح وحقوق المجتمع ، ومبدأ الملكية الخاصة والملكية
العامة (القطاع العام والقطاع الخاص) ، ومبدأ تدخل الدولة فى الاقتصاد ، وهو ما نسميه اليوم
بالاقتصاد الموجه ، ومبدأ مصادرة أموال المستغلين لصالح الفقراء والمظلومين " . (ص ٦٧) .

ثم يعدد الدكتور مصطفى محمود ما يتضمنه الإسلام من مبادئ نظن فى عصرنا الحاضر أنها
من ابتداء الاشتراكية العلمية : فالإسلام لا يسمع بالطبقية ، والإسلام يرفض التفاوت الفاحش فى
الثروات ، وثروة الفنى لا تكون مشروعة إذا كان فى المجتمع فقير واحد لا يجد القوت ، بل إن

الإسلام ، فى رأى الكاتب ، قد عرف المنطق الجدلى أو الديالكتيكى واستخدمه (ص ٧-٧١) .

كل هذا كلام جميل .. ولكن ألم يفكر الدكتور مصطفى محمود أبدا فيما يؤدى إليه كلامه هذا ؟ إنه يجعل حملته الضارية على الماركسية أمراً لامعنى له ، بل أمراً متناقضاً مع إيمانه الدينى الذى يتدفق على صفحات كتبه ومقالاته . ذلك لأنه إذا كان الإسلام قد تضمن كل هذه المبادئ التى دعت إليها الماركسية بعده بزمان طويل ، فلا معنى للحملة على الماركسية ووصفها بأقبح الصفات ، بل إن أقصى ما يمكن أن تُتهم به فى هذه الحالة هو أنها ليست مذهبا جديدا كما تتصور ، وإنما سبقها الإسلام فى كثير من مبادئها الأساسية . وهذه - كما نرى - هفوة لاتستحق أقذع الشتائم .

بل إنه إذا صح ما يقوله الدكتور مصطفى محمود فإن مهاجمته للماركسية تصبح مظهرا من مظاهر ضعف الإيمان وتزعزع العقيدة ، إذ أن المذهب الذى يتضمن كثيرا من المبادئ الدينية السامية لا يصح أن يهاجم ، بل إن من الواجب - عند أى متدين سليم العقيدة - أن يشفع للماركسية وجود هذه المبادئ فيها ، لأنها اتفقت مع الإسلام فى نقاط أساسية ، ثم اختلفت معه بعد ذلك فى نقاط أخرى . ومادام الكاتب قد أثبت أن القضايا الرئيسية فى الماركسية قد سبق أن دعا إليها الإسلام ، فإن هذا وحده كاف لأن يبعث فى نفسه احتراما لها ، مادامت قد اقتربت إلى هذا الحد من عقيدته التى يؤمن بها من أعماق قلبه .

على أننى أود أن أسجل هنا ، للاتصاف ، أن هذا التناقض ليس مقتصرًا على الدكتور مصطفى محمود وحده ، بل لقد شهدت السنوات الأخيرة سيلا من الكتب التى ظهرت فى مصر وفى بلاد عربية متعددة ، تتحدث عن اشتراكية الإسلام ، وتستمد كل المبادئ الرئيسية فى الاشتراكية من مصادر إسلامية ، ثم تهاجم الماركسية بكل عنف . وهذا مالا أفهمه ، لأن المنطق السليم لا يسمح لأصحاب هذه الكتب إلا بأحد أمرين : إما أن يهاجموا الماركسية (وهذا حق مشروع لهم إذا شاؤوا) ويؤكدوا أن الإسلام مخالف لكل مبادئها ولا يتضمن شيئا مما تدعو إليه ، وأما أن يؤكدوا اشتراكية الإسلام ويحترموا الماركسية لأنها تضمنت على الأقل بعضا مما سبق أن دعا إليه الإسلام . أما أن يجمعوا بين محاربة مبادئ الماركسية بضراوة وتأكيد سبق الإسلام إلى مبادئها الأساسية فهذا ما لا يقبله عقل ولا منطق .

ولنتنقل فى المناقشة خطوة أخرى ، ونتساءل : أكان من الممكن للدكتور مصطفى محمود أو أى كاتب آخر يسلك هذا الطريق أن يكتشف فى الإسلام مبادئ مثل : عدم السماح بالتفاوت الطبقي ، أو تدخل الدولة فى الاقتصاد ، لو لم يكن ماركس نفسه ، وغيره من المفكرين الذين دعوا إلى هذه المبادئ قد ظهوروا بالفعل ؟ لقد اهتدى إليها الدكتور مصطفى محمود " بأثر رجعى " ، وهذا له أنها كانت موجودة هناك ، فى انتظار من يكتشفها . غير أن وقت اكتشافها لم يحن إلا بعد أن توصل إليها مفكر عادى من عباد الله الفقراء أمثالى وأمثالك ، وعندئذ فقط

"وجدها" - الدكتور مصطفى محمود وأمثاله من الكتاب فى النص الدينى . والدليل على ذلك أن أحدا لم يتحدث عن الاشتراكية فى الإسلام إلا بعد أن ظهرت الاشتراكية بالفعل ، وبالطريقة العادية ، كما أن النص الدينى ، فى المجتمعات الإسلامية التى تكره الاشتراكية لأسباب " دنيوية " خالصة ، لا يفسر أبداً على أنه يحمل معنى إلغاء الطبقات أو مصادرة أموال الأغنياء لصالح الفقراء ، أو تدخل الدولة وتوجيهها للاقتصاد .

إننا لانقول جديداً إذا ذهبنا إلى أن كل عصر " يقرأ " النص الدينى بروح مختلفة مستمدة من ظروفه ومن المرحلة التى وصل إليها تطوره . ولو كان النص الدينى قد أودع كل شئ ، من ماضى البشر وحاضرهم ومستقبلهم ، لما عاد البشر فى حاجة إلى جهد ، فكر أو علم ، ولاكتفوا بقراءة النص وتطبيقه حرفياً . ولذلك فإن الاعتقاد بوجود كل ما يحتاج إليه الإنسان حاضراً ومستقبلاً فى النص الدينى معناه قعود الإنسان عن الحركة وعن التطور والتطلع إلى المستقبل .

وأنا فى هذه النقطة اتفق كل الاتفاق مع مقاله الدكتور مصطفى محمود فى أول فقرة اقتبستها من كتابه فى هذا المقال . ولكن الذى أؤكد ، وأختلف فيه معه ومع أصحاب المحاولات الكثيرة التى تسير فى هذا الطريق نفسه ، هو أنه ، مادامت الحكمة الإلهية قد أرادت من النص الدينى أن يكون حافظاً للإنسان إلى العمل وإلى المزيد من الارتقاء ، فإن الاجتهاد البشرى فى كل عصر من العصور هو الذى يمكن الإنسان من أن يهتدى إلى معان متغيرة ومتطورة فى النص الدينى الواحد ، ومن ثم فإن وجود النص لا يحول دون سير البشر فى تفكيرهم سيرا مستقلاً . وبالاختصار فإن الدكتور مصطفى محمود يستحق الثناء على الجهد الذى بذله ، والذى سبق أن بذله عشرات غيره ، لكى يهتدى فى النص الدينى إلى مبادئ أساسية فى الاشتراكية ، ولكنه لا هو ولا غيره كان سيتمكن من تفسير هذا النص بطريقة اشتراكية لو لم تكن الاشتراكية قد ظهرت بالفعل فى مكان ما من العالم ، وعلى يد إنسان عادى مثلى ومثلك .

* * *

وأخيراً ، أصل إلى الملاحظة التى ربما كانت أهم ما استلقت نظرى فى هذا الكتاب ، وهى هبوط المستوى الذى نوقش به موضوع الماركسية ، وترديد المؤلف لمجموعة من " الكليشيهات " المحفوظة التى لاتليق بأى باحث يريد أن يتعمق الموضوع . وهنا أصل إلى النقد الثانى الذى كنت قد أشرت إليه من قبل ، وهو سوء فهم الماركسية ، بعد أن فرغت من الكلام عن النقد الأول ، وهو التناقض فى معالجة الموضوع .

ففى الكتابات السوقية عن الماركسية ، شاع القول إنها مذهب يجعل الإنسان عبداً للمادة ، وشاع انتقادها بالقول إن فى الإنسان ما هو أسمى من المادة ، وأنه لا يحيا بالحيز وحده ، وإن الفكر الماركسى لا يعترف إلا بالماديات ، ويسقط من حسابه كل العوامل الروحية والقيم الخلقية والمبادئ المعنوية . والقائلون بهذا التفسير المبتذل إما أناس يرددون ماسبق أن قرأوه فى كتب

رخصة ، دون أن يكلفوا أنفسهم عناء البحث فى الموضوع بطريقة علمية ، وإما أناس لهم مصلحة فى هذا التشويه . ومن المؤسف أن الدكتور مصطفى محمود قد انساق فى كتاباته وراء هذا الاتجاه ولم يحاول أن يتعمق بحث هذا الموضوع الحيوى ، بل إن من المستبعد أن يكون قد قرأ مرجعا أصليا واحدا فى الماركسية ، لأنه لو كان قد فعل لما امتلأ كتابه بتلك الأحكام المتسرفة التى تتردد على ألسن السذج أو أصحاب الأغراض .

وكما قلت من قبل ، فإن من حق المؤلف أن ينقد الماركسية كما يشاء . ولكن إذا لم يكن هذا النقد مبنيا على دراسة متعمقة فإنه يتحول إلى سلاح يرتد إليه ليصيبه هو ذاته . وكفى فى بلاد الغرب من نقاد للماركسية يناصبونها أشد العداء ، ولكنهم يناقشونها على مستوى متعمق يدعو إلى الاحترام . أما قصة جرى الماركسية وراء الماديات فلم يعد أحد يرددها إلا فى البلاد المتخلفة ، ولم تعد توجد إلا إلى الشعوب ذات المستوى الثقافى الهابط ، والتى آمل ألا نكون من بينها .

فماركس .. فى نظر الدكتور مصطفى محمود ، يقول " بيهيمية التاريخ " (ص ٣) ، وفى المجتمعات الاشتراكية " لا يفهمون أن الإنسان ليس مجرد بطن وغرائز " (ص ٧٤) ، كما أن " خطأ الفكر المادى أنه تصور أن ثلاث وجبات دسمة ومصروف يد وكساء ودواء يمكن أن تكون عزاء كافيا لإنسان يعلم أنه ولد ليموت " (ص ١١) .

وفى كل صفحة من صفحات الكتاب يردد المؤلف الخلط الشائع بين لفظ " المادية " الذى يطلقه ماركس وانجلز على مذهبهما فى الفلسفة والمجتمع والتاريخ ، وبين السعى إلى الماديات والانتقياد إلى الحياة البهيمية والحرص على أشباع البطن والغرائز .

ومع اعترافى بإمكان انتقاد الماركسية فى نواح كثيرة ، فإن هذا النقد بالذات أبعد ما يكون عن روح الماركسية . بل إن الماركسية لم تظهر أصلا إلا لكى تحارب السعى وراء الكسب والمال ، ولم تكن لها قوة دافعة سوى مهاجمة الجشع الرأسمالى الذى أحال الإنسان إلى حيوان يقتنص اللقمة من فم أخيه . ولا يوجد تشويه أبعد عن الحقيقة من استغلال اسم " المادية " ، الذى أطلقته الماركسية على نفسها ، من أجل نشر الاعتقاد بأن الماركسية تدعو الإنسان إلى الجري اللاهث وراء المادة ، لأن هذا بالضبط ماتعيبه الماركسية على الرأسمالية ، وهو الذى جعل الماركسية تسعى إلى القضاء على النظام الرأسمالى واحلال نظام اشتراكى أكثر إنسانية محله .

مارأيك ، يادكتور مصطفى محمود فى العبارة الآتية : " الإنسان يصبح ثريا بقدر ما يكون ، لا بقدر ما يملك " ؟ أتدرى من قائلها ؟ إنه كارل ماركس ، وفى كتابه الأكبر " رأس المال " . ومارأيك فى العبارة الآتية ، التى تصف حالة العامل فى المجتمع الرأسمالى : " إن العامل فى عمله لا يؤكد ذاته بل ينفيها ، ولا يشعر بالرضا بل بالتعاسة ، ولا ينمى بحرية قدراته الجسمية والذهنية بل يدمر جسده ويدمر ذهنه .. ونتيجة لذلك فإن الإنسان لا يعود يشعر بأنه يسلك بحرية

إلا فى وظائفه الحيوانية .. أى فى الأكل والشرب والتناسل . أما فى وظائفه الإنسانية (أى العمل والانتاج) فإنه لا يشعر إلا بأنه حيوان . فما هو حيوانى يغدو إنسانيا .. وما هو إنسانى يغدو حيوانيا " أتدرى من قال ذلك ؟ إنه كارل ماركس فى " المخطوطات الفلسفية والاقتصادية " .

هل سمعت عن نقد ماركس لفكرة الربح فى النظام الرأسمالى ، وهل تعلم أن أول ماتدافع به الرأسمالية عن نفسها فى عالم اليوم هو أن دافع الربح (أى الكسب المادى) أساسى لدى الإنسان ؟ إننى لأود أن ادافع أو أهاجم ، ولكنى فقط أقرر حقيقة عامة " هى أن الماركسية لم تظهر أصلا إلا لمحاربة مبدأ الربح المادى ، بوصفه حافزا لعمل الإنسان ، فى النظام الرأسمالى .

هل سمعت عن تحليل ماركس لفكرة " التشيؤ " ؟ فى هذا التحليل يقول ماركس إن الإنسان قد أصبح ، فى النظام الرأسمالى ، " شيئا " يباع ويشترى ، ويعلو ثمنه وينخفض فى سوق العرض والطلب ، وانعكس ذلك حتى على الانفعالات والعواطف البشرية ، فأصبحت بدورها أشبه بالسلع التى تُعرض فى السوق ، وأصبحت مبتذلة ، يغلفها الجشع وتتحكم فيها الأغراض والمنافع . لقد استغرق تحليل هذه الظاهرة جزءا كبيرا من كتاب ماركس الرئيسى ، فهلا تعتقد أنه كان من واجبك أن تقرأ شيئا من ذلك قبل أن تنشر بين الناس كتبا عن الماركسية ؟ وإذا كنت قد قرأت ، فكيف أبحت لنفسك أن تردد الأحكام المبتذلة عن دعوة الماركسية إلى إشباع البطون وملء الجيوب ، فى الوقت الذى امتلأت فيه كتابات ماركس بالدعوة إلى استرداد إنسانية الإنسان ، وتخليصه من تحكم عوامل السوق التى تمتهن كرامته وتحول بينه وبين تحقيق ذاته ؟

إن التفسيرات السوقية الشائعة مبنية على فهم سطحي لتعبيرات مثل " المادية الجدلية " و " المادية التاريخية " و " التفسير الاقتصادى للتاريخ " . ولكن هنا التفسير الاقتصادى للتاريخ له حدوده التى لا يعرفها أصحاب هذه التفسيرات . فالتاريخ ، عند ماركس ، ظل حتى اليوم تاريخا " طبقيا " ، وفى مثل هذا التاريخ لا بد أن تكون العوامل الاقتصادية والمادية هى المتحكمة فى البشر . ولكن عندما يتجاوز الإنسان المرحلة الطبقية ، ويبدأ التاريخ " الحقيقى " الذى يتم فيه القضاء على كل مظاهر استغلال الإنسان للإنسان ، فعندئذ لا يعود هناك مجال لتفسير الظواهر الإنسانية تفسيرا ماديا ، لأن الإنسان سيكون قد تغلب على سيطرة العوامل المادية وأصبح هدفه هو الارتقاء بملكاته وقدراته الإنسانية . وفى عهد كهذا لن يعود للتاريخ المادى أى معنى .

وبعبارة أخرى ، فإن المرحلة التى تحلم بها الماركسية ، وتكافح بكل قوة من أجل تحقيقها ، هى مرحلة لن يسرى عليها التفسير المادى للتاريخ . أما فى المرحلة الماضية والحاضرة ، التى يشيع فيها إستغلال الإنسان للإنسان ، فإن العوامل المادية ستظل هى التى تتحكم فى سلوك البشر ، وفى فلسفاتهم وآدابهم وفنونهم ، أى ستظل الروح مكبلة بقيود المادة .

هذا الكلام معناه أن التفسير المادى يسرى على مرحلة " سقوط " الإنسانية ، إذا جاز لى أن

استخدم هذا التعبير الدينى ، أما فى مرحلة " النجاة والخلاص " فلن يعود لهذا التفسير معنى ، لأن الأساس الذى يركز عليه ، وهو التقسيم الطبقي للبشر ، لن يكون له وجود .

قد يكون هذا رأى الماركسى مسرفا فى الخيال ، وقد يكون فيه كثير من الخطأ ، أو من التنبؤات التى لم تتحقق .. هذا كله ممكن ، وأنا أول من يعترف بأن الماركسية ليست منزهة عن الخطأ ، وبأن من نظروا إلى تعاليمها كما لو كانت منزلة أساءوا إليها أبلغ الاساءة ، كما أنى أول من يعترف بأن كثيرا من تطبيقات الماركسية قد تضمنت قدرا غير قليل من التشويه . ولكن هذا كله شئ ، وتشويه الحقيقة العلمية للمذهب شئ آخر . ومن المستحيل على من قرأ ، ورجع إلى المصادر الأصلية ، أن ينقاد إلى مثل هذه التفسيرات المبتذلة .

إن واجب الكاتب الأمين نحو قرائه الذين يولونه ثقتهم ، ويتخذون منه مرجعا فى الأمور التى لا يمكن أن يطلعوا عليها بأنفسهم ، هو أن يصدقهم القول ويتحمل عنهم عبء البحث والتنقيب ، ولا يستغل حاجتهم إلى المعرفة من أجل فرض آراء ناقصة أو مشوهة ، أو من أجل المسارعة إلى كتابة أى شئ يخطر على البال ، اعتمادا على أن المطابع فى الانتظار ، والقارئ مضمون .

هذا واجبك يادكتور مصطفى محمود بوصفك كاتباً ، وبوصفك مثقفاً ، وبوصفك مسلماً : أن تصدق قراءك الكلمة ، وتنقلها إليهم أمينة من مصادرها الحقيقية ، وبعد ذلك فلتنقد الماركسية كما تشاء ، ما دمت قد اطلعت عليها بالقدر الذى يكفى لكى تعبر عن آرائها تعبيرا صادقا .

وأخيرا ، فإن لدى أمنية أطمع فى أن تحققها لى ، ولقرائك الكثيرين ، هى أن تؤلف يوما ما (وخير البر عاجله) كتابا عن " الرأسمالية والإسلام " ، حتى تكتمل لدى القارئ صورتك بوصفك مفكرا يناصر الإسلام وحده ، لا هذا المذهب أو ذاك . وسأكون فى انتظار كتابك هذا بشوق بالغ ، وكل ما أرجوه ، فى هذه الحالة بدورها ، هو أن تعطى الفكر الرأسمالى فرصة كاملة لكى يعبر عن نفسه من خلال مصادره الأصلية ، حتى لا يتهمك أحد بإنك ظلمت الرأسمالية كما ظلمت الماركسية !

الصفحة	الفهرس	تقديم
٥	الباب الأول	
١٠٤ - ٧	إيقاع التاريخ والحضارة	
	الفصل الأول	
٩	إشكالات الصحوة الإسلامية	
	الفصل الثانى	
٢٧	التخلف الفكرى وأبعاده الحضارية	
	الفصل الثالث	
٤٥	العلمانية ضرورة حضارية	
	الفصل الرابع	
٨١	العقل العربى والتوجه المستقبلى	
	الفصل الخامس	
٩٥	الأصالة والمعاصرة	
	الباب الثانى	
١٧٧ - ١٠٥	الفكر الإسلامى وبعض المشكلات المعاصرة	
	الفصل الأول	
١٠٧	الأسس الفلسفية لحقوق الإنسان فى العالم الإسلامى المعاصر	
	الفصل الثانى	
١٢٣	الإيمان الدينى والعلمى	
	الفصل الثالث	
١٣٣	التصنيع والقيم الأخلاقية	
	الفصل الرابع	
١٤١	موقف الجماعات الإسلامية المعاصر من قضية المرأة	
	الفصل الخامس	
١٥١	الفلسفة والدين فى العالم العربى المعاصر	
	الباب الثالث	
١٧٩ - ٢٠٦	المسلمون والفكر العالمى	
	الفصل الأول	
١٨١	المسلمون " والأفكار المستوردة "	
	الفصل الثانى	
١٨٩	ماركس " وأفبيون الشعوب "	
	الفصل الثالث	
١٩٩	مصطفى محمود بين الماركسية والإسلام	

رقم الإيداع : ٩٠٥٨ / ١٩٨٩
الترقيم الدولي : X - ٠١ - ١٨٣٠ - ٩٧٧
I.S.B.N: x- 01 -1830 - 977